

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY –ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية : العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تحديات تمويل التنمية في سياق رأسمالي متأزم:
استشراف معالم نموذج تمويلي بديل.

الشعبة: نقد وبنك وتمويل

للطالبة : سلامات عقيلة

المؤسسة الجامعية	الرتبة	مدير أطروحة التخرج
جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ التعليم العالي	داحي عمار

أمام أعضاء اللجنة

جامعة باجي مختار - عنابة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	بن ثابت علي
جامعة باجي مختار - عنابة	مقررا	أستاذ التعليم العالي	داحي عمار
جامعة باجي مختار - عنابة	عضوا	أستاذ محاضر أ	ذباح حسين
جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	عضوا	أستاذ محاضر أ	أوضايفية حدة
جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	عضوا	أستاذ محاضر أ	قصاص شريفة
جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	عضوا	أستاذ محاضر أ	ضياف علية

السنة الدراسية: 2020-2021



قال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة ﴿٣٢﴾

تصريح

أنا الممضي أسفله الطالب(ة) الباحثة (ة): سلامات عقيلة، أصرح بشرفي أن هذا العمل المتمثل في أطروحة دكتوراه الموسومة:

" تحديات تمويل التنمية في سياق رأسمالي متأزم: استشراف معالم نموذج تمويلي بديل."

والمقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم هو عمل أكاديمي خاص بي، كما أنه غير مقدم لا جزء منه ولا كله لأية مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك، وأتحمل المسؤولية كاملة على كل ما جاء في مضمونه.

المعني (ة) بالأمر: سلامات عقيلة

الإمضاء:

المخلص:

برهن السياق العالمي السائد منذ سنوات السبعينيات على فشل النموذج الليبرالي القائم على تفوق منطق السوق في ضمان التمويل بشكل آمن ومستدام لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وقد ظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ينصب بحثنا على بناء إطار نظري لتمويل التنمية من خلال تقديم مجموعة من الفرضيات والشروط اللازمة لإحداث تغيير جذري ومستدام في منطقية تمويل التنمية، وإسقاط هذه المقترحات النظرية على خصوصية الإطار التنموي للبلدان النامية من خلال دراسة حالة الجزائر، وذلك بهدف تحديد طبيعة المشاكل التي تواجه عملية تمويل التنمية بما يسمح لنا بتحديد عناصر النموذج التمويلي المناسب لهذه البلدان.

كما تندرج مقاربتنا ضمن نظرة تاريخية تهدف إلى تقييم منطق التحرير المالي كمشروع قادر على تعويض اقتصاد الاستدانة وكبديل لفشل اقتصاد التنمية، بمعنى آخر ترقية مبدأ التحرير المالي والقضاء على كل أشكال الكبح المالي من أجل التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق التنمية.

توصلت الدراسة إلى أن فشل النموذج الليبرالي في تعويض اقتصاد التنمية جاء كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بشح الموارد المالية المحلية، وافتقار التمويل الخارجي في تعويض الفجوة التمويلية على مستوى الاقتصاديات النامية.

ترتب عن هذه الحقيقة ضرورة ملحة لإعادة النظر في هيكل النموذج الليبرالي من خلال تفعيل عدة محاور للنقاش حول بحث الاقتصاديات النامية عن بديل يضمن استدامة التمويل، ويقوم هذا البديل على مجموعة من الآليات المستجدة للتمويل (الشراكة العمومية-الخاصة، المالية المصغرة، صيغ المالية المستدامة)، ويتطلب نجاح هذه الآليات هبة حوكمة عالمية جديدة، والعمل على تحقيق التجانس بين منهجين للتنمية، أي تأطير صرامة ضوابط السوق بواسطة الإطار التنظيمي القوي لسلطة الدولة، وذلك في وجود تعاون جهوي وإقليمي قوي للتخفيف من حدة الصدمات الناجمة عن عدم استقرار إطار العولمة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد التنمية، نموذج تمويل التنمية، التحرير المالي، الكبح المالي، التمويل الخارجي، التمويل المستدام.

Abstract :

The prevailing global context has proved, Since the 1970's, the failure of the liberal model based on the superiority of market's logic to ensure financing in a safe and sustainable way to achieve economic growth and development, and this has become clearer after the global financial crisis of 2008.

Our research sheds light on constituting a theoretical framework for financing development through presenting a set of assumptions and necessary conditions to make a radical sustainable change in the logic of development's financing and projecting these theoretical assumptions on the specificity of the development framework of developing countries, by studying the case of Algeria. We aim to determine the nature of the problems facing the process of financing development, allowing us to identify the elements of the appropriate financing model for these countries.

Our approach also falls within a historical perspective that aims to evaluate the logic of financial liberalization as a project capable of compensating the leveraged economy, and as an alternative to the failure of the development economy. In other words, promoting the principle of financial liberalization and eliminating all forms of financial restraint for the optimal distribution of resources and achieving development.

The study has found that the failure of the liberal model in compensating for the development economics came as a result of the interaction of a set of factors related to the lack of domestic financial resources and the failure of external financing to compensate for the financing gap at the level of developing economies.

This fact resulted in an urgent necessity to reconsidering the structure of the liberal model through activating several axes of discussion about developing economies' search for an alternative that guarantees sustainability of finance, and this alternative is based on a set of new financing mechanisms (public-private partnership, microfinance, sustainable finance modalities). The success of these mechanisms requires the creation of new global governance, and the work to achieve harmony between two approaches to development. In other words, framing the strict market controls by the strong regulatory framework of the state's authority, in the presence of strong regional and territorial cooperation to mitigate the collisions resulting from the instability of the globalization framework.

Keywords: Development economics, development financing model, financial liberalization, financial restraint, external financing, sustainable financing.

الإهداء

الحمد لله العليّ القدير على نعمه التي ليس لها حدود، وأسأله أن يجعل هذا العمل
خالصاً لوجهه الكريم

أما بعد

أهدي عملي المتواضع إلى شعلة النور التي تضيء دربي

والدي العزيزين

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل أحبائي

إلى كل من تذكرني بالدعاء

كلمة شكر

أكبر الشكر و الثناء لله عز و جل الذي أمانني و قدرني على إتمام هذا العمل عسى أن ينفعني و ينفع غيري به.

ثم كل الشكر و التقدير للأستاذ الكريم "داحي عمار" الذي شرفني بقبوله تأطير هذا العمل كما أشكره على نصابه العلمية الثمينة التي زودني بها في انجاز البحث

كما أتقدم بالشكر و التقدير لكل أساتذتي الكرام الذين نهلت على أيديهم من منبع العلم

و رحمة الله على من نادرنا منهم

فهرس المحتويات

الصفحة	التعيين
	الملخص
	Abstract
	الإهداء
	التشكرات
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة المختصرات والرموز
أ - ش	المقدمة
50-1	- الفصل الاول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده
2	- تمهيد
19-3	- المبحث الاول: لمحة نظرية حول اقتصاد التنمية
7-3	-المطلب الأول: ماهية اقتصاد التنمية وتطوره التاريخي
3	1-نشأة اقتصاد التنمية
5	2-التطور التاريخي لاقتصاد التنمية
12-7	-المطلب الثاني: طبيعة علم اقتصاد التنمية وموقعه من العلوم الاقتصادية
8	1-اقتصاد التنمية كامتداد للتحليل الاقتصادي الكلي
10	2-اقتصاد التنمية كفرع حديث في العلوم الاقتصادية
11	3-استقلالية اقتصاد التنمية وازدواجية الأهداف
19-13	-المطلب الثالث: إشكالية العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي
13	1-الرؤية القائمة على حتمية العلاقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية
15	2-الرؤية القائمة على الفصل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية
17	3-الرؤية القائمة على التنمية المستدامة والتخلي عن النمو
34-20	- المبحث الثاني: قراءة نقدية لنظريات التنمية ومسألة تجديدها

26-20	-المطلب الأول: رؤية تحليلية نقدية للنظريات التقليدية للتنمية
20	1- نظريات الإقلاع الاقتصادي
23	2- نظريات التبعية
24	3- النظريات النيوكلاسيكية للتنمية
29-26	-المطلب الثاني: حدود النظريات المؤسسية للتنمية
26	1- محدودية المقاربة المؤسسية القائمة على الأفكار الليبرالية
27	2- مفهوم الحكم الراشد في صميم النظريات الاقتصادية
28	3- تجديد المقاربة المؤسسية على ضوء المبادئ النيوكينزية
34-30	-المطلب الثالث: آفاق تجديد اقتصاد التنمية
30	1- الانتقادات الموجهة لاقتصاد التنمية
31	2- إعادة بناء اقتصاد التنمية ما بعد توافق واشنطن
33	3- أهم المحاور لتجديد اقتصاد التنمية
49-35	- المبحث الثالث: مفهوم النهوض الاقتصادي كروية واقعية لاقتصاد التنمية
40-35	-المطلب الأول: إشكالية الاقتراب الاقتصادي بين البلدان المتأخرة والبلدان المتقدمة اقتصاديا
35	1- ماهية الاقتراب الاقتصادي وعلاقته بنماذج النمو
37	2- أشكال الاقتراب الاقتصادي
39	3- تكتلات الاقتراب الاقتصادي ومحدودية المقاربة النيوكلاسيكية
45-40	-المطلب الثاني: مفهوم النهوض الاقتصادي كمييار لتحقيق التنمية
40	1- مفهوم النهوض الاقتصادي
42	2- تصنيف البلدان الناهضة وإشكالية الكفاءة الاقتصادية
43	3- النهوض الاقتصادي كنموذج تنموي فردي في سياق العولمة
49-45	-المطلب الثالث: إشكالية مدى واقعية وفعالية قياس مستوى النهوض الاقتصادي
45	1- قياس مستوى النهوض الاقتصادي من خلال بناء "مؤشر مركب للنهوض الاقتصادي (ISEME)"
47	2- الانتقادات الموجهة لقياس مستوى النهوض الاقتصادي باستعمال مؤشر "ISEME"
48	3- مزايا قياس مستوى النهوض الاقتصادي باستعمال مؤشرات التنمية الاجتماعية

50	-خلاصة الفصل الأول
108-51	-الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي
52	- تمهيد
74-53	-المبحث الأول: المبررات النظرية لصعود منطق التحرير المالي
61-53	-المطلب الأول: الكبح المالي كطابع مميز لاقتصاديات البلدان النامية
53	1- منطق الكبح المالي وتمويل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو
55	2- أثر تثبيت معدلات الفائدة، توجيه القروض وفرض احتياطات مرتفعة على الكفاءة التمويلية
59	3- العلاقة بين ارتفاع معدلات التضخم والعجز الموازي
67-62	-المطلب الثاني: تحرير النظام المالي كحل نظري للخروج من نظام الكبح المالي
62	1- تطور المقاربة النظرية للتحرير المالي
63	2- سيرورة التحرير المالي في البلدان المتقدمة
65	3- سيرورة التحرير المالي في البلدان النامية
74-67	- المطلب الثالث: علاقة تحديث النظام المالي بالنمو الاقتصادي وتمويل التنمية
67	1- مفهوم تحديث النظام المالي
69	2- المقاربة النظرية للعلاقة بين التحديث المالي والتنمية الاقتصادية
72	3- أثر تحديث النظام المالي على وصول الأعوان ذوي الدخل الضعيف للتمويل
88-75	-المبحث الثاني: عوامل القصور النظرية في منطق التحرير المالي والانتقادات الموجهة له على ضوء المقاربات المجددة
78-75	-المطلب الأول: عوامل القصور النظرية في منطق التحرير المالي
75	1- عدم واقعية فرضية كفاءة الأسواق المالية
77	2-عدم القدرة على تحديد أثر معدل الفائدة على الادخار
77	3- مشكلة الازدواجية المالية في البلدان النامية
83-79	-المطلب الثاني: انتقادات التيار ما بعد الكينزي لسياسة التحرير المالي

79	1-أثر تغير معدل الفائدة على الطلب الفعال
81	2-حالة عدم اليقين وتفضيل السيولة
82	3-المبدأ الاندماجي للنقود في سيرورة الإنتاج وتمويل التنمية
88-84	-المطلب الثالث: انتقادات المقاربة المؤسساتية الحديثة لسياسة التحرير المالي
84	1-التفسير المؤسسي للأزمات الناجمة عن التحرير المالي في البلدان النامية
85	2-دور الدولة في تمويل العجز على ضوء المقاربة المؤسساتية
86	3-النظرة المؤسساتية لدور البنك المركزي في تمويل التنمية الاقتصادية
107-89	-المبحث الثالث: من الانفتاح المالي الدولي إلى هيمنة الطابع المالي على تمويل التنمية
98-89	-المطلب الأول: إشكالية الانفتاح المالي الدولي في البلدان النامية
89	1-مزايا الانفتاح المالي الدولي
92	2-شروط الانفتاح المالي الدولي وإشكالية العتبة
94	3-استراتيجية الانفتاح المالي المتدرج في البلدان النامية
103-98	-المطلب الثاني: التحولات الكبرى في تمويل التنمية على ضوء ظاهرة ممولة الاقتصاد
98	1-ظاهرة الممولة وهيمنة المنطق المالي على الاقتصاد
100	2-مقاربات ممولة الاقتصاد وأشكال التفكير في الممولة
102	3-علاقة ظاهرة الممولة بالسياسات العمومية
107-103	-المطلب الثالث: مراحل ممولة السياسات العمومية لأغراض تنمية
103	1-تحديد الميادين المستهدفة وتكييفها مع نظرة المستثمر
104	2-بناء الأصول والخصوم
105	3-هيكل التدفقات النقدية
108	-خلاصة الفصل الثاني
177-109	-الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية
110	- تمهيد
130-112	-المبحث الأول: تقييم كفاءة الأنظمة المالية المحلية في تعبئة الادخار لمواجهة التحديات التنموية

117-113	-المطلب الأول: ماهية تعبئة الموارد الداخلية وعلاقتها بالسياسات العمومية
113	1- مفهوم تعبئة الموارد
114	2- أولوية تمويل التنمية عن طريق الموارد الداخلية في الأعمال النظرية
116	3- السياسات العمومية وتعبئة الموارد التمويلية الداخلية لصالح التنمية
123-118	-المطلب الثاني: تحليل سياسة تعبئة الادخار الداخلي في البلدان النامية
118	1- حدود تحليل الادخار في البلدان النامية
119	2- بنية الادخار في البلدان النامية
121	3- قياس مستوى الادخار المحلي في البلدان النامية
130-123	-المطلب الثالث: دور الأنظمة البنكية المحلية في تعبئة الادخار في البلدان النامية
123	1- درجة التعميق المالي ومستوى كفاءة النظام البنكي
127	2- مشكلة عدم الشفافية ونوعية المعلومات
129	3- الخيارات التمويلية وتسيير المخاطر ومشكلة الحوكمة
149-131	-المبحث الثاني: تحديات تعبئة الموارد الجبائية لصالح التنمية في سياق البلدان النامية
136-132	-المطلب الأول: المقاربات النظرية للسياسة الجبائية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي
132	1- المقاربة الكينزية للسياسة الجبائية
134	2- المقاربة النيوكلاسيكية للسياسة الجبائية
135	3- المقاربة الكينزية الجديدة للسياسة الجبائية
141-136	-المطلب الثاني: وضع المقاربات النظرية للسياسة الجبائية في سياق البلدان النامية
136	1- محددات الادخار العمومي في البلدان النامية
138	2- النظريات الجبائية المطبقة في البلدان النامية
140	3- إصلاح النظام الجبائي في البلدان النامية على ضوء نظرية الضريبة المثلى
149-141	-المطلب الثالث: تحليل كفاءة السياسة الجبائية في تعبئة الموارد الداخلية في البلدان النامية

141	1-تطور الهياكل الجبائية في البلدان النامية
145	2-أثر تقلبات أسعار الموارد الطبيعية على تعبئة المداخل الجبائية
146	3-إشكالية الحوكمة وعلاقة الاستقرار السياسي بتعبئة الموارد الجبائية في البلدان النامية
175-150	-المبحث الثالث: تقييم سيرورة تعبئة التمويل الخارجي لصالح التنمية في البلدان النامية
159-151	-المطلب الأول: الاستدانة الخارجية وتمويل التنمية
151	1-الاستدانة الخارجية كمدخل لتمويل التنمية
154	2-ديناميكية الاستدانة الخارجية في البلدان النامية
157	3-إشكالية الاستدانة الخارجية والاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية
168-159	-المطلب الثاني: المساعدات الخارجية العمومية لصالح التنمية
159	1-إشكالية عدم كفاءة المساعدات العمومية الخارجية لصالح التنمية
162	2-عوامل التوطين الأمثل للمساعدات الخارجية لصالح التنمية
163	3-تجديد مفهوم المساعدات العمومية الخارجية لصالح التنمية
175-168	-المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية
168	1-الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية
170	2-إشكالية كفاءة الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية
172	3-التطور الزمني والمكاني للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية
177	-خلاصة الفصل الثالث
224-178	-الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري
179	-تمهيد
195-180	-المبحث الأول: مسارات إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وتمويل التنمية الاقتصادية
185-181	-المطلب الأول: تحليل آلية عمل النظام المالي والنقدي الدولي
181	1-أهم مميزات النظام المالي والنقدي الدولي
183	2-طبيعة التفاعلات بين الأنظمة النقدية الوطنية في إطار النظام النقدي والمالي الدولي
184	3-طبيعة التفاعلات بين الأنظمة المالية في إطار النظام النقدي والمالي الدولي

190-185	-المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للنظام المالي والنقدي الدولي على ضوء دوره في تمويل التنمية
185	1-النظام النقدي الدولي وتمويل التنمية الاقتصادية
187	2-النظام النقدي الدولي ومعالجة الاختلالات على المستوى الدولي
189	3-وضعية الدولار كعملة احتياط عالمي
195-191	-المطلب الثالث: اقتراحات إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وترقية دوره في تمويل التنمية
191	1-إعادة النظر في المنطق التنموي للمؤسسات المالية الدولية
192	2-إصلاح إطار حوكمة النظام المالي الدولي وإعادة النظر في دور البلدان النامية فيه
194	3-دور المالية الإقليمية في تمويل التنمية ومواجهة اختلالات النظام النقدي والمالي الدولي
219-196	-المبحث الثاني: الخطوط العريضة لنموذج تمويل التنمية البديل في سياق البلدان النامية
207-197	-المطلب الأول: المسارات البديلة لتمويل التنمية ومدى ملاءمتها لواقع البلدان النامية
197	1-المالية المستدامة كبديل لمفهوم الليبرالية المالية
199	2-الشراكة العمومية - الخاصة كمدخل لضمان تمويل مستدام للتنمية
203	3-المالية المصغرة كأداة في خدمة التنمية
214-207	-المطلب الثاني: تقديم نموذج توضيحي لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
207	1-منهجية بناء النموذج التوضيحي
210	2-الفرضيات المقترحة للنموذج التوضيحي
212	3-تقديم النموذج التوضيحي
219-215	-المطلب الثالث: تحليل النموذج وتهيئة دراسة الحالة
215	1-تحليل العلاقة بين متغيرات النموذج
216	2-الإطار التطبيقي واختيار دراسة الحالة
219	3-منهجية دراسة الحالة
240-220	-المبحث الثالث: تجديد النقاش حول تمويل التنمية الاقتصادية في السياق الجزائري (دراسة الحالة)

229-220	-المطلب الاول: تشخيص سيرورة التنمية الاقتصادية في الجزائر
220	1- جذور أزمة نموذج التنمية في الجزائر
222	2- حالة التناقض وإشكالية عدم كفاءة الاقتصاد
227	3- أزمة النموذج الريعي
234-229	-المطلب الثاني: تشخيص منطقية تمويل التنمية في الجزائر
229	1- منطقية التمويل في ظل الاقتصاد المخطط
231	2- تغيير منطقية التمويل والقطيعة مع نظام التمويل الموجه
232	3- إشكالية التمويل التضخمي كبديل لتمويل عملية التنمية في الجزائر
240-234	-المطلب الثالث: مقومات تهيئة نموذج بديل لتمويل التنمية في الجزائر في ظل شح الموارد
234	1- ترقية إطار حوكمة العملية التنموية
236	2- ترقية الإطار التمويلي
238	3- معالم نموذج تمويل التنمية البديل في السياق الجزائري(اختبار صحة الفرضيات)
241	-خلاصة الفصل الرابع
242	-الخاتمة
250	-قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأشكال المختلفة للاقترب الاقتصادي	38
2	أثر الكبح المالي على الادخار والاستثمار	57
3	الحجم الأمثل للدولة والإنتاجية الحدية للنفقات العمومية	60
4	الحجم الأمثل للدولة والنمو الاقتصادي	61
5	أثر التحرير المالي على حجم القروض	68
6	المقاربة النظرية للمالية والنمو الاقتصادي	72
7	أثار ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية حسب الرؤية ما بعد كينزية	80
8	الحلقة النقدية الكينزية	83
9	الكسب الجغرافي من الانفتاح المالي	90
10	الكسب الزمني من الانفتاح المالي	91
11	الفرق بين الرؤية التقليدية والحديثة لأثر الانفتاح المالي الدولي على البلدان النامية	93
12	مقاربة عتبة الانفتاح المالي	94
13	مراحل الانفتاح المالي	96
14	عناصر استراتيجية تعبئة الموارد	113
15	بنية الادخار غير الرسمي	121
16	نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام حسب مجموعات البلدان (%)	124
17	نسبة القروض الداخلية الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام حسب مجموعات البلدان (%)	125
18	انتشار النشاط البنكي حسب مجموعات البلدان	126
19	تطور مؤشر عمق المعلومة حول القرض حسب مجموعات البلدان (من 0 إلى 8)	128
20	مخطط توضيحي للمضاعف الموازي الكينزي	133
21	تطور نسبة المداخل الجبائية حسب الأقاليم الجغرافية للبلدان النامية (% من PIB)	142
22	تطور نسبة الضرائب على دخول وأرباح الشركات في بعض مجموعات البلدان النامية ب(% من PIB)	143
23	تطور نسبة الرسوم على الاستهلاك في بعض مجموعات البلدان النامية إلى PIB ب(%)	144
24	الحلقة الفاسدة للاقتصاد الريعي	146
25	مكونات الدين الخارجي	152

156	تطور حجم الإصدارات السنوية للبلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل بمليارات الدولارات (2008-2017)	26
158	فخ المديونية الخارجية للبلدان النامية	27
160	تطور المساعدات الخارجية لصالح التنمية بـ % إلى الناتج الداخلي الخام (المحور الأيمن) وبمليارات الدولارات (المحور الأيسر)	28
165	ترتيب الاحتياجات الاستثمارية المرتبطة ببرنامج التنمية لما بعد سنة 2015	29
166	حجم المساعدات المقدمة في 2015 (بمليون دولار)	30
167	التدفقات المالية نحو البلدان النامية	31
173	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان النامية متوسطة وضعيفة الدخل بمليار \$	32
174	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان النامية حسب الأقاليم بمليار \$	33
201	المراحل الأساسية للمشروع في إطار الشراكة العمومية- الخاصة	34
202	عدد المشاريع وحجم الاستثمار في القطاعات الأولية في العالم (1990- السداسي الاول لسنة 2018)	35
204	نسبة ادخار الأشخاص البالغين في البلدان النامية والمتقدمة لسنة 2017 بـ (%)	36
205	نسبة اقتراض الأشخاص البالغين في البلدان النامية والمتقدمة لسنة 2017 بـ (%)	37
206	وظائف مؤسسات المالية المصغرة	38
209	منهجية بناء نموذج باستعمال البحث النوعي	39
214	مخطط توضيحي لأهم معالم نموذج تمويل التنمية البديل في سياق البلدان النامية	40
218	الهيكل العام لدراسة الحالة	41
224	تطور احتياط الصرف وحجم الدين الخارجي في الجزائر للفترة 2000-2017 (مليار دولار)	42

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
64	التحرير المالي لسنوات 1970-1980 في البلدان المتقدمة	1
97	معايير الانفتاح المالي الكامل والجزئي	2
110	تصنيف مصادر تمويل التنمية	3
122	تطور نسبة الادخار المحلي الخام حسب أقاليم العالم (%)	4
155	تطور المديونية الخارجية في البلدان النامية المتوسطة وضعيفة الدخل (مليار دولار)	5
182	مقارنة بين النظام النقدي والمالي الحالي ونظام بروتن وودز	6
225	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر للفترة 2007-2017	7
225	تطور معدل التدفق الصافي للاستثمار (%من PIB) في الجزائر للفترة 2007-2017	8
226	تطور معدل نمو الصادرات (%من PIB) في الجزائر للفترة 2007-2017	9

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	المعنى باللغة الأصلية	المعنى باللغة العربية
ACP	Analyse des composants principaux	تحليل المكونات الأساسية
APD	Aide publique au développement	المساعدات عمومية لصالح التنمية
BCEAO	La Banque Centrale des États de l'Afrique de l'Ouest	البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا
BENIVM	groupe des pays :Bangladesh, Brésil Éthiopie, Nigéria, Indonésie, Vietnam, Mexique	مجموعة بلدان بنغلاديش، البرازيل، إثيوبيا، نيجيريا، إندونيسيا، فيتنام، المكسيك
BM	La Banque mondiale	البنك العالمي
BRI	La Banque des règlements internationaux	بنك التسويات الدولية
BRICS	Groupe des pays : Brésil , Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud	مجموعة بلدان البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا
CAD	Comité d'appui au développement	لجنة دعم التنمية
CESE	Le Conseil économique, social et environnemental	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
CESG	Les critères Environnementaux, sociaux et de gouvernance	المعايير البيئية والاجتماعية، ومعايير الحوكمة
ESS	Economie sociale et solidaire	الاقتصاد الاجتماعي التضامني
FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FMI	Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي
IBE	L'Indice de bien-être de l'écosystème	مؤشر الرفاهية البيئية
IBH	L'Indice de bien-être humain	مؤشر الرفاهية البشرية
IDD	L'Indice de développement durable	مؤشر التنمية المستدامة
IDE	Investissement étranger direct	الاستثمار الأجنبي المباشر
IDH	L'Indice de Développement Humain	مؤشر التنمية البشرية
IGM	L'Indice de gouvernance mondiale	مؤشر الحوكمة العالمية
IMF	Les institutions de microfinance	مؤسسات المالية المصغرة
IQV	L'Indice de qualité de vie	مؤشر نوعية الحياة
ISEME	L'Indice Synthétique de l'Emergence Economique	المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي

الاستثمار المسؤول اجتماعيا	L'Investissement socialement responsable	ISR
البنية النقدية والمالية الاقليمية الجديدة	La Nouvelle architecture monétaire et financière régionale	NAMFR
منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية	L'Organisation de coopération et de développement économique	OCDE
المساعدات عمومية لصالح التنمية	Official development assistance	ODA
أهداف التنمية المستدامة	Les Objectifs de développement durable	ODD
منظمة التجارة العالمية	L'Organisation mondiale du commerce	OMC
أهداف الألفية للتنمية	Les objectifs du Millénaire pour le développement	OMD
منظمة البلدان المصدرة للبترول	L'Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole	OPEP
برنامج التعديل الهيكلي	Programme d'ajustement structurel	PAS
دول أوروبا الوسطى والشرقية	Les Pays d'Europe centrale et orientale	PECO
الناتج الداخلي الخام	Le produit intérieur brut	PIB
البلدان الأقل تقدما	Les pays les moins avancés	PMA
الشراكة العمومية - الخاصة	Le Partenariat Public Privé	PPP
البلدان الفقيرة ذات مديونية ثقيلة	Les pays pauvres très endettés	PPTE
الإنتاجية الكلية للعوامل	La productivité totale des facteurs	PTF
سندات التأثير الاجتماعي	Social Impact Bonds	SIB
اقتصاديات النظم البيئية والتنوع البيولوجي	The economics of ecosystems and biodiversity	TEEB
الرسم على القيمة المضافة	La taxe sur la valeur ajoutée	TVA
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	L'Union économique et monétaire ouest-africaine	UEMOA

المقدمة

المقدمة

تعد مسألة التنمية من أهم المواضيع المتداولة في الوقت الراهن، وأكثرها تعقيدا وتناقضا، حيث أصبح الرهان معتبرا بالنظر إلى خصوصية السياق الزمني الحالي الذي يتسم بتفاقم الأزمة واستمرارها منذ عدة سنوات، كما يتسم بعدم وضوح الآفاق المستقبلية للمنطق الاقتصادي السائد حاليا والذي لا يزال صامدا رغم كل النتائج المؤلمة التي تمخضت عنه.

وبالعودة إلى مسألة التنمية، فرغم مرور أكثر من 50 سنة (هي عمر أغلب البلدان حديثة الاستقلال) من اتخاذ النقاش حول مسألة تمويل التنمية اتجاها جديا، إلا أن الأمور لم تجري على ما يرام حيث اتسع الفارق بين 20% من السكان الأكثر فقرا في العالم و20% من السكان الأكثر غنى من (30/1) إلى (80/1) وهو ما يدفعنا إلى العودة إلى جذور هذا الاختلال العميق.

فقد شهدت سنوات (1950-1960) انشغالا عميقا بمسألة تمويل التنمية، وقد ركزت النماذج الأولى (تماشيا مع الآمال الأولى للبلدان حديثة الاستقلال) على تحديد ديناميكية التنمية على أنها بحاجة إلى رأس المال المنتج، والقضاء على العجز في الإمكانيات، والتركيز على الصناعات الثقيلة التي تقوم على تراكم رأسمالي كثيف ومستقل في ظل الدولة القوية والمتحكمة، وقد غلب على هذه النماذج إعطاء صيغ رياضية بحتة للتنمية الاقتصادية تركز على التمويل بغرض تمكين هذه البلدان من حساب معدل الادخار المحلي الذي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو معين، وتعويض عجز الادخار المحلي بالاعتماد على المساعدة الخارجية، ولذلك ركزت هذه النماذج على التمويل الخارجي، كما تميزت بالبساطة والسطحية والتدخل الغير مدروس للدولة في تعبئة وتوجيه الادخار المحلي، وقد تدخلت البلدان المتقدمة بقوة في هذه السياسة عن طريق القروض طويلة المدى باعتبارها تمكنت من تحقيق تراكم قوي لرأس المال المادي، وهنا ظهر ما يعرف باقتصاديات الاستدانة أو اقتصاديات التنمية.

تمكن هذا المنطق التراكمي من النجاح في بعض البلدان خاصة في آسيا، لكنه مني بالفشل الذريع في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مما أدى إلى النمو السريع لحجم المديونية الوطنية وتدني مردودية الاستثمارات وتدهور شروط التبادل.

مع بداية سنوات 1970 دخلت الرأسمالية في مرحلة تحولات عميقة تميزت بالخروج من الرأسمالية الصناعية "الفوردية" وصعود ما يعرف بـ "الرأسمالية المالية"، حيث تميزت هذه المرحلة من الرأسمالية بإعطاء الأولوية المطلقة للتراكم المالي (توظيف رؤوس الأموال في الأصول المالية) وتراجع مكانة التراكم الحقيقي

المقدمة

(الاستثمار في رأس المال الثابت)، وتحويل معدلات المردودية بما يتلاءم مع النمط الأول من التراكم الذي أصبح يمثل الشكل المهيمن للتراكم في الرأسمالية المعاصرة في سياق العولمة والتحرير المالي بلا حدود.

وفي خضم هذه التحولات اصطدمت اقتصاديات البلدان النامية بمتطلبات عالية للمردودية لا يمكن مقارنتها بقدراتها الاقتصادية الحقيقية، كما وجدت نفسها مرغمة على الخضوع لعقيدة لبرالية تؤمن بأولوية السوق العالمي الموحد وسوقنة (Marchéisation) كل النشاطات الاقتصادية وحتى الإنسانية في خدمة هدف وحيد هو ضمان وتعظيم الربح المالي، وعملت المؤسسات النقدية والمالية الدولية (FMI, BM) باعتبارها الأدوات التنفيذية للمشروع اللبرالي على التطبيق الصارم لهذا النموذج وتعميمه في كل الاتجاهات دون مراعاة الخصوصية الاقتصادية والبنوية لهذه البلدان، وخاصة الوضعية الهشة لأنظمتها المالية والبنكية.

تولد عن هذا المنطق عالمان متوازيان، يتميز الأول بندرة حادة في وسائل التمويل، ويتميز الثاني بتوجه مالي منفصل عن المتغيرات الأساسية للاقتصاد، وهنا وقع الفكر اللبرالي في تناقضات جوهرية بسبب اصطدام التنمية بالبحث عن الربح ما وضع البلدان التي تدعى بالنامية أمام مسؤولية كبيرة في مواجهة التزاماتها التنموية.

وأمام هذا المأزق لم تتمكن الرأسمالية من تقديم حلول أخرى سوى التعميق المستمر لمنطقها القائم على التحرير المالي، والرهان على قدرته الدائمة على تحقيق العملية التراكمية بقوة وفعالية لا يمكن توفيرها في أي طريقة أخرى.

1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، ورغم أن التحديات التنموية تطرح في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن القضايا التي تواجه البلدان النامية تعد أكثر جدية وإلحاحا، ومع هيمنة العولمة المالية والاقتصادية، وفي السياق السائد ما بعد الأزمة المالية العالمية، أدى تطبيق البلدان المتقدمة لسياسات متشددة ومقاييس صارمة تماشيا مع البيئة الاقتصادية العالمية الغير مستقرة إلى التأثير العميق على البلدان النامية، خاصة ضعيفة الدخل التي تتميز بتبعية كبيرة للأسواق المالية الخارجية، كما أدى إلى ضرب قدرتها على مواجهة التزاماتها التنموية، وهو ما يجعل من المسائل المرتبطة بتمويل التنمية تطرح بشكل أكثر إلحاحا في هذا السياق، وذلك ما يدفعنا لطرح الإشكالية الآتية:

المقدمة

" انطلاقاً من تحليل النماذج التمويلية التي طبقتها البلدان النامية، والنتائج الواقعية المتولدة عنها، هل يمكننا استشراف معالم نموذج تمويلي بديل من شأنه تقديم الحلول الناجعة في تمويل التنمية، والذي يمكن أن يبنى بالتركيز على الخصوصية الهيكلية والبنوية للأنظمة المالية والقدرات الاقتصادية الحقيقية لهذه البلدان، ضمن إطار تعاوني ذو بعد إقليمي وجهوي؟"

ومن أجل تدعيم الفكرة الأساسية لإشكالية البحث، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ماهي طبيعة الاستراتيجية التنموية القادرة على تحقيق نقلة نوعية وكمية مستدامة في خدمة بعث ديناميكية التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية؟
- ما هي نتائج تطبيق منطق التحرير المالي في تمويل التنمية؟
- إلى أي مدى تتأثر الآليات المحلية لتمويل التنمية بكفاءة المؤسسات الوطنية في البلدان النامية؟
- ما مدى نجاعة التمويل الخارجي في إرساء سيرورة تنمية مستدامة على مستوى البلدان النامية؟
- كيف يمكن تصور نموذج التمويل الذي من شأنه تعويض إخفاق النموذج اللبرالي وضمان الموارد الآمنة والمستقرة الملائمة لمتطلبات بعث التنمية في البلدان النامية؟

2- فرضيات الدراسة:

ترتكز هذه الإشكالية على أربعة فرضيات هي:

الفرضية الأولى: تتوقف نجاعة الاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية على تظافر الجهود بين مختلف الأطراف المتدخلة في العملية التنموية بما في ذلك الدولة، والأفراد، ومختلف المؤسسات.

الفرضية الثانية: لم يتمكن منطق التحرير المالي من تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بتمويل التنمية، حيث أن التراكم الذي تحتاجه التنمية هو تراكم اقتصادي بينما التراكم الذي يوفره المنطق اللبرالي هو تراكم مالي.

الفرضية الثالثة: أخذت المؤسسات المالية الدولية مسألة التمويل الخارجي للتنمية كمبرر لتحقيق التراكم الرأسمالي بلا حدود لصالح فئة صغيرة وإهمال دور البلدان النامية.

الفرضية الرابعة: تتوقف نجاعة النموذج الجديد في ضمان تمويل مستدام للتنمية على وجود رؤية دقيقة لدور القطاع المالي المحلي في تمويل التنمية في إطار وجود تعاون جهوي وإقليمي فعال.

3- أهمية الدراسة:

يستمد موضوع هذا البحث أهميته من المآزق الذي تمر به أغلب البلدان النامية في الوقت الراهن، حيث سيتم التعمق في خصائص العملية التراكمية التي تقوم على الفكر اللبرالي ومدى انسجامها أو تناقضها مع الخصائص الاقتصادية والبنوية للبلدان النامية، وهو ما سيسمح لنا بإلقاء الضوء على التساؤلات التي بقيت تطرح لمدة طويلة حول هذا التيار النظري وعلاقته بالتنمية لاسيما حول دور الدولة، السوق، والعولمة، بالإضافة إلى مدى الترابط بين علاقات الاستغلال والهيمنة.

قد يبدو البحث واسعا ومتشعبا، لكنه بحث طموح لأننا سنقوم بتوجيهه إلى التركيز على الهياكل الاقتصادية والمالية للبلدان النامية والطابع التقني لها، بالإضافة إلى منطقتها الإنتاجي والتنظيمي، وهنا لا يمكن أن يكون البحث دقيقا وكاملا إلا من خلال كشف مواطن القصور في المنطقية الرأسمالية التي ظلت تشكل العقيدة الراسخة للفكر الاقتصادي، وقد ساعد على ذلك إغماض الأعين عن التناقضات التي تطبع هذا المنطق، وهو ما يرغمننا على التفكير في تجاوزه والمباشرة في تصور وتهيئة وبناء نموذج جديد لتمويل التنمية.

ويرتبط هذا البحث بوضع إطار نظري مناسب لتمويل التنمية في البلدان التي تعاني من تأخر تنموي، وبناء تركيبية من الشروط والفرضيات التي يمكن الانطلاق منها لإحداث تغييرات مستدامة في الاستراتيجية التنموية بهدف إرساء سيرورة تنمية متماسكة وقوية، كما تتدرج إشكالية هذا البحث ضمن المحاولات الفكرية لتهيئة علاقة سليمة بين الاستراتيجيات التنموية التي تعكس التفاعل بين الخيارات الاجتماعية والاقتصادية للأعوان الاقتصاديين داخل فضاء وطني معين من جهة، وبين الخيارات التمويلية المتاحة والممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيد هذه الخيارات من جهة أخرى.

4- أهداف الدراسة:

لقد كان التصدي لمشكلة التمويل مفروضا على البلدان النامية منذ المراحل الأولى لاستقلالها، وهي تبقى مطروحة طالما بقيت هذه البلدان متلقية للسياسات التمويلية وليست صانعة لها، ولذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- الإجابة عن التساؤلات المطروحة من خلال وضع مقارنة نظرية وواقعية تسمح بفهم مكونات التنمية وسبل إحداث التغييرات الإيجابية اللازمة للوصول إلى التوازنات المنشودة.

المقدمة

- إلقاء الضوء على فكرة التنمية التي تعد موضوعا متجددا في النقاش الاقتصادي والسياسي، وذلك من خلال الاقتراب من التحليلات المحافظة والمجددة بهدف اقتراح بديل شامل لمسألة تمويل التنمية.
- إعطاء منطلق للبحث حول التصورات المستقبلية الممكنة لعلاقة الرأسمالية بالتنمية، ومحاولة تحديد معالم نموذج تمويل التنمية بعد الأزمة في البلدان النامية.
- إن الاتجاه الذي سنتخذه في هذا البحث سوف يساعدنا على إثراء النقاش حول التغيرات التي تشهدها الرأسمالية، وكذلك حول مستقبلها كنموذج للنمو الاقتصادي والتنمية خاصة في سياق ما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- يهدف البحث إلى التأكيد على ضرورة وجود إرادة ومسعى حقيقي من طرف البلدان النامية لإعادة بناء نموذج تمويلي يضمن تراكم مالي آمن ومستقر في صالح دفع عجلة التنمية بكل أبعادها.

5- منهج الدراسة:

تتطلب معالجة إشكالية هذا البحث اعتماد منهجية تتماشى مع مختلف مراحلها وذلك كما يلي:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، فنظرا لتشعب وتعدد أدبيات الموضوع سنحاول التركيز على تقديم عرض متكامل حول اقتصاد التنمية، وذلك بدراسة المراحل التي مر بها من منظور تاريخي، كما أن تطور اقتصاد التنمية يعكس ديناميكية العلاقة بين منطقية التمويل والسياسات التنموية المطبقة وفقا لطبيعة التفاعل بين هذين العنصرين من مرحلة إلى أخرى، ويهدف تقسيم اقتصاد التنمية إلى مراحل إلى تشخيص واكتشاف العناصر التي تميز العملية التنموية وتجعلها تنفرد بخصائص معينة تختلف من مرحلة إلى أخرى، كما يعتمد تفسير منطقية هذا التطور على العوامل التي أثرت فيه، وهو ما يساعد على جمع الجوانب المتشعبة والمتعددة ضمن إطار نموذج واحد يسمح بالتعامل مع الوضع الحالي.

كما سنتسند منهجية البحث على الأسلوب الوصفي في وصف تجربة البلدان النامية فيما يتعلق بالاستراتيجيات التنموية والسياسات التمويلية المرافقة لها، سواء تلك التي طبقت في المراحل الأولى للاستقلال أو بعد التعديل، بالإضافة إلى الاختلالات المؤدية إلى الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحليل ونقد الأسس النظرية التي تستند عليها النظريات التنموية المختلفة، بالإضافة إلى نقد الأسس النظرية التي تقوم عليها منطقية التمويل، كما يمتد استعمال المنهج التحليلي إلى توضيح العلاقة بين متغيرات البحث بالاعتماد على المعطيات الميدانية

المقدمة

والإحصائية، لاسيما ما يتعلق بتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية والخارجية لصالح التنمية.

من جهة أخرى فإن اهتمام البحث بطبيعة التنمية ومنطقية التمويل وتوضيح العلاقة المتشابكة بينهما يستلزم تجاوز المناهج القياسية التقليدية المرتكزة على المعطيات الكمية والتحليل الرياضي، وعليه سنقوم في هذا البحث باستخدام المنهج النوعي الذي يتلاءم مع خلق مسارات وتصورات تستعمل لبناء فرضيات واقعية قابلة للاختبار لاحقاً وبشكل مفصل من خلال تحليل المعطيات الكمية والإحصائية، حيث تعد تقنيات البحث النوعي ناجعة جداً في الحالات التي يكون فيها موضوع البحث على درجة كبيرة من التعقيد، كما هو الحال بالنسبة لهذا البحث وذلك بفضل مرونة هذه التقنيات، خاصة دراسة الحالة فيما يتعلق بموضوع بحثنا.

6- الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات والبحوث مسألة التنمية وعلاقتها بالهيكل المالية والاقتصادية في البلدان النامية، وكذلك علاقتها بالسياق العالمي خاصة ما يتعلق بالعولمة والانفتاح، وقد اخترنا من بين هذه الدراسات ما يلي:

أ- الدراسات باللغة العربية:

❖ دراسة: العيسوي إبراهيم ، (2006) بعنوان:

" نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"

ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية" في بيروت يومي 20-21 مارس 2006.

تركز هذا الورقة على إبراز جوانب القصور في السياسات التنموية التي طبقتها البلدان النامية خلال فترة زمنية تفوق ثلاثين سنة هي عمر العولمة، هذه السياسات التي انطلقت من توافق واشنطن الذي جسد الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لكن البلدان التي التزمت بهذه السياسات عجزت عن تحقيق تقدم ملموس في إنجاز أهدافها التنموية، وقد توصل الباحث إلى أن سبب إخفاق هذه البلدان في تدارك تأخرها التنموي يعود إلى خصائص السياسات التنموية التي صيغت على هدى توافق واشنطن، واستجابة لدعاوى الالتحاق بالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يرى الباحث أنه لا يوجد مجال للشك في مسؤولية نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

المقدمة

عن قصور الأداء التنموي في البلدان النامية، ولذلك فقد ركز بحثه على توضيح التعارض بين العولمة ونموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة من جهة ومتطلبات التنمية الشاملة من جهة أخرى، من خلال التطرق إلى قضايا تحرير التجارة، والسوق الحرة، والاستثمار الأجنبي ودور الشركات متعددة الجنسيات، والتبعية، وقد خلص إلى أن أفضل بديل لهذا النموذج هو نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

❖ دراسة: مصطفى عبد اللطيف ، (2008) بعنوان:

"تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، دراسة

مقارنة بين مصر والجزائر"

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

طرحت الدراسة إشكالية كيفية تأثير تمويل التنمية بطبيعة الاقتصاد، ما إذا كان اقتصاد مديونية أو اقتصاد أسواق مالية، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع البلدان النامية وبحث معوقات التنمية فيها، بالإضافة إلى محاولة تشخيص أنظمة التمويل في اقتصاديات الاستدانة وفي اقتصاديات الأسواق المالية، وبحث كيف يمكن الانتقال من نظام إلى آخر وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية والمالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاختلالات والمشاكل التنموية أدت إلى قيام البلدان النامية بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق بما في ذلك إصلاح القطاع المالي، بما يسمح بإقامة نظام مالي فعال يضمن توفير الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد، وعليه حسب هذه الدراسة فإن الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد الأسواق المالية يعد ضروريا لخلق جو المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

❖ دراسة: علام عثمان، (2014) بعنوان:

" تمويل التنمية في الدول الإسلامية: حالة الدول الأقل نمواً"

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

عالجت الدراسة إشكالية مدى مساهمة آليات وبرامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في الدول الأعضاء الأقل نمواً، وقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة الطرق والإجراءات التي تتيح للدول الإسلامية الاستفادة الحقيقية من خيراتها ومواردها عن طريق انتهاج سياسات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك اعتباراً من كون التبادل والتعاون بين الدول الإسلامية ضرورة تنموية وفريضة شرعية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تقدم العملية التنموية في البلدان الإسلامية خاصة الأقل نموا يرتبط بحجم الموارد المالية المتاحة، وهو ما يوجب على هذه الدول تعبئة مواردها المحلية وتهيئة المناخ لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، ويجب ان تلعب المؤسسات المالية الإسلامية دور الممول الحقيقي وفق الأساليب الشرعية لمختلف المتطلبات التنموية.

❖ دراسة: **خلف عواد موسى** ، (2016) بعنوان:

" التطور الرأسمالي في البلدان النامية"

كتاب صادر عن الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

يطرح هذا الكتاب إشكالية التنمية وتقليد المسار التقليدي للتطور الرأسمالي، حيث ناقش امكانية تحقيق التطور الاقتصادي في البلدان النامية بنفس النموذج التنموي، وبذات المسار التاريخي وعبر مراحل تطور حتمية وطبيعية، والذي تحقق عبره تطور الاقتصاديات المتقدمة منذ القرن التاسع عشر، وقد توصل الباحث إلى أن البلدان النامية لم تتح أمامها خلال القرن التاسع عشر نفس البيئة الدولية المناسبة التي كانت متاحة أمام البلدان المتقدمة، حيث كانت لهذه الظروف التاريخية نتائج حاسمة على مستوى التراكم الأولي لصالح هذه البلدان، في حين واجهت البلدان النامية ولا تزال تدهورا مستمرا في إمكانيات توليد الفائض اللازم لتحقيق التنمية.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية:

❖ دراسة: **Boukari Mamane** ، (2014) بعنوان:

" La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du "

" développement en Afrique subsaharienne

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بوردو - فرنسا.

طرحت الدراسة إشكالية مدى تأثير التحرير المالي على سياسة التمويل ومدى قدرته على تعبئة الموارد في بلدان الساحل الإفريقي، وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العوائق التي تواجه عملية تمويل التنمية محليا وخارجيا في سياق التحرير المالي في هذه البلدان، وقد توصلت الدراسة إلى أن بلدان الساحل الإفريقي يجب أن تباشر عمليات إصلاح اقتصادية ومالية عميقة بما يتناسب مع سياسة التحرير المالي، بالإضافة إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتمويل الاستثمار المنتج، حيث تعد مبادرة "أهداف الألفية للتنمية OMD" فرصة جيدة لضمان تمويل أفضل لاحتياجاتها التنموية.

❖ دراسة: Eudes Jean-Baptiste Annick ، (2018) بعنوان: .

" Les mécanismes de financement du développement économique local : caractérisations " et stratégies adaptées aux PMA

أطروحة دكتوراه، كلية التسيير والادارة ، جامعة باريس- فرنسا.

طرحت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير السلوكيات والقرارات وطرق التسيير التي تنتهجها مختلف الاطراف المعنية (الدولة، الأطراف المانحة، الشركاء المحليين... إلخ) في سيرورة التنمية المحلية في البلدان الأقل تقدما، وقد حاولت الدراسة تهيئة إطار نظري لتمويل التنمية المحلية في البلدان الأقل تقدما، من خلال وضع مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب أن تتضمنها البرامج، وتطبقها المؤسسات المحلية والدولية بهدف إحداث تحول جذري في نظام التنمية المحلية بما يمكن من خلق الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لوضع البلدان الأقل تقدما على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية، حيث توصلت الدراسة إلى أن تمويل التنمية في هذه البلدان يرتبط بشكل كامل بالتمويل الخارجي، لأن الوضع الحالي لهذه البلدان لا يسمح لها بالاعتماد على التمويل المحلي، وهو ما يستدعي تكييف مختلف الآليات التمويلية مع واقع هذه البلدان.

بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المنشورة في العدد 178 من مجلة " Mondes en développement "، (2017) الذي خصص بالكامل لموضوع تمويل التنمية، وجاء بعنوان:

"Financement ou financiarisation du développement ?"

نذكر من هذه الدراسات:

❖ دراسة: Chiapello Eve ، (2017) بعنوان: .

" La financiarisation des politiques publiques"

ركزت هذه الدراسة على مفهوم الممولة (La financiarisation) كسيرورة لإحداث التحول في منطق تمويل التنمية باستعمال نظريات وأدوات نشأت في القطاع المالي، وتهدف بالأساس إلى تحقيق الربح، وذلك من خلال استعارة هذه الأدوات والتقنيات لاستعمالها في تعبئة الادخار الخاص لصالح قطاعات وميادين تعرف على أنها غير ربحية (التعليم، الصحة، البيئة، الثقافة.... إلخ)، وتهدف الباحثة من وراء هذه الدراسة إلى القضاء على القيود والعراقيل التي تواجه السلطات العمومية في تعبئة التمويل لصالح هذه القطاعات.

❖ دراسة: Campbell Bonnie، (2017) بعنوان:.

" Que cache la focalisation sur les flux de financement externes ?"

بينت هذه الدراسة أن التركيز على رؤوس الأموال الخارجية العمومية والخاصة كمصدر أساسي لتعويض ضعف المصادر المحلية لتمويل التنمية، يعكس عدم الاهتمام بتعبئة الموارد الداخلية ومعالجة التشوهات التي تعرفها الأنظمة المحلية (أنظمة جبائية غير فعالة، تهرب ضريبي، أموال غير مشروعة.... إلخ). كما وضحت هذه الدراسة أن التوجه المكثف نحو مصادر التمويل الخارجية في الوقت الحالي يخفي من ورائه مشاكل عميقة تتعلق أساسا بغياب النقاش حول مدى وجود تجانس بين الاستراتيجيات المسطرة وممارسات الأطراف المانحة.

وقد حاولنا من خلال بحثنا تقديم إضافة علمية يمكن إيضاحها في مستويها النظري والتطبيقي كما يلي:

• **المستوى النظري:** حاولت دراستنا تقديم قراءة معمقة لمختلف التيارات النظرية التي عرفها اقتصاد التنمية، وذلك بغرض وضع تشخيص دقيق لمسألة التنمية، من خلال توضيح الاسباب والظروف التي أحاطت بمختلف المراحل التنموية التي مرت بها البلدان النامية والنتائج المترتبة عنها، بما يسمح لنا باستنتاج الركائز النظرية المناسبة والتي يمكن الانطلاق منها في وضع النماذج التنموية بما يتلاءم مع واقع وتطلعات البلدان النامية.

بالإضافة إلى ذلك حاولنا التعمق في المنطق اللبرالي الذي يدعو إلى التحرير المالي الكامل وإلغاء رقابة الدولة على النظام المالي، وإلغاء الحدود الوطنية أمام تدفقات رؤوس الأموال ، وذلك من أجل توضيح جوانب القصور الموجودة فيه، والتي ساهمت بشكل واضح في أزمات البلدان النامية وأثرت بشكل كبير على نجاعة النماذج التنموية المطبقة.

• **المستوى التطبيقي:** حاولت الدراسة تقديم قراءة تحليلية معمقة لمختلف المعطيات الإحصائية المرتبطة بالمصادر المحلية والخارجية لتمويل التنمية في البلدان النامية، وتقييم انعكاساتها على الأداء التنموي في هذه البلدان، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من آليات التمويل التي يمكن ان تكون أكثر نجاعة في تمويل التنمية على مستوى البلدان النامية، كما تقدم هذه الدراسة مجموعة من العناصر التي يمكن أن تشكل منطلقا لهيئة نموذج بديل يضمن تمويل مستدام للتنمية، ويتلاءم مع السياق الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان.

7- حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: في الوقت الذي يتجه فيه النقاش الاقتصادي وحتى السياسي حول التنمية نحو التفكير في مشروع جديد لبناء "عالم أفضل" من خلال "نظريات التنمية المستدامة" و "نظريات ما بعد النمو"، لا تزال البلدان النامية غارقة في المشاكل المتعلقة بشح الموارد وهشاشة مصادر التمويل، وعليه فإن بحثنا سوف يركز بشكل خاص ومعتمد على هذه الإشكالية دون التعمق في الأبعاد المتشعبة لمسألة التنمية.

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية البلدان النامية بمختلف أقاليمها الجغرافية.

الحدود الزمانية: التحولات التي شهدتها الاقتصاديات النامية منذ منتصف القرن العشرين، والتحولات التي طرأت على اقتصاد التنمية، والمنطق التمويلي المرافق له لاسيما ابتداء من سنوات السبعينيات، مع التركيز على المرحلة اللاحقة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لأنها تشكل أوج أزمة شح الموارد المالية مع انسداد الأسواق أمام البلدان النامية.

8- هيكل الدراسة:

انطلاقاً من التساؤلات المطروحة والفرضيات التي قمنا بوضعها لهذا البحث، وضمن الإطار المنهجي المسطر، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حاولنا من خلالها الإلمام بكل جوانب البحث، مع الحرص قدر الإمكان على الترابط والتسلسل المنطقي للأفكار، وجاء هيكل الدراسة كما يلي:

مقدمة عامة للبحث اشتملت على الإشكالية الرئيسية، التساؤلات الفرعية، وفرضيات الدراسة بالإضافة إلى العناصر الأخرى.

يعتبر الفصل الأول الذي جاء بعنوان " حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده" بمثابة فصل تمهيدي، سنحاول من خلاله تشخيص اقتصاد التنمية من خلال استكشاف الإطار النظري له وتحديد المفاهيم المرتبطة بمسألة التنمية، كما سنقدم الأسباب التي دفعتنا إلى التساؤل حول مسألة تمويل التنمية، وهنا لابد من التوقف عند مختلف النظريات التنموية التي طبقتها البلدان النامية منذ استقلالها، كما سنعود إلى تاريخ التنمية، ونهدف من خلال هذا الفصل إلى توضيح التضارب بين مختلف مفاهيم التنمية من حيث آجال وأهداف السياسات المطبقة، والأهم من ذلك النتائج الواقعية المتمخضة عن هذه السياسات التنموية.

وينصب اهتمامنا في الفصل الثاني المعنون بـ " **تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي** " على تقديم حوصلة نقدية لتطور علاقة الليبرالية بالتنمية، من خلال شرح الأبعاد التي جاء بها التيار الليبرالي كمشروع طموح يسعى إلى توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي بطريقة كاملة، ومعالجة نقائص اقتصاد التنمية، وذلك بالتركيز على مبررات قوية، أهمها التحرير المالي كقطيعة مع النموذج السابق (الكبح المالي)، ونهدف من خلال هذا الفصل إلى تقديم حوصلة حول أهم العناصر (الظرفية والهيكالية) التي أدت إلى القطيعة مع النموذج السابق، والتي فتحت المجال أمام التيار الليبرالي الذي شرع في تقديم نموذج من شأنه معالجة الاختلالات، وخلق استراتيجية قادرة على إعادة بعث النمو الاقتصادي، وضمان التمويل المناسب للتنمية.

كما سنسعى من خلال الفصل الثالث الذي جاء بعنوان " **تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية** " إلى تقييم النتائج المتولدة عن احتكاك النموذج الليبرالي بأرض الواقع، حيث سنحاول شرح أهمية تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية لصالح التنمية، وخصوصا مسؤولية السياسة الليبرالية في المرحلة الحالية من الرأسمالية المالية في القضاء على شروط وإمكانيات تمويل التنمية في البلدان النامية، بما يهدد القدرة على إعادة بناء نظام اقتصادي ومالي قوي وفعال.

أما الفصل الرابع بعنوان " **الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري** " فيتناول تدهور سياق تمويل التنمية في البلدان النامية، كنتيجة للأزمة العميقة التي مست أسس نظام ليبرالي هدفه الوحيد تحقيق التراكم المالي بدون حدود، وعليه سوف نعمل من خلال هذا الفصل على توضيح أهم معالم النموذج الذي من شأنه ضمان تمويل مستدام وآمن للتنمية، ودعم الطموحات التنموية للبلدان النامية، مع محاولة اختبار هذه المعالم من خلال احتكاكها مع وضعية أحد البلدان النامية، ويكون ذلك من خلال دراسة حالة الجزائر.

أخيرا، تضمنت الخاتمة، اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة، بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات والآفاق البحثية.

الفصل الأول:

حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية

ورؤية في آفاق تجديده

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

تمهيد:

شكل مفهوم التنمية الهدف الأساسي لكل الأمم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وقد عرف هذا المفهوم منذ ظهوره وحتى يومنا هذا تغيرات عميقة، كما أن التفكير حول موضوع التنمية شهد تراجعاً في بعض الفترات خاصة مع صعود الفكر النيوكلاسيكي، ليعود إلى دائرة الاهتمام من خلال إعادة تهيئته وإدماجه ليس في النقاش الاقتصادي فحسب بل تعدى ذلك إلى النقاش السياسي والاجتماعي.

من جهة أخرى أدت الأزمة الشاملة منذ 2008 إلى حدوث اختلالات اقتصادية عميقة تحولت إلى حالة ركود وأدت إلى تباطؤ النمو، لكن هذه الأزمة مست أيضاً الإطار النظري والأسس التنظيمية التي تحكم الاستراتيجيات التنموية منذ سنوات طويلة، وقد شكلت هذه الظروف أساساً لصعود نقاش جديد حول التنمية وإمكانيات إعطاء دور أكبر للأسواق الداخلية في ديناميكية النمو.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الخطوط العريضة لهذا النقاش ومدى أهميته بالنظر إلى واقع البلدان النامية وخصوصية مساراتها التاريخية، حيث يبحث في تحليل مدى قدرة اقتصاد التنمية على بناء ديناميكيات تنموية جديدة مستمدة من الإمكانيات الداخلية للبلدان النامية، وذلك انطلاقاً من تحليل النقاشات القديمة حول التنمية وإعادة وضعها ضمن السياق الراهن للعولمة والارتباط بين الأسواق والاقتصاديات.

بناء على ذلك سنعمل من خلال هذا الفصل على تشخيص "اقتصاد التنمية" في ثلاث مباحث، حيث نستعرض في المبحث الأول لمحة نظرية حول اقتصاد التنمية نهدف من خلالها إلى إيضاح الإطار العام والتاريخي له، ونقدم في المبحث الثاني قراءة نقدية في النظريات التقليدية والمجددة للتنمية مع إبراز حدودها والتركيز على نهاية توافق واشنطن الذي فتح المجال لمبحث أهم المحاور لتجديد اقتصاد التنمية، أما في المبحث الثالث فنستدعي مفهوم النهوض الاقتصادي كطرح قائم على التجربة الواقعية لمجموعة من الدول التي حققت قفزات تنموية هائلة، ما من شأنه فتح آفاق جديدة في اقتصاد التنمية.

المبحث الأول: لمحة نظرية حول اقتصاد التنمية

برز مصطلح التنمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية بالتوازي مع ظهور البلدان حديثة الاستقلال، وتم استعماله على نطاق واسع من طرف المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ويعبر هذا المصطلح عن السيرورة التاريخية للتحويلات التي تشهدها المجتمعات، وتتضمن فكرة التنمية أبعادا موضوعية تشمل عدة معايير أهمها النمو، التصنيع، ارتفاع مستوى التعليم، ارتفاع مستوى الدخل الفردي والتوزيع العادل للدخل، تم جمعها فيما يعرف بـ "اقتصاد التنمية".

وبالرغم من عدم الاتفاق على موقع "اقتصاد التنمية" من العلوم الاقتصادية، بين اعتباره علما قائما بحد ذاته أو اعتباره جزءا فقط من النظريات الاقتصادية الكلية، فإن ما هو متفق عليه أن "اقتصاد التنمية" يعبر عن التحليل الاقتصادي الذي يركز على البلدان التي تعاني من الفقر والتأخر الاقتصادي، والتي تتميز بعدم كفاءة الأسواق، وهو ما يضع الأفراد والمؤسسات في مواجهة مستويات جد مرتفعة للمخاطر.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد التنمية وتطوره التاريخي

يهتم "اقتصاد التنمية" بترقية التفكير في المسائل التي تهتم موضوع التنمية، كما يضطلع بحصر العوامل المحددة لـ "فخ الفقر" على الصعيدين الكلي والجزئي من جهة، والوسائل المحلية والخارجية التي تسمح بالخروج منه من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن "اقتصاد التنمية" يطرح مجموعة من الأفكار والمؤشرات التي لا تهتم الدول السائرة في طريق النمو فحسب، بل تمتد إلى تلك الدول التي حققت ديناميكية أكبر في النهوض الاقتصادي، وهو ما يضيف بعدا جديدا في التحليل الاقتصادي للتنمية.

1- نشأة اقتصاد التنمية:

شكلت التنمية الاقتصادية موضوعا لعلم الاقتصاد منذ نشأته في القرن 18 م على ضوء أعمال آدم سميث في 1776 م، و ازدادت أهمية هذا الموضوع مع ظهور الأسباب والمبررات للفوارق التنموية التي ظهرت وتعمقت ابتداء من القرن 19م.

فقد أدت ديناميكية التراكم الرأسمالي إلى تعميق هذه الفوارق حيث أن البلدان التي شهدت ميلاد وتوسع الرأسمالية (أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، واليابان في وقت لاحق)، عرفت وتيرة سريعة في التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أطلق عليها "مركز العالم الرأسمالي"، بينما عرفت الأقاليم الخاضعة للسيطرة

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

الاستعمارية (أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا) وتيرة بطيئة للتنمية الاقتصادية بسبب التراكم الرأسمالي، وقد أطلق عليها مصطلح "دول المحيط"، وهنا يمكن القول أن الفوارق التنموية كانت نتيجة مباشرة لتنظيم اقتصادي تسيطر عليه دول المركز⁽¹⁾.

وقد كان الرئيس الأمريكي "Harry Truman" في خطاب له سنة 1949 أول من طرح فكرة تشجيع استثمار رؤوس الأموال ووضع الخبرات التقنية للدول المتقدمة في خدمة الأقاليم والمناطق التي تعاني من تأخر تنموي⁽²⁾، حيث برزت مشكلة التأخر التنموي في دول المحيط غداة الحرب العالمية الثانية وبعد استقلال عدد من هذه الدول، وبرزت معها ضرورة ملحة للدراسة المنظمة لمشكلات وعمليات التنمية في الدول المتأخرة اقتصاديا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما استدعى توضيح المفاهيم الخاصة بالتنمية وتهيئة الاستراتيجيات التنموية، ما أعطى نقطة انطلاق فعلية لاقتصاد التنمية، من خلال توجه يرى أن من واجب الدول التي تعتبر متقدمة تقديم المساعدة ونقل التكنولوجيا إلى الدول التي تعد أقل تقدما (متخلفة) بهدف تمكينها من اللحاق أو الاقتراب من النموذج المجتمعي الغربي⁽³⁾، وقد سطرت لهذا الغرض آليات اقتصادية معتبرة أهمها نظام بروتن وودز والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

بناء على ذلك تم إرساء علم اقتصاد التنمية كمحاولة لوضع مقارنة بديلة للنظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بمعالجة مشاكل التطور الاقتصادي، ويهتم بالتحليل الاقتصادي لسيرورة التنمية ودراسة البلدان النامية التي تنفرد بتوجهات إيديولوجية وخلفيات ثقافية مختلفة، ومشكلات اقتصادية معقدة جدا، والتي تتطلب عادة أفكار وأساليب جديدة، بما يسمح ببناء نظرية أقرب إلى حقيقة الاقتصاديات الفقيرة، وعليه يمكن القول أن دراسات اقتصاد التنمية تأخذ بعين الاعتبار ثلاث نقاط مهمة هي:

- لا يمكن تفسير مشاكل التنمية وفقا لرؤية فردية، بل يجب أخذ المجتمع ككل بعين الاعتبار، وهو ما يؤكد هشاشة فرضيات الطرح الكلاسيكي فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للفرد، والسلوك العقلاني للأفراد، حيث أنها لا يمكن أن تنطبق على غالبية البلدان النامية،

¹ Kassé Moustapha, (2011): Economie du développement: Références africaines, Tome1, Paris, Edition L'Harmattan, p 10

² Legouté Jean Ronald, (2001) : Définir le développement: historique et dimensions d'un concept plurivoque, Revue d'économie politique internationale, Vol. 1, no 1, p13

³ Harribey Jean-Marie, (2004) : Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Paris, Edition Mille et une nuits, p5

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

- يجب أن تركز الدراسات حول التنمية على البحث عن أدوات تحليل تتلاءم مع خصوصية البلدان النامية من أجل الوصول إلى نتائج ذات مصداقية، وعليه فإن الأدوات ومعطيات التحليل التقليدية الخاصة بالبلدان المصنعة تعد غير صالحة للبلدان النامية،
- يجب توسيع دائرة اهتمام علم اقتصاد التنمية إلى ميادين متعددة ، ويرجع ذلك إلى صعوبة الفصل بين التحليل العلمي والتوجهات الإيديولوجية المختلفة.

وعليه فإن المقاربة النظرية لاقتصاد التنمية تأسست كردة فعل على نموذج النمو الذي قدمته النظرية الكلاسيكية، حيث برز تباين كبير جدا بين النموذج النظري وحقيقة الاقتصاديات المتخلفة، كما بينت أزمة الكساد الكبير لسنوات 1930 أن هذه البلدان لا يمكنها الاعتماد على النمو المتولد عن العوامل الخارجية المتمثلة في الطلب العالمي على موادها الأولية، وهو ما يبين محدودية نظريات التخصص الدولي والميزة التنافسية، وهو ما يمثل دافعا آخر للتخلي عن النظرية الكلاسيكية واقتراح مقاربة بديلة.

2- التطور التاريخي لاقتصاد التنمية :

يمكن تمييز ثلاثة مراحل كبرى في تطور اقتصاد التنمية، حيث تعكس كل مرحلة توجهها مختلفا له.

2-1- مرحلة بناء الأنظمة الاقتصادية الوطنية بعد الاستعمار "الدولة والتنمية":

كان الهدف الأساسي في هذه المرحلة تحقيق القطيعة مع المرحلة الاستعمارية والانتقالات إلى المسائل التي يعالجها اقتصاد التنمية، حيث تكون الدولة هي الركيزة الأساسية للتنمية، وقد تم تبرير هذا التوجه بغياب برجوازية وطنية وقطاع خاص وطني قادر على استغلال كل الفرص الاستثمارية المتاحة من أجل رفع الطاقات الإنتاجية.

تأثر هذا التوجه كثيرا بالسياق الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وصعود سلوك التدخل في الاقتصاد (مخطط مارشال كنموذج لدعم وتمويل الاستثمارات الوطنية القاعدية وتهيئة الفضاءات الإقليمية)، حيث يظهر بوضوح بأن الدولة تقع في مركز الانشغالات التنموية، كما وضعها الاقتصاديون كقائد لسيرونة التنمية الاقتصادية.

وقد تأثرت المرحلة الأولى من تاريخ اقتصاد التنمية في بلدان العالم الثالث بالطروحات الوطنية الكبرى، من خلال تنمية داخلية تهدف إلى تلبية الحاجيات الاجتماعية ذات الطابع الشعبي (التعليم، الصحة، الهياكل

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

القاعدية... إلخ)، وتركز هذه السياسة على الإمكانيات الداخلية للدول، وقد اختلف طرح المشاكل التنموية حسب القارات، حيث كانت هناك محاولة في أمريكا اللاتينية لإرساء اقتصاد سوق يتماشى مع الطابع الحمائي للدولة بما يسمح ببروز قطاع ناشئ لإحلال الواردات، أما في آسيا فقد انصب النقاش على الجوانب التقنية سواء بالنسبة لاقتصاد السوق أو الاقتصاد المخطط، مع الاهتمام بالقطاع الفلاحي لكن بدرجة أقل، وفي إفريقيا انصبت الانشغالات على مسائل خاصة تتعلق بالانفتاح على الدول الاستعمارية السابقة والقضاء على الاحتكار⁽¹⁾.

2-2- مرحلة التشدد في الأفكار التنموية بعد النجاحات السياسية والاقتصادية في البلدان النامية وخلق تنظيم اقتصادي عالمي جديد:

مع نهاية سنوات الستينيات، وبداية السبعينيات هيمن على التنمية تفكير متشدد يدافع عن مصالح الدول النامية على المستوى الدولي من خلال تهيئة نظريات جديدة تتمحور حول (الإمبريالية، التبادل غير العادل، استغلال مقومات المحيط لصالح برجوازية المركز)⁽²⁾، وتميزت هذه المرحلة بتشكل حركة تضامن واسعة بين هذه الدول حول المسائل السياسية والاقتصادية، وتكوين مجموعات الضغط (مجموعة ال77، مجموعة ال15... إلخ)، والتكتلات الاقتصادية على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول "OPEP".

أثناء هذه المرحلة ظهرت أولى الانتقادات حول نظام النقد الدولي المنبثق عن بروتن وودز (التخلي عن قاعدة الصرف الثابت، وإرساء نظام تعويم العملات)، وصاحب هذا التحول الأزمة البترولية الأولى سنة 1973 التي أدت إلى تغيير حركة تدفق رؤوس الأموال (البترودولارات) من الدول المتقدمة نحو الدول النامية المصدرة للبترول وقد أدت هذه التحولات إلى فتح النقاش حول ضرورة خلق نظام اقتصادي دولي جديد، وإرساء علاقات مالية واقتصادية أكثر توازنا.

¹ Cypher James, (2015): Les théories du développement Une perspective économique critique, Livre collectif, Des outils pour le changement : Une approche critique en études du développement, sous la direction de Henry Veltmeyer , Canada, Les Presses de l'Université d'Ottawa, p43

² Amin Samir, (1990) : Le tiers monde et la révolution, Revue Sociologie et sociétés, vol22, n°1, p96

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

2-3- أزمة الثمانينات وصعود الليبرالية والتسيير الرأسمالي:

ساهمت الأزمة الاقتصادية والمالية لسنوات الثمانينات في إظهار مواطن الضعف الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية (تأخر القطاع الفلاحي وتزايد الاحتياجات الغذائية، صناعات احتكارية ضعيفة التنافسية، مستويات متزايدة للبطالة والفقر، العجز المزوج للمالية العمومية وميزان المدفوعات).

ومن أجل مواجهة هذه الاختلالات، أخذت مؤسسات بروتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على عاتقها وضع سياسات تعديل هيكلية طويلة ومؤلمة، وقد كان هدف هذه السياسات تحقيق استقلالية الدائرة المالية وتسيير الديون بما يسمح بتحقيق التوازنات المالية على المستوى الكلي، وتحقيق الاستقرار على المدى القصير.

وقد تميزت سنوات الثمانينات بتراجع النظريات الشمولية، والتحول الاقتصادي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، كما تراجع مفهوم "الدولة المنمية" *L'état développeur* لصالح برامج التوازن المالية والتحول إلى اقتصاد السوق⁽¹⁾، وجاءت هذه التحولات استجابة للأزمة متعددة الأبعاد (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) التي دخلت فيها معظم البلدان النامية، وقد استمر تطبيق هذه الإصلاحات طوال سنوات التسعينات.

مع نهاية التسعينات، أدخلت أبعاد جديدة على البعد الاقتصادي للتنمية، تمثلت في أبعاد اجتماعية وثقافية وبيئية تصب كلها في صالح تطوير قدرات هذه البلدان، وتتمحور حول أهداف تحسين ظروف ونوعية الحياة.

المطلب الثاني: طبيعة علم اقتصاد التنمية وموقعه من العلوم الاقتصادية

يعد موقع اقتصاد التنمية في البناء النظري للعلوم الاقتصادية محل جدل كبير، حيث أن التفكير حول عملية التنمية يعرف تباينات نظرية تتعلق بمميزات التأخر التنموي، والاستراتيجيات التي يتم وضعها للخروج منه.

ويمكن تصنيف هذه الأفكار النظرية ضمن تيارين مرتبطين برؤى مختلفة، حيث يضم التيار الأول التحليلات التي تحاول وضع اقتصاد التنمية ضمن حقل الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يهمل البعد التاريخي للتأخر التنموي، أما التيار الثاني فيجمع كل التحليلات البديلة، التي توضح وجود خصائص مشتركة في مجموعة من البلدان التي تكون مطالبة بإنجاز مجموعة من التحولات اللازمة للانطلاق في مسيرة ذاتية لتحقيق النمو، حيث يشكل مجموع هذه النظريات ما يعرف باقتصاد التنمية.

¹ Cypher James, op .cit, p 45

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

1- اقتصاد التنمية كامتداد للتحليل الاقتصادي الكلي:

بالنسبة لمنظري هذا التيار فإنه لا يوجد سوى علم اقتصاد وحيد متجانس، ولا يمكن اعتبار نظريات التنمية كفرع متميز، ووفقا لهذه النظرة فإن الاقتصاد الكلي الذي عرف تطورا كبيرا، والذي يتشكل من خلال المزج بين نظرية التوازن الشامل المرتكز على الأبعاد المميزة للنشاط (الدورة الاقتصادية، المجمعات، دالة الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار، المضاعف، المسرع.....إلخ) من جهة، والمسارات التي ينتج عنها تقاطع وتمفصل مختلف هذه الأدوات لبناء النظريات (نظرية التوازن الاقتصادي الكلي، نظرية التقلبات، نظرية النمو، النمذجة) ومحاولة تقديم النظام الإنتاجي بشكل دقيق بما يستجيب لمسائل التنمية.

بناء على ذلك فإن هذا التيار ينفي استقلالية اقتصاد التنمية لأن الإشكالية التي يعالجها تندرج بشكل كامل في التحليل الاقتصادي الكلي، وبالتالي فإن النماذج التي تتضمن العوامل الثلاثة (العمل، رأس المال، التكنولوجيا) تستجيب بشكل جيد جدا للانشغالات التنموية، وهو ما يعني التحسين المستمر للمؤشرات ذات البعد الوطني مثل الناتج الوطني، أو الدخل الوطني .

حيث أن الناتج الإجمالي (Y) يوافق الطلب الإجمالي الذي يتكون بدوره من الطلب على الاستهلاك (C) والطلب على الاستثمار (I)، يمكن كتابة ما يلي⁽¹⁾:

$$Y = C + I \dots\dots(1)$$

$$C = C_0 + cY \dots\dots(2)$$

$$I = I_0 - iY \dots\dots(3)$$

و C_0 : الاستهلاك المستقل، i : معدل الفائدة.

بتعويض المعادلتين (2) و(3) في المعادلة (1) نحصل على:

$$Y = (C_0 + I_0) \times \frac{1}{1 - c + i}$$

يرى معظم الاقتصاديون أن هذا التوازن يكون محققا في كل الاقتصاديات مهما كان وضعها، ويبقى الانشغال الوحيد هو إعطاء التقدير الصحيح للتغيرات التي تطرأ على الاستهلاك والاستثمار ومعدل الفائدة، ويقع ذلك على عاتق المحاسبة الوطنية التي يجب أن تقدم التقديرات التي تتماشى مع الأسعار والأسواق.

¹ Kassé Moustapha, op .cit, p12

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

من جهة أخرى ومن أجل الانتقال من التحليل السكوني إلى التحليل الديناميكي، يكفي أن يحدث اختلال في النظام الكلي ما يسمح بحدوث انتقال أو تغير في المستوى التوازني لـ (Y):

لدينا:

$$Y = (C_0 + I_0) \times \frac{1}{1 - c + i}$$

بفرض حدوث تغيرات في مستوى (Y) مدفوعا بتغير في المعايير فينتج :

$$\frac{\delta y}{\delta C_0} = \frac{1}{1 - c + i}$$

$$\frac{\delta y}{\delta I_0} = \frac{1}{1 - c + i}$$

$$\frac{\delta y}{\delta i} = \frac{-1}{(1 - c + i)^2} (C_0 + I_0)$$

أما فيما يتعلق بالظواهر النقدية، فقد وضع التحليل الاقتصادي معادلات مميزة لسوق النقود، أهمها معادلات الطلب على النقود، حيث أن هذا الطلب يكون لثلاثة أغراض (المعاملات، المضاربة، والتحوط)، ويعد الغرضين الأول والثاني أكثر تعبيراً عن الطلب عن النقود التي تعد بالأساس أداة للتعامل.

وكما هو الحال على مستوى الاقتصاد الكلي فإن نفقات بعض الأعوان الاقتصاديين يمثل المداخيل بالنسبة لأعوان آخرين، وعليه فإن الطلب على النقود لغرض المعاملات يكون بدلالة الدخل الإجمالي، حيث يمكن كتابة⁽¹⁾:

$$M_1 = M_1(Y) \quad \text{أو} \quad M_1 = K.P.Y$$

K: معامل الاحتفاظ بالنقود، P: المستوى العام للأسعار، Y: كمية الإنتاج

بالنسبة للطلب على النقود لغرض المضاربة فهو يرتبط بإمكانية استعمال النقود في خلق قيمة مضافة لرأس المال من خلال شراء أصول مالية عندما تكون المعدلات منخفضة وإعادة بيعها عندما ترتفع المعدلات، وعليه يمكن كتابة:

¹ Kassé Moustapha, op .cit, p13

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

$$M_2 = M_2(i)$$

ويكون الطلب الإجمالي على النقود

$$M_d = M_1 + M_2$$

$$M_o = M_o$$

بينما يكون عرض النقود متغيرة خارجية

$$M_o = M_1(Y) + M_2(i) \text{ أو } M_o = M_d \text{ عند التوازن}$$

وينطبق هذا التحليل النقدي على كل الاقتصاديات على اعتبار أن وظائف النقود هي نفسها في كل الدول.

على العموم وحسب هذا التيار، يمكن القول أن التحليل الاقتصادي الكلي سواء على مستوى سوق الإنتاج السلعي أو على مستوى السوق النقدي يستجيب بشكل جيد لمتطلبات وانشغالات اقتصاد التنمية.

2- اقتصاد التنمية كفرع حديث في العلوم الاقتصادية:

في حين يهتم الاقتصاد الكلاسيكي بالتخصيص الكفاء للموارد في ظل نظام رأسمالي متقدم يتضمن أسواقا تتميز بالكفاءة والتوازن الدائم والتلقائي بفعل العقلانية الاقتصادية للأفراد، فإن علم اقتصاد التنمية يمتد إلى أبعد من ذلك، وهو التعامل مع الآليات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للقطاع العام والخاص بما يسمح بإحداث تحسينات سريعة وكبيرة الحجم في مستويات المعيشة في البلدان التي تدعى بالنامية، حيث تكون معظم الأسواق غير فعالة، بل تتميز باختلالات هيكلية، وفي معظم الأحيان تخضع الحسابات الاقتصادية للأولويات السياسية والاجتماعية⁽¹⁾.

انطلاقا من ذلك يعد المنظر الشهير لاقتصاد التنمية سمير أمين صاحب هذه الرؤية " التنمية معطلة، نظريتها في أزمة، وأيديولوجيتها تعد محل شك، كما أن التوجه بشكل كامل نحو تحرير قوى السوق المصحوب بإعادة تهيئة المجال للتوجهات الإيديولوجية التي تنادي بالأولوية المطلقة للملكية الخاصة، وترسيخ عدم العدالة الاجتماعية، وتراجع دور الدولة، كل ذلك يؤدي إلى توليد الفوضى"⁽²⁾.

¹ القرشي محمد صالح تركي ، (2010): علم اقتصاد التنمية، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، ص 26

² Kassé Moustapha, op .cit, p15

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

من هذا المنطلق يرى سمير أمين أنه من غير المجدي تهيئة نظرية اقتصادية محضة لتحليل ميكانيزمات نشاط المجتمع، حيث أن العلم الممكن الوحيد هو علم المجتمع لأن الفعل الاجتماعي فريد من نوعه، وهو يتضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولا يوجد أي سبب لتفضيل الجانب الاقتصادي، من جهة أخرى يرى سمير أمين أن "فن التنمية" يسبق العلم الذي يفسر التنمية والتخلف على أساس عوامل تاريخية، وبناء على ذلك فإن اقتصاد التنمية يعتبر فرعاً حديثاً في علم الاقتصاد، لأنه وحتى الحرب العالمية الأولى لم تحمل النظرية الاقتصادية أي اهتمام بتحليل الأنظمة والهياكل، وبالتالي تشكل اقتصاد التنمية تحت ضغط الأحداث، وتطور منذ ولادته في صالح الحكومات التي تواجه تحديات توفير الاحتياجات العاجلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خلص سمير أمين إلى أن اقتصاد التنمية يتضمن بالضرورة فرعين⁽¹⁾:

- التحليل الأساسي الذي يهدف إلى تهيئة نظرية للتخلف والتنمية،
- فن تسيير اقتصادي مشتق من نظرية التنمية، يهتم بتطبيق النظرية في سبيل تحقيق تحولات هيكلية ملموسة.

في هذا السياق يبرز مشكل منهجي، يتعلق بالحدود الفعلية للبحوث الاقتصادية وطبيعة تفاعلها مع العلوم الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى مدى إمكانية وجود علم اقتصاد صالح لكل دول العالم، وقد فتحت هذه الصعوبات المنهجية المجال لصعود طرح نظري ثالث يقوم على الاستقلالية الاقتصادية.

3- استقلالية اقتصاد التنمية وازدواجية الأهداف:

يعتبر هذا الطرح النظري أن اقتصاد التنمية يجب أن يبنى بشكل مستقل وبهدف مزدوج (تقديم رؤية نظرية صحيحة لحالة التخلف، ووضع الصيغ والوسائل للخروج منها)، وتعكس هذه الاستقلالية إرادة إعطاء نظرية التنمية هيكلية علمية من خلال المشاكل التي تدرسها والصيغ التي تسمح بمعالجتها، وبهذه الطريقة يمكن إزالة الانسداد التحليلي من خلال تجاوز فكرة وضع قوالب ضيقة للمفاهيم، ووضع الأفكار في سياق متحرك، حيث يميل الاقتصاديون في الدول المتقدمة إلى وضع نظريات معقدة ومنفصلة تماماً عن الواقع، ويرجع ذلك إلى كون

¹ Herrera Rémy, Les théories du système mondial capitaliste, www. matisse.univ-paris1.fr : 22/12/2013, p13

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

العلوم الاقتصادية في هذه الدول تمثل جزءا من اعتقاد يركز على توضيح الحقائق أكثر من التنظيم الاجتماعي وحقوق المواطنين.

من أجل تهيئة اقتصاد التنمية حسب هذا الطرح يجب الانطلاق من عدم قدرة النظرية الاقتصادية على تقديم وصف شامل وواضح للتخلف من جهة، وتحديد المسارات اللازمة لتحقيق التحول من جهة أخرى.

وعليه إذا اعتبرنا النظرية الاقتصادية نظرية للعلاقات اللامركزية أي (العلاقات السلعية كما يشير إليه Walras)، فإنه يمكن أن نلاحظ بسهولة بأن المجموعات المستعملة لا تتماشى مع البنى الاجتماعية للدول المتخلفة، حيث يتميز الفضاء الاقتصادي بوجود عوائق وحواجز تجعل السوق غير كفى بالكامل، ولا يمكن تحقيق النمو ذاتيا بسبب وجود اختلالات عميقة، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود أنظمة سلطوية وغياب الديمقراطية يؤدي إلى خلق خيارات جماعية متعارضة ومتصارعة مع الخيارات الفردية⁽¹⁾.

وبناء على ذلك حتى وإن سلمنا بقدرة النظرية الاقتصادية على وضع توازنات مستقرة لنظام معقد، فإن المجموعات الاقتصادية المستعملة ليس لها نفس المميزات ولا تخضع لنفس التوجهات التحليلية، وعليه يجب فهم التوازن على أنه عدم وجود انسداد في التنظيم الاجتماعي، والنمو المتوازن يعني أن كل المتغيرات ترتفع بنفس المعدلات، ولذلك فإن وجود اقتصاد التنمية يعد ضروريا لفهم التخلف والخروج منه، حيث أن الاستنتاجات النظرية لا ترتبط بالطرق المستعملة بقدر ما ترتبط بالمسائل التي تطرحها النظرية، كما أن التحليل الاقتصادي الكلي الذي يحول التصورات النظرية إلى صيغ رياضية وإحصائية (على اعتبارها أهداف وليس وسائل)، يعد غير قادر على تسيير نظريات ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال وجود اقتصاد سياسي للتنمية.

¹ القرشي محمد صالح تركي، مرجع سبق ذكره، ص26

المطلب الثالث: إشكالية العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي

رغم أن كل من مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي يعكسان مفهومين مختلفين، إلا أن العلاقة بينهما متشابكة، فقد احتل النقاش حول طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية مكانة مهمة في النقاشات النظرية.

1- الرؤية القائمة على حتمية العلاقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية:

يعكس مفهوم النمو الاقتصادي سيرورة ارتفاع وتحسن المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وأهمها الزيادة في الحجم الإجمالي للسلع المتوفرة تحت تأثير النمو الديمغرافي وتراكم الرأسمال المادي والتطور التكنولوجي، سواء كان هذا التحسن مرفوقا بتحويلات هيكلية أم لا، حيث تتعكس هذه السيرورة على ارتفاع مستوى الدخل الفردي، أي أن هذا المفهوم يأخذ الجوانب الكمية فقط بعين الاعتبار.

في حين يعكس مصطلح التنمية مفهوما أشمل يعبر عن السيرورة النوعية التي تضمن تحقيق النمو، حيث أنه يعكس التحسن النوعي المستمر للاقتصاد ومختلف الميادين التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي والهيكل الاقتصادي، أي بمعنى آخر فإن مفهوم التنمية يشمل تطور النشاط الاقتصادي ويتعدى ذلك إلى المؤسسات المنظمة لهذا النشاط، وهو ما يشكل مرجعا يسمح بالمقارنة بين مختلف الاقتصاديات أو مختلف المراحل التي يمر بها اقتصاد معين⁽¹⁾.

لكن لا يمكن اختصار النمو الاقتصادي في مجرد الزيادة المستمرة في أحد أو بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث يمكن أن يتعدى ذلك إلى تضمين تحولات نوعية في هذا المفهوم، وهو ما يؤدي إلى تعقيد وتشابك العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية، أي أنه لا يمكن الحديث عن التنمية بدون وجود النمو والعكس صحيح، خاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية للتنمية وعدالة توزيع الثروة، حيث نتعدى المفهوم الضيق للتنمية والمقتصر على البعد الاقتصادي إلى بعد أوسع هو البعد الاجتماعي، وهنا يبرز التساؤل حول ما إذا كانت التنمية نتيجة حتمية للنمو وغير قابلة للانفصال عنه.

وتكمن حتمية العلاقة بين مفهومي التنمية والنمو في عدم إمكانية الفصل بين الجانب الكمي والكيفي، بمعنى آخر فإن النمو هو شرط أساسي وحتمي لتحقيق التنمية، ومن جهة أخرى فإن التحولات في الهيكل

¹ Seltz Véronique, (1996) : Financement du développement: incitation, technologies, information, Thèse de doctorat, Faculté des. Sciences des organisations, Université Paris IX Dauphine, France, p17

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

الاجتماعية هي تحولات ذات طبيعة نوعية لكنها كمية أيضا لأنها تنعكس في تحسين المستوى المعيشي، ولذلك يمكن إطفاء الجانب الكمي على التنمية أيضا⁽¹⁾.

انطلاقا من ذلك قدم "Schumpeter, 1934" تحليلا يربط فيه بين هذين المصطلحين، فمن جهة يقود النمو للاقتصاد للوصول إلى نقطة التوازن، ومن جهة أخرى تتجلى ظاهرة التنمية في التحول الجذري للمعطيات المصاحبة لهذا التوازن، وبناء عليه يمكن تفكيك ظاهرة تطور اقتصاد معين إلى جزئين، يتعلق الأول بحركة الاقتصاد نحو نقطة التوازن (تحقيق النمو الاقتصادي)، ويتعلق الجزء الثاني بحالة التنمية كنتيجة للتحولات الناجمة عن وضع التوازن، ومنه وبالعودة إلى مفهوم التنمية فإن التحولات الناتجة عن الوصول لنقطة التوازن يمكن ترجمتها في التغييرات التي تعرفها مختلف الهياكل ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي⁽²⁾.

ومع ذلك فإن وصول معدل النمو إلى المستوى التوازني الذي توضحه نماذج النمو لا يشكل سوى مؤشر غير مباشر للتنمية، لأنه يعكس فقط النتيجة الظاهرة التي تنحصر في الشق الاقتصادي، في حين أن التنمية الاقتصادية تعد ظاهرة غير مستقلة لأنها ترتكز بالأساس على سلوكيات الأفراد في المجتمع، والتي ترتبط بعدة مؤشرات تتمحور حول مدى استفادة كل أفراد المجتمع من الثروة التي تتولد عن النمو الاقتصادي، كما أن ذلك لا يستثني الحديث عن التنمية البشرية باعتبارها من المعايير المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي واستمراريته، لكن ذلك عادة ما يكون خارج مجال التحليل الاقتصادي.

وبالرغم من أن التحليل النيوكلاسيكي يؤكد على أن عدم المساواة في توزيع الثروة داخل اقتصاد معين هو أمر طبيعي ولا يجب تصحيحه لأنه ناتج عن الخيارات الاقتصادية الداخلية، إلا أن سنوات السبعينيات عرفت ثورة في النظرة النيوكلاسيكية فيما يتعلق بتحديد مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية والعلاقة بينهما، ويتجلى ذلك من خلال نفي وجود نظرية اقتصادية محضة يمكن تطبيقها على الاقتصاد الحقيقي "Arrow, 1973"، والتأكيد على ضرورة إدراج كل من "الاقتصاد القياسي" و"الاقتصاد الاجتماعي" الذي جاء به "Walras" معا ضمن علم الاقتصاد الذي يدرس الثروة الاجتماعية، حيث تتمحور النظرة الجديدة لهذين المفهومين حول فكرتين رئيسيتين هما⁽³⁾:

¹ Billaudot Bernard, (2004) : Développement et croissance: Les enjeux conceptuels des débats actuels, https://local.attac.org/attac38/tmp/Developpement_croissance.pdf: 1/10/2016, p7

² Seltz Véronique, op .cit, p18

³ Ibid, p14

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

- لا يمكن معالجة مسألة توزيع الثروة بدون دراسة مصدرها، أي دراسة قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة، الصناعة،.....إلخ)،
- ينطوي الاقتصاد الحقيقي على جانب اجتماعي يتعلق بالمؤسسات المختلفة، بالإضافة إلى القواعد والقوانين التنظيمية التي لا ينبغي أن يغفلها التحليل الاقتصادي.

أدت كل هذه العوامل إلى تعديل مفهوم النمو الاقتصادي، خاصة من خلال الوزن المتزايد للعوامل المعرفية والتقنية والمؤسسية، التي أدت إلى تجديد التحليل الاقتصادي لشروط النمو حيث لم تعد تنحصر في التراكم الرأسمالي المقابل للادخار، بل تتعدى ذلك إلى التراكم العلمي والمعرفي الذي يلعب دورا إيجابيا في تحقيق النمو.

لكن هذا التحول في مفهوم النمو لم يؤدي إلى فك الارتباط الموجود بين مفهومي النمو والتنمية، بل أدى فقط إلى تغيير النظرة إلى مفهوم التنمية، حيث أن السيرورة النوعية التي تضمن النمو الاقتصادي أصبحت تظم التراكم الرأسمالي والتراكم المعرفي الذي يشمل التحولات المؤسسية.

2- الرؤية القائمة على الفصل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية:

تقوم هذه النظرة على عدم وجود علاقة حتمية بين النمو الاقتصادي والتنمية خاصة في بعدها الاجتماعي والبشري، فقد انتقد " François Perroux " الرؤية الكلاسيكية القائمة على عقلانية السلوكيات الفردية من خلال إعطاء الأولوية للعلاقات الإنسانية، على اعتبار أن الاقتصاد حسب وجهة نظره هو تهيئة الفرد والجميع في إطار العلاقات الإنسانية لاستخدام سلع نادرة قابلة للتقييم الكمي بشكل اجتماعي.

وعلى هذا الأساس يرى " François Perroux " ضرورة الفصل بين المفهومين، حيث يعبر مصطلح النمو عن التطور الذي يعرفه اقتصاد وطني معين، كنتيجة لارتفاع الناتج الداخلي الخام على المدى الطويل بمعدل أعلى من معدل الزيادة السكانية الذي لا يخضع لأي ضوابط قياسية أو إحصائية، وهنا لا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي إذا لم يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد⁽¹⁾، أي بمعنى آخر يجب إدخال التكلفة البشرية وتكلفة تدهور الموارد الطبيعية في عملية حساب النمو، وإلا فإن المفهوم المقدم للنمو سيكون غامضا وغير قادر على تقديم الإجابة عن أسئلة ملحة تتعلق بشروط النمو وأهدافه.

¹ Perroux François, (1966): Les blocages de la croissance et du développement. La croissance, le développement, les progrès, le progrès (définitions), Revue Tiers Monde , tome 7 n°26, p 240

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

من جهة أخرى عرف "François Perroux" التنمية في كتابه "L'économie du XXIème siècle" سنة 1969 باعتبارها عملية ربط بين التحولات الإيديولوجية والاجتماعية في مجتمع معين على وجه يسمح له بتحقيق التقدم بشكل دائم ومستمر بشكل يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الناتج الإجمالي الحقيقي⁽¹⁾.

رغم أن هذا التعريف يعطي الانطباع أن الناتج الإجمالي الصافي يبقى يمثل المعيار الأساسي للتنمية، وهذا يتناقض مع الأفكار التي جاء بها، إلا أن ما أكد عليه "François Perroux" هو ضرورة أخذ الأخطار الناجمة عن تحقيق نمو دون تنمية بعين الاعتبار، حيث تبرز هذه الظاهرة في الدول النامية، أين تتمحور الديناميكية الاقتصادية حول زرع الشركات الأجنبية، لكن ذلك لم يؤدي إلى خلق النمو المنشود، كما أن الطرح القائم على تحليل الديناميكية الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاديات الأوروبية منذ انطلاقتها في نهاية القرن 18م، حيث تؤكد هذه الديناميكية (مع وجود استثناءات نادرة) على ارتباط التنمية الاقتصادية بالنمو، يعد صالحا لدول الشمال لكن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة لدول الجنوب أين تم تكريس اللا تنمية أو التنمية النسبية⁽²⁾.

لكن إذا كان هناك إمكانية لتحقيق نمو دون تنمية، فإن وجود تنمية بمستوى نمو معدوم يعد فرضية غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع، حيث أن معدل نمو معدوم يعد طرحا سطحيا ومغلوطا، وعليه فإن تحقيق مستوى معين من النمو يعد ضروريا وملحا لتحقيق التنمية.

وهنا خلص "François Perroux" إلى أن مفهوم التنمية لا يتعارض مع التقدم الاقتصادي الذي يرتبط بشروط سياسية واجتماعية (الأمن، الحرية، الصحة، التعليم... إلخ)، ويتجسد هذا المفهوم في سيرورة التطور الاجتماعي التي تشمل الديناميكية الاقتصادية الوطنية المعبر عنها بالارتفاع المستمر في الناتج الفردي الحقيقي على المدى الطويل، هذا النمو يعد ثمرة للتحولات الهيكلية التي تحقق مجموعة من الشروط أهمها⁽³⁾:

- أن تكون التحولات الهيكلية شاملة من خلال التفاعل بين كل الأطراف والقطاعات،
- أن يكون التقدم الاقتصادي شاملا، أي أن يكون النمو مصاحبا للتنمية الاقتصادية بشكل دائم رغم أن هذا النمو لا يعد معيارا للتقدم الاقتصادي.

¹ Billaudot Bernard, op. cit, p18

² Perroux François , op. cit, pp 240-242

³ Billaudot Bernard, Ibid, p19

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

شكلت رؤية " François Perroux " القائمة على عدم وجود علاقة حتمية بين مفهومي النمو والتنمية قاعدة انطلاق لبناء الأفكار المتعلقة بالفصل بين المفهومين لدى مجموعة من المفكرين الاقتصاديين على غرار " John Rawls, 1987 " و " Amartya Sen, 1993 " ⁽¹⁾ الذين أكدوا على رفض الإيديولوجية التنموية القائمة على كون نمو الناتج الداخلي الخام مرادف لتحسين المستوى المعيشي.

3- الرؤية القائمة على التنمية المستدامة والتخلي عن النمو:

يؤكد بعض المنظرين لاقتصاد التنمية على الفصل بين مفهومي النمو والتنمية، باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل التحولات الهيكلية والنوعية التي تفسر وحدها تحسين المستوى المعيشي، وبناء على ذلك فإن النمو ليس سوى شرط ضروري للتنمية لكنه غير كاف لتحقيقها وعلى هذا الأساس يجب إدراج الخسائر البشرية والبيئية التي تتجم عن وجود نمو بدون تنمية فعلية، ومن هذا المنطلق ظهر مصطلح التنمية المستدامة، حيث قدم تقرير " Bruntland, 1998 " المفهوم الأكثر تداولاً لهذا المصطلح "يعبر مصطلح التنمية المستدامة عن الاستجابة للاحتياجات الحاضرة دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"⁽²⁾.

وعليه فإن التمييز بين مفهومي النمو والتنمية حسب النظرة السابقة لا يتضمن انتقاد منظري اقتصاد التنمية أو رفضهم للنمو في حد ذاته، ولكن الانتقاد كان للنمو غير العادل.

لاحقاً ومع تزايد الانشغالات الاجتماعية والبيئية التي تتمحور حول فكرة استدامة التنمية البيئية على الصعيد العالمي ثم فكرة "ما بعد التنمية"، جاء انتقاد مبدأ "النمو الغير محدود"، حيث يركز هذا التوجه على ثلاثة أفكار رئيسية⁽³⁾:

- لا يمكن أن تصل التنمية إلى مستويات أعلى من المستوى الذي وصلت إليه في الوقت الحالي، ولا يمكن أن تصل كل الدول إلى نفس مستوى التنمية الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذا النمط من التنمية يمر عبر تحقيق النمو، وهو ما يتعارض مع النظرة الجديدة للتنمية القائمة على رفض النمو.

¹ Billaudot Bernard, op. cit, p20

² Raffinot Marc, (2015) : Économie du développement, Paris, Editions Dunod, p 9

³ Harribey Jean-Marie, (2007) : Les théories de la décroissance : enjeux et limites, Revue Cahiers français, Développement et environnement, n° 337, pp 24-25

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

- يقوم هذا التصور على إعادة النظر في بناء مفهوم التنمية بشكل جذري، بما في ذلك الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية الملائمة لهذا التوجه التنموي.
- يختلف مفهوم "ما بعد التنمية" بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يمر عبر تحقيق القطيعة بين مفهومي النمو والتنمية في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فهو يعني إعادة تركيز استراتيجيتها التنموية على الخصوصية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يؤخذ على هذا التوجه التنموي الجديد بعده عن الواقع، حيث أن الرؤية القائمة على فصل التنمية عن النمو هي تصور خيالي غير قابل للتجسيد على أرض الواقع، لأنها تغفل فهم الأمور على حقيقتها ومدى قابليتها للتغيير، ومن جهة أخرى فإن مفهوم التنمية المستدامة يعاني من نقائص تحليلية تجعل النقاش حول موضوع التنمية يحيط به غموض كبير ينتهي إلى نتائج خيالية ولا يسمح بوضع مفهوم محدد للتنمية، حيث يذهب المنظرون إلى أن "التنمية بطبيعتها مستدامة" وأن التنمية لا تكون فعلية إلا إذا كانت مستدامة، لكن هذا المفهوم يطرح إشكالية الاستدامة في عالم منتهي⁽¹⁾، وهو ما يظهر هشاشة في التمييز بين النمو والتنمية ما يؤدي إلى تناقض في المفاهيم .

وتعود هذه النقائص التحليلية إلى غياب تحليل إيجابي للواقع التنموي يقوم على مدى التجانس بين النظرية والواقع فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث يجب أن ينصب تحليل التنمية على ما يلي⁽²⁾:

- الانطلاق من المفهوم الذي وضعته النظرية الاقتصادية لموضوع التنمية الاقتصادية،
- تطوير هذا المفهوم انطلاقاً من انتقاد القاعدة النظرية التي بني عليها،
- اقتراح إطار جديد لهذا المفهوم ينطوي على رؤية إيجابية لمفهوم التنمية الاقتصادية، وتشمل هذه الرؤية البعدين التاريخي والمؤسسي.

من خلال ما سبق يظهر أنه من الضروري التعرض بالتحليل لمختلف الطروحات النظرية للتنمية وذلك انطلاقاً من النقاط السابقة بما يسمح لنا بتحديد مواطن القصور التحليلي لهذه النظريات، والتي تجعلها غير قابلة

¹ Tertarais Jean-Pierre, (2004) : Du Développement à la Décroissance, De la nécessité de sortir de l'impasse suicidaire du capitalisme, Paris, Editions du Monde Liberaire, pp 21-22

² Munck Ronaldo, (2015): Les théories critiques du développement, Livre collectif, Des outils pour le changement : Une approche critique en études du développement, sous la direction de Henry Veltmeyer , Canada, Les Presses de l'Université d'Ottawa, p53

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

للتطبيق على أرض الواقع، ما يمكننا من فتح زوايا جديدة لمعالجة هذا القصور، وهو ما سنقوم به في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: قراءة نقدية لنظريات التنمية ومسألة تجديدها

انصبت انشغالات اقتصاد التنمية منذ نشأته وحتى الوقت الراهن على مسائل حيوية ومزمنة ترتبط بوضع النماذج والسياسات المتعلقة بكيفية تحقيق التنمية، انطلاقاً من نماذج الإقلاع الاقتصادي مروراً بسياسات التعديل الهيكلي ووصولاً إلى مفهوم الحوكمة، هذا الأخير فتح المجال لتجديد اقتصاد التنمية من خلال تركيز النقاشات على مكانة الخيارات المؤسساتية، لهذا نحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم التوجهات فيما يتعلق بتجديد اقتصاد التنمية، لكن أولاً نستعرض النظريات التي ميزت اقتصاد التنمية إلى غاية سنوات التسعينات، ثم نستعرض النظريات التي تقدم أهم الأعمال المرتبطة بالاقتصاد المؤسسي وعلاقة الحوكمة العالمية بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: رؤية تحليلية نقدية للنظريات التقليدية للتنمية

يستعرض هذا المطلب النظريات الاقتصادية الرئيسية للتنمية، والتي تم وضعها في وقت مبكر ابتداءً من سنوات الخمسينات، وتماشياً مع متطلبات البحث يتم تحليل هذه النظريات انطلاقاً من تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات، نظريات الإقلاع الاقتصادي التي تم وضعها خلال سنوات 1950-1960، ثم النظريات المنتقدة للتبعية التي برزت خلال سنوات السبعينات، وأخيراً النظريات النيوكلاسيكية للتنمية التي قامت على أنقاض التيارين السابقين.

1- نظريات الإقلاع الاقتصادي:

ركزت نظريات التنمية خلال العشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية على ضرورة وضع أدوات التحليل التي تسمح بتحديد العوائق المؤدية إلى التخلف، ومن ثم تطوير المسارات المناسبة لمعالجة هذه العوائق.

فقد تم تحليل التأخر التنموي (التخلف) على أنه مجموعة من العوائق التي تعرقل عملية التغيير (نقص رؤوس الأموال، الضغوط الديمغرافية.... إلخ)، وبناءً على ذلك فإن مباشرة المسيرة التنموية حسب منظري الإقلاع الاقتصادي، يتطلب تحقيق القطيعة مع الحلقة الفاسدة للتخلف، حيث ركزت التقاليد الكلاسيكية على مسألة التراكم وإعادة الإنتاج بشكل يبرز رأس المال باعتباره العامل المحدد للتنمية، وعليه أعطيت الأولوية لمعدل الادخار والاستثمار والخيارات التقنية في ظل ندرة العوامل الأساسية للإنتاج (العمل ورأس المال)، ويتطلب هذا الوضع تمويل مكثف حتى يبلغ الادخار المحلي مستوى يسمح بتحقيق النمو، وهو ما أكد

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

عليه "Lewis, 1958" الذي يعتبر أن المشكلة المركزية في النظرية الاقتصادية تتمثل في فهم السيولة التي يمكن فيها لمجتمع يقتصد ويستثمر من 4% إلى 5% على الأقل من دخله أن يتحول إلى اقتصاد تصل فيه نسبة الادخار من 12% إلى 15% أو أكثر من الدخل⁽¹⁾.

بناء على ذلك أوصت النظريات الأولى للتنمية والتي وضعت على ضوء مخطط مارشال في سنوات الخمسينيات، بتحويلات مالية دولية كبيرة لصالح دول العالم الثالث على وجه يمكنها من تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري للوصول إلى العتبة الاستثمارية اللازمة لمباشرة سيولة سريعة للتحديث الصناعي. فقد ركزت التقاليد الكلاسيكية على عملية التراكم وإعادة الإنتاج على وجه يبرز رأس المال باعتباره العامل المحدد للتنمية الاقتصادية، حيث أعطيت الأولوية لمعدل الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى الخيارات التقنية في ظل ندرة العوامل الأساسية للإنتاج (العمل ورأس المال).

وفق رؤية منظري الإقلاع الاقتصادي فإن التنمية هي علامة للتمويل على أساس أن ضخ المزيد من الموارد المالية من شأنه أن يؤدي إلى تحطيم حلقة الفقر (لأن الفقر لا يولد سوى الفقر "نظرية Nurske")، كما يسمح بتسريع التحول الكثيف لليد العاملة من الفلاحة إلى الصناعة "نظرية Lewis"، وإعطاء دفعة قوية للنمو الصناعي "نظرية Rodan"، وبشكل عام مباشرة عملية إقلاع المجتمع نحو التصنيع⁽²⁾.

في الحقيقة استعمل مصطلح "الإقلاع Le décollage" مجازاً من طرف "Rostow" كتعبير عن مرحلة تحول خلال مدة زمنية لا تتجاوز عشرين سنة، تعد حسبه كافية لوصول النمو إلى مرحلة النضج، ثم استهلاك الكتلة وأخيراً إلى نمو أكثر اعتدالاً، لكن هذه النظرية واجهت الانتقادات بالنظر لعدة أسباب⁽³⁾:

- الغموض الذي يحيط بعملية التقسيم الزمني إلى مراحل،
- عدم توضيح الشروط المناسبة للإقلاع،
- الثقة المفرطة في قدرات الدولة "المركزية والفعالة".

¹ Otando Gwenaëlle, Uzunidis Dimitri, (2011): Le renouveau des théories du développement, Revue Recherches internationales, n° 90, p11

² Hassan Houssein Souraya, Palloix Christian, (2003): De L'économie du développement a L'économie du changement institutionnel, <http://www.christianpalloix.com>: 27/10/2017, p2

³ Otando Gwenaëlle, Uzunidis Dimitri, Ibid, p12

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

بالإضافة إلى هذه الانتقادات التي قللت من شأن الدلائل التي جاءت بها هذه النظرية، أثبتت تجارب الدول السائرة في طريق النمو ضعف هذه الدلائل، حيث بقي الميدان في هذه الدول مجهولاً بالنسبة لمنظري الإقلاع الاقتصادي، وهو ما أثر على دقة ومصداقية النماذج التي تم وضعها، ومن جهة أخرى لم يأخذ "الحل السحري" الذي جاء به "Rostow" بعين الاعتبار العقبات التي يجب مواجهتها عند وضع وصفات اقتصادية لمعالجة حالة التأخر التنموي، كما انتقدت نظرية "مراحل النمو" انطلاقاً من أن الدوافع التي بنيت عليها تعد سياسية أكثر منها اقتصادية⁽¹⁾.

من جهة أخرى غلب على النظريات التنموية لسنوات الخمسينيات فكرة عقلانية الدولة، حيث أوصى معظم منظري الإقلاع الاقتصادي بضرورة التدخل العميق للدولة، من خلال التركيز على استثمار عمومي طوعي وانتقائي في القطاعات الاستراتيجية خاصة في القطاع الصناعي، وقد ساهمت هذه الفكرة وعلى نطاق واسع في نشأة عدد من النظريات: (أثر الجر Hirschman, 1974 ، أقطاب النمو Perroux, 1956 ، الصناعات المصنعة (De Bernis, 1971)⁽²⁾.

ورغم الاختلافات الموجودة بين مختلف النظريات السابقة إلا أنها تدور كلها حول فكرة أساسية هي ضرورة تدخل الدولة في العملية التنموية، حيث أظهر هؤلاء المنظرين ثقة مفرطة في دور الدولة ولم تبرز أي شكوك حول ذلك، لذلك لم تطرح في هذه المرحلة إشكالية فعالية الدولة من عدمها. وحده الاقتصادي السويدي "Myrdal" طرح إشكالية طبيعة الدولة في العالم الثالث كعائق محتمل للتنمية، حيث ألح على خطر وجود إما دولة مرنة جداً، أو متسلطة وفسادة بما لا يسمح بمتابعة سياسات تنموية ناجعة تقوم على التوزيع العادل لثمار النمو⁽³⁾.

¹ قريصة صبحي تادرس ، (2008): مذكرات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ص165

² Tremblay Suzanne, (1999) : Du concept de développement au concept de l'après développement : Trajectoire et repères théoriques, Chicoutimi, Université du Québec, p19

³ Myrdal Gunnar, (1969): L'État « mou » en pays sous-développé, Revue Tiers Monde, tome 10, n°37, p13

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

لكن الواقع أثبت أن عملية التنمية في أغلب الدول السائرة في طريق النمو عرفت انحرافات خطيرة تميزت باستيلاء النخب الحاكمة على موارد الاقتصاد الريعي، ما أدى بالدولة للابتعاد عما جاءت به النظريات الاقتصادية، وهو ما فتح المجال لأفكار جديدة تتعلق بالديمقراطية والسوق كأفضل الوسائل لتحقيق التنمية.

2- نظريات التبعية:

نشأ التيار الماركسي الجديد كتيار مناقض للطريق الذي وضعه الفكر الليبرالي، حيث برز هذا التيار بقوة في أمريكا اللاتينية، فقد أكد "Prebisch" على أن الاندماج في الرأسمالية هو سبب التخلف، وبناء على ذلك تم رفض مشروع الحداثة والتركيز على القطيعة مع السوق الدولي وإحلال الواردات، حيث لم يعد يتم تعريف التخلف على أنه تأخر أو فرق في التطور الرأسمالي، بل أصبح تفسيره يقوم على اعتبار التخلف والتنمية وجهان لنفس الحقيقة التي ترتبط بالتراكم الرأسمالي على المستوى العالمي، الإمبريالية، الاقتصاد العالمي الرأسمالي "سمير أمين، 1973"، وعلى وجود تبادل غير عادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة "Emmanuel, 1969"، كما أكد "Furtado" على أن مقومات دول المحيط يتم استغلالها من طرف المجموعات ذات المصالح والشركات متعددة الجنسيات لصالح دول المركز⁽¹⁾.

من جهة أخرى انتبه خبراء الأمم المتحدة إلى مسألة تخصص هذه الدول في إنتاج المواد الأولية، حيث أشار التقرير الذي قدمه "R. Prebisch" سنة 1949 إلى الصعوبات التي تواجه دول العالم الثالث في تحويل و تثمين مواردها الطبيعية، كما أوضح تدني أسعار المواد الأولية مقارنة بالمنتجات المصنعة⁽²⁾.

بين التقرير أن اقتصاد التنمية ظل منذ نشأته رهينة للعلاقات الدولية القائمة على التخصص والمزايا التنافسية، وهو ما فتح المجال لظهور نظرية "تدهور شروط التبادل" التي فسرت التجارة الدولية على أنها عامل لافتقار النمو لأنها تقوم على الهيمنة الخارجية والهيكلية الموروثة من المرحلة الاستعمارية.

بناء على هذا الطرح لم يعد تحليل التأخر التنموي يقوم على أساس أنه ظاهرة طبيعية، بل على أساس أنه وضعية تاريخية ترتبط بتفكيك الهياكل الإنتاجية وظاهرة الهيمنة في الاقتصاد الدولي.

¹ Kay Cristóbal, (2015): Les théories du développement vues de l'Amérique latine, Livre collectif, Des outils pour le changement : Une approche critique en études du développement, sous la direction de Henry Veltmeyer , Canada, Les Presses de l'Université d'Ottawa, pp 49-50

² Sid Ahmed Abdlkader, (1990) : Croissance et développement : Théories et politiques, Tome 1, Alger, Edition office des publications universitaires, p 434

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

في هذا السياق وضع منظروا التبعية عددا من التوصيات للخروج من دائرة التخلف من خلال اقتراح استراتيجيات لتعويض الواردات بمنتجات محلية يطلق عليها "استراتيجيات إحلال الواردات"، فحسب هذا الطرح تسمح عملية إعادة تركيز التنمية على السوق الداخلي وتدخل الدولة بمواجهة عدم عدالة التنمية بين المحيط والمركز.

لكن دخول مجموعة كبيرة من الدول التي طبقت استراتيجيات إحلال الواردات في حالة الركود أدى إلى ظهور عدة انتقادات، حيث أكد عدد من الاقتصاديين على أن فشل هذه السياسات يرجع إلى الاندماج السيئ لهذه الدول في التجارة الخارجية، ما أدى إلى ترسيخ التبعية عبر مختلف أشكال التدخل في الدوائر المالية والتكنولوجية لهذه الدول "Furtado, 1995" (1).

من جهة أخرى عانت هذه النظريات ورغم كونها قائمة على تحليل محكم من بعض الحدود، خاصة ما يتعلق بقدرة الدولة على تصحيح اختلالات السوق باستعمال السياسات العمومية، كما أهملت تحليلات "سمير أمين" الدور السياسي الذي اختصره في اعتبار السياسة أداة في يد رأسمالية دول المركز، وبناء على هذا التحليل فإن الدولة تبقى مجرد دمية تحركها دول المركز.

وبالمقابل أعطى "Furtado" أهمية زائدة للدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في العملية التنموية، مع الوعي بالخطر المرتبط بانحراف الاستراتيجيات التنموية في سياق عدم الاستقرار السياسي لهذه الدول، وهو ما دفع "Stiglitz" في التحليلات الحديثة له إلى الاعتراف بأن توزيع الثروة في بعض الدول السائرة في طريق النمو لا يتحدد وفق مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث أن هذه الثروة تتركز في يد السلطة الحاكمة بفعل القوة الغاشمة (2).

3- النظريات النيوكلاسيكية للتنمية:

عرف اقتصاد التنمية تحولات جذرية انطلاقا من سنوات 1980، فقد أدت أزمة المديونية إلى إعادة تحديد الأولويات من خلال بروز فكرة حتمية تحقيق التوازنات، وهو ما جعل النظريات السابقة تتراجع لصالح النظرية النيوكلاسيكية ومتغيراتها الكينزية، حيث أصبح السؤال الملح المطروح هو لماذا تمكنت بعض الدول السائرة في

¹ Deubel Philippe, (2008) : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Paris, Pearson Education, p5

² Ben Hammouda Hakim, Oulmane Nassim, et Sadni Jallab Mustapha, (2010): De Washington à Pittsburgh : D'un consensus subi a un consensus nouvellement établi?, Revue Mondes en développement, n° 150, p77

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

طريق النمو من تحقيق نتائج تنموية جيدة في المرحلة التي تلت استقلالها في حين لم تتمكن دول أخرى من تحقيق ذلك بل تراجعت؟

في هذا الإطار ومع نهاية سنوات 1970 تبين أن الاختلاف بين السياسات الاقتصادية المطبقة يلعب دورا مهما في هذا الوضع، والواقع أن المؤسسات الدولية أوصت البلدان النامية بمجموعة من السياسات الاقتصادية جمعت تحت مظلة سياسات التعديل الهيكلي (PAS)، التي تقوم على وضع سياسات اقتصادية تركز على التحرير، الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي... إلخ، وتستند هذه السياسات عموما على التحليل الاقتصادي القياسي، وبناء على ذلك تراجعت فكرة خصوصية الدول النامية التي ركزت عليها النظريات الأولى لاقتصاد التنمية في نقاشات المؤسسات الدولية لصالح قوى السوق، في سياق الانفتاح الكامل للاقتصاديات الوطنية على الاقتصاد العالمي بما يمكن من فتح المجال أمام هذه الدول للحاق بالدول المتقدمة⁽¹⁾.

لكن سياسات التعديل الهيكلي لم تكن تهدف إلى المساعدة على تحقيق ديناميكية اقتصادية داخلية، بقدر ما كانت تركز على دفع موازين المدفوعات إلى توليد الموارد اللازمة لتسديد الديون، رغم ما يترتب على ذلك من تراجع نشاطات السوق الداخلي وانخفاض الأجور وارتفاع الضرائب الغير مباشرة، وتراجع القدرة التنافسية، مع إلزام الدولة بعدم التدخل في التوجيه السلبي لقوى السوق.

فقد أثبتت الدراسات التي قامت بها المؤسسات الاقتصادية الدولية أن نتائج هذه السياسات لم تكن في مستوى التطلعات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي كان أثر تطبيق هذه السياسات ضعيف جدا في تحريض النمو ورفع الصادرات، كما أنها لم تؤدي إلى تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بما انعكس سلبا على مستويات الاستثمار، أما اجتماعيا فقد كانت لهذه السياسات آثار كارثية من خلال ارتفاع مستويات الفقر ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى وضع مشكلة الفقر ضمن أهم أولوياتها⁽²⁾.

بناء على ذلك وبالرغم من مساهمة سياسات التعديل الهيكلي في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في بعض الدول فقد أدت إلى إضعاف الأوضاع الاجتماعية للأفراد، ناهيك عن التكلفة السياسية

¹ قابل محمد صفوت، (2008): نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، ص 230

² Ben Hammouda Hakim, (2001): Renouveau structuraliste contexte, intérêt et limites, Revue Mondes en développement, n° 113-114, p42

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

والاجتماعية على المدى الطويل، ما أثبت عدم قدرة هذه المقاييس النيولبرالية على تحقيق التنمية وهو ما أكد عليه "Stiglitz"⁽¹⁾

المطلب الثاني: حدود النظريات المؤسساتية للتنمية

شكل فشل النظريات التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان السائرة في طريق النمو، منطلقا لبروز تيار نظري جديد يتمحور حول وجود تشوهات عميقة في البنية المؤسساتية لهذه البلدان، ما يشكل عائقا كبيرا في طريق تحقيق التنمية، وهو ما يتطلب إحداث تغييرات مؤسساتية جذرية.

1- محدودية المقاربة المؤسساتية القائمة على الأفكار البرالية:

عرف اقتصاد التنمية تحولا جوهريا ابتداء من نهاية سنوات 1980، حيث أرجع البنك العالمي فشل سياسات التعديل الهيكلي إلى ضعف القدرات المؤسساتية لبعض البلدان.

وبناء على ذلك بينت النظرية المنبثقة عن هذه الفكرة أن البلدان التي تتمتع ببنية مؤسساتية رشيدة حققت نتائج تنموية معتبرة حيث ينحصر دور الدولة في ممارسة الوظائف السيادية، ويمكن للأطراف الأخرى القيام ببقية الوظائف بكل كفاءة، وعليه تم التركيز على العجز المؤسساتي الذي تعاني منه الدول السائرة في طريق النمو. بمعنى آخر إذا لم تتمكن بعض الوصفات النظرية (توافق واشنطن وبرامج التعديل الهيكلي) من إثبات فعاليتها على المستوى التجريبي، فإن ذلك يعود إلى وجود اختلالات في البنية المؤسساتية.

انطلاقا مما سبق ركزت هذه المقاربة على بناء نموذج جديد للتنمية يضع مسألة المؤسسات في صميم التحليلات التي تسلط الضوء على حقيقة أن وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة هو السبب في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

وقد ساهمت التحليلات التي قدمها "R. Coase, 1984" بشكل واسع في فتح مجال جديد للنقاش حول مسألة المؤسسات، من خلال التوصل إلى أن المؤسسات تكون في بعض الأحيان أكثر كفاءة من السوق في التقليص

¹ Belttaf Matouk,(2010) : Economie du développement, Alger, Edition office des publications universitaires, p 181

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

من تكلفة المعاملات، كما ساهم "Williamson, 1994" باعتباره مؤسس "الاقتصاد المؤسسي الجديد" في تعميق هذا التحليل من خلال وضع مقارنة بين مختلف أنواع المؤسسات (1).

من جهة أخرى، وعلى ضوء أعمال الاقتصادي الأمريكي "Doglas North" تطورت في نهاية التسعينات فكرة أن التأخر التنموي ناتج عن غياب المؤسسات القادرة على تحمل برامج التعديل الهيكلي، وهو ما يتطلب إصلاحات إضافية تسمح ببناء مؤسسات اجتماعية تهيأ المجال للتطبيق السلس للإصلاحات اللبرالية، وانطلاقاً من هذه الفكرة تدعم توافق واشنطن بمقاييس جيدة تتمثل في إرساء حوكمة جيدة للمؤسسات، ضرورة محاربة الفساد وخلق شبكة أمان لضمان الأمن الاجتماعي، محاربة الفقر (2).

لكن هذه التعديلات لم تشكل أبداً في الإطار الإيديولوجي لتوافق واشنطن، خاصة ما يرتبط بالتدابير اللبرالية المتعلقة بمرونة سوق العمل واحترام مبادئ التجارة الدولية المقدمة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فإن دور المؤسسات يبقى غامضاً ومتناقضاً حيث أن هذه المقاربة تشكل في أشكال وبرامج التعديل الهيكلي ولكنها لا تشكل أبداً في المبادئ العميقة التي بنيت عليها هذه البرامج .

2- مفهوم الحكم الراشد في صميم النظريات الاقتصادية:

تميزت سنوات 1980 بظهور اهتمام متزايد من طرف المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) بالمؤسسات العمومية للدول خاصة الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية من خلال إجراء إصلاحات جذرية للمعايير القانونية لممارسة السلطة العمومية، وهنا وجهت المؤسسات الدولية برامجها نحو الاهتمام بما أصبح يعرف بمصطلح "الحكم الراشد" من خلال التركيز على إدخال السلوك السياسي في عملية التنمية، أي بمعنى آخر إدخال التكلفة السياسية في النظريات الجديدة للتنمية. أدى ذلك إلى تغيير جذري لنظريات التنمية، كما أدى فشل الدولة (التخطيط) وأولوية السوق (وجود حد أدنى للدولة) إلى حدوث تحول في اقتصاد التنمية حيث أظهرت النظريات وجود تكامل بين الديمقراطية والسوق، بمعنى أن النظام السياسي يعزز النظام الاقتصادي والعكس صحيح

¹ Otando Gwenaëlle, Uzunidis Dimitri, op. cit, p19

² الإقداحي هشام محمود، (2009): معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ص122

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

"Fitoussi, 2004" وهنا تبرز مسألة الحكم الراشد حيث أكد البنك العالمي في تقرير له سنة 1991 على أن الأداء السيء لبعض الدول يجد تفسيره في نوعية المؤسسات⁽¹⁾.

وبناء على ذلك فإن القصور المؤسساتي الذي تعرفه الدول السائرة في طريق النمو يجب أن يوضع في مقدمة العوامل التي تفسر الفوارق في الكفاءة الاقتصادية، حيث أن التنمية لا تقتصر على توظيف العوامل فقط بل يعطي المكون المؤسساتي تفسيراً لجانب معتبر من التنمية.

من الواضح أن مفهوم الحكم الراشد أصبح يمس كل فروع العلوم الاجتماعية باعتباره بديلاً مناسباً لانحرافات السلطات السياسية، وعلاجاً لكل المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، ووسيلة مثالية لضمان تحقيق التنمية بالنسبة للدول التي تعاني من تأخر تنموي مزمّن.

تحت هذه الزاوية تطور موقع الدولة في العلوم الاقتصادية على ضوء مفهوم الحكم الراشد من خلال هدف بارز هو إصلاح الدولة في العمق بشكل يسمح للسوق بأداء وظائفه دون عوائق، أي أن النتائج التنموية السيئة تكون ناجمة عن حوكمة سيئة، وعليه فإن الفشل المتكرر للتجارب التنموية في الدول "الفقيرة" دفع المؤسسات الرسمية (الوطنية والدولية) إلى إعطاء أهمية بالغة للحوكمة في النموذج التنموي باعتبارها أداة تسيير متعددة الأقطاب (التسيير العمومي، التخطيط الاستراتيجي، تقييم القطاع العمومي.....إلخ).

ما يمكن ملاحظته بشكل عام على المستوى النظري هو مواجهة مفهوم الحوكمة لانتقادات عديدة خاصة باعتباره مفهوم ينطوي على جرعة مكثفة من الشمولية سواء على المستوى الاقتصادي الكلي أو على المستوى الجزئي بما أن مفهوم الحوكمة توسع ليشمل المؤسسات الاقتصادية.

3- تجديد المقاربة المؤسساتية على ضوء المبادئ النيوكينزية:

ركزت العقيدة النيولبرالية والمعايير المتعلقة بها على الحيادية التامة للسياسات العمومية والسياسات التنموية، وعليه ومع عدم وجود وسائل فعلية للسياسة الاقتصادية (النقود والقروض وضعت رهن قواعد التقلبات الدولية، الإطار التنظيمي المفروض من الخارج) لم تتمكن أغلب البلدان السائرة في طريق النمو من التحكم في اقتصاداتها، ما أدى إلى تراجع قدرتها التفاوضية أمام المؤسسات الدولية فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا، التشغيل، إعادة استثمار الأرباح وحماية الصناعات الناشئة.... إلخ. انعكس ذلك سلباً على معايير الرقابة الوطنية وأصبحت معظم هذه الدول غير قادرة على توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات التي تساهم في

¹ Otando Gwenaëlle, Uzunidis Dimitri, op. cit, p22

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

ترقية الصناعات المحلية، ما أدى إلى إفقار القطاعات الإنتاجية المحلية وجعل الاقتصاد أكثر تبعية للموارد الخارجية التي تعد أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

تطلب هذا الوضع الشروع في عملية إصلاح الدولة لمواجهة صعود نظام حوكمة عالمي قائم على إهمال المصلحة الوطنية، من خلال بروز مقاربة مؤسسية مستمدة من المقترحات النيوكينزية التي قدمها الاقتصادي الفرنسي "Joseph Stiglitz" فيما يتعلق ببناء نموذج جديد للتنمية مستمد في جزء منه من أعماله حول المنافسة غير الكاملة التي توضح أن البنية الهيكلية للسوق يمكن أن تكون مهددة للآليات السوقية المثالية (العقود الغامضة، عدم تماثل المعلومة..... إلخ).

فقد أوصى " Stiglitz " بداية بتوسيع مفهوم التنمية المقدم من طرف المؤسسات الدولية إلى أبعاد غير اقتصادية غير مذكورة في توافق واشنطن مثل الوصول إلى الثقافة، الديمقراطية، الصحة، العدالة. هذه الأبعاد تأثرت بشكل سيء بالمعايير الليبرالية (عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الناجم عن التطبيق العنيف لهذه المقاييس)، ثم توسيع هذه الأهداف إلى الضبط الشامل للأنظمة المالية ومحاربة الأزمات المالية التي تسبب فيها زوال التنظيم المالي (مؤسسات الرقابة، قواعد الحوكمة المالية..... إلخ).

كما أكد " Stiglitz " على الدور المحوري الذي يجب أن تلعبه الدولة في التنمية، من خلال ضرورة وجود مؤسسات قوية وحاضرة (بما في ذلك استقلاليتها عن البنك المركزي، التكامل مع السوق فيما يتعلق بإنتاج السلع العمومية وإرساء الخصوصية)، بالإضافة إلى رفض فرضيات منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بروتين وودز فيما يخص المزايا المتبادلة في التجارة الدولية.

رافع " Stiglitz " من أجل نموذج تنمية يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، بحيث لا يجب تطبيق نفس المعايير على كل البلدان لأن التنمية يجب أن تأتي من القاعدة (من الأسفل) ولا يجب أن تفرض (من الأعلى)، كما رافع أيضا من أجل سيرورة تشاركية فيما يتعلق بوضع المفاهيم الخاصة باستراتيجيات التنمية⁽¹⁾.

¹ Labrousse Agnès, (2010) : Nouvelle économie du développement et essais cliniques randomisés : une mise en perspective d'un outil de preuve et de gouvernement, Revue de la régulation, n° 21, p7

المطلب الثالث: آفاق تجديد اقتصاد التنمية

شهدت سنوات 1980 و 1990 معارضة شديدة للتيار المحافظ على الإصلاحات المجحفة في مجال التنمية، وجاء ذلك في صالح بروز تيار جديد يحمل مشروع يقوم على تجديد اقتصاد التنمية، من خلال إعادة بعث سيرورة جديدة للتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي بما يسمح بتحسين وضع البلدان الفقيرة.

1- الانتقادات الموجهة لاقتصاد التنمية:

شكل اقتصاد التنمية منذ ظهوره في سنوات 1950 مكونا مركزيا في العلوم الاقتصادية وحقلا جذابا لمنظرين اقتصاديين ذوي ثقل معرفي كبير، كما عرف تحولات عميقة خاصة من خلال تعدد أبعاده وتحليلاته، لكن ذلك لم يمنع من تعرضه لانتقادات مهمة تتمحور في معظمها حول مسألة جوهرية، هي وجود أو عدم وجود رؤية قوية لإعادة تنظيم اقتصاد التنمية بناء على حوصلة للإنجازات التي جاء بها التيار المجدد في اقتصاد التنمية، خاصة ما يتعلق ب⁽¹⁾:

- النتائج المتولدة عن النقاش حول مفهوم التنمية،
- التحول المؤسسي بين المؤسسات العقلانية والمؤسسات المبنية على خلفية تاريخية،
- الجغرافيا الاقتصادية وإعادة تشكيل العلاقات المعقدة بين المحيط والمركز،
- الاقتصاد السياسي الدولي ومسألة إعادة تموقع البلدان النامية في سياق العولمة.

من جهة أخرى، وعلى المستوى التحليلي يمكن ملاحظة تقارب كبير بين نظريات التنمية والنظريات الاقتصادية الحديثة المكونة للاقتصاد الدولي الجديد، الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، والنمو الداخلي. ويتمثل هذا الإطار التحليلي في المنافسة غير الكاملة، عدم تماثل المعلومات، المردودية السلمية... إلخ، وذلك في سياق يتميز بعدم اليقين.

¹ Hugon Philippe, (2010) : La crise va-t-elle conduire à un nouveau paradigme du développement?, Revue Mondes en développement, n° 150, p 65

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

وبناء على ذلك فإنه لا يمكن الحديث عن التيار المجدد في اقتصاد التنمية بنفس مستوى التنسيق والتجانس الذي يميز التيار النظري المحافظ وذلك بالنظر لما يلي⁽¹⁾:

- تعدد التخصصات يفترض إدماج نتائج العلوم الاجتماعية الأخرى في اقتصاد التنمية، وليس تطبيق أدوات التحليل النيوكلاسيكية في ميادين أخرى، ولذلك لا يمكن اختصار المؤسسات في تنظيم العقلانية الموجودة وتنسيق العلاقات السوقية كما يفترض الاقتصاد المؤسسي الذي يعالج مسألة المؤسسات بطريقة داخلية على أساس اقتصادي جزئي، في حين أن هذه الأنظمة المؤسسية تتضمن خلفية تاريخية عميقة، وعليه فإن معرفة التاريخ المؤسسي يعد ضروريا لفهم مسار تطور المجتمعات.
- تحافظ التحليلات الهيكلية الجديدة على تقاليد اقتصاد التنمية خاصة ما يتعلق باختلال التوازنات الدولية والانسداد الهيكلية، لكنها تتميز بميول أكبر نحو الانفتاح الاقتصادي فيما يتعلق بتوزيع الثروة والتراكم، وطبيعة السلع والخدمات المتبادلة (عوائق المنافسة، جاذبية رأس المال، التكنولوجيا.... إلخ).
- تعدد التشخيصات والأطر التي تحكم المجموعات الاقتصادية يؤدي إلى تعدد النماذج، حيث أن كل النظريات الاقتصادية تنطوي على جوانب إيجابية، كما أن هذه المجموعات تنطلق من أحكام تتعلق بالقيم وطرق قياس علاقات القوة، وترتبط هذه الأنظمة التقييمية في حد ذاتها بالمجتمعات المدروسة.

2- إعادة بناء اقتصاد التنمية ما بعد توافق واشنطن:

اعترف الاقتصادي "John Williamson" الذي وضع النقاط العشرة المكونة لتوافق واشنطن بنهايته بعد محاولات عديدة لمواجهة الانتقادات الموجهة لهذا التوافق، وذلك في كتاب أصدره سنة 2003 بعنوان "ما بعد توافق واشنطن، إعادة بعث النمو والإصلاح في أمريكا اللاتينية After the Washington consensus, Restarting growth and reform in latin America"⁽²⁾، حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين هذا الاعتراف فرصة مثالية لإعادة بعث اقتصاد التنمية بما يسمح بإعادة بعث النمو والإصلاحات.

في هذا السياق ومع دخول مرحلة جديدة من العولمة فإن السؤال الجوهرية الذي يطرح هو على أي أساس يجب إعادة بناء اقتصاد التنمية؟

¹ Hugon Philippe, (2007) : Retour sur une cinquantaine d'années d'économie du développement dans la Revue Tiers Monde, Revue Tiers Monde, n° 191, pp732-734

² Bruyas Benjamin, (2010) : Le Consensus de Washington : Construction et reconstruction d'une légitimité, [https:// www.doc.sciencespo-lyon.fr:23/11/2017](https://www.doc.sciencespo-lyon.fr:23/11/2017), p52

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

في الحقيقة عرف اقتصاد التنمية تحولا مستمرا في الأهداف وذلك كما يلي⁽¹⁾:

- النمو والتصنيع ما بين سنوات 1940-1960،
- التقليص من حدة الفقر وتلبية الحاجيات الأساسية في سنوات 1960 و 1970،
- تحقيق الاستقرار والتعديل من أجل استعادة النمو في سنوات 1980 و 1990،
- تحقيق أهداف الألفية للتنمية في سنوات 2000،
- الاستجابة لمتطلبات الدول فيما يتعلق بتحقيق الرفاهية متعددة الأبعاد في الوقت الراهن.

ما يمكن قوله هو أن الأهداف الماضية لم تعد بالضرورة سارية المفعول في الوقت الراهن، أما الأهداف الحالية فيجب أن تكون قائمة على نظرة كل دولة لمستقبلها وخياراتها المتعلقة بنموذج التنمية الاقتصادية المناسب لها، وعليه فإن تحديد الأولويات التنموية يجب أن يركز على تشخيص التنمية في مجملها، وليس على تشخيص النمو فقط كما أشار إلى ذلك "Rodrik, 2007"⁽²⁾، أي ضمنا القيام بعمليات تحكيم بين أهداف التنمية، وهو ما يشكل هدفا مهما يجب على منظري اقتصاد التنمية الانتباه إليه ليس من أجل الدول المعنية فقط بل من أجل إعادة ترتيب أولوياتهم في البحث.

وبما أن مساعدة بلد معين على تطبيق نظرية ما حول الأولويات التنموية، يمكن أن يكون مختلفا عن أهداف وأولويات البحث الأكاديمي، فإن ذلك يتطلب صرامة أكبر فيما يتعلق بالبحث "Rosenzweig, 2012"⁽³⁾ من خلال إعطاء نفس الاهتمام للمستويات الكلية والجزئية، والتركيز أكثر على القطاع غير الرسمي، وإعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة أكثر من المتوسطة والكبيرة، وبالعامل الحر أكثر من سوق الشغل، والمالية المصغرة أكثر من القروض التي تمنحها البنوك، بالإضافة إلى دور السلوكيات في تبني التجديدات أكثر من استغلال التوازنات السوقية، أي على العموم الاهتمام بـ "الأهداف الصغيرة" من أجل الوصول إلى "الأهداف الكبيرة" وهو ما يعد غائبا إلى حد كبير.

¹ De Janvry Alain, Sadoulet Elisabeth, (2013) : Soixante ans d'économie du développement : qu'avons-nous appris pour le développement économique ?, Revue d'économie du développement, n°2, p13

² Ibid, p13

³ Ibid, p13

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

إن يجب التركيز على توسيع خصوصية البرامج الوطنية للتنمية، من خلال ضبط البحوث الأكاديمية المتعلقة باقتصاد التنمية وفق محاور تسمح بمعالجة المسائل ذات الأولوية في التنمية، وإذا لم تتحقق هذه العملية فإن ذلك سيؤثر سلبا على مصداقية اقتصاد التنمية وعلم الاقتصاد ككل.

3- أهم المحاور لتجديد اقتصاد التنمية:

نظرا للتجربة الطويلة التي خاضها اقتصاد التنمية منذ نشأته إلى اليوم، فإن ذلك يضعه في موقع قوة لمواجهة التحديات الضخمة للخروج من الفقر، في سياق يتميز بعدم المساواة واتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ومن أجل التصدي لهذه التحديات فإن تجديد اقتصاد التنمية يجب أن يركز على مجموعة من المحاور أهمها⁽¹⁾:

3-1- الالتزام المستمر بالسياسة الاقتصادية: وذلك من خلال المحافظة على الأهداف التي جاء بها الرواد الأوائل والمساهمة في بناء سياسات اقتصادية من أجل التنمية، مع محاولة التوفيق بين التجاذبات ذات الصلة بالتنمية والاندماج في الوظيفة الاقتصادية.

3-2- الأولويات ذات الصلة: من خلال المساعدة في تحديد الرؤى المتعلقة بتشخيص التنمية من أجل تحديد الأولويات، حيث يجب أن يركز وضع خطة التنمية على بناء استراتيجية تستعمل الأدوات الصغيرة لتحقيق الأهداف الكبرى.

3-3- توسيع نطاق البحث: نظرا لخصوصية وعدم تجانس شروط التنمية لكل بلد يجب البحث في طرق خاصة للتنمية وتجربتها وتبنيها، حيث أن جهود البحث يجب أن تنصب على المسائل المتعلقة بالسياسات الوطنية.

3-4- الجدية والصرامة في البحث: خاصة ما يتعلق بتوضيح طبيعة العلاقات بين الأدوات والنتائج وذلك ليس بهدف الوصول إلى توسيع النتائج المرتبطة بالبرامج المحلية إلى الصعيد الخارجي فحسب، بل تحقيق المصداقية العلمية للتوصيات الموجهة للسياسة الاقتصادية.

3-5- تدعيم قدرات الدولة من أجل القيام بالأدوار المهمة: أي تحديد الأدوار المنوطة بالدولة والسوق والمجتمع المدني في الاستراتيجيات التنموية المسطرة، وتدعيم قدرة ومصداقية الدولة باعتبارها طرفا مهما في

¹ De Janvry Alain, Sadoulet Elisabeth, op. cit, pp 19-20

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

التنمية من أجل تكميل أدوار السوق والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويشمل ذلك ضرورة إدماج التوازن السياسي في التوصيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية.

من خلال ما سبق يجدر التنويه إلى أن منظور البلدان النامية لموضوع للتنمية في الوقت الراهن والقائم على احترام خصوصية هذه الدول وطموحها المشروع في تحقيق الاقتراب الاقتصادي من الدول المتقدمة، يختلف عن منظور هذه الأخيرة في حديثها عن ما "بعد النمو" أو "ما بعد التنمية" الذي يتضمن إجحافا واضحا لحق البلدان النامية في اللحاق اقتصاديا وتنمويا بركب البلدان التي سبقتها في هذا الميدان، وبناء على ذلك ومن باب الإنصاف لهذه البلدان برز نقاش حديث حول مفهوم النهوض الاقتصادي كطرح أكثر واقعية لتحقيق هذا الهدف، وذلك على ضوء تجربة مجموعة من البلدان التي نجحت فعليا في تحقيق قفزات تنموية هائلة، وهو ما سنعالجه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: مفهوم النهوض الاقتصادي كروية واقعية لاقتصاد التنمية

ينفق المنظرون كما رأينا في المبحث السابق وأكثر من أي وقت مضى على ضرورة وضع إطار جديد للمفاهيم، بما يسمح بمعالجة الظواهر المتشابهة والملحة التي تواجه عملية التنمية من جهة، ومساعدتنا على فهم القوى الجديدة التي تظهر على المستوى العالمي من جهة أخرى، لكن عملية إصلاح الإطار القديم للتنمية الاقتصادية لا يقتصر على إعادة تعريف التوجهات والسياسات المسطرة فقط، حيث أن عملية إعادة تحديد المفاهيم يجب أن تركز على محاولة دراسة التجربة التاريخية للدول وليس انطلاقاً من نظريات منفصلة عن الواقع.

انطلاقاً من ذلك لم تعد المقاربات النظرية المعتادة للتنمية قادرة على مواكبة التغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة، حيث أن تجارب بعض الدول التي كانت أقل تقدماً وتمكنت من تحقيق قفزات اقتصادية هائلة أصبحت مرجعاً واقعياً وملموساً يمكن تعميمه إلى أبعد الحدود، حتى أنه يمكن أن يصل إلى حد إحلال مصطلح جديد يبدو أكثر تجانساً مع التغيرات الحاصلة، ألا وهو مصطلح "النهوض الاقتصادي" محل المفهوم القديم "للتنمية"، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى إشكالية الاقتراب الاقتصادي ومفهوم النهوض الاقتصادي والشروط التي تسمح بالنهوض وأخيراً استعراض محاولات قياس مستويات النهوض التي ظهرت منذ بعض السنوات.

المطلب الأول: إشكالية الاقتراب الاقتصادي بين البلدان المتأخرة و البلدان المتقدمة اقتصادياً

يزدحم التاريخ الاقتصادي بالمفاهيم التي تصنف البلدان حسب وضعها ومستوى تطورها، فنجد عدة تصنيفات منها بلدان متخلفة ومتقدمة، بلدان فقيرة وغنية وأخرى ذات دخل وسيط، بلدان مصنعة وغير مصنعة، حيث يعكس كل تصنيف مميزات البلدان وطبيعة الأهداف المسطرة من طرف كل بلد، وقد اهتمت العديد من الدراسات بكيفية تحقيق الاقتراب الاقتصادي بين مختلف هذه البلدان.

1- ماهية الاقتراب الاقتصادي وعلاقته بنماذج النمو:

شكل ميدان الاقتراب الاقتصادي منذ زمن طويل ورشة مهمة للنقاش الاقتصادي، حيث وضعت عدة مقاربات في هذا المجال تدور حول فكرة رئيسية وهي أن الاقتراب الاقتصادي يحدث إذا كان البلد المتأخر ينمو بشكل

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

أسرع من البلدان المتقدمة، على وجه يؤدي إلى تقارب مستويات الدخل الفردي، وبعبارة أخرى يحدث الاقتراب الاقتصادي إذا كان الفارق في الدخل الفردي بين مجموعة من البلدان يتناقص عبر الزمن⁽¹⁾.

لكن فكرة الاقتراب الاقتصادي بقيت تتأرجح بين نظرة كلاسيكية متشائمة ترى أن النمو يقوم على فرضية الإنتاجية المتناقصة، كما أن ديناميكية هذا النمو ترتكز على مستوى التراكم الرأسمالي، وبين رؤية نيوكلاسيكية تؤكد على أن فكرة الاقتراب الاقتصادي تتعدى فكرة النمو الاقتصادي القوي، ولا يمكن أن تتحقق إلا في البلدان التي تتمكن من تحقيق مجموعة من الشروط الأساسية تتعلق بـ(نسب الادخار، النمو الديمغرافي، رأس المال البشري، الانفتاح الاقتصادي، الوصول للتكنولوجيا، نوعية السياسات العمومية)، والتي تجعل النمو الاقتصادي مستديماً .

بتوفر الشروط السابقة يمكن الوصول بمعدلات النمو إلى مستويات معينة، ويمكن تفسير الفوارق في معدلات النمو من خلال تطبيق "آلية انتقالية"، حيث أن شروط الانطلاق مختلفة، كما أن مردودية رأس المال مختلفة أيضاً، وهو ما يعني أن التراكم الرأسمالي يمكن أن يكون أكبر في بعض البلدان مقارنة ببلدان أخرى، ونفس الأمر بالنسبة للناتج الداخلي الخام الفردي، ومع الوقت تتلاشى هذه الفوارق بين الدول وهو ما يتطابق مع نموذج "Solow ; 1956" الذي يؤمن بأولوية النمو السكاني والتطور التقني في تحقيق النمو على التراكم الرأسمالي، وقد أوصى بضرورة نمو البلدان الفقيرة بشكل أسرع من البلدان الغنية، على وجه يؤدي إلى الاقتراب الاقتصادي على المدى الطويل⁽²⁾.

¹ Mbaloula Marcel, (2011) : La problématique de l'émergence économique des pays en voie de développement, Revue Congolaise de Gestion, n°14, p111.

² Lo Moubarack, (2008) : L'émergence économique des nations : Définition et mesure, www.afdb.org: 3/4/2017, p3

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

2- أشكال الاقتراب الاقتصادي:

يمكن ترجمة الاقتراب إلى مستوى أو معدل نمو معين على وجهين مختلفين⁽¹⁾:

- إذا كانت البلدان متشابهة فإنها تصل على المدى الطويل إلى نفس مستوى الدخل التوازني المستقر، أو الدخل الفردي، مخزون رأس المال، الاستهلاك... إلخ.
- إذا كانت البلدان مختلفة من الأساس، فإنها تصل كلها إلى نفس معدل النمو لكن بشرط استفادتها من التطور التكنولوجي بنفس المستوى الذي تستفيد به البلدان الأخرى، حتى وإن كانت هذه البلدان تصل في المدى الطويل إلى مستويات توازنية ومستوى تنمية مختلفة.

وعليه إذا قمنا بكتابة معدل النمو في اقتصاد معين بناء على تصور "Solow" كما يلي⁽²⁾:

$$\text{Ln}[Y_{i,t+T}/Y_{i,t}]/T = \alpha + \beta \text{Ln}(Y_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

$Y_{i,t}$: الدخل الفردي الحقيقي في البلد i و T سنة معينة

يمكن تمييز ثلاثة أشكال للاقتراب الاقتصادي⁽³⁾:

- **الاقتراب المطلق β** : يعبر عن المعنى الضيق للاقتراب الاقتصادي ويعرف على أنه الوضعية التي تكون فيها كل الاقتصاديات متشابهة، ويكون نمو البلدان الأكثر فقرا أكبر من نمو البلدان الغنية على وجه يجعل كل هذه البلدان تصل إلى نفس المستوى من التنمية على المدى الطويل حيث يكون المعامل β في المعادلة السابقة سالبا.
- **الاقتراب σ** : وهو نتيجة للاقتراب المطلق لأنه يؤدي إلى ملاحظة انخفاض في تشتت مستويات الدخل في عينة من البلدان عبر الزمن على وجه يؤدي إلى انخفاض التباين في مستويات الدخل الفردي في هذه البلدان $\sigma_{T+t}^2 < \sigma_t^2$ (الانحراف المعياري الخاص بالدخل).

¹ Avallone Nathalie, Françoise Nicolas, (2003) : Théorie de la croissance: Les leçons pour les pays en développement, Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Économie internationale, n° 75, p4

² Ibid, p4

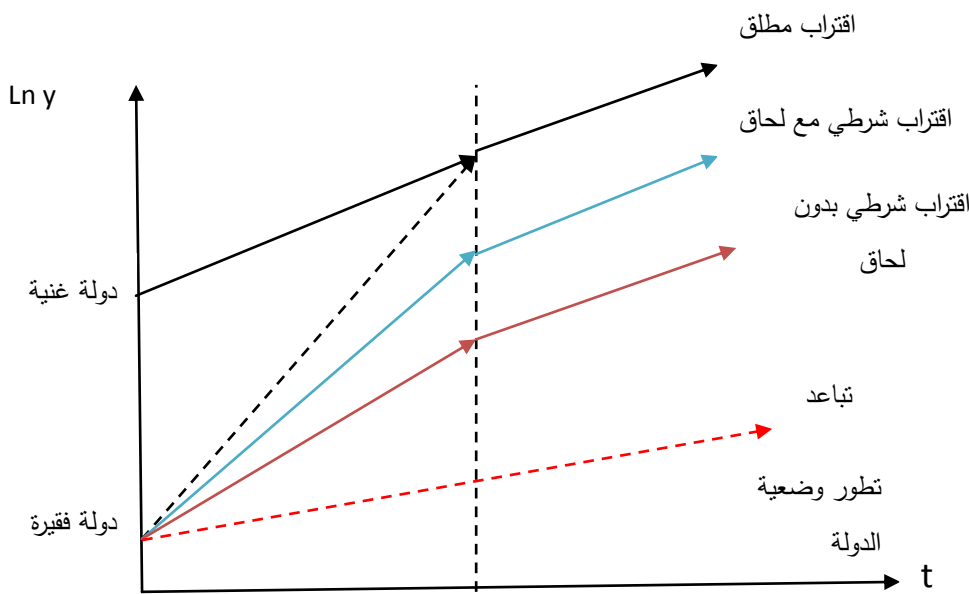
³ Ibid, p4

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

- **الاقتراب الشرطي:** يقوم على أفكار نموذج "Solow" ويتضمن اقتراب اقتصاد معين من مستواه التوازني على المدى الطويل بشكل مستقل مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الشروط الهيكلية X_i (مؤشر المتغيرات المؤثرة على النمو) للبلد المعني، مع معامل β سالب.

$$\frac{\text{Ln} \left[\frac{Y_{i,t+T}}{Y_{i,t}} \right]}{T} = \alpha + \beta \text{Ln}(Y_{i,t}) + \gamma \text{Ln}(X_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

الشكل (1): الأشكال المختلفة للاقتراب الاقتصادي



Source: Avallone Nathalie, Françoise Nicolas, (2003) : Théorie de la croissance: Les leçons pour les pays en développement, Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Économie internationale, N° 75, p5

ما يمكن استخلاصه بالنسبة لنموذج "Solow" هو تركيزه على أهمية تحديد مصادر النمو، وما إذا كان النمو ناتج عن التراكم الرأسمالي أو الزيادة المستمرة في الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF)، وعلى العكس من النماذج الكلاسيكية وما بعد كينزية، فإنه لا يعطي سوى دورا هامشيا للتراكم الرأسمالي في سيرورة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وحسب هذه النظرة فإن التراكم الرأسمالي لا يستطيع ضمان النمو في المدى الطويل لأنه يصبح شيئا فشيئا أقل فعالية، وهو ما يتعارض مع نتائج النموذج الكلاسيكي الذي يلج على دور التراكم الرأسمالي كعامل جوهري في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

3- تكتلات الاقتراب الاقتصادي ومحدودية المقاربة النيوكلاسيكية:

ينطوي النموذج النيوكلاسيكي للنمو على مجموعة من عوامل القصور، خاصة ما يتعلق بالطابع الخارجي لمحددات النمو على المدى الطويل (التطور التقني والنمو الديمغرافي)، فمن أهم الانتقادات الموجهة لنموذج "Solow" عدم أخذ العلاقة بين التراكم الرأسمالي والتقدم التقني الذي يعد متغيرا خارجيا في هذا النموذج بعين الاعتبار، أي أن عامل القصور الرئيسي في نموذج "Solow" هو مفهومه للتكنولوجيا ودور الفوارق التكنولوجية في تفسير الاختلاف في مستويات النمو.

أما عامل القصور الثاني فيتمثل في صعوبة التطبيق الواقعي لفرضية الاقتراب الاقتصادي، حيث أثبتت التجارب الميدانية أن تحقيق الاقتراب الاقتصادي يرتبط بأخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار، وهو ما أوضحته النظريات الحديثة للنمو وخاصة "نظرية النمو الداخلي"، بالإضافة إلى ذلك فإن النموذج النيوكلاسيكي يرى أن تشبع البلدان المتقدمة من رؤوس الأموال مقارنة بالبلدان النامية يؤدي إلى انخفاض المردودية الحدية لرأس المال مقارنة بالبلدان الأقل تقدما وهو ما يدفع لانتقال هذه الأموال إلى البلدان النامية بحثا عن فرص أفضل للمردودية، وبناء على ذلك فإن هذا الطرح لا يفسر أسباب تمركز الاستثمار الدولي في البلدان المتقدمة والذي نجم عنه حدوث اختلالات في حركة رؤوس الأموال بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

من جهة أخرى تظهر محدودية النموذج النيوكلاسيكي في وضع إطار يساعد على فهم التنمية الاقتصادية في محورين⁽¹⁾:

- عدم قدرته على أخذ الاختلاف في تجارب النمو بين البلدان بعين الاعتبار،
- عدم القدرة على تحقيق العدالة في التجارة الدولية خاصة ما يتعلق بنسبة رأس المال إلى العمل وأسعار العوامل.

إذا أثبتت التجارب عدم إمكانية تحقيق فكرة الاقتراب الاقتصادي واقعا نظرا لوجود اختلاف في مستويات التنمية، بل أكثر من ذلك فقد تم ملاحظة تباعد في عدد معتبر من البلدان النامية.

من أجل تجاوز هذه المعضلة قدم الفكر الاقتصادي حلا يمكن من خلاله تجسيد فكرة الاقتراب واقعا، ليس بشكل عام ولكن بين عدد محدود من البلدان التي تتميز بمواصفات هيكلية متقاربة ونموذج تنموي مشترك لكنها

¹ Avallone Nathalie, Françoise Nicolas, op .cit, p7

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

تعرف ديناميكيات نمو غير متجانسة، يتمثل في فكرة تجمع مجموعة من البلدان في شكل تكتلات "Clubs" مع التركيز على خلق ديناميكية نمو متجانسة، حيث يضم كل تكتل مجموعة من البلدان التي تتميز بنفس الوضع التوازني، فقد أكد "Berthelemy; 2005" أن مجموعة من البلدان النامية خاصة في آسيا كانت فقيرة في وقت سابق لكنها تمكنت من الخروج من فخ التأخر التنموي بالاعتماد على عدد من العوامل من أهمها "أثر حسن الجوار"، ويمكن التأكيد على نجاعة فكرة التكتلات واقعيًا من خلال تجربة البلدان (الناهضة) التي انفصلت عن مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو وتمكنت من تحقيق ديناميكية اقتصادية كبيرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مفهوم النهوض الاقتصادي كميّار لتحقيق التنمية

يركز النقاش حول أهمية النهوض الاقتصادي على فكرة أن هذا المفهوم يمكنه المساعدة في فهم وتفسير المسارات التنموية، وحصر المعايير والمؤشرات التي تجعل البلدان النامية تلتحق بركب البلدان التي نجحت في تحقيق قفزات تنموية هائلة.

1- مفهوم النهوض الاقتصادي:

جاء بروز مصطلح النهوض الاقتصادي في جانب كبير منه كنتيجة لصعود العولمة، حيث أنه يتبنى هدفا أساسيا هو تحقيق الاقتراب من كيان اقتصادي معين يؤخذ كمرجع لتحقيق ذلك، وقد ظهر هذا المصطلح مع صعود العولمة بشكل موازي لمصطلح "الإقلاع الاقتصادي" الذي جاء به "Rostow" في بداية الستينيات كتعبير عن نقطة التحول التي تجعل بلد معين ينتقل من حالة التأخر التنموي وضعف النمو إلى حالة النمو القوي والتنمية المستدامة⁽²⁾.

ويعكس هذا المفهوم رؤية نظامية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية والسياسية، والاستراتيجية التي تتدرج ضمن ديناميكية وطنية ودولية ملائمة للانطلاق في سيرورة مستقبلية للاقتراب اقتصاديا من البلدان المتقدمة، والتي يجب على كل بلد أخذها بعين الاعتبار في استراتيجيته التنموية. كما يؤكد على هدف "القوة

¹ Ben Hammouda Hakim, Sadni Jallab Mustapha, et Sandretto René,(2010) : Crise globale et émergence, Revue Mondes en développement, n° 150, p50.

² Thiébault Jean-Louis, (2011): Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique, Revue internationale de politique comparée, Vol18, n°3, p35.

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

الاقتصادية" في بيئة عالمية متقلبة، مع إعادة تعريف دور الدولة من خلال تدخلها كفاعل استراتيجي قادر على تفعيل ديناميكية تنمية ناجعة.

وقد تم استخدام مصطلح النهوض من طرف مجموعة من الاقتصاديين الذين دافعوا بقوة عن هذه الفكرة، حيث اقترح كل من " Piveteau et Rougier 2012 " مفهوما مبسطا للنهوض: "يعتبر بلدا ناهضا كل بلد يكون فيه الناتج الداخلي الخام للفرد أقل منه في البلدان المتقدمة، لكنه يشهد نموا اقتصاديا سريعا بالإضافة مستوى معيشي وبنية اقتصادية قريبة من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة"⁽¹⁾، أي أن النهوض الاقتصادي يعني تحقيق البلد الذي هو في حالة تأخر تنموي قفزة نوعية وكمية كبيرة، تمكنه من الخروج من مجموعة البلدان الأقل تقدما والالتحاق بمجموعة البلدان التي تمكنت من تحقيق التنمية الشاملة.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف "البلدان الناهضة" على أنها تلك البلدان السائرة في طريق النمو، التي لم تعد جزءا من البلدان الأقل تقدما ولم تصبح بعد من البلدان "حديثي التصنيع"، ويمكن التعرف على هذا النوع من البلدان من خلال هياكلها التي تكون على درجة عالية من التعقيد، خاصة ما يتعلق بتنوع الاقتصاد، وقطية المجتمع مع النموذج القديم، والتميز بمعايير جديدة أهمها⁽²⁾:

-معايير نوعية، تتمحور حول التحولات الهيكلية التالية:

- التجديد القانوني والمؤسساتي،
- الانتقال من نموذج إنتاج زراعي إلى نموذج إنتاج صناعي،
- الانفتاح على السوق العالمي للمنتجات والخدمات وبالتالي الانفتاح على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

- معايير كمية، حيث تتميز بما يلي:

- مستوى الناتج الداخلي الخام في هذه البلدان أقل من البلدان المتقدمة،
- وجود نمو اقتصادي قوي وسريع،

¹ Rougier Eric, Piveteau Alain, (2012) : Comprendre l'émergence économique: Convergence sectorielle, autonomie compétitive et changement institutionnel, Revue Mondes en développement, n°158, p71

² Bolouvi William, Kodzo Hevi, et Demebia Wonegou, (2015) : L'émergence économique : Quelles politiques pour l'émergence du Togo?, <https://www.gouv.tg: 9/12/2017>, pp 11-12

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

• ميل المستوى المعيشي والهياكل الاقتصادية للاقترب من نفس المستويات الموجودة في البلدان المتقدمة.

إذن فقد تم بناء المقاربات الأولى للنهوض بالاعتماد على المعايير الاقتصادية أو بالأحرى المعايير القياسية، حيث أن مقارنة مستوى الناتج الداخلي الخام مع البلدان المتقدمة بالإضافة إلى مستوى الاقترب من بنيتها الاقتصادية يعد حسب هذه المقاربات أفضل من الاعتماد على المفاهيم التي تعد نسبية وتتطوي على جانب كبير من الغموض بما لا يسمح بإعطاء مضمون مطلق ونهائي لمصطلح النهوض.

2- تصنيف البلدان الناهضة وإشكالية الكفاءة الاقتصادية:

ظهر مصطلح "البلدان الناهضة" في سياق نظرة عملية تضع خطأ فاصلا بين البلدان السائرة في طريق النمو التي تتميز بكفاءة تنموية عالية، وتلك التي لم تتمكن من تحقيق نتائج مهمة في هذا المجال، لكن ليس من السهل بما كان وضع تعريف محدد ونهائي لـ "دولة ناهضة" نظرا لتشابك معايير تصنيف البلدان الناهضة واختلافها بين المؤسسات الدولية (FMI ; BM ; OCDE)، والمؤسسات المالية (Goldman et Sachs; Morgan) (Stanley Capital)، بالإضافة إلى مؤسسات التقييم والاستشارة مثل (Boston Consulting Group, Standards) (and Poor's, Ernest & Young)⁽¹⁾، فمنذ سنوات 1980 لم تتوقف قائمة البلدان الناهضة عن التوسع، حيث أن كل مؤسسة دولية تضع تصنيفا خاصا للبلدان الناهضة يتجدد بشكل مستمر، وتظم هذه التصنيفات بلدانا متباينة من حيث الحجم (المساحة وعدد السكان)، كما تظم بلدانا ريعية ومنتجة للمحروقات، وبلدانا أقل اندماجا في المبادلات العالمية، لكن تبقى مجموعة من البلدان يطلق عليها اختصارا مصطلح "BRICS" تملك خصائص مشتركة وأخرى متقاربة وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا تظهر بانتظام في كل التصنيفات.

وينطوي تحديد مختلف مجموعات البلدان الناهضة على درجة من التعقيد والصعوبة في الفهم الدقيق لمستوى تقدم البلد، أو بالأحرى المستوى التنموي للبلد، ويعتمد تصنيف هذه البلدان على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية تتمحور حول ثروة البلد والكفاءة على المستوى الدولي، فقد اقترح البنك العالمي صيغة لتحديد مستوى النهوض بالاعتماد على مستوى الدخل الوطني الخام "صيغة Atlas 2013"، وبناء على هذه الصيغة فإن البلدان الناهضة هي تلك البلدان التي حققت مستوى دخل فردي متوسط يتراوح بين 4086 و12615 دولار، كما أن قيمة دخل فردي تساوي 12616 دولار تمثل الحد الفاصل بين دولة نامية وأخرى

¹ Dimé Mamadou, Ba Boubacar, (2016) : L'émergence en lieu et place du développement au Sénégal : changement cosmétique, nouvelle mode institutionnelle ou (r)évolution paradigmatique ?, Revue des mutations en Afrique, Vol 1, n° 2, p 19

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

متقدمة⁽¹⁾. لكن يجب التعامل بحذر مع معيار الثروة حيث توجد بلدان ذات مستويات دخل متوسطة هي البلدان الريعية تحقق دخولا مرتفعة ولكنها لا تنتمي إلى مجموعة البلدان الناهضة، وهنا تطرح إشكالية تصنيف البلدان البترولية مثل الجزائر، أنغولا، نيجيريا، فينزويلا ضمن البلدان الناهضة.

من جهة أخرى أثبت مؤشر النمو القوي على المدى الطويل محدوديته كمعيار للكفاءة الاقتصادية، حيث يوجد عدد كبير من البلدان النامية التي تسجل معدلات نمو أعلى من المعدل العالمي لفترات طويلة تتجاوز العشرة سنوات، لكنها لم تتمكن من الالتحاق بقائمة البلدان الناهضة مثل أنغولا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، موزمبيق..... إلخ، فرغم تسجيلها معدلات نمو تتراوح بين 5% و 10% سنويا خلال الفترة 2000-2012 إلا أنه لم يتم اعتبارها بلدانا ناهضة لأنها تتميز بكفاءة أقل من البلدان السابقة.

من أجل تجاوز هذه المشكلة وضعت التصنيفات مجموعة من البلدان على عتبة النهوض الاقتصادي، من بينها تصنيف "L. Daziano, 2012" لمجموعة من البلدان يطلق عليها "BENIVM" هي بنغلاديش، إثيوبيا، نيجيريا، إندونيسيا، فيتنام، المكسيك كدول قريبة من تحقيق النهوض، بالإضافة إلى ما يعرف بمجموعة دول "Frontier Markets" أي مجموعة البلدان التي تقع على حدود النهوض الاقتصادي⁽²⁾.

عموما وبالاعتماد على معايير النمو والثروة والكفاءة الاقتصادية الكلية، فإن النقاش يبقى يدور حول التساؤل حول اعتبار بعض البلدان (خاصة في إفريقيا) ناهضة أم لا، لأن الأداء الاقتصادي السيئ في هذه البلدان غالبا ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين، لكن من جهة أخرى لا يمكن اعتبار الكفاءة الاقتصادية وحدها كمعيار كاف لتصنيف هذه البلدان، حيث يشكل الاستقرار السياسي والمؤسساتي بالإضافة إلى مؤشرات التنمية البشرية معايير مهمة في التصنيف.

3- النهوض الاقتصادي كنموذج تنموي فردي في سياق العولمة:

يفتح المفهوم السابق للنهوض الاقتصادي المجال لتساؤلات عديدة حول اعتبار النهوض سيرة ممهدة لتحقيق التنمية، أو مرحلة وسيطة للتنمية الاقتصادية مشابهة لمبدأ الإقلاع الاقتصادي الذي جاء به "Rostow" أو مبدأ الاقتراب الاقتصادي الذي ظهر في النظريات الاقتصادية لسنوات 1960-1970، ومن هنا يبدو من

¹ Nicet-Chenaf Dalila: Les pays émergents, performance ou développement?, <https://www.researchgate.net/publication/283580025>: 23/11/2017, p3

² Ibid, p3

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

الأهمية بما كان تحديد موقع هذا المفهوم من السيرورة المفسرة للتنمية، وما إذا كان هذا المفهوم مجرد مصطلح لجذب الاستثمارات الأجنبية أو أنه يشكل بناء سياسيا يسمح للمسيرين في البلدان النامية بوضع حصيلة واقعية لأدائهم الاقتصادي، أو كمفهوم تم صياغته في قالب نظري لفهم مسارات التنمية والميكانيزمات التي تسمح بتحقيق الأهداف السابقة.

ورغم أن بعض التوجهات ترى بأنه من السابق لأوانه اتخاذ مفهوم النهوض الاقتصادي كعنصر مفتاحي في تحليل مسارات التنمية، إلا أن التوجه الغالب يرى بأن الميكانيزمات التي يقوم عليها مفهوم النهوض تفقد في معظمها إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي بما يجعلها تمثل عنصرا مفتاحيا لفهم النهوض باعتباره " نموذج تنموي في إطار الانفتاح الاقتصادي"⁽¹⁾، حيث أن أكثر ما يميز البلدان الناهضة هو تحقيق فوائض تجارية بفضل انخفاض تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى تحقيق إصلاحات مهمة سمحت لها بالاندماج الكامل في سلاسل القيمة خاصة ما يتعلق بالانفتاح الواسع للحساب الجاري (تخفيض الرسوم الجمركية، تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية OMC)، وحساب رأس المال (تقليص الرقابة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال، انتهاج سياسات جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية)، وبالتالي فإن غياب هذا النوع من الإصلاحات يفسر صعوبة انضمام البلدان الريفية التي تتميز بنمو قوي إلى قائمة البلدان الناهضة عندما لا تطبق مبادئ الانفتاح الاقتصادي.

لكن في حين أن التنمية هي عبارة سيرورة تراكمية من التحولات على المدى الطويل تشمل حتى البلدان المتقدمة، فإن النهوض يعبر عن زمن محدد في الديناميكية الاقتصادية يرتبط بالتأكيد على وجود مستويات نمو مرتفعة بشكل متسلسل و ملفت للانتباه يسمح بالخروج من فخ التأخر التنموي، ويؤدي النمو المحقق إلى حدوث تحولات هيكلية غير متوازنة، كما يؤدي تركيز النشاطات الاقتصادية والدخول المتولدة عنها إلى تحريض الضغوط الاجتماعية المتفاقمة بفعل العولمة، لكن مع وجود مستوى معين من التأطير بفضل وجود مؤسسات قوية.

بناء على ذلك، يجب تحليل النهوض الاقتصادي كسيرورة غير خطية وغير متجانسة لإزالة الانسدادات الحاصلة في العملية التنموية، وذلك وفقا لمدى اتساع وخصوصية الفضاءات الجغرافية والسياسية والاجتماعية، لكن مع وجود ميكانيزمات محددة ومشاركة، وعليه بعيدا عن إعادة إنتاج التجارب الرأسمالية في سياق معلوم

¹ Nicet-Chenaf Dalila , (2015) : Que sont les pays émergents ? Des pays en développement insérés dans les échanges mondiaux ou des pays en voie de Développement ?, <https://www.researchgate.net/publication/283580025>: 6/11/2017, p17

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

لبلدان حققت تحولات اقتصادية في زمن سابق وفي سياق مختلف، يمكن المقارنة بين الاقتصاديات المختلفة وتحديد ما إذا كان اقتصاد معين يحقق نهوضاً أم لا وذلك انطلاقاً من مقارنة مجموعة من الخصائص الاقتصادية.

وبالتالي فإن اختلاف حالات النهوض يسمح لنا بملاحظة وجود سياق جديد كما يفسر صعوبة تجديد اقتصاد التنمية انطلاقاً من أفكاره الأولى حول كيفية الخروج من فخ التأخر التنموي عن طريق تطبيق نماذج تتميز بالشمولية، فبالرغم من أن المسائل التي يطرحها اقتصاد التنمية منذ سنوات 1950 مازالت قائمة، فإن اختلاف السياقات الوطنية تاريخياً ومؤسسياً يبرر أهمية الأعمال المنجزة حول النهوض الاقتصادي، فمثلاً التجريبتين الهندية والبرازيلية تعطي الانطباع بأن النهوض الاقتصادي لا يقتصر على الاندماج في السوق المعولم، كما أنه لا ينحصر في الميكانيزمات الداخلية التي تسمح بالإقلاع الاقتصادي، في حين أن التجربة الصينية في سرعة الخروج من الفقر لا تمثل تحولاً سريعاً إلى اقتصاد السوق بقدر ما تمثل تمفصلاً بين دور الدولة والسوق بما يؤدي إلى وضع سياسات عمومية جديدة، أما روسيا فتعد مثالا جيدا عن التحول السريع لاقتصاد ريعي نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: إشكالية مدى واقعية وفعالية قياس مستوى النهوض الاقتصادي

شكلت المعايير المندرجة تحت المفهوم السابق للنهوض الاقتصادي إطاراً مهماً للانطلاق في أعمال قياسية وتحليلية حول هذا المفهوم، وذلك بالرغم من الاختلاف حول مدى مصداقية وصرامة هذه المعايير.

1- قياس مستوى النهوض الاقتصادي من خلال بناء "مؤشر مركب للنهوض الاقتصادي (ISEME)":

انطلاقاً من المفهوم السابق وضع الاقتصادي السنغالي " Moubarack Lo " مؤشراً لقياس النهوض الاقتصادي يدعى "المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي ISEME " بناءً على معطيات سنة 2003 حيث يأخذ ثلاثة مؤشرات بعين الاعتبار هي:

- مؤشر الناتج الداخلي الخام الحقيقي (الذي يسمح بتقدير الثروة الوطنية)،
- مؤشر الاستثمار،
- مؤشر الصادرات.

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

انطلاقاً من هذه المؤشرات تم وضع مؤشر مركب للنهوض الاقتصادي وفق المعادلة الآتية⁽¹⁾:

$$ISEME = 0,3*(Indice PIB) + 0,34*(Indice Investissement) + 0,36*(Indice exportations)$$

حيث تم احتساب معاملات المؤشر المركب لقياس النهوض الاقتصادي باستعمال طريقة تحليل المكونات الأساسية (ACP).

* **مؤشر الناتج الداخلي الخام الحقيقي (Indice PIB)** : يشمل معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد، ومعدل النمو مقارنة بمستوى التضخم.

* **مؤشر الاستثمار (Indice Investissement)** : يضم التدفق المتوسط للاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد خلال فترة زمنية معينة، متوسط الاستثمار في الكيلومتر المربع خلال فترة زمنية معينة، نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى ديناميكية الاستثمار وتوقعات المستثمرين للأرباح المستقبلية.

* **مؤشر الصادرات (Indice exportations)** : يحسب انطلاقاً من نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام، نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى مستوى تنويع الاقتصاد، تمركز الأسواق، درجة الانفتاح .

ويمكن تصنيف البلدان حسب قيمة ISEME إلى أربعة مجموعات⁽²⁾:

- بلدان بعيدة عن النهوض الاقتصادي $ISEME < 0,250$ ،
- بلدان قريبة من النهوض الاقتصادي $0,250 < ISEME < 0,500$ ،
- بلدان ناهضة $0,500 < ISEME < 0,650$ ،
- بلدان ما بعد النهوض الاقتصادي (بلدان حديثة التصنيع) $0,650 < ISEME$.

قام " Moubarack Lo " في دراسة لاحقة له بتعديل صيغة المؤشر من خلال إدراج مؤشرات جديدة في حساب مؤشر قياس النهوض الاقتصادي هي:

- مؤشر الديناميكية الاقتصادية،
- مؤشر التحول الهيكلي،

¹Lo Moubarack, op. cit, p23

² Ibid, p27

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

• مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي.

حيث أصبحت صيغة المؤشر في البلد (i) كما يلي:

$$ISEME(i) = \left[\frac{1}{\sum_{k=1}^m \lambda_k} \times \sum_{k=1}^m \lambda_k I_k^\alpha \right]^{\frac{1}{\alpha}}$$

α : عدد حقيقي غير معدوم يقيس درجة الإحلال بين مكونات المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي

λ_k : وزن البعد k في النهوض ويتحدد من خلال تحليل العوامل ويمكن أن يكمل برأي خبير

I : المؤشرات السابقة.

m : عدد المؤشرات ويساوي 3

2- الانتقادات الموجهة لقياس مستوى النهوض الاقتصادي باستعمال مؤشر "ISEME":

أظهرت الكثير من التحليلات الاقتصادية أن الاعتماد على هذا المؤشر وحده في تحديد مستوى النهوض الاقتصادي لا يعد كافياً، حيث يرى سمير أمين أن النهوض الاقتصادي لا يقاس لا بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام ولا بالمستوى المرتفع للصادرات خلال مدة زمنية طويلة، ولا حتى بنصيب الفرد من الدخل الوطني كما يذهب إلى ذلك البنك العالمي، لأنه وعلى هذا الأساس فإن البلدان التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية (المعادن والمحروقات)، يمكنها أيضاً تحقيق معدلات نمو سريعة، لكن ذلك لا ينعكس بالضرورة على إنتاجية القطاعات الأخرى، وتعد دول الخليج، فنزويلا، الغابون والجزائر وغيرها خير مثال على ذلك.

وعليه فإن قياس النهوض الاقتصادي يجب أن يركز على "النظام الإنتاجي" الذي يشمل المؤسسات الإنتاجية وفروع الإنتاج المتشابهة فيما بينها، كما أن تنافسية النظام الإنتاجي ترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية متنوعة، ولذلك يجب أخذ مؤشرات أخرى بعين الاعتبار أهمها⁽¹⁾:

• مؤشر التنمية البشرية IDH الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير مختلفة مثل المتوسط العمري ومستوى التمدن،

¹ Lo Moubarack, op. cit, p30

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

- مؤشر التنافسية الشاملة GCI ويضم ثمانية ركائز هي : المؤسسات العمومية، البنى التحتية، الإطار الاقتصادي الكلي، القطاع الصحي والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتكوين، كفاءة السوق، القدرات التكنولوجية، وضع الصناعة المحلية،
- مؤشر مناخ الأعمال " Doing Business " ويأخذ بعين الاعتبار عدة معايير مثل التكلفة والوقت اللازم للإجراءات المتعلقة بخلق مؤسسة اقتصادية، تسجيل حقوق الملكية، التشريع الخاص بالعمل، سهولة الحصول على القروض، النظام الجبائي، حماية الاستثمار، مستوى المساهمة في التجارة الدولية،
- مؤشر الحوكمة، ويضم ستة مؤشرات هي : حرية التعبير والمسؤولية، الاستقرار السياسي، كفاءة الدولة، نوعية الإطار التنظيمي، وضعية الحقوق، ومكافحة الفساد.

3- مزايا قياس مستوى النهوض الاقتصادي باستعمال مؤشرات التنمية الاجتماعية:

انطلاقاً من المؤشر المركب لقياس النهوض الاقتصادي "ISEME, 2003" الذي وضعه "Moubarack Lo" قام "Tchana Senguét sylvie A, 2011" بإعادة تقدير مستوى النهوض الاقتصادي من خلال بناء مؤشر "ISEME, 2008"، ثم دراسة الارتباط بينه وبين مجموعة من مؤشرات التنمية الاجتماعية، حيث أظهرت النتائج نسبة ارتباط عالية مع معظم هذه المؤشرات (67% بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية IDH، 63% بالنسبة لمؤشر التنمية المستدامة IDD، 30% بالنسبة لمؤشر الرفاهية البيئية IBE، 30% بالنسبة لمؤشر نوعية الحياة IQV، 26% بالنسبة لمؤشر الحوكمة العالمية IGM، 24% بالنسبة لمؤشر الرفاهية البشرية IBH)، حيث أن البلدان التي سجلت مؤشرات اجتماعية عالية حققت أحسن النتائج بالنسبة لـ "ISEME, 2008" (1).

بناء على النتائج السابقة يمكن استخلاص وجود علاقة إيجابية بين النهوض الاقتصادي والتنمية، وحسب هذا المعيار فإن البلدان التي تحقق مؤشرات تنمية اجتماعية عالية تملك تقريبا نفس مميزات البلدان المتقدمة. ويسمح قياس مستوى النهوض الاقتصادي بشكل منظم وعلى فترات زمنية متعاقبة بتحقيق العديد من المزايا أهمها (2):

- يسمح بالتقييم الحقيقي لمدى كفاءة البلدان في مساعيها لتحقيق التنمية الشاملة،

¹ Tchana Senguét sylvie Amelle, (2011): Economies Emergentes et Développement, 58th World Statistical Congress, Dublin, <https://www.isiproceedings.org>: 27/4/2017, pp5620-5624

² Lo Moubarack, op. cit, p31

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

- يسمح لكل بلد بإجراء تشخيص ذاتي لوضعية النهوض، من خلال تحليل مختلف المؤشرات السابقة لقياس النهوض، بما يمكنها من تحديد العوامل التي يجب أن تمنحها الأولوية في بذل المزيد من الجهود من أجل التقدم إلى الأمام،
- إن المزج بين المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي من جهة ومؤشر التنافسية الشاملة ومؤشر مناخ الأعمال من جهة أخرى يسمح بتقييم الجاذبية والكفاءة الاقتصادية للبلد، ما يساعد على رفع مستويات التشغيل وتحقيق عوائد إضافية،
- كما أن المزج بين المؤشرات السابقة يسمح أيضا بالقياس المزدوج للمدخلات (تحسين بيئة الأعمال) والمخرجات (تحقيق النجاعة فيما يتعلق بتسريع النمو، الاستثمار والصادرات، تحقيق الرفاهية).

يمكن التأكيد على أن مفهوم النهوض الاقتصادي يقع في صميم اقتصاد التنمية، كما أن سيرورة النهوض تمثل مرحلة متقدمة بالنسبة للنظريات الاقتصادية التي قمنا باستعراضها في المبحث السابق خاصة مع نجاح تجارب النهوض في عدد من البلدان (البرازيل، الصين، جنوب إفريقيا... إلخ) والتي تمثل مراجع مهمة لبقية البلدان النامية، لكن النهوض الاقتصادي يمكن اعتباره مرحلة وسيطة انتقالية لتحقيق التنمية أكثر من كونه نموذجا أو استراتيجية جديدة.

الفصل الأول: حوصلة نقدية حول اقتصاد التنمية ورؤية في آفاق تجديده

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل تشخيص اقتصاد التنمية من خلال وضع الأصبع على التحولات الكبرى التي عرفها منذ نشأته، حيث شهد تجديدا هيكليا مستمرا انطلاقا من الطروحات التنموية التقليدية التي تقيم دور الدولة والسوق في تنظيم النشاط الاقتصادي، مرورا بالمقاربات الحديثة التي تركز على المكون المؤسسي للتنمية، ووصولاً إلى مفهوم النهوض الاقتصادي باعتباره أداة تسيير فعالة بإمكانها دفع الانشغالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الوطنية إلى الأمام، ما ساهم في إثراء نظرية التنمية من خلال إعطاء بعد واقعي لعملية التنمية يتجسد في تجربة بعض البلدان النامية التي تمكنت من تحقيق قفزات هائلة في هذا المجال، حيث يبقى الهدف المنشود من البلدان التي تعاني من تأخر اقتصادي منذ زمن طويل وحتى الآن، هو البحث عن سبل اللحاق والاقتراب الاقتصادي من البلدان الغنية.

لكن عملية التنمية لا يمكن اختصارها في مجرد عملية تقنية، فهي تمثل سيرورة طويلة تتمحور بالأساس حول فكرة جوهرية هي تحديد العوائق التي تؤدي إلى التأخر التنموي ومن ثم حصر الموارد اللازمة للخروج منها، وعليه لا يمكن فهم هذه السيرورة دون وجود طرح قادر على ضمان خلق الموارد النادرة وتوطينها على الوجه الأمثل، حيث يتضمن مفهوم ندرة الموارد طرح الإشكالية المرتبطة بالأدوات الفعالة لدفع عجلة التنمية، وهو ما سنعالجه لاحقا في هذا البحث.

الفصل الثاني:

تشخيص مسألة تمويل التنمية بين

منطقي الكبح والتحرير المالي

تمهيد:

تتمحور مسألة تمويل التنمية حول طبيعة المنطق المالي وأثره على سيرورة التنمية الاقتصادية، وتتقاطع هذه الفكرة مع أعمال عدد من المفكرين الاقتصاديين حول توضيح مفهوم المالية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

في هذا الفصل نعود إلى تشخيص المنطقية التي تحكم العملية التمويلية وانعكاساتها على النماذج التنموية المطبقة، حيث سنقوم بوصف ديناميكية التفاعلات بين المالية، الدولة، الأعوان الاقتصاديين في السيرورة التنموية على المدى الطويل، ويكون ذلك انطلاقاً من التحليل التاريخي لمقاربة التحرير المالي التي تدافع عن ترقية السوق الداخلي لرؤوس الأموال عبر تحرير الأنظمة المالية للبلدان النامية، وتندرج هذه المقاربة ضمن نظرة نيوكلاسيكية تؤمن بأن التدخل في توجيه وتعبئة الموارد الداخلية يؤثر على وظيفة النظام المالي بسبب الكبح المالي الناتج عن التدخل الحكومي، وبالمقابل فإن التحرير المالي والانفتاح داخليا وخارجيا من شأنه ترقية الإطار التمويلي للتنمية، بما في ذلك التوجه الجديد الذي يسعى إلى الاستفادة من تطور الأفكار والأدوات المالية في سياق العولمة وهيمنة المنطق المالي، وتطبيقها على مسائل تنموية تبدو بعيدة عن اهتمام المستثمرين.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى تشخيص مسألة تمويل التنمية من خلال تحليل منطق التحرير المالي وتجديد النقاش فيما يتعلق بمدى ملاءمته للبلدان النامية في سياق يتميز بالإلحاح في طرح المسألة المتعلقة بتعبئة الموارد المالية لصالح التنمية.

المبحث الأول: المبررات النظرية لصعود منطق التحرير المالي

عرف نظام التراكم الرأسمالي تحولات عميقة في ظل الرأسمالية، ولعبت المالية دائما دورا جوهريا في هذا التراكم، لكن هذا الأخير أصبح أكثر ارتباطا بالمالية بعد صعود التيار الليبرالي والاتجاه نحو تحرير الأنظمة المالية.

في هذا السياق برز الاهتمام بدراسة العلاقة بين تحديث الأنظمة المالية والنمو الاقتصادي، حيث انصبت أعمال مجموعة من المنظرين وعلى رأسهم "Mc Kinnon et Shaw, 1973" على إشكالية الكبح المالي وضرورة تقليص دور الدولة الذي يؤثر سلبا على توطين الادخار من جهة، وعلى حجمه من جهة أخرى، إما مباشرة بسبب الحفاظ على معدلات منخفضة او بشكل غير مباشر عن طريق تكثيف الخلق النقدي وما ينجر عنه من ضغوط تضخمية.

وعليه فإن عملية التحرير المالي وفق هذه النظرة من شأنها رفع كفاءة الأنظمة المالية وتحسين دورها في الوساطة المنتجة، ولذلك فإنه يجب التخلي عن سياسات الكبح من أجل تهيئة الشروط لتمويل فعال للنمو الاقتصادي ويكون ذلك من خلال ترك الحرية للسوق بما يضمن التوجيه الأمثل للادخار.

بناء على ما سبق سنتعرض في المطلب الأول لمقاربة الكبح المالي وعلاقتها بالتنمية، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى مقاربة التحرير المالي كحل نظري مناسب لمشكلة عدم كفاية الادخار في البلدان النامية، وفي المطلب الثالث نستعرض علاقة تحديث الأنظمة المالية بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الكبح المالي كطابع مميز لاقتصاديات البلدان النامية

شكلت سياسة الكبح المالي ظاهرة مميزة للبلدان النامية منذ سنوات 1950-1960 واستمرت خلال سنوات 1970-1980، وذلك تماشيا مع الأفكار الكينزية التي تلائم هذه السياسة، والتي ساهمت فيما بعد في صعود النقاشات النظرية حول التنمية الاقتصادية والتحديث المالي.

1- منطق الكبح المالي وتمويل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو:

يعكس مفهوم الكبح المالي الآثار الناجمة عن التشدد في عملية الرقابة على النظام المالي من خلال فرض قيود حكومية متنوعة، حيث تتميز البلدان النامية ببنية مالية يهيمن فيها القطاع البنكي على سيرورة توطين الموارد، كما أن الأسواق المالية تتميز بالضعف، وبالتالي تمارس الحكومات الرقابة المباشرة أو غير المباشرة

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

على الدائرة المالية عن طريق تسقيف معدلات الفائدة عند مستويات أدنى من السعر التوازني، وتكوين احتياطات إجبارية مرتفعة، بحيث يسمح هذا التدخل للدولة بتمويل عجزها الموازني بتكلفة منخفضة، لكن بالنسبة لـ " Mc Kinnon et Shaw, 1973" فإن هذه السياسة تؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

وينطلق تحليل الكبح المالي من طرح سؤال جوهري هو لماذا شكلت هذه السياسة العمود الفقري لعملية تمويل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال يؤكد كل من " Mc Kinnon et Shaw, 1973" على ضرورة فهم منطق الكبح المالي من الناحية النظرية، حيث أنه يرتكز على نظرية "تفضيل السيولة" لكينز (1936)، فنظرية الكبح المالي تقوم على الفارق بين المستوى التوازني لمعدل الفائدة الحقيقي الذي يضمن التشغيل الكامل ومعدل تفضيل السيولة، في هذا المنطق الكينزي يجب أن يكون معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل تفضيل السيولة من أجل تجنب أي انخفاض محتمل في مستوى الدخل، كما يمكن أيضاً تفسير نظرية الكبح المالي على ضوء "النظرية النقدية" لـ "Tobin, 1965" فحسب رؤية هذا الأخير فإن تكوين الحافطة المالية للأعوان الاقتصاديين وخاصة صغار المنتجين يتم على أساس عملية تحكيم بين النقود ورأس المال المنتج، حيث يسمح الكبح المالي في هذه الحالة بتقليص الطلب على الأصول النقدية لصالح رأس المال المنتج بما يؤدي إلى رفع النسبة (رأس المال/العمل) وتسريع النمو الاقتصادي⁽²⁾.

لكن هذه الخلفيات النظرية لسياسة الكبح المالي لا تقسر وحدها إتباع البلدان النامية لهذه السياسة، حيث يرى "Fry, 1995" أن أغلب البلدان النامية تعاني من صعوبات في عملية تعبئة مواردها الجبائية اقتصادياً مما يؤدي إلى عدم كفاءة النظام الجبائي، وبهدف تعويض وتدارك هذا القصور في جمع الموارد المتاحة تلجأ هذه البلدان إلى فرض رسوم ضمنية على القطاع المالي عبر تطبيق سياسة الكبح المالي⁽³⁾.

¹ De Bandt Olivier, Drumetz Françoise, et Pfister Christian, (2014) : Stabilité financière, Paris, France, Edition Ouvertures économiques, p 263

² Boukari Mamane, (2014) : La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Bordeaux, France, p 21

³ M. Reinhart Carmen, F. Kirkegaard Jacob, et Sbrancia M. Belen, (2011) : Retour de la répression financière, Revue Finances & Développement, N2 , Juin 2011, p 22

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

ومن جهة أخرى تعد سياسة الكبح المالي إحدى الوسائل التي تستعمل للتحكم في تكلفة الدين العمومي التي تكون مرتفعة في أغلب البلدان النامية، حيث لعبت هذه السياسة دوراً مهماً في تخفيض نسبة (الدين/ الناتج الداخلي الخام) في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، ولا يعد استعمال الكبح المالي حكراً على البلدان النامية لأن البلدان المتقدمة أيضاً تستعمله في حالات الارتفاع الكبير للدين العمومي خاصة خلال الأزمات، وتكون هذه السياسة فعالة إذا كانت مترافقة مع مستوى مستقر للتضخم ويكون الدين مقيم بالعملة الوطنية، حيث يساهم تخفيض معدلات الفائدة الاسمية في تخفيض تكلفة خدمة الدين، كما أن الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية سالبة يساعد على تخفيض القيمة الحقيقية للدين إلى أدنى مستوى.

2- أثر تثبيت معدلات الفائدة، توجيه القروض وفرض احتياطات مرتفعة على الكفاءة التمويلية:

ينطلق كل من "Mc Kinnon et Shaw, 1973" في تحليل الكبح المالي من وجود تكامل بين النقود ورأس المال، ويستبعدان دور القطاع غير الرسمي في تمويل الاقتصاد، كما يعتبران أن القطاع البنكي وحده بإمكانه أن يلعب دوراً جوهرياً في تمويل الاستثمار، حيث أن للبنوك وظيفتين أساسيتين⁽²⁾:

- خلق النقود،
- مصدر وحيد للتمويل.

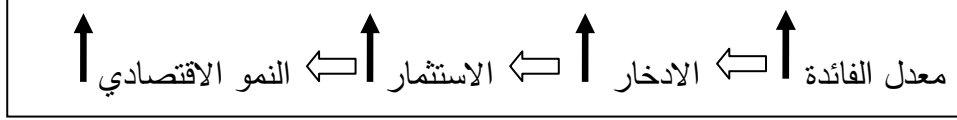
وتظهر مساهمة "Mc Kinnon" بشكل أساسي في إعادة بناء الطلب على النقود في اقتصاد ضعيف التقيد "monétarisation" يتميز بارتفاع معدل الفائدة الحقيقي (بسبب ارتفاع معدل الفائدة الاسمي و(أو) انخفاض مستوى التضخم) بما يسمح بتهيئة سيرورة جديدة للتقيد عن طريق تعبئة الادخار، حيث يفترض وجود مسبق للادخار اللازم لتمويل الاستثمار، كما أن البنوك وانطلاقاً من فرضية التمويل الذاتي (أغلبية الاستثمارات يتم تمويلها ذاتياً بسبب عدم وجود حلقة ربط بين المستثمرين والمدخرين في إطار اقتصاد مجزأ) لا تهتم بالوظيفة القرضية، حيث ينصب دورها على جمع الادخار وإعادته للمدخرين مع العوائد المرتبطة به، وعليه حسب هذا الطرح فإن مشكلة تخلف النظام المالي هي السبب في عدم كفاية الموارد المالية، أي ضعف الادخار.

¹ Bernou Nacer, Grondin Marcelline, (2001) : Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque, Documents de travail, Université Lumière Lyon 2, www.gate.cnrs.fr: 26/03/2012, p 4

² Zou Zhaomin, (2013) : La transition financière chinoise, Un modèle de financement alternatif dans un contexte de libéralisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Grenoble, France, p 185

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

من جهته يؤكد "Shaw" في نموذج "وساطة الدين" على فكرة "Mc Kinnon" ، حيث يبين أن ارتفاع معدلات الفائدة المقدمة على الودائع سوف يسمح بتشجيع الادخار وبالتالي رفع قدرة القطاع البنكي على الإقراض مما يحث الاستثمار الذي يكون ممولا خارجيا:



وبالمقابل فإن تدخل الدولة عن طريق سياسة الكبح المالي من خلال تثبيت معدلات الفائدة الحقيقية (عن طريق تثبيت معدلات الفائدة الاسمية المقدمة أو المطلوبة من طرف البنوك) في مستوى أقل من القيم التوازنية للسوق سوف يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال⁽¹⁾:

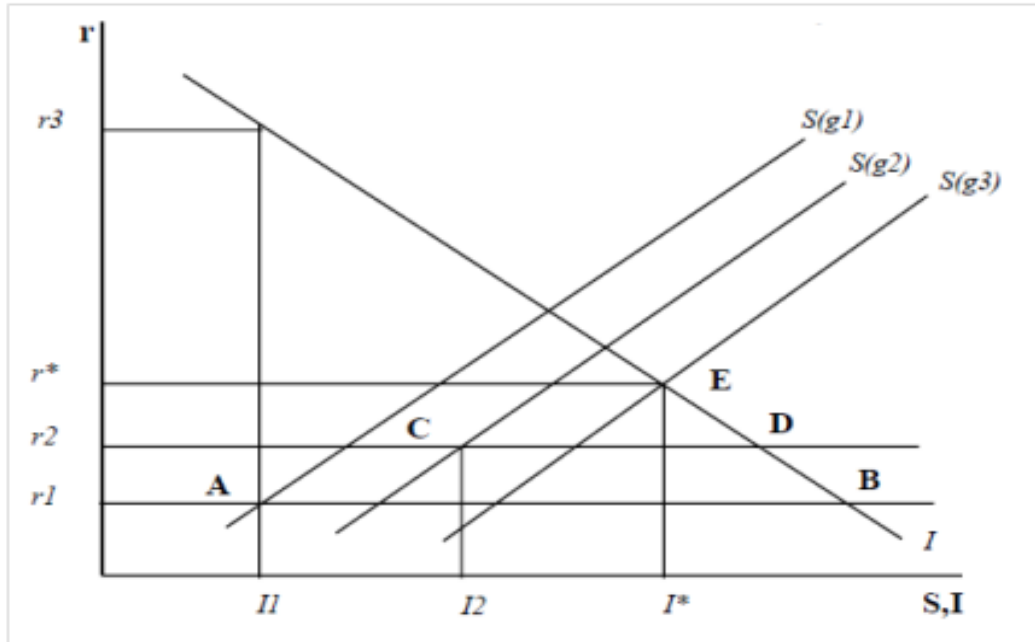
- انخفاض كمية رؤوس الأموال المتاحة (المدخرة) بسبب انخفاض حجم الودائع البنكية،
- التأثير سلبا على نوعية الاستثمار بسبب التغير في سلوك الوسطاء الماليين.

يمكن تلخيص آثار تثبيت معدلات الفائدة في مستوى أقل من المعدل التوازني في البيان الآتي:

¹ Bernou Nacer, Grondin Marcelline, op.cit, p 5

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الشكل(2): أثر الكبح المالي على الادخار والاستثمار



Source : C. Eggoh Jude,(2009) : Développement financier et croissance :Une synthèse des contributions pionnières, www.univ-orleans.fr/DEG/LEO: 23/11/2017, p7

بافتراض وجود علاقة عكسية بين مستوى الاستثمار I ومعدل الفائدة الحقيقي r وعلاقة طردية بين حجم الادخار S و r .

بافتراض أن الادخار يكون بدلالة معدل النمو الاقتصادي g و r ، حيث $g_1 < g_2 < g_3$

$$r_1 < r_2 < r^* \text{ محددان إداريا حيث}$$

$$r^* \text{ هو المعدل الحقيقي التوازني حيث } I^* = S^*$$

ومعدل النمو الاقتصادي المبدئي هو g_1

من أجل r_1 (معدل فائدة حقيقي مقدم على الودائع البنكية)، فإن حجم الادخار سوف يساوي I_1 ، وإذا كان مسموح للبنوك حرية تحديد معدلات الفائدة للإقراض فسوف يكون في مستوى r_3 (من أجل استثمار يساوي I_1) حيث يكون هامش الربح $r_3 - r_1$ (الفارق بين المعدلين الدائن والمدين)، في هذه الحالة يكون هناك ميل لرفع معدل الفائدة الدائن لجذب المزيد من الادخار وضمان تمويل أكبر للاستثمار.

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

لكن بسبب وجود توجه حكومي نحو تمويل بعض القطاعات ذات الأولوية يتم تثبيت معدلات الفائدة في مستوى منخفض على الودائع الحكومية وعلى القروض المقدمة من طرف البنوك في نفس الوقت، وذلك بهدف تخفيض تكلفة الاقتراض، وبالتالي فإن المعدل r_1 سوف يطبق على الودائع والإقراض العمومي في نفس الوقت، ويتم تحديد مستوى الادخار عند I_1 وهو ما يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات جزء من الاستثمار يقدر بالمسافة (AB)، أي بمعنى آخر يتم تسقيف حجم القروض بشكل لا يسمح بتمويل جزء كبير من الاستثمارات التي يمكن أن تكون ذات مردودية مرتفعة، كما أن تسقيف حجم القروض يدفع البنوك إلى الحذر أكثر في منح القروض وتفضيل تمويل المشاريع الأقل مخاطرة حتى وإن كانت ضعيفة المردودية، ويمكن تفسير ذلك بعدم السماح للبنوك بوضع علاوة للخطر على تمويل المشاريع عالية المخاطرة.

يعكس الانتقال من r_1 إلى r_2 تخفيف القيود الحكومية على التمويل لكن r_2 يبقى دائما محدد إداريا لكن في مستوى أعلى، وهو ما يؤدي إلى تخفيض العجز في تمويل الاستثمار (CD < AB)، لكن هذا العجز لن يختفي إلا إذا تم تحديد r عند المستوى التوازني r^* ما يسمح لمعدل النمو بالارتفاع إلى g_3 .

يبين هذا التحليل البياني لـ "Mc Kinnon et Shaw, 1973" أنه في إطار اقتصاد مكبوح ماليا، فإن تثبيت معدلات الفائدة في مستوى أدنى من قيمتها التوازنية سوف يؤثر سلبا على الادخار (انخفاض حجم الودائع البنكية)، كما يثبت الاستثمار في مستوى أدنى من المستوى الأمثل، كما أن تدخل الدولة يحطم مردودية الاستثمارات المنجزة، حيث تكون البنوك مجبرة من طرف الحكومة على تمويل المشاريع ضعيفة المردودية (الإنتاج الزراعي، البنى التحتية،... إلخ).

من جهة أخرى فإن وضع نظام احتياطات إجبارية يلزم البنوك بالاحتفاظ بحوالي 10% إلى 20% من ودائعها في شكل احتياطات أو توظيف جزء من أرباحها في صندوق للاحتياط، يؤدي إلى إضعاف كفاءتها والحد من قدرتها التمويلية⁽¹⁾.

انطلاقا من تحليل منطق الكبح المالي توصل كل من "Mc Kinnon et Shaw, 1973" إلى أن رفع معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع يسمح بتجميع حجم أكبر من الادخار، بالإضافة إلى رفع قدرات النظام البنكي على تحويل الودائع إلى قروض وتخفيض تكلفة الوساطة وتنويع المخاطر.

¹ M. Reinhart Carmen, F. Kirkegaard Jacob, et M. Belen Sbrancia, op.cit, p 21

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

3- العلاقة بين ارتفاع معدلات التضخم والعجز الموازي:

تلجأ السلطات لاستعمال التضخم كمصدر أساسي للدخل نظرا لوجود نظام جبائي ضعيف الكفاءة، حيث أن ارتفاع معدل التضخم في بعض البلدان يعكس انخفاض معدلات الفائدة المطبقة في إطار سياسة الكبح المالي، وهو ما يسمح للحكومات بتمويل عجزها بأقل تكلفة، ويمكن تفسير لجوء البلدان النامية التي إرساء نظام جبائي ضعيف إلى سياسة الكبح المالي وتفضيل تمويل نفقاتها عن طريق النظام البنكي بمعدلات منخفضة من خلال السببين الآتيين⁽¹⁾:

- تكون الدولة مجبرة على تحمل تكلفة مرتفعة في عملية تحصيل الضرائب (أجور الموظفين، مراقبة دافعي الضرائب، معالجة المعلومات،... إلخ)،
- ينطوي الكبح المالي على تكلفة ضمنية على رأس المال يمكن أن تستعمل لأغراض سياسية مثل إرضاء الموظفين على حساب أصحاب رؤوس الأموال.

بناء على ذلك برر عدد من الاقتصاديين ضرورة وجود مستوى أمثل من الكبح المالي " Bencivenge & (1995) Roubini & Sala-i-Martin (1994), Espinosa & Hunter (1991), Smith" ، حيث يشير كل من "Roubini & Sala-i-Martin" إلى أن درجة التهرب الضريبي في نموذج النمو الداخلي في بلد معين يرتبط بدرجة الكبح المالي، لأن القطاع المالي يمثل المصدر الأساسي والأسهل لموارد الدولة، لكن هذه السياسة لها أثر سلبي على كفاءة النظام المالي من خلال التأثير على الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث أنها تعيق تطور النظام المالي، وهو ما يفسر الفوارق التنموية بين البلدان⁽²⁾.

من جهة أخرى ساهمت أعمال "Roubini & Sala-i-Martin" في إثراء مقاربة " Mc Kinnon et Shaw,1973" من خلال دراسة أثر الكبح المالي على النمو في المدى الطويل في إطار نموذج النمو الداخلي، ومن جهة أخرى برر عدد من الاقتصاديين الكبح المالي المطبق في إطار تمويل العجز الموازي، خاصة عندما تساهم النفقات العمومية في تشجيع الاستثمارات المنتجة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابا على المستوى الاجتماعي "Landais,1998".

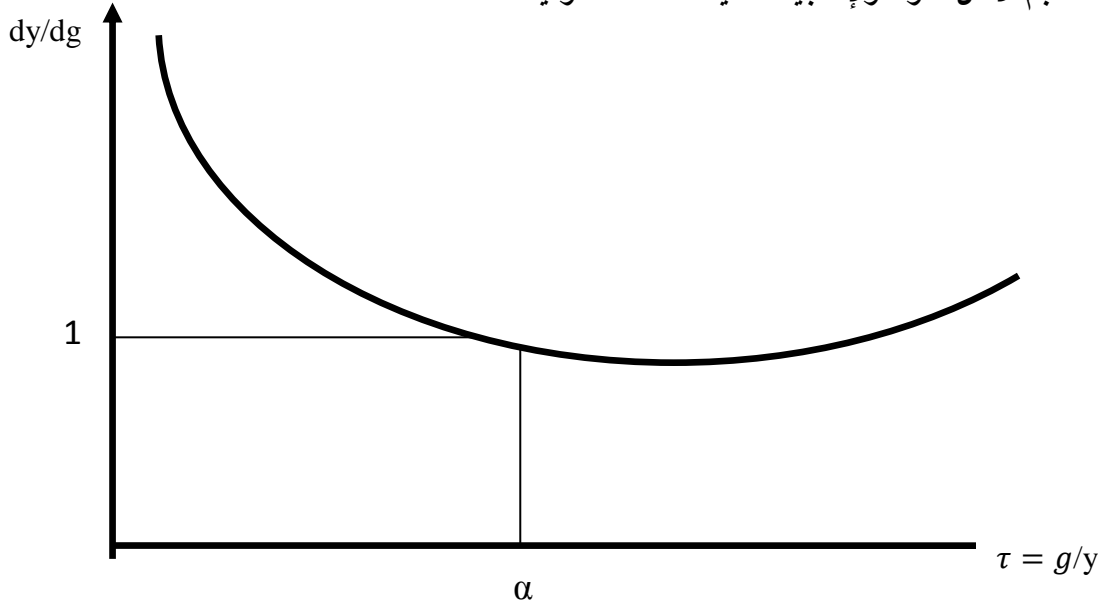
¹ Foudeh Musa, (2007) : Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique: Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse de doctorat, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Université de Limoges, France, p 12

² Ibid, p 1

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

ويعتبر "Barro,1990" في نموذجه للنمو الداخلي أن النفقات العمومية منتجة ويتم تمويلها عن طريق ضرائب تناسبية، أي من خلال حجم مناسب للدولة (g/y) يتناسب مع إنتاجية حدية للنفقات العمومية (dy/dg) تساوي 1 كما في الشكل الموالي⁽¹⁾.

الشكل (3): الحجم الأمثل للدولة والإنتاجية الحدية للنفقات العمومية



Source : Foudeh Musa, (2007) : Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique: Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse de doctorat, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Université de Limoges, France, p14

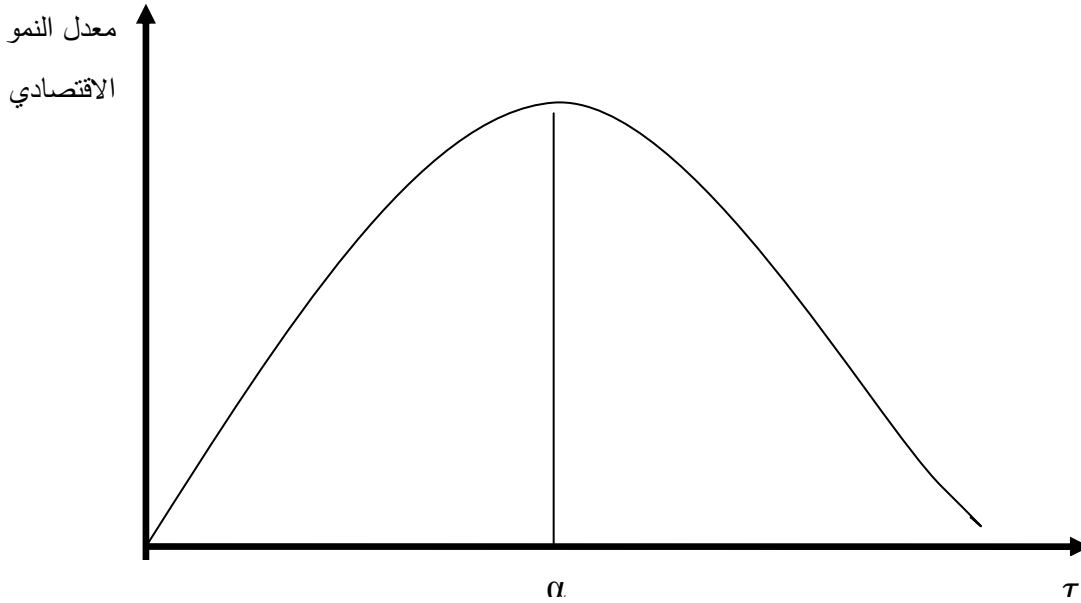
وقدر "Barro" الحجم المثالي للدولة α بحوالي 30% من PIB حيث أن تجاوز هذه النسبة سيؤدي إلى تأثير سلبي للجباية الضريبية مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي⁽²⁾.

¹ Foudeh Musa, op. cit, p 13

² Ibid, p 15

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الشكل (4): الحجم الأمثل للدولة والنمو الاقتصادي



Source : Foudeh Musa, (2007) : Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique: Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse de doctorat, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Université de Limoges, France, p14

يؤكد العديد من الاقتصاديين على أن الحجم الكبير للدولة يمكن أن يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي بسبب ضعف إنتاجية القطاع العمومي والتكلفة الاجتماعية الناجمة عن الإفراط في فرض الضرائب " Easterly & King & Rebelo, " حيث يؤكد " Rebelo (1993), Tanzi & Schuknecht (1996), King & Rebelo (1998) " على أن الارتفاع في معدل الضريبة على الدخل من 20 % إلى 30 % سوف يؤدي إلى انخفاض التراكم الرأسمالي ومعدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل النمو من 2% إلى 0.37%⁽¹⁾، وعليه يجب على الدولة اللجوء إلى حل آخر يتمثل في رفع قدرات القطاع العمومي عن طريق بيع سندات إلى البنك المركزي أو البنوك التجارية أو القطاع الخاص غير البنكي، أو عن طريق التمويل الخارجي، لكن بشرط ألا يؤثر هذا التمويل على الكتلة النقدية وبالتالي تجنب تقلبات أسعار الفائدة.

¹ Foudeh Musa, op .cit, p 15

المطلب الثاني: تحرير النظام المالي كحل نظري للخروج من نظام الكبح المالي

تمحورت الأعمال المنتقدة لسياسة الكبح المالي حول ضرورة رفع القيود عن النظام المالي، والتخلي نهائياً عن المقاييس الحمائية، وفسح المجال للآليات السوقية للعمل بحرية.

1- تطور المقاربة النظرية للتحرير المالي:

شكلت النماذج الأولية حول الكبح المالي لـ "Mc Kinnon et Shaw, 1973" إطاراً لإثراء النقاش حول تحرير النظام المالي، حيث حاول "Kapur, 1976" تطوير هذا التحليل من خلال وضعه ضمن نموذج ديناميكي⁽¹⁾، وحسب هذه الرؤية فإنه من الأفضل رفع معدل الفائدة الاسمي على الودائع بدلاً من تخفيض وتيرة نمو الكتلة النقدية، بحيث أن هذا الحل يساهم في تحقيق هدفين بشكل متزامن، يتمثل الأول في تخفيض التضخم بفعل انخفاض الطلب على النقود، والثاني في تحريض الادخار بشكل مباشر.

كما انطلق "Vogel et Buser, 1976" من فرضية "Mc Kinnon et Shaw" فيما يتعلق بالتكامل بين (النقود/ رأس المال) وإدماجها ضمن نموذج (الخطر/ المردودية)، حيث أدخل بشكل ضمني أصلاً ثالثاً هو مخزون السلع النهائية أو نصف النهائية "كقيم ملجأ valeurs-refuges" ضد التضخم، وفي حين أن "Mc Kinnon et Shaw" يعتبران أن الكبح المالي يرتبط بالتأثير سلبياً من خلال التثبيت على المردودية الحقيقية للنقود (الفرق بين المعدل الاسمي على الودائع والتضخم)، فإن "Vogel et Buser" يفسران الكبح المالي من خلال ارتفاع الخطر المرتبط بهذه المردودية نظراً لارتفاع المعدل الاسمي على الودائع والتضخم⁽²⁾.

من جهته أضاف "Mathieson, 1979" أثر دخول رؤوس الأموال الأجنبية في نموذج التحرير المالي لاقتصاد مفتوح، حيث تكمن الفكرة الأساسية في أخذ التغيرات الممكنة لمعدل الصرف الحقيقي تحت تأثير التحرير المالي بعين الاعتبار، كما أن ارتفاع معدلات الفائدة بسبب التخلي عن سياسة الكبح المالي يسمح بدخول حجم هائل من رؤوس الأموال (كما حدث في كوريا الجنوبية في سنوات 1960، الشيلي في سنوات 1970)⁽³⁾.

¹ Deisting Florent, Makhoulouf Farid, et Naamane Adil, (2012) : Développement financier, flux financiers et croissance économique, <http://catt.univ-pau.fr/live: 8/12/2013>, p2

² Zou Zhaomin, op.cit, p 188

³ Ayoub Hassan, Les réformes du système financier libanais contribuent-elles à améliorer son efficacité ?, www.univ-orleans.fr: 8/12/2013, p3

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

ابتداء من سنوات 1990 اتجهت الأعمال حول الكبح المالي إلى إبراز ضرورة تحرير الأسواق المالية "Levine et Zeros, 1998; Henry, 2000"، حيث لم يتم التركيز على تحديد الميكانيزمات الخاصة بهذه الأسواق في حالة التحرير المالي فحسب، بل تم التركيز على توضيح العلاقة بين السوق المالي والنمو الاقتصادي إحصائيا وقياسيا، بالإضافة إلى بناء مقارنة جديدة للأنظمة النقدية والمالية للبلدان النامية⁽¹⁾، حيث بدا أن التحرير المالي ضروري لتخليص هذه البلدان من الاختلال الكبير بين حجم الادخار والاحتياجات الاستثمارية.

لكن تطوير هذه المقاربات لم يكن خاليا من الانتقادات، حيث أن التحرير في سنوات 1970 والذي كان حكرا على البلدان المتقدمة، أدى إلى حدوث اختلالات عميقة على مستوى الأسواق المالية الوطنية، كما أثبت محدوديته ابتداء من سنوات 1990 في البلدان النامية والناهضة نظرا للتحويلات العنيفة وتعاقب الأزمات، ما شكل نقطة مهمة لإعادة التفكير في حصيلة التحرير المالي، حيث اقتصر النقاش الاقتصادي في البداية على أثر التحرير المالي الذي يؤدي إلى اختلال النظام المالي في البلدان النامية والناهضة التي تتميز بأسواق مالية غير ناضجة، وهو ما يدفع إلى الاستنتاج أن الأزمات تعكس فشل نموذج التنمية القائم على التحرير المالي.

2- سيرورة التحرير المالي في البلدان المتقدمة:

انطلاقا من تحليل مقارنة "Mc Kinnon et Shaw" حول الكبح المالي يمكن تلخيص قواعد الضبط المالي في مجموعتين:

- القواعد المتعلقة بتأطير المعدلات البنكية على الودائع (تسقيف معدلات الفائدة، مراقبة أسعار الصرف....الخ)،
- القواعد المؤسسية التي تحكم النشاطات والمنتجات المالية على مستوى الأسواق المحلية.

لم يكن تفكيك وإزالة هذه القواعد التنظيمية في إطار التحرير المالي عفويا وعشوائيا، لكن ذلك جاء عبر حزمة من التحويلات التي عرفت هذه البلدان، والجدول الموالي يلخص أهم المقاييس لإزالة القواعد التنظيمية وإلغاء الرقابة في البلدان المتقدمة.

¹ Deisting Florent, Makhoul Farid, et Naamane Adil, op.cit, p 4

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الجدول (1): التحرير المالي لسنوات 1970-1980 في البلدان المتقدمة.

البلدان	إلغاء الرقابة على الوساطة عن طريق معدلات التأطير	إزالة الضبط المؤسسي وتكثيف المنافسة بين الوسطاء	التحرير وإلغاء الرقابة على أسعار الصرف
الولايات المتحدة الأمريكية	خاصة في نهاية سنوات 1970 وبداية سنوات 1980	خاصة ابتداء من سنوات 1970	لا توجد رقابة خلال سنوات 1970
اليابان	إلغاء تدريجي للرقابة خلال سنوات 1980	إدخال تدريجي لأدوات جديدة خاصة خلال سنوات 1980	خلال سنوات 1980 أكثر من سنوات 1970
ألمانيا	لا توجد رقابة خلال سنوات 1980-1970	رقابة قوية واهتمام ضعيف بإزالة قواعد الضبط خلال سنوات 1980-1970	لا توجد رقابة خلال سنوات 1980-1970
فرنسا	اللجوء إلى الرقابة خلال سنوات 1980-1970	إلغاء تدريجي للرقابة خاصة منذ منتصف 1980	لجوء واسع للرقابة وبداية التخلي عن الرقابة مع نهاية سنوات 1980
إيطاليا	تأطير القروض حتى سنة 1983	سهولة تحريك سندات الخزينة ابتداء من 1975، لكن رقابة قوية على الوسطاء	رقابة قوية خلال سنوات 1970 وأغلب سنوات 1980 وتخفيفها لاحقاً
المملكة المتحدة	لجوء واسع للرقابة حتى سنوات 1980	إلغاء الاتفاقية بين البنوك في 1971، لكن التخلي عن أغلب مقاييس الرقابة ابتداء من منتصف 1980	إلغاء الرقابة منذ 1979
كندا	لا توجد رقابة خلال سنوات 1980-1970	لا توجد رقابة خلال سنوات 1980-1970	لا توجد رقابة خلال سنوات 1980-1970

Source : Blundell-Wignall Adrian, Browne Frank, et Manasse Paolo, (1990) : La politique monétaire dans le contexte de la libéralisation financière, Revue économique de l'OCDE, no 15, p168

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

بصفة عامة اختلفت درجات إلغاء الرقابة على المعدلات وتخفيف القواعد التنظيمية المؤسساتية من بلد إلى آخر، فقد اندمجت كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا مبكرا وبسرعة في عملية إلغاء الرقابة، في حين تم الإبقاء على بعض القواعد المؤسساتية، ويمكن تصنيف الأنظمة المالية في هذه البلدان على أنها ذات تنافسية عالية.

بالنسبة لليابان فقد تمكن من تحقيق خطوات مهمة خلال سنوات 1980 عن طريق وضع حد للرقابة على حركة رؤوس الاموال، والإدخال التدريجي لمنتجات جديدة للأسواق خلال هذه الفترة، حيث تمكنت هذه المنتجات من الحلول مكان الودائع البنكية التقليدية.

أما بالنسبة لفرنسا وإيطاليا فقد حققنا تقدما ولكن بحذر كبير، حيث لم يتم رفع الرقابة على أسعار الصرف إلا تدريجيا خلال سنوات 1980 مع الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد التنظيمية الأخرى، وفي حين كانت ألمانيا من البلدان السبابة لإلغاء الرقابة على المعدلات خلال سنوات 1960-1970 إلا أنها كانت بطيئة في إلغاء الرقابة المؤسساتية، ولذلك كانت المنافسة بين البنوك غير واضحة، كما تميزت عملية إحلال الأدوات المالية السوقية محل الودائع البنكية بالمحدودية خلال سنوات 1970-1980 .

بناء على ما سبق، فإن سيرورة التحرير المالي وعملية إلغاء الرقابة على الأنظمة المالية والانفتاح على المنافسة كانت متباينة بين مختلف البلدان المتقدمة خلال سنوات 1970-1980، لكن صعود العولمة والضغوط القوية باتجاه التحرير المالي ابتداء من سنوات 1990 أدى إلى تقويض قواعد الرقابة، وإضعاف المؤسسات الوطنية لصالح عولمة وتحرير الأنظمة المالية، وقد تزامن ذلك مع صعود وتيرة المنافسة والتجديد والانتشار التدريجي لأدوات تسيير الخطر.

3- سيرورة التحرير المالي في البلدان النامية:

على خلاف البلدان المتقدمة، شكلت عملية التحرير المالي في البلدان النامية عموما قطيعة مع نظام الكبح المالي السائد في هذه البلدان، والذي يمثل طابعا مميزا لأنظمتها المالية، حيث يشكل الإطار التحليلي للكبح المالي حجر الزاوية لهذه الرؤية، فقد أدى تدخل السلطات العمومية في نشاط النظام المالي إلى التأثير سلبا على الادخار والتوطين الأمثل للموارد، ونظرا للتنشوهات العميقة في الأنظمة المالية لهذه البلدان فإنها لم تتمكن من استغلال المزايا السوقية، لأن هذه المزايا تؤدي إلى القضاء على البنوك التي لا تطبق قواعد التسيير الجيد، أي

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

بمعنى آخر فإن سياسة الكبح المالي التي تمارسها الحكومات لا تسمح بالتحرير الكامل للنظام المالي الذي يعد مصدرا رئيسيا للتمويل العمومي.

بناء على ذلك فإنه من المهم التنبيه إلى أن سيرورة تحرير الأنظمة المالية في البلدان النامية لا تشبه سيرورة التحرير المالي التي شهدتها أغلب البلدان المتقدمة خلال سنوات 1970 و1980، وتكمن خصوصية هذه السيرورة في كون أن هذه الأنظمة تختلف تماما عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة، كما أن هذا الاختلاف لا يكمن في الممارسات المتعلقة بتأطير القروض وتسقيف معدلات الفائدة فقط، بل في أغلب الحالات يظهر الاختلاف في تركيبة النظام البنكي في حد ذاته، والتي نشأت انطلاقا من التركيبة الداخلية لـ "البنك الوحيد La monobanque" وسيرورة "إعادة التقييد La remonétisation"، بالإضافة إلى تحمل تكلفة مرتفعة لإنشاء الأسواق المالية (البورصات) والوسطاء الماليين غير البنكيين⁽¹⁾.

لذلك ومن أجل مواكبة سيرورة التحرير المالي في الدول المتقدمة وسيرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، كان لزاما على هذه البلدان إنجاز إصلاحات جذرية في أنظمتها المالية، حيث كانت الاشكالية المطروحة تدور حول ماهية الصيغة المناسبة للتحويل إلى التحرير المالي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الهيكلي بين مختلف مجموعات البلدان النامية (البلدان الناهضة، البلدان في حالة انتقال، البلدان المصدرة للمواد الأولية... إلخ) من جهة والتباين في نظرة أصحاب القرار لمختلف المسائل المتعلقة بالأولويات وشروط الإصلاح من جهة أخرى:

- خصوصية البنوك العمومية أو إعادة هيكلتها،
- الانفتاح المالي الكامل أو الانفتاح الجزئي.

فقد طبقت أغلب البلدان خاصة الاشتراكية السابقة (مثل دول أوروبا الوسطى والشرقية PECO) عمليات الخصخصة والانفتاح المالي الكامل، وذلك رغم اختلاف إجراءات التحرير المالي، وفي نفس الوقت فضلت بلدان أخرى مقارنة "العلاج بالصدمة" أي الدخول مباشرة في اقتصاد السوق والتخلص من مؤسسات التخطيط عن طريق إحداث صدمة على المستوى الاقتصادي الكلي، ما يستوجب تطبيق إصلاحات قوية وسريعة بهدف الاستفادة من أثر "الدفعة القوية" في المجال المالي⁽²⁾، ويتجلى ذلك من خلال خلق وساطة مالية قائمة على استعارة نظام الضبط والرقابة المستعمل في البلدان المتقدمة، لكن نتج عن التغييرات الجذرية التي عرفها نشاط

¹ Zou Zhaomin, op.cit, p 83

² Aglietta Michel, (1999) : La globalisation financière, Paris, Éditions La Découverte, collection Repères, pp 59-60

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الأنظمة المالية في البلدان النامية تحمل هذه البلدان لتكاليف كبيرة في سبيل احتواء عدم ملاءة وعدم سيولة المؤسسات القرضية.

بالرغم من أن مسارات ونتائج التحرير المالي لم تكن متماثلة بين مختلف البلدان النامية، إلا أنه يمكن القول أن تحول أنظمتها المالية يشترك في بعض المميزات مثل خصوصية البنوك ودخول الاستثمار الأجنبي الاستراتيجي، وقد ألحت الأعمال النظرية والتطبيقية في هذا المجال على حتمية العلاقة بين تحرير وتحديث الأنظمة المالية في البلدان النامية وتحريض النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجابيا على التنمية، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: علاقة تحديث النظام المالي بالنمو الاقتصادي وتمويل التنمية

عرف النقاش حول إشكالية أهمية المالية وتحديث النظام المالي في الجهود المبذولة لتحريض النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية توسع كبير منذ زمن طويل وإلى يومنا هذا، كما أن هذا النقاش لم يصل حتى الآن إلى إجابة نهائية لهذه الإشكالية.

1- مفهوم تحديث النظام المالي:

لم تتمكن الأدبيات الاقتصادية حتى الآن من وضع مفهوم دقيق وواقعي لمصطلح "التحديث المالي"، فقد أشار "R. Goldsmith, 1969" إلى أن "التحديث المالي يعكس تعقيد البنية المالية التي تتطور بشكل متباين بين البلدان، وذلك وفق سيرورة تطور كل بلد"⁽¹⁾، أي أن التحديث المالي يعكس التحولات التي تعرفها الهياكل المالية، وحسب "R. Goldsmith" دائما فإن دراسة التحديث المالي تمر حتما عبر استغلال المعلومات حول التحولات التي تشهدها الهياكل المالية على المديين القصير والطويل، حيث يعتبر أن دراسة التحديث المالي تكون إما من خلال جمع المعلومات حول حركة المعاملات المالية على فترات زمنية متعاقبة، أو من خلال عملية مقارنة الهياكل المالية بين نقاط زمنية مختلفة.

لاحقا مع صعود نظرية التحرير المالي اعتبرت المدرسة النيوكلاسيكية مفهوم التحديث المالي كمرادف لتحرير النظام المالي، لكن مشكلة هذا المفهوم أن النظرية النيوكلاسيكية تعتمد على فرضيات لا تعكس حقيقة

¹ Béji Samouel , (2009) : Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Paris 3, France, p 20

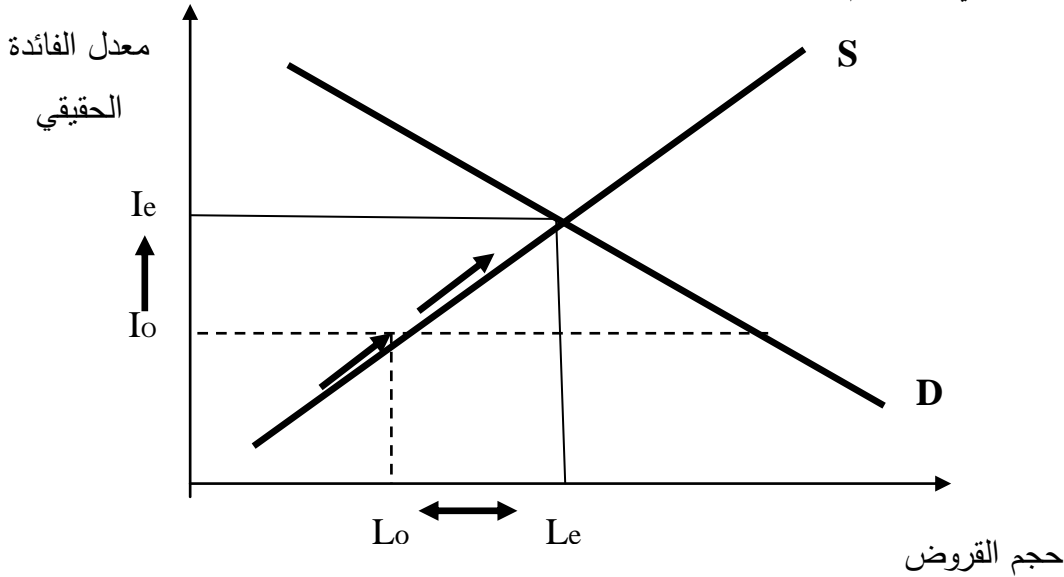
الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الأسواق المالية، حيث تعتبر أن هذه الأسواق تحكمها قواعد المنافسة التامة التي من أهم شروطها شفافية الأسواق أي إتاحة المعلومة الصحيحة لكل المتعاملين، وهي فرضيات بعيدة عن التحقيق على أرض الواقع.

وبالتالي فإن الإلحاح على أن التحرير المالي يؤدي إلى تحديث النظام المالي في هذه الظروف يعد خطأ تحليلياً لأن وجود نظام مالي حديث ومتطور لا يعني أن هذا النظام منفتح ومتحرر بشكل كامل ولا يخضع لأي نوع من التدخل من طرف الدولة .

على ضوء هذه المقاربة النيوكلاسيكية قدم " R. Levine, 1997, A. Demirgüç-Kunt et R. Levine, 2008" مفهوماً جديداً للتحديث المالي ودوره في التنمية الاقتصادية يقوم على المقاربة الوظيفية للنظام المالي، وذلك بالانطلاق من فكرة أن حيازة المعلومة واستعمال الأسواق والوسطاء الماليين لأنواع خاصة وحديثة من العقود المالية، وتحسين البنوك لطرق جمع المعلومات حول المؤسسات المقترضة سوف يساهم في تحسين توظيف القروض وجمع الادخار⁽¹⁾.

الشكل (5): أثر التحرير المالي على حجم القروض



Source : Boukari Mamane, (2014): La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Bordeaux, France, p 27

كما يوضح البيان فإن التحرير المالي يؤدي إلى ارتفاع المعدلات، ما يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة من طرف البنوك، ويرجع ذلك لكفاءة هذه البنوك في توجيه الأموال إلى المستثمرين الأكثر إنتاجية ولذلك فإن

¹ Jeanneney Guillaumont, Kpodar Kangni, (2004) : Développement financier, instabilité financière, croissance et pauvreté, www.aed.auf.org: 8/12/2013, p 4

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

التحرير المالي أي تحديث القطاع البنكي سوف يساهم في توسيع الحدود المالية ورفع حجم الاستثمارات وتحريض النمو الاقتصادي.

انطلاقاً من هذا التحليل لخص كل من "A. Demirgüç-Kunt et R. Levine" الوظيفة الرئيسية للمالية في خمسة وظائف فرعية هي⁽¹⁾:

- توفير المعلومة في الوقت الحقيقي "ex-ante" حول الفرص الاستثمارية المتاحة والتوطين الأمثل للموارد المالية،
- تمويل المشاريع الاستثمارية وممارسة الرقابة على المؤسسات محل التمويل،
- تسيير وتنويع المخاطر،
- تعبئة الادخار،
- تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات.

انطلاقاً من هذه الوظائف فإن تحديث النظام المالي حسب "A. Demirgüç-Kunt et R. Levine" يتمثل في توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية المتاحة، وإرساء نظام لحوكمة المؤسسات من خلال ممارسة الرقابة على الاستثمارات، وتختلف درجة التحديث المالي حسب قدرة الأسواق والوسطاء الماليين على تخفيض تكلفة المعلومة والأداء الجيد للوظائف الخمسة السابقة.

2- المقاربة النظرية للعلاقة بين التحديث المالي والتنمية الاقتصادية:

شكلت العلاقة الوطيدة بين المالية والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي موضوعاً للنقاش بشكل متكرر في العلوم الاقتصادية، ويعود البحث في الجذور النظرية لهذه العلاقة إلى "فرضية الازدواجية النقدية L'hypothèse d'ambivalence monétaire" التي قدمها كل من "Aglietta et Orléon, 1982" والتي اعتمدت عليها أغلب الأعمال النظرية في تأسيس علاقة مزدوجة الاتجاه بين التحديث المالي والنمو الاقتصادي⁽²⁾.

¹ Jeanneney Guillaumont, Kpodar Kangni, op.cit, p 21

² Doliges François, (2017): La microfinance, précurseur de la financiarisation de l'aide au développement, Revue Mondes en développement, Vol 45, N 178, p 52

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

نظريا وبهدف فهم كيف يمكن للتحديث المالي أن يحرض النمو الاقتصادي نعود إلى النموذج التحليلي الذي قدمه "M. Pagano, 1993"، حيث ينطلق من دالة الانتاج في نموذج النمو الداخلي (نموذج AK)⁽¹⁾.

$$Y_t = A K_t \dots\dots\dots (1)$$

يفترض "M. Pagano" أن النمو الديمغرافي ثابت وأن الاقتصاد ينتج سلعة واحدة قابلة للاستثمار والاستهلاك، ويكون الاستثمار بمعدل (δ) لكل فترة، وبالتالي يعبر عن الاستثمار كما يلي:

$$I_t = K_{t+1} - (1 - \delta) K_t \dots\dots\dots (2)$$

في إطار اقتصاد مغلق، فإن التوازن على مستوى سوق رؤوس الأموال يعبر عنه من خلال المساواة بين الادخار (S) والاستثمار (I)

من جهة أخرى يفترض "M. Pagano" أن نسبة تقدر بـ (ϕ) فقط تتحول إلى استثمار والباقي أي ($1 - \phi$) يضيع في سيرورة الوساطة المالية:

$$\phi S_t = I_t \dots\dots\dots (3)$$

من المعادلة (1) يمكن كتابة:

$$Y_{t+1} = A K_{t+1}$$

وعليه فإن معدل النمو في الزمن ($t+1$) يساوي إلى:

$$g_{t+1} = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} = \frac{K_{t+1}}{K_t} - 1$$

باستعمال المعادلة (2) وبإهمال العامل الزمني فإنه يمكن كتابة معدل النمو الاقتصادي بالشكل الآتي:

$$g = \frac{I + (1 - \delta)K}{K} - 1 = \frac{1}{K} - \delta = I \frac{A}{Y} - \delta = A\phi s - \delta$$

$$g = A\phi s - \delta \dots\dots\dots (4)$$

s و : معدل الادخار يساوي $\frac{S}{Y}$

¹ Béji Samouel , op.cit, p 27

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

توضح المعادلة (4) العلاقة التحليلية الموجودة بين التحديث المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن تحديث القطاع المالي يؤدي إلى تحسين المعامل " ϕ " الذي يمثل نسبة الادخار الموجه للاستثمار، كما أن الانتاجية الحدية الاجتماعية لرأس المال تؤثر أيضا على المعامل " s " الذي يمثل معدل الادخار الخاص.

حسب هذا النموذج فإن تأثير التحديث المالي على النمو الاقتصادي يتم عبر عدة قنوات هي⁽¹⁾:

2-1- تسهيل عملية توجيه الادخار إلى المؤسسات الاقتصادية: حيث تمتص مؤسسات الوساطة المالية من خلال وظيفتها لتحويل الادخار إلى استثمار نسبة معبر عنها في النموذج السابق بـ " $1 - \phi$ " بما في ذلك الهامش بين المعدلات الدائنة والمدينة، الأعباء، العمولات... إلخ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على عدم كفاءة الوسطاء الماليين، وعليه فإن التحرير المالي سوف يعمل على الحد من (ضياح) هذه الموارد، أي رفع المعامل " ϕ " في المعادلة (4) وبالتالي رفع معدل النمو " g ".

2-2- التوطين الأمثل للموارد: أي توظيف رؤوس الأموال في المشاريع ذات المردودية العالية، بالإضافة إلى المنفعة الاجتماعية التي تقدمها في بعض الحالات، حيث يساهم الوسطاء حسب النموذج السابق في تحسين المردودية الحدية لرأس المال "A"، وبالتالي يساهمون في إنعاش النمو الاقتصادي عن طريق:

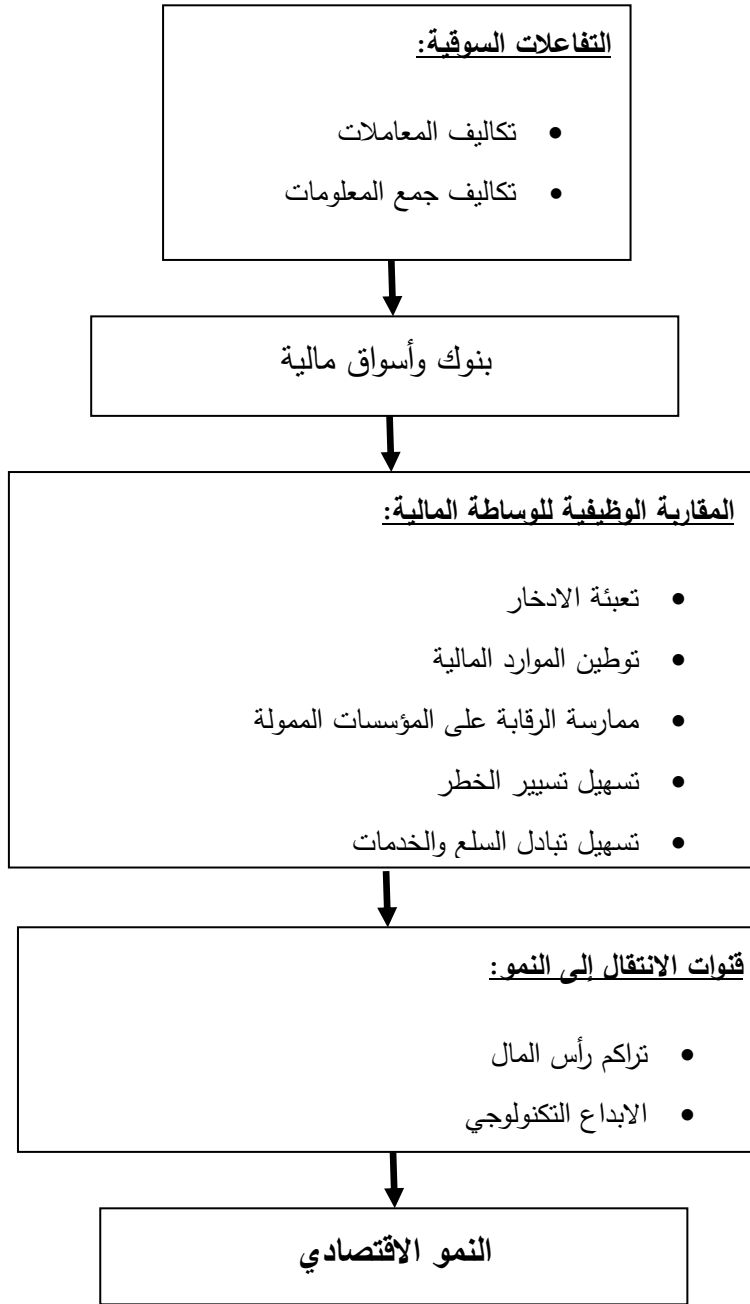
- جمع المعلومات اللازمة لتقييم مردودية ومنفعة المشاريع الاستثمارية محل التمويل،
- تشجيع الأعوان ذوي الفائض التمويلي على الاستثمار في المشاريع التي تكون عالية الخطر، لكنها تتميز بإنتاجية مرتفعة ومردودية جيدة، وذلك من خلال إتاحة أفضل الصيغ لتقاسم الأخطار.

2-3- التأثير على معدل الادخار الخاص: حيث أن الدور الأساسي للنظام المالي هو تعبئة الادخار من خلال إتاحة الفرصة للأسر لحيازة أصول سائلة والاستثمار في المشاريع ذات المردودية العالية، حيث أن تعبئة الادخار عبر تحسين توظيف الموارد وتشجيع الابداع التكنولوجي ينعكس إيجابا على حجم التراكم الرأسمالي، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

¹ Béji Samouel , op.cit, pp 28- 29

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الشكل (6): المقاربة النظرية للمالية والنمو الاقتصادي



Source : Levine Ross, (1997) : Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Vol. 35, p 691

3- أثر تحديث النظام المالي على وصول الأعوان ذوي الدخل الضعيف للتمويل:

تؤكد بعض التحليلات النظرية على أن تحديث النظام المالي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الدخول الضعيفة على وجهين مختلفين، يتعلق الأول بتحريض النمو الاقتصادي اللازم لتحسين المستوى المعيشي وتقليص الفقر، ويتمثل الوجه الثاني في مساهمة التحديث المالي بطريقة غير مباشرة في تقليص الفقر عبر تسهيل وصول

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الاعوان ذوي الدخل الضعيف للتمويل، حيث أن وصول هذه الفئة إلى النظام المالي الرسمي يعد محدودا مقارنة مع بقية الأعوان الاقتصاديين.

شكلت هذه الحقيقة السبب الرئيسي الذي انطلق منه "Mc Kinnon,1973" في دعوته لضرورة تحرير النظام المالي، حيث لاحظ أن الفقراء يواجهون عراقيل كبيرة للوصول إلى الخدمات البنكية، فحتى إن كانوا يملكون قدرات ادخارية إلا أنه لا يمكنهم الوصول إلى النظام البنكي بسبب ضعف انتشار الشبكة البنكية جغرافيا، وحسب هذه النظرة فإنه لا توجد عملية مفاضلة بين النقود والاصول المادية أي عملية الإحلال بين النقود والاصول الحقيقية كما تذهب إليه النظرية النيوكلاسيكية، بل يوجد تكامل بينهما حيث أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على المدى القصير سوف يساهم في رفع قيمة المحفظة السائلة، وهو ما يؤدي إلى رفع القدرة على التمويل الذاتي، وهو ما أطلق عليه "Mc Kinnon,1973" مصطلح "أثر القيادة L'effet de conduit" والذي يعكس مفهوم النقود كـ "قائد لرأس المال" أي أن الادخار السائل يقود إلى تكوين رأس المال على وجه يجعل من الادخار والتراكم الرأسمالي يتطوران بشكل متوازي⁽¹⁾، أي أن "أثر القيادة" يسمح للأعوان ذوي الدخل الضعيف بالوصول إلى الإيداع والاقتراض على حد سواء، حيث أن تحديث النظام المالي يقدم امكانيات جذابة للإيداع.

من جهة أخرى، يعد الاقتراض غالبا ضروريا للاستثمار في رأس المال المادي والبشري أو مواجهة الصدمات الخارجية بالنسبة لهذه الفئة، لكن سعي هذه الاخيرة للحصول على القروض البنكية يمكن ان يصطدم بارتفاع التكاليف الوحودية على القروض الصغيرة، وتؤكد التحليلات النظرية على أن التحديث المالي يمكن أن تكون له آثار غير ملائمة على هذه الفئة في مراحله الأولى، حيث يوضح نموذج "Green Wood et Jovanovic, 1990" أن الاستفادة من الخدمات المرتبطة بتبادل الأخطار واستهداف أحسن المشاريع المعروضة من طرف الوسطاء الماليين يتطلب تكلفة دخول لا يمكن للفقراء تحملها، كما لا يمكنهم استعمال ادخارهم الذاتي لمواجهة هذه النفقات، وعليه فإن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤثر سلبا على هذه الفئة⁽²⁾.

لذلك وحسب هذا النموذج فإن تحديث النظام المالي يمكن ان يكون له تأثير إيجابي على وصول الفئات الفقيرة للاقتراض، لأن وجود نظام مالي قوي وتنافسي يجعله قادرا على تحمل التكاليف المرتفعة للقروض

¹ Jeanneney Guillaumont., Kpodar Kangni, op.cit, p 4

² Kpodar Kangni, (2006): Développement financier, instabilité financière et croissance économique: implications pour la réduction de la pauvreté, Faculté des sciences économiques et de gestion, Thèse de doctorat, Université de Auvergne- Clermont 1,France, p253

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الصغيرة، ويمكن التأكيد على واقعية هذا الطرح من خلال تجربة بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية حيث شرعت البنوك في منح قروض مجمعة لصالح الفقراء.

مما سبق نستنتج أن مقارنة التحرير المالي ركزت على دوره في تحديث الانظمة المالية بما ينعكس إيجابا على تسريع التنمية الاقتصادية، وإذا كانت هناك بعض الآثار السلبية الجانبية فهي تعود وفق هذا التصور لعدم احترام البلدان لمتطلبات التحرير المالي، لكن هذا الطرح تعرض لانتقادات شديدة خاصة ما يتعلق بمدى صلاحية الدلائل النظرية التي يقوم عليها، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: عوامل القصور النظرية في منطق التحرير المالي والانتقادات الموجهة له على ضوء المقاربات المجددة

يركز التحليل الذي قدمه كل من "Mc Kinnon et Shaw,1973" لحالة الكبح المالي بشكل مطلق على إثبات تصور واحد، وهو الأثر الإيجابي لتحرير الأنظمة المالية في البلدان النامية على تحريض النمو الاقتصادي وتمويل التنمية، لكن هذا الطرح تعرض للانتقادات قوية من بعض التيارات النظرية التي تؤكد على وجود مواطن قصور في هذا الطرح النظري، خاصة ما يتعلق بإهماله للنقطة المتعلقة بهشاشة الأنظمة المالية وانعكاسات ذلك على انسداد الجهاز الانتاجي وتفاقم هذا الانسداد بفعل عدم كفاءة توظيف الموارد المالية في الاقتصاد، كما تركز الانتقادات الموجهة لهذا الطرح على إهمال كل من "Mc Kinnon et Shaw,1973" لظروف نشاط الأنظمة المالية في هذه البلدان وعدم تجانسها مع بعض الفرضيات الأساسية.

سنحاول في هذا المبحث عرض الانتقادات الرئيسية الموجهة لنظرية التحرير المالي، حيث تتمحور المجموعة الأولى حول نقد فكرة حتمية التأثير الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على مستويات الادخار والاستثمار مع عدم وجود دلائل واقعية قوية، بالإضافة إلى معالجة فرضية كفاءة الأسواق ووجود أسواق مالية موازية للأسواق الرسمية.

أما المجموعة الثانية من الانتقادات فتركز على نقد المدارس المجددة (ما بعد الكينزية والمؤسسية الحديثة) للطرح النظري المحافظ الذي يلح على دور التحرير المالي ورفع معدلات الفائدة في رفع مستوى الادخار.

المطلب الأول: عوامل القصور النظرية في منطق التحرير المالي

وضعت حالة عدم الاستقرار التي عرفتها أغلب البلدان النامية ابتداءً من سنوات الثمانينات الرؤية المتفائلة لأثر التحرير المالي على تحسين فعالية الأنظمة المالية موضع شك، حيث وجهت مجموعة من التيارات النظرية انتقادات قوية لهذا الطرح النظري، وذلك بالنظر إلى إهماله مجموعة من العناصر التي تؤثر على صلابته.

1- عدم واقعية فرضية كفاءة الأسواق المالية:

ينطلق الطرح النظري للتحرير المالي من انتقاد ضعف وعدم استقرار قنوات الادخار من جهة، وعدم قدرة الوسطاء الماليين على تحقيق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاديات التي تعاني من حالة الكبح المالي من جهة أخرى، وعليه فإن تحرير الأنظمة المالية سيكون شرطاً إلزامياً لتحسين مستويات الادخار

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

والاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي، ويتم ضمان ذلك بفضل فعالية وكفاءة الأسواق المالية في سياق التحرير المالي.

لكن ابتداء من سنوات الثمانينات ووجهت مجموعة من الأعمال النظرية أهمها أعمال " J. Stiglitz et A. Weiss,1981" انتقادات عميقة للدلائل النظرية التي تؤكد على كفاءة الأسواق في إطار التحرير المالي، خاصة ما يتعلق بشفافية المعلومات وضمن سريان المعلومة الكاملة في الوقت الحقيقي بين كل الأعوان المتدخلة على مستوى هذه الأسواق بدون أي تكاليف أو قيود، على وجه يسمح لقوى السوق بالعمل بحرية والتوجه بمعدلات الفائدة إلى المستويات المثالية، وضمن التوطين الأمثل للموارد⁽¹⁾.

فقد وضح كل من " J. Stiglitz et A. Weiss,1981 " أن حالة عدم تماثل المعلومات تؤثر بشكل خاص على كفاءة هذه الأسواق، كما أن حرية معدلات الفائدة لا تكفي وحدها لضمان التوطين الأمثل للأموال، حتى وإن كان ذلك يساعد على تحقيق التوازن على مستوى سوق القروض البنكية، حيث يمكن تفسير ذلك على أن ارتفاع معدلات الفائدة يسمح بامتصاص فائض الطلب على رؤوس الأموال مقارنة بالعرض، لكن ذلك يوجه لتمويل المشاريع الرديئة عالية الخطر على حساب المشاريع الجيدة، وهو ما يطرح مشكلة الاختيار السيئ بسبب عدم تماثل المعلومات القبلي (ex ante) بين الأطراف الطالبة والعارضة لرؤوس الاموال، كما أن عدم تماثل المعلومات البعدي (ex post) يدفع أصحاب هذه المشاريع الرديئة إلى عدم سداد القروض التي عليهم، ونظرا لارتفاع حجم القروض المتداولة وعدم احترام هؤلاء الأعوان لالتزاماتهم، فإن ذلك سيؤدي إلى هشاشة وضع البنك، وقد يتعدى ذلك إلى تهديد القطاع البنكي ككل، وبالتالي التأثير سلبا على الجهاز الانتاجي للاقتصاد، وهو ما لم ينتبه إليه كل من " Mc Kinnon et Shaw,1973".

وعليه وفي هذه الحالة فإن حل المشاكل المعلوماتية الكبيرة على مستوى الأسواق حسب تصور " Y. J. Cho,1986" يكون عبر التوطين الانتقائي للقروض التي تعتبر إحدى المميزات الخاصة بسياسة الكبح المالي من أجل مواجهة حالة عدم كفاءة الأسواق المالية⁽²⁾.

¹ C. Eggoh Jude, (2009) : Développement financier et croissance : Une synthèse des contributions pionnières, www.univ-orleans.fr/DEG/LEO: 23/11/2017, p 10

² Béji Samouel, op.cit, p 51

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

2- عدم القدرة على تحديد أثر معدل الفائدة على الادخار:

يعتبر المنظرون الكلاسيك أن الادخار يمثل دالة متزايدة لمعدل الفائدة الحقيقي، ويفترضون أن أثر الإحلال أقوى من أثر الدخل، أي أن ارتفاع معدلات الفائدة سوف يحث الأعوان الاقتصاديين على تأجيل جزء من استهلاكهم الحاضر إلى فترات لاحقة، لأن مستوى الفائدة المرتفع يعد كافياً لإقناعهم بالتخلي عن الاستهلاك الحاضر.

لكن لم تتمكن الدراسات الميدانية من إثبات وجود هذا الأثر بشكل مطلق حتى على مستوى البلدان المصنعة، أي بمعنى آخر يمكن أن يكون لارتفاع معدلات الفائدة أثرين متعارضين على الادخار، أحدهما إيجابي والآخر سلبي، إما أثر الإحلال (إحلال الاستهلاك الآجل محل الحاضر)، أو أثر الدخل (الذي يوجه للاستهلاك الفوري)، حيث لم تتطابق المعطيات الإحصائية مع الطرح النظري الذي يؤكد على أن أساس المفاضلة بين الاستهلاك الآجل (أي الادخار) والاستهلاك الحاضر هو معدل الفائدة.

بل أن الكثير من الدراسات أثبتت عكس ذلك، فمثلاً بالنسبة للشيلي ورغم تطور الوساطة المالية بفضل عملية التحرير المالي، إلا أن معدلات الادخار بقيت ثابتة في هذا البلد (في المتوسط 10.7% خلال الفترة 1974-1983 مقابل 12.6% بين 1966 و 1973)⁽¹⁾، كما أثبتت الدراسات أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر في بعض الحالات بشكل عكسي على مستويات الادخار المالي والادخار الإجمالي، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة في أغلب الأحيان من خلال أثر الثروة الناتج عن ارتفاع قيمة الأصول المالية التي يمتلكها المستهلكون، والتي تشجعهم على إنفاق إضافي وادخار أقل.

ورغم أن هذه العلاقة المعقدة لا تتعارض بشكل جوهري مع فرضية "Mc Kinnon et Shaw, 1973" لأن حيازة الأصول المالية تعد نوعاً من الادخار (ادخار مالي)، إلا أنها وإلى حد كبير تشكل آلية تعديل متبادلة تفسر عدم قابلية معدلات الادخار للتغيير بعد تحرير النظام المالي.

3- مشكلة الازدواجية المالية في البلدان النامية:

تتميز القطاعات المالية في أغلب البلدان النامية بازدواجية مالية "Le dualisme financier" أي وجود قطاعين متوازيين، قطاع بنكي رسمي وقطاع غير رسمي يعكس عدم فاعلية وعدم كفاءة القطاع المالي الرسمي

¹ Zou Zhaomin, op.cit, p 192

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الذي يتميز بعدم المرونة وهيمنة السلطات العمومية عليه، ويظهر ذلك أساساً من خلال تثبيت معدلات الفائدة على مستوى مؤسسات القطاع الرسمي، وهو ما يمثل خاصية مميزة لاقتصاديات البلدان النامية⁽¹⁾.

وبناء على ذلك، يرى منظرو التحرير المالي أن إجراءات التحرير من شأنها تحسين شروط التمويل في البلدان النامية، لكن هذه الإجراءات لم تساهم بشكل ناجح في احتواء المالية الموازية داخل النظام المالي الرسمي، فإذا كانت القروض البنكية تعتبر بديلاً جيداً للقروض الموازية، فإن معدلات الفائدة البنكية يمكن أن تكون غير منتجة، لأن جر جزء من الادخار الموازي نحو البنوك سوف يؤدي إلى تقليص حجم القروض في القطاع الموازي ما يؤثر سلباً على حجم الاستثمار، وعلى تمويل النشاط الاقتصادي ككل نظراً لأن عدد كبير من الأعوان يحصلون على التمويل من الدوائر الموازية.

من جهة أخرى، وفي حالة عدم وجود قابلية للإحلال بين القروض البنكية والقروض الموازية، أي أن ارتفاع معدلات الفائدة البنكية لا يكون لها تأثير على التدفقات الموازية سواء كانت قروض أو ودائع، لكن انخفاض الادخار الرسمي أو البنكي سوف يؤثر على كمية النقود المركزية الموجودة في السوق الموازي، والتي تعد أساس القروض والادخار الموازي، حيث أن انخفاض حجم النقود المركزية يؤثر سلباً على الحجم الإجمالي للقروض والادخار الموازيين، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد انتقادات المدرسة الهيكلية الحديثة على أن وجود سوق مالي موازي في الاقتصاديات النامية يشكل ميزة جوهرية لهذه الاقتصاديات، وتعكس الازدواجية المالية الهيكل الانتاجي والتمويلي لها، حيث تلجأ مؤسسات القطاع الخاص للتمويل من السوق الموازي في حين أن المؤسسات العمومية تحصل على التمويل من القطاع البنكي الرسمي، وبالتالي فإن ارتفاع معدلات الفائدة في سياق التحرير المالي سوف يؤثر سلباً على القدرات التمويلية للقطاع الموازي ويكون لذلك أثراً كارثياً على معدلات الاستثمار الإجمالي⁽²⁾، وحسب هذه النظرة فإن الازدواجية المالية موجودة بشكل مسبق على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، ولذلك فإن الحل لا يكمن في التعارض بين القطاعين بل في خلق علاقة تكاملية بينهما.

¹ C. Eggoh Jude, op.cit, p 10

² Venet Baptiste, (1994) : Libéralisation financière et développement économique : Une revue critique de la littérature, Revue d'économie financière, n° 29, p 100

المطلب الثاني: انتقادات التيار ما بعد الكينزي لسياسة التحرير المالي

رغم أن التحليل ما بعد الكينزي لم يقدم نظرية خاصة بحالة البلدان النامية بشكل مباشر، إلا أنه يمكننا تقديم قراءة لرؤية النظرية ما بعد الكينزية لعلاقة التمويل بالتنمية الاقتصادية انطلاقاً من خصوصية الاقتصاد النقدي في هذه النظرية وعلاقته بالإنتاج، حيث تلعب النقود والقروض دوراً مهماً في تمويل الاقتصاد، وهو ما ينطبق إلى حد بعيد على حالة البلدان النامية.

1- أثر تغيير معدل الفائدة على الطلب الفعال:

يؤكد التحليل النظري للتحرير المالي على أن ارتفاع معدلات الفائدة المقدمة على الودائع سوف يؤدي إلى زيادة الموارد البنكية وبالتالي زيادة المعروض من رؤوس الأموال الموجهة للإقراض، لأن رفع المعدلات يشجع الأعوان الاقتصاديين على الادخار أكثر نظراً لارتفاع العوائد على الودائع، وينعكس ذلك على انخفاض المعدلات الحقيقية المدينة بفعل المنافسة بين البنوك، ويعود ذلك إيجاباً على مستوى الاستثمار بفضل انخفاض تكاليف الوساطة.

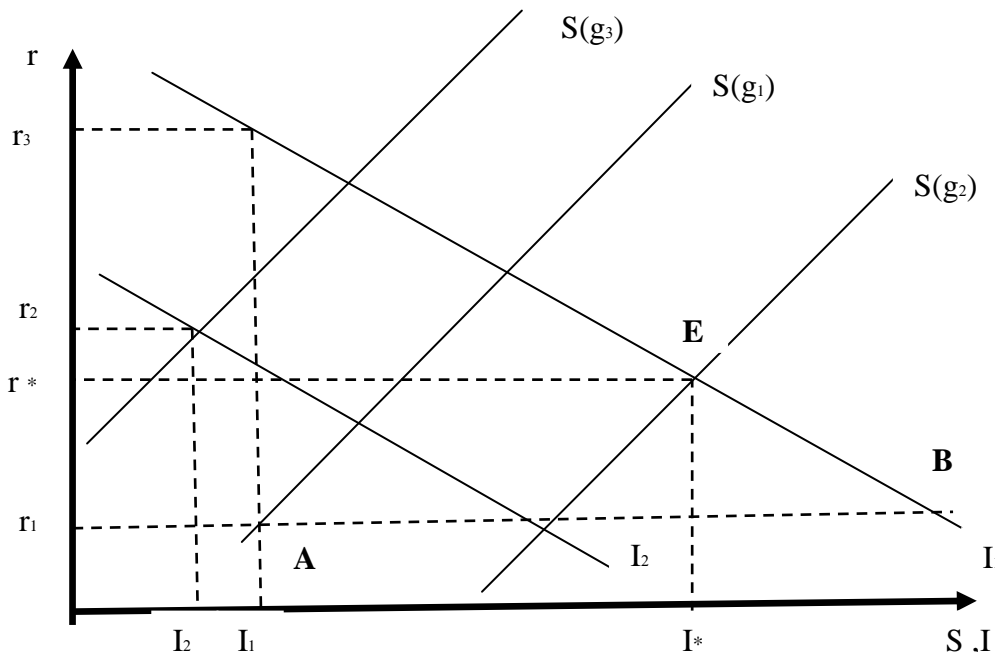
لكن التحليل ما بعد الكينزي ينظر إلى الادخار باعتباره تخلي عن عملية الاستهلاك، وهو ما يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي لأنه يؤثر سلباً على الطلب الفعال، فقد اعتبر كل من "Burkett et Dutt, 1991" أن ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال بسبب ارتفاع تكلفة التمويل ما يؤثر سلباً على معدلات الأرباح وينعكس على انخفاض مستوى الاستثمار والإنتاج بشكل أكبر من الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة الدائنة، خاصة مع السلوك المتشائم للمستثمرين بفعل انخفاض الأرباح⁽¹⁾.

وعليه حسب هذه الرؤية فإن معدلات الاستثمار ستكون في مستوى أقل من تلك التي كانت موجودة قبل عملية التحرير المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيان الآتي:

¹ Ayoub Hassan, op.cit, p 4

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الشكل (7): أثار ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية حسب الرؤية ما بعد كينزية



Source : Zou Zhaomin, (2013): La transition financière chinoise, Un modèle de financement alternatif dans un contexte de libéralisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Grenoble, France, p 200

انطلاقاً من الوضعية المبدئية لحالة الكبح المالي التي تتميز بتثبيت معدل الفائدة على الودائع (r_1) في مستوى اقل من المعدل التوازني (r^*)، يبين كل من "Mc Kinnon et Shaw, 1973" أن التحرير المالي يرفع مستوى الاستثمار (الانتقال من I_1 إلى I^*) ومستوى النمو (الانتقال من g_1 إلى g_2).

بالنسبة للتحليل ما بعد الكينزي فإن الاستثمار يرتبط في آن واحد بمستوى الطلب الفعال الخاص بالمستثمرين من جهة، ومعدل الفائدة من جهة أخرى، وبالتالي فإن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار (انتقال مستوى الاستثمار إلى اليسار)، كما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي (g)، وعليه فإن مستوى الادخار المرتبط بالدخل سوف ينخفض أيضاً (الانتقال من $S(g_1)$ إلى $S(g_3)$).

وكنتيجة لذلك فإن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في سياق التحرير المالي يؤدي إلى انكماش وتراجع الأنشطة الاقتصادية حتى أنها يمكن أن تصل إلى مستويات أدنى من تلك المسجلة في سياق حالة الكبح المالي.

من جهة أخرى يبين تحليل "Burkett et Dutt" أن إمكانية زيادة رؤوس الأموال الموجهة للإقراض لا يعكس بالضرورة ارتفاع مستوى الاستثمار، لأن هذا الأخير يرتبط بعامل آخر يتعلق بتوقعات المستثمرين حول الأرباح أكثر من تغيرات معدلات الفائدة.

2- حالة عدم اليقين وتفضيل السيولة:

ينطلق التحليل ما بعد كينزي إضافة إلى مبدأ الطلب الفعال من مبادئ أخرى أهمها مبدأ عدم اليقين ومفهوم تفضيل السيولة، أي الاحتفاظ بالنقود لغرض التحوط، حسب هذه الرؤية فإن ارتفاع معدلات الفائدة قد يؤدي وبشكل معاكس إلى زيادة الكبح المالي "Beckerman, 1988"، ويعد هذا التحليل ملائماً تماماً لحالة البلدان النامية نظراً لعدة أسباب، حيث تتميز البيئة الاقتصادية في البلدان النامية بسيطرة حالة الشك وعدم اليقين، ما يؤدي إلى حالة عزوف عن الاستثمار نظراً لأن توقعات المستثمرين حول العوائد تكون في غالب الأحيان ضعيفة أو سالبة، ونتيجة لذلك يكون الطلب على القروض الموجهة لتمويل التراكم الرأسمالي الثابت ضعيفاً، ويمكن أن يولد معدلات فائدة حقيقية سالبة بسبب وجود فائض في الأموال الموجهة للإقراض⁽¹⁾، ويمكن إثبات ذلك واقعياً من خلال ظاهرة فائض السيولة البنكية في عدد من البلدان النامية، فبدلاً من ضعف الموارد المالية تعاني هذه البلدان من ضعف الطلب على القروض البنكية بسبب انخفاض معدلات الاستثمار.

من جهة أخرى وفي بيئة اقتصادية غير ملائمة يفضل كل من الأعوان الاقتصاديون الخواص، الأسر والمؤسسات تكوين مخزون ادخاري للتحوط، وذلك تبعاً لتوقعاتهم حول حالات عدم القدرة على سداد الديون أو صعوبة الحصول على القروض البنكية، وبالتالي وفي حالة اقتصاد يغلب عليه عدم اليقين فإن الطلب على القروض يمثل عاملاً محدداً للاستثمار أكثر من معدل الفائدة الحقيقي، ففي بيئة اقتصادية غير مستقرة يمكن أن تكون معدلات الفائدة الحقيقية التوازنية سالبة لأنها تعكس ضعفاً في الطلب على الاستثمار رغم وجود ادخار محلي معتبر، وفي هذا الإطار فإن اتباع سياسة ضيقة لرفع معدلات الفائدة ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد.

أخيراً نظراً لوجود تشوهات اقتصادية نتيجة لظاهرة احتكار القلة في البلدان النامية، فإن وجود تكتلات صناعية وتجارية ومالية يعطي لبعض الأطراف قوة اقتصادية وسياسية لممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات بهدف دفعها لتثبيت معدلات الفائدة في مستوى أدنى من قيمتها التوازنية، وهو ما يزيد من حالة عدم اليقين بسبب عدم احترام شروط المنافسة.

¹ Monvoisin Virginie, (2001) : Essai d'unification des définitions post-keynésiennes de la monnaie endogène, scecو.univ-poitiers.fr/franc-euro/articles/VMonvoisin : 2/4/2018, p9

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

يسمح إدخال حالة عدم اليقين في تحليل الطلب على القروض بفهم الأثر الغير مستقر لمعدل الفائدة، فعندما تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، يمكن أن تكون نتائج التحرير المالي كارثية على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية.

3- المبدأ الاندماجي للنقود في سيرورة الإنتاج وتمويل التنمية:

تؤكد النظرية النيوكلاسيكية على مبدأ حيادية النقود كشرط أساسي للحفاظ على التوازن، وأن الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه هو دور تسهيل عملية التبادل، ووفق هذا الطرح تعتبر النقود عنصرا مرافقا فقط لعملية التنمية وليست عنصرا قائدا لها.

ويقوم تمويل التنمية وفق هذا الطرح على فكرة "قيد الادخار المسبق" باعتباره وعدا بالتمويل، حيث يتم استعماله في نهاية المطاف في العملية الاستثمارية، وهو ما أشار إليه "Mc Kinnon" كما رأينا سابقا بمصطلح التمويل الذاتي.

يرفض التحليل ما بعد الكينزي هذه المقاربة الكمية للنقود، ويعتبر أن هذه الاخيرة تلعب دورا محوريا حيث تضع البنك والقرض في مركز البنية التمويلية، ويقدم الطابع الداخلي للنقود في النظرية الكينزية مخرجا واقعيا لتمويل التنمية في البلدان ذات الدخل الضعيف، حيث يعوض إلزامية وجود ادخار مسبق كشرط لتمويل التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك بواسطة عملية الخلق النقدي بالرغم مما تطرحه النظرية الكلاسيكية من مخاوف من الضغوط التضخمية، حيث يرى الطرح ما بعد الكينزي أن التضخم في البلدان النامية لا يرتبط دائما بالظاهرة النقدية "Kalecki, 1971" فقد تكون له أسباب أخرى كارتفاع تكاليف الانتاج، وهو نفس التوجه الذي يذهب إليه كينز في مقارنته للدخل⁽¹⁾.

بناء على ما سبق فإننا ننتقل من نموذج تمويل لا يكون فيه أي تأثير للنقود على عملية التنمية إلى نموذج تمويل تعتبر فيه النقود أداة للتنمية، فوفقا لهذه الفكرة فإن النقود والقروض البنكية تمثل أساس الحلقة التمويلية، حيث وفي مواجهة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين حول العملية الإنتاجية ومستوى الأرباح تأخذ البنوك على عاتقها تحمل خطر تمويل هذه العملية.

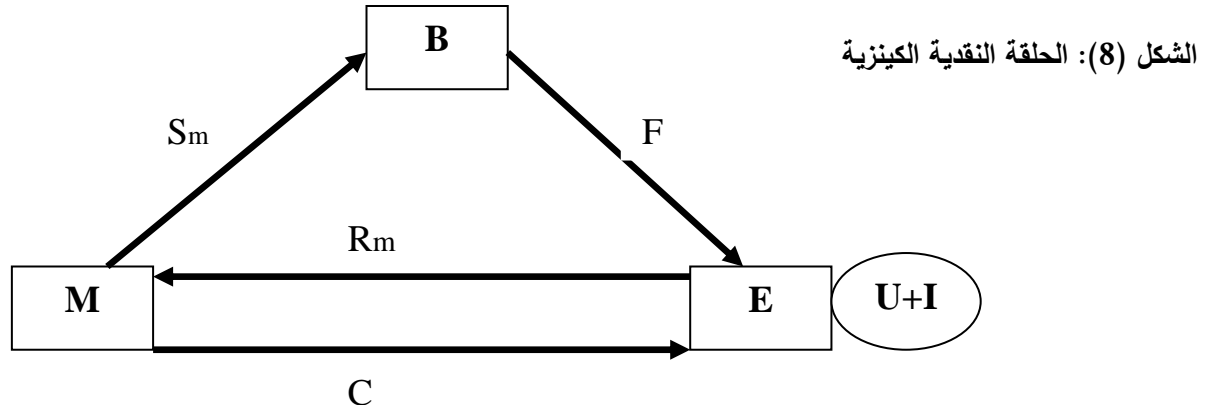
¹ Dostaler Gilles, (1988) La théorie post-keynésienne, la Théorie générale et Kalecki, Cahiers d'économie politique, n°14-15, <http://www.persee.fr/doc> , 2/4/2018, pp 136-139

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

تبدأ الحلقة التمويلية بوضع آلية للخلق النقدي يكون هدفها تمويل العملية الانتاجية، حيث تكون القروض البنكية كإجابة لتلبية احتياجات المؤسسات التمويلية للانطلاق في العملية الانتاجية، بدوره يتم تحويل هذا الانتاج إلى دخول لصالح أعوان آخرين سواء كانوا مستثمرين (شراء المواد المستعملة في الإنتاج)، أو أسر في شكل أجور، وبهذه الطريقة يتحقق دوران النقود في الاقتصاد من البنوك باتجاه المؤسسات ثم من المؤسسات للأسر⁽¹⁾.

يمثل الشكل الموالي الحلقة النقدية بحيث كل من M, E, B تمثل على التوالي البنوك، المؤسسات، الأسر.

تمثل مختلف التدفقات النقدية (التمويل، تكلفة الاستغلال، صافي الاستثمار، دخول موزعة، استهلاك، ادخار) والتي تربط بين مختلف الأعوان.



Source : Boukari Mamane, (2014) : La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Bordeaux, France, p 173

¹ Boukari Mamane, op.cit, p 166

المطلب الثالث: انتقادات المقاربة المؤسساتية الحديثة لسياسة التحرير المالي

تركز انتقادات التيار المؤسساتي لمقاربة التحرير المالي على إبراز العيوب النظرية والواقعية لنموذج التحرير المالي الذي جاء به "Mc Kinnon et Shaw, 1973" انطلاقاً من أن هذا النموذج يعتبر العامل المؤسساتي كعامل خارجي في هذا النموذج، بالإضافة إلى أنه يبسط الوضع المعقد لأنظمة المالية في البلدان النامية، ويختصره في فكرة أن غياب الوساطة المالية يدفع المستثمرين إلى تمويل استثماراتهم ذاتياً.

1- التفسير المؤسساتي للأزمات الناجمة عن التحرير المالي في البلدان النامية:

تقدم المقاربة المؤسساتية زاوية جديدة لفهم نموذج التحرير المالي على أنه سبب مختلف الأزمات المالية في البلدان النامية، فقد اعتبر كل من "Arestis et Stein, 2005" أن الدلائل النظرية والتطبيقية لهذا النموذج تقود إلى اعتقاد مغلوطة حول إصلاح النظام المالي الذي يكون فقط عبر حل بسيط هو انسحاب الدولة وخصوصة المؤسسات البنكية العمومية، والتعديل الحر لمعدلات الفائدة تبعاً لمستويات الادخار والاستثمار⁽¹⁾.

فقد جاءت الدعوة لتحرير النظام المالي في سياق يتميز بالتخلي عن تنظيم الأسواق ابتداءً من سنوات 1990 في ظل العولمة المالية التي شكلت مصدراً للأزمات وعدم الاستقرار في البلدان النامية.

ولمواجهة الآثار الكارثية الناجمة عن التحرير المالي (حسب تصور التيار المؤسساتي)، يكمن الحل في تطبيق ديناميكية مؤسساتية بهدف التفكير في تهيئة نموذج جديد للتحرير المالي يقوم على مجموعة من المكونات المؤسساتية⁽²⁾:

- المكون المعياري الذي يحدد القواعد الأساسية، والعادات والسلوكيات المهنية التي يجب تطبيقها في النظام المالي،
- المكون الإلزامي الذي يحدد حقوق والتزامات الأعوان الاقتصاديين المتدخلين في النظام المالي،
- المكون المتعلق بتحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم العمليات والعلاقات بين مختلف المؤسسات ذات العلاقة بالنظام المالي،

¹ Boukari Mamane, op.cit, p 40

² Ibid, p 41

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

- قدرة مختلف المؤسسات على أداء نشاطها بشكل فعال بهدف الوصول إلى تنظيم النشاط المالي وفقا للقوانين والمعايير التي تم وضعها،
- الهيئات القانونية المشرفة على نشاط النظام المالي يجب أن تخضع لنفس القواعد القانونية وأن تكون مجندة لتحقيق نفس الأهداف.

تسمح هذه التحولات المؤسساتية حسب التصور السابق، بخلق سلوكيات جديدة لبناء نظام مالي موجه لخدمة تمويل التنمية الاقتصادية، لكن بشرط أن تكون مدعمة بعملية تجديد للهياكل على وجه يجعلها أكثر مرونة ومساهمة في خلق الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

من جهة أخرى تنصب انتقادات التيار المؤسساتي على النتائج العكسية لأثر تراكم الادخار في البلدان النامية حسب الطرح الذي قدمه "Mc Kinnon et Shaw, 1973"، حيث أنه قبل التحرير المالي كانت الأسر تعاني من صعوبة في الحصول على القروض، لكن بعد الإصلاحات المالية التي سمحت بمرونة أكبر في شروط الاقراض تغير سلوك الأسر من الادخار بغرض التحوط إلى الاستهلاك بسبب سهولة الحصول على القروض، وهذا ما أدى إلى تحريض الاستهلاك بدلا من الادخار خاصة وأن الدلائل التي جاء بها التيار الليبرالي والمتعلقة بتحويل الادخار إلى استثمار تبقى محل شك وصعوبة التحقق في كثير من البلدان النامية.

2- دور الدولة في تمويل العجز على ضوء المقاربة المؤسساتية:

ينطلق التيار المؤسساتي في فهم الدور الجوهري للمؤسسات في تحقيق التنمية من دور الدولة في سيرونة التنمية الاقتصادية من جهة، وتحديد الإطار المناسب لخلق شروط اللحاق الاقتصادي من جهة أخرى.

وفي هذا السياق ترتبط شروط تمويل اللحاق الاقتصادي أيضا بدور الدولة بالإضافة إلى وبوجود سياسة صناعية فعالة، وهي أيضا ترتبط بدور الدولة، فقد أشار "Kuznets" في بحثه حول جذور النمو في البلدان الغنية إلى وجود سيرونة تنموية طويلة المدى مرتبطة بثلاثة مظاهر أساسية تتمثل في وجود تراكم رأسمالي قوي، وتحول في الهيكل الإنتاجي، وأخيرا طبيعة دور الدولة في هذه السيرونة⁽¹⁾.

فعلى خلاف النظرة الكلاسيكية المتشائمة حول طبيعة هذا الدور، حيث تفترض أن الدولة من خلال جهازها البيروقراطي تعمل على إعادة توزيع الموارد (خاصة الناتجة من الربح) مباشرة نحو مجموعات منفصلة في المجتمع، وعلى هذا الأساس يجب تقليص دور الدولة إلى أدنى حد في وضع السياسات الاقتصادية التي يجب

¹ Boukari Mamane, op.cit, p 183

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

أن توضع وفق آليات السوق، وذلك بهدف وضع البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل تحت طائلة برامج التعديل الهيكلي وتوافق واشنطن.

بالنسبة للبلدان النامية الأكثر فقرا خاصة في إفريقيا، فإن دور الدولة في أغلبها لا يرتبط فقط بتدخل السلطات العمومية بالمعنى الكينزي، لكن يرتبط أكثر بأنماط التسيير الموروثة من الإدارة الاستعمارية، وبعد استقلالها طبقت هذه البلدان أسلوب تسيير تلعب فيه الدولة دور الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى وجود قطاع عمومي مضخم وترك هامش ضعيف للقطاع الخاص للمساهمة في سيرورة خلق الثروة.

وفي مواجهة شروط تمويل اللحاق الاقتصادي كان لزاما على هذه البلدان تطبيق الحل الكينزي بعيدا عن فكرة التسامح الموازي، حيث أن ميزانية الدولة حسب التصور الكينزي يجب ان تقسم إلى⁽¹⁾:

- ميزانية عادية أو جارية تمويل عبر الضرائب،
- ميزانية استثمار تمويل بواسطة الاقتراض بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة المدى (الطرق، المستشفيات، البنى التحتية العمومية... إلخ) والتي تستفيد منها الأجيال المتعاقبة.

لكن المشكل الذي يطرح في بناء ميزانية تمويل اللحاق الاقتصادي هو مدى وجود مصادر تمويل متاحة لضمان تمويل اللحاق، وهو ما سنعالجه لاحقا.

من جهة أخرى يربط التوجه المؤسساتي فعالية هذا الحل بإرساء سياسة صناعية نشيطة من خلال خلق نسيج صناعي قادر على توليد الثروة، وذلك بالموازاة مع سياسة نقدية فعالة لتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وهو ما يلقي الضوء على طبيعة الدور الذي يلعبه النظام البنكي والبنك المركزي على وجه الخصوص في تمويل اقتصاديات البلدان النامية.

3- النظرة المؤسساتية لدور البنك المركزي في تمويل التنمية الاقتصادية:

تلح النظرية ما بعد الكينزية كما رأينا سابقا على المكانة المحورية للطابع الداخلي للنقود في الاقتصاد النقدي ما بعد الكينزي، وتأتي أهمية النقود من العلاقة التي تربطها بعملية القرض، فمن خلال هذا الطرح يرتبط عرض النقود بشكل وثيق بالطلب على القروض البنكية، حيث أن ما يميز المقاربة ما بعد الكينزية عن المقاربات المجددة هو هذا الطرح المتعلق بداخلية النقود.

¹ Boukari Mamane, op.cit, p 185

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

من جهة أخرى يسمح تركيز المقاربة المؤسساتية على علاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية بفهم الدور التاريخي للبنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية، فحسب هذا الطرح فإن تحديد طبيعة الدور الذي يجب أن يلعبه البنك المركزي في تمويل التنمية في البلدان النامية يجب أن ينطلق من محورين أساسيين، يتعلق المحور الأول بالدور التاريخي الذي لعبته البنوك المركزية في تنمية البلدان المتقدمة، أما الثاني فيتعلق بضرورة وضع إطار عمل للبنك المركزي من خلال تطبيق سياسة تمويل مرتكزة على المبادئ ما بعد الكينزية.

بناء على ذلك ترى المقاربة المؤسساتية أن تاريخ تمويل التنمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية يندرج ضمن اتجاهين مختلفين، ففي البلدان المتقدمة لعب البنك المركزي دور الجهاز الرئيسي في تمويل التنمية في هذه البلدان، فقد انصبت وظائفه على تمويل ميزانية الدولة، بالإضافة إلى تسيير ومراقبة معدلات الصرف ودعم النشاط الاقتصادي بواسطة تمويل البنوك العمومية للبرامج التنموية التي تسطرها الدولة.

لكن صعود التيار النيولبرالي أدى إلى تغيير جذري لدور البنوك المركزية وفقا للمتطلبات الجديدة التي يطرحها هذا التيار، فقد حدد هذا الأخير من خلال توصيات توافق واشنطن الأسس الجديدة لحوكمة البنوك المركزية:

- الاستقلالية،
- هدف محاربة التضخم عن طريق تطبيق سياسة لاستهداف التضخم،
- استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (مثل تسيير معدل الفائدة على المدى القصير بهدف محاربة التضخم والتخلي الكامل عن سياسة تسقيف القروض).

من خلال التوصيات السابقة يرفض التيار النيولبرالي لجوء الحكومة للبنك المركزي بهدف تمويل العجز، بالإضافة إلى المطالبة بالتخلي عن سياسة التشغيل الكامل ووقف دعم المؤسسات الصناعية.

يرى عدد من المنظرين المؤسساتيين " Epstein, 2006 ; Reinert, 2002 ; Chang et Grabel, 2004 " أن هذه التوصيات المقدمة تحت مسمى "الحكم الراشد" في البلدان النامية تعد مجحفة وغير واقعية، لأن البلدان المتقدمة تمكنت من تحقيق التنمية بفضل الدور الرائد للبنك المركزي في تمويل المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

وعليه وحسب التيار المؤسساتي فإن البلدان النامية من حقها أيضا اللجوء إلى هذا النوع من السياسات التنموية، كما أن الاشكالية بالنسبة لهذه البلدان لا تكمن في الدور التنموي للبنك المركزي بل في طبيعة

¹ Boukari Mamane, op.cit, p 189

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

السياسات التتموية في حد ذاتها، ولذلك يجب تغيير منطق حوكمة البنوك المركزية من منطق "الاستقلالية" إلى منطق "البنك القائد للتنمية" بما يسمح بتحقيق أهداف السياسة النقدية والمالية ما بعد الكينزية، ولتحقيق هذا الهدف حسب هذا الطرح يتعين على البلدان ضعيفة الدخل إرساء مؤسسة بنكية قادرة على دعم النشاط الاقتصادي، كما يتعين تغيير المنطق الذي يحكم هذه المؤسسة بما يسمح بخلق إطار ملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تقليص حدة الفقر وعدم المساواة في هذه البلدان.

رغم الانتقادات الموجهة للطرح النظري للتحرير المالي إلا أن ذلك لم يحد من توسعه وانتشاره في ظل إصرار المنظرين المدافعين عنه على ضرورة الانفتاح التدريجي على السوق العالمي في إطار العولمة وما انجر عن ذلك من هيمنة المنطق المالي على النشاط الاقتصادي وهو ما سنعالجه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: من الانفتاح المالي الدولي إلى هيمنة الطابع المالي على تمويل التنمية

لم تتمكن التحليلات حول محدودية مقاربة التحرير المالي من إعاقة سيرورة تعميم التحرير المالي، بالانتقال من المطالبة بتحرير الأنظمة المالية على الصعيد المحلي إلى ضرورة اندماج هذه الأنظمة في فضاء عالمي موحد، تماشياً مع التحول إلى منطق العولمة المالية بهدف استغلال فرص الاستثمار المتاحة على مستوى البلدان النامية.

في هذا السياق فإن سرعة انتشار العولمة خاصة في شقها المالي، وما صاحبها من توسع غير محدود للأسواق المالية الدولية، ساهم في هيمنة الطابع المالي على الاقتصاد وهو ما يعكس إعطاء الأولوية للمردودية المالية استجابة لمتطلبات الأطراف التي تملك رؤوس الأموال سواء كانت عمومية أو خاصة.

أدت المستجدات السابقة إلى صعود مظهر جديد للتحرير المالي وهو ما يطلق عليه "ممولة الاقتصاد La financiarisation de l'économie"، وهنا برزت تحديات جدية فيما يتعلق بتمويل التنمية لأن ذلك يتطلب ضرورة التوفيق بين هدفين متناقضين يتعلق الأول بالبحث عن فرص المردودية المالية أما الثاني فيتعلق بمعالجة مسائل تنموية عادة ما تكون بعيدة عن اهتمامات المستثمرين الماليين.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المظهر الخارجي للتحرير المالي من خلال تحليل الدلائل النظرية الملائمة لتعبئة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، كما سنعالج مفهوم ممولة السياسات التنموية كمحاولة نظرية للتوفيق بين الأهداف المتناقضة التي أشرنا إليها سابقاً.

المطلب الأول: إشكالية الانفتاح المالي الدولي في البلدان النامية

تعود فكرة إرساء حرية حركة رؤوس الأموال بين مختلف البنوك والأسواق المالية على المستوى الدولي، إلى بروز الوعي من طرف المنظرين الاقتصاديين والمؤسسات المالية الدولية بوجود عوائق سياسية ومؤسسية لا تسمح بتحقيق التحرير المالي في الظروف الملائمة في عدد كبير من الدول النامية، ولذلك فقد كان الحل حسب رؤية المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي يكمن في الاستفادة من مزايا الانفتاح المالي الدولي.

1- مزايا الانفتاح المالي الدولي:

شكلت المزايا الناتجة عن الانفتاح المالي في ظل العولمة منذ نهاية السبعينات الفرصة المثلى لتحقيق التخصيص الكفء للموارد بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من خلال إزالة الارتباط القوي

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

بين الادخار الوطني والاستثمار الوطني (أصبح معدل الارتباط بين الادخار الوطني والاستثمار الوطني شبه معدوم أو بعبارة أخرى الانفصال بينهما)، وبالتالي إزالة القيد الوطني الذي يفترض المساواة بين الاستثمار

$$\forall i S_i = I_i \quad \text{مكان الصيغة} \quad \sum S_i = \sum I_i$$

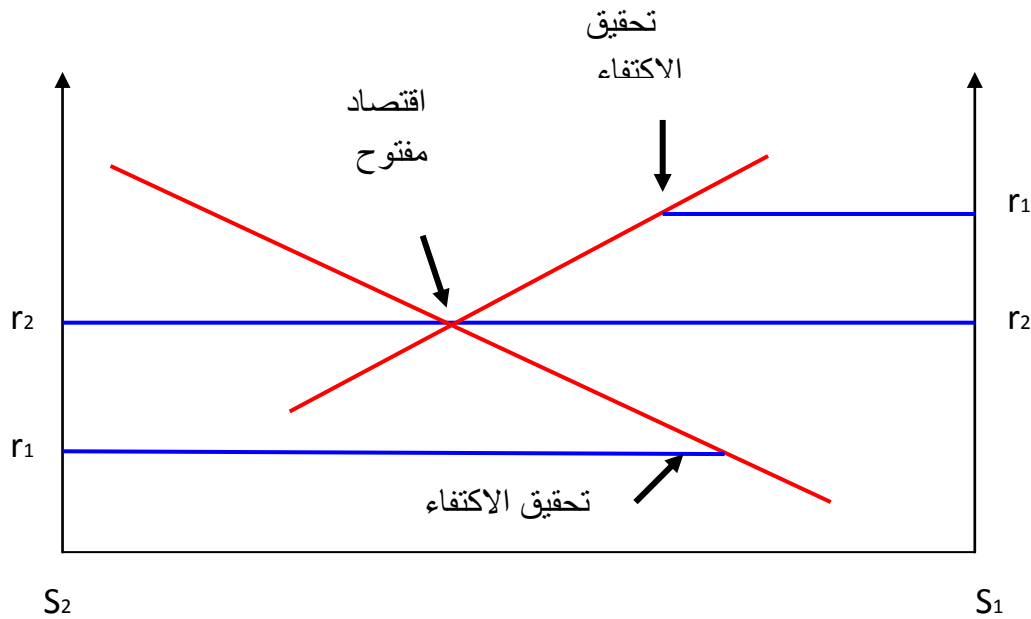
والادخار، وحلت الصيغة $\sum S_i = \sum I_i$ مكان الصيغة $\forall i S_i = I_i$ كما يلي:

1-1- التخصيص الجغرافي للموارد :

يسمح الانفصال بين الاستثمار والادخار الوطنيين بتوجيه الفوائض المالية للعديد من البلدان لتغطية العجز التمويلي للبلدان الأخرى، وهذا ما يسمح بتخصيص مثالي للموارد.

كمثال عن ذلك نأخذ اقتصاديتين غير متساويتي التقدم (أ، ب) تتميز الأولى بتوفر فائض رأسمالي مهم، ومعدل فائدة منخفض، وقدرة على التمويل، أما الثانية فتتميز بمستوى رأس مال منخفض، ومعدل فائدة مرتفع لأنها مازالت في مرحلة التراكم.

الشكل رقم (9) : الكسب الجغرافي من الانفتاح المالي



Source : O.B. Sébastien Capron, V.Guinaudeau, et P. Piveteau, (2009): Innovation et globalisation financière : théorie et manifestations , [http:// team.univ-paris1.fr/teamperse/bachelierie](http://team.univ-paris1.fr/teamperse/bachelierie) : 10/5/2013, p 5

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

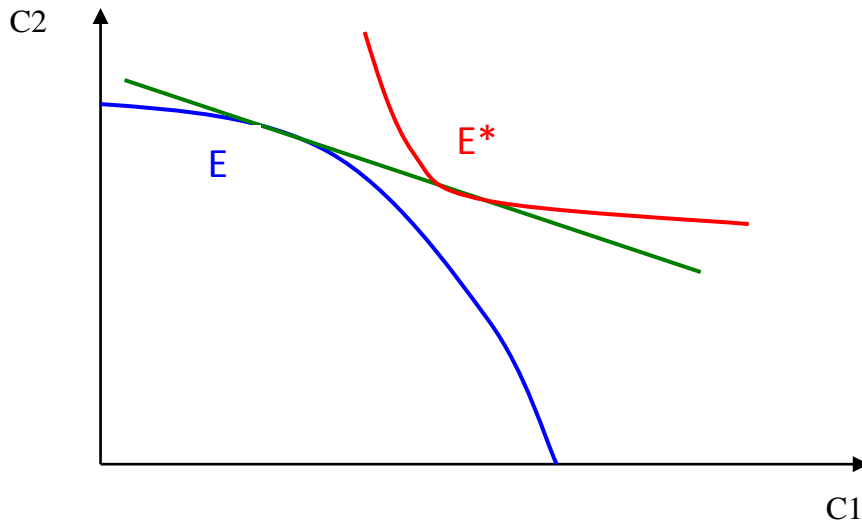
يوضح البيان أن الانفتاح المالي يؤدي إلى تقارب معدلات الفائدة وحدوث نتائج متعكسة بالنسبة للبلدين، بالنسبة للبلد (أ) يبدأ معدل الفائدة بالارتفاع ما يسمح له باستغلال أفضل للدخار الذي يولده هذا الارتفاع، وذلك على الرغم من انخفاض معدل الفائدة للاستثمار لأنه يحقق أرباحاً أفضل فرص التوظيف في البلد (ب) .

بالنسبة للبلد (ب) فإن سعر الفائدة سينخفض مما يسمح له بالوصول إلى مستوى مهم من الاستثمار بسبب جذب الأموال من البلد (أ)، وبالتالي تحصل على تراكم أكثر سرعة، وهنا يمكن القول أن هذا التكامل قد عاد بالنفع على كلا البلدين.

1-2- التخصيص الزمني للموارد:

يتم استغلال العامل الزمني من أجل تحقيق تخصيص أمثل للموارد، وذلك من خلال تقديم وتأخير الادخار بين العديد من الفترات ما يسمح للأعوان الاقتصادية بتوسيع استهلاكهم خلال بعض الفترات الزمنية والوصول إلى التوازن الذي يقابل تحقيق الحد الأقصى للمنفعة⁽¹⁾ .

الشكل رقم (10): الكسب الزمني من الانفتاح المالي



Source : O.B. Sébastien Capron , V.Guinaudeau, et P. Piveteau, (2009): Innovation et globalisation financière : théorie et manifestations , [http:// team.univ-paris1.fr/teamparse/bachelierie](http://team.univ-paris1.fr/teamparse/bachelierie) : 10/5/2013, p 6

¹ O.B. Sébastien Capron , V.Guinaudeau, et P. Piveteau, (2009): Innovation et globalisation financière : théorie et manifestations , [http:// team.univ-paris1.fr/teamparse/bachelierie](http://team.univ-paris1.fr/teamparse/bachelierie) : 10/5/2013, pp 5- 6

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

من البيان تلاحظ أن الانفتاح المالي يسمح بالوصول إلى نقطة التوازن E^* التي تقع على منحى بمستوى منفعة أكثر ارتفاعا من مستوى المنفعة عند النقطة E ، فإذا كان فائض الادخار يوظف بمعدل ممثل بالخط الأخضر الذي يسمح بالوصول إلى هذا التوازن، وبالتالي الحصول على ربح أكبر يكون من خلال رفع هذا القيد الذي يساوي بين الادخار والاستثمار ما يسمح ببرنامج توسع أقل تقييدا، وتحقيق توازن أكثر كفاءة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح المالي يسمح بتنوع الخطر على المستوى العالمي وترقية تحويل التكنولوجيا وخبرات التسيير في المجال المالي، بما يسمح بتحريض الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية.

2- شروط الانفتاح المالي الدولي وإشكالية العتبة:

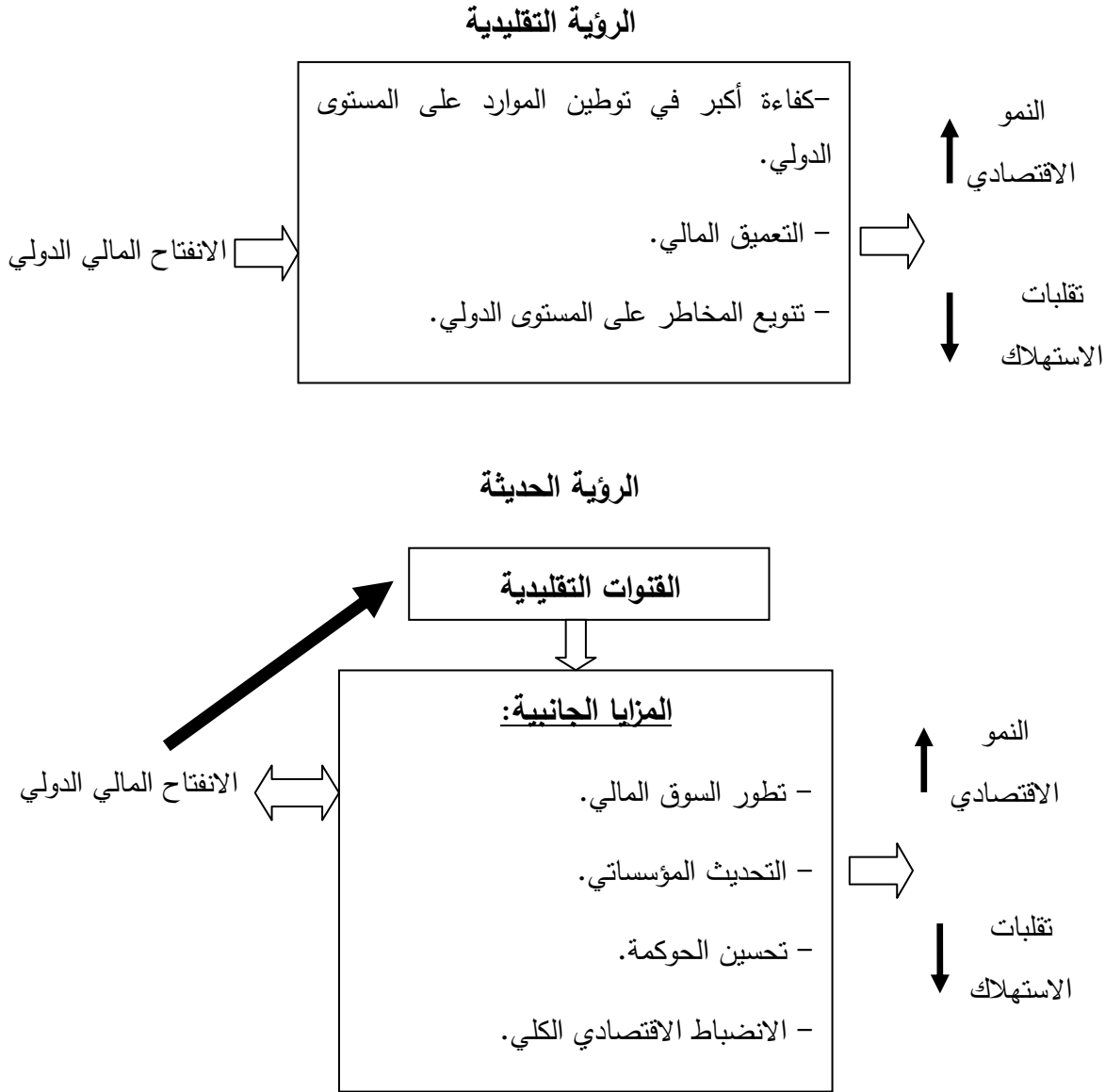
يعتبر عدد من الاقتصاديين أن انفتاح الأسواق المالية الوطنية على رؤوس الأموال الأجنبية من شأنه أن يسمح للمؤسسات المالية الدولية بتملك جزء من رأس مال المؤسسات المحلية، ما يساعد على زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الاقتصاد المحلي.

لكن "A. Kose" يرى أن ذلك يعكس نظرة تقليدية محضة للانفتاح المالي، حيث يوضح في دراسة قدمها بمساعدة مجموعة من الباحثين لصالح صندوق النقد الدولي سنة 2006، أن الانفتاح لا يكمن فقط في حرية حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي وزيادة حجم رؤوس الاموال المتدفقة إلى الداخل، بل يظهر أيضا فيما تتضمنه هذه الحركة من إصلاحات وتجديدات على المستوى المحلي وهو ما أطلق عليه مصطلح "المزايا الجانبية collateral benefits" للانفتاح المالي، حيث تدفع العولمة المالية والانفتاح المؤسسات المالية المحلية إلى إصلاح الأنظمة القانونية وتحسين البنية المؤسساتية، بالإضافة إلى إصلاح الإطار الكلي الاقتصادي والمالي⁽¹⁾، وقد قدم "A. Kose" مخططا يبين الفرق بين الرؤية التقليدية والحديثة للانفتاح المالي الدولي وأثرها على البلدان النامية.

¹ Béji Samouel, op.cit, p 60

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الشكل (11): الفرق بين الرؤية التقليدية والحديثة لأثر الانفتاح المالي الدولي على البلدان النامية



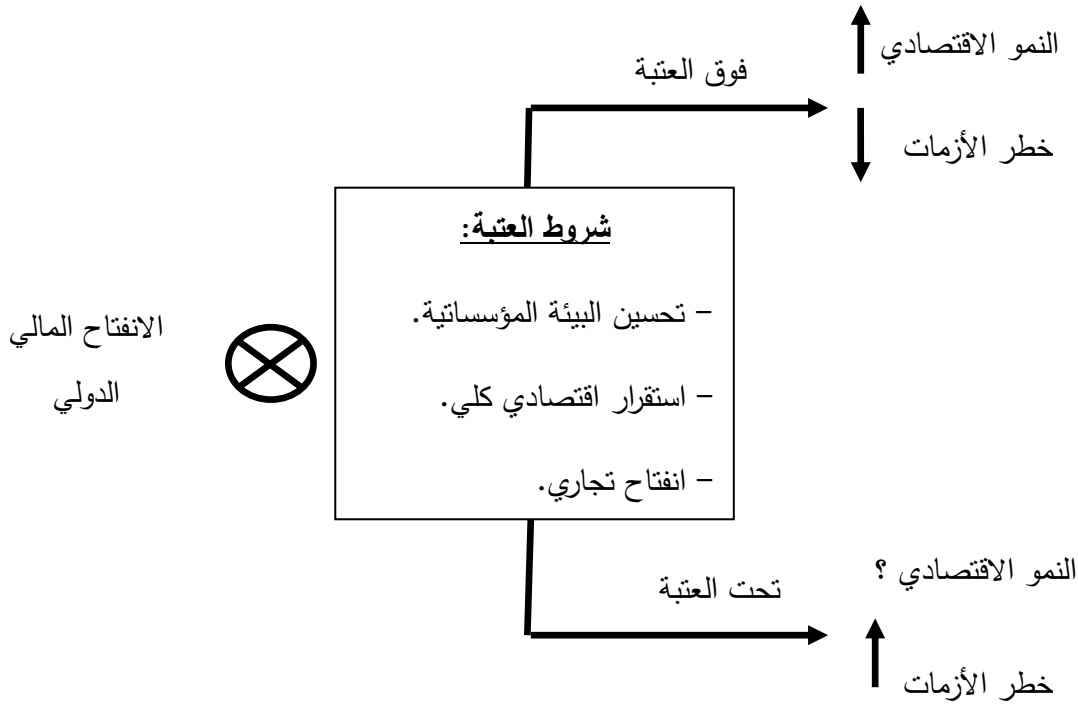
Source Kose M. Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei, (2006) : Financial Globalization, <https://ideas.repec.org/p/imf/imfwpa:4/9/2017>, p5

تركز الرؤية التقليدية على أهمية القنوات التي يمكن من خلالها رفع تدفق رؤوس الأموال، ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتخفيف من تقلبات الاستهلاك، بينما تؤكد الرؤية الحديثة على أهمية القنوات التقليدية لكنها تركز على إعطاء أهمية أكبر للمزايا الجانبية التي تأتي مع الانفتاح المالي الدولي.

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

لكن رغم وجود أنظمة مالية متطورة وسياسات اقتصادية جيدة في بعض البلدان إلا أن ذلك لم يمنعها من التعرض لأزمات عنيفة بسبب الانفتاح المالي، وعليه لا بد من توفر مجموعة من الشروط الأولية التي تسمح بتحقيق "عتبة للانفتاح المالي الدولي"، حيث أن عدم توفر هذه العتبة يؤدي إلى نتائج عكسية.

الشكل (12): مقارنة عتبة الانفتاح المالي



Source : Kose M. Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei, (2006) : Financial Globalization, <https://ideas.repec.org/p/imf/imfwpa:4/9/2017>, p6

يبين المخطط أعلاه أن شروط العتبة مشابهة للمزايا الجانبية للانفتاح المالي الدولي، وهو ما يفسر الدور المحفز للانفتاح في تحقيق هذه المزايا، لكنه يبين من جهة أخرى الأخطار التي يمكن أن تتجم عن عدم توفر الشروط والظروف المناسبة للانفتاح، وهو ما يطرح إشكالية مدى جاهزية واستعداد بلد ما للانفتاح المالي الدولي.

3- استراتيجية الانفتاح المالي المتدرج في البلدان النامية:

انطلاقاً من الطرح السابق المتعلق بـ "عتبة الانفتاح المالي" يتضح لنا أن انتهاج سياسة التحرير المالي الكامل في الظروف الغير ملائمة المعروفة في البلدان النامية، قد يكون خطيراً ومضراً لهذه البلدان لأن العولمة

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

المالية وإن كانت تحمل كثيرا من المزايا المتعلقة بتقليص التكاليف وسيولة الأسواق، فإنها تحمل أيضا أخطار عدم الاستقرار المالي خاصة في ظل هشاشة وضعف الأنظمة المالية المحلية.

ونظرا لكون الانتقال إلى الانفتاح المالي الكامل يمر عبر تحرير حساب رأس المال، وهي عملية خطيرة جدا خاصة وأنها في غالب الأحيان لا تعكس إرادة مستقلة لهذه البلدان للانفتاح بقدر ما تعكس الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية عليها، وهو ما دفع عدد من الاقتصاديين إلى التوصية بضرورة الانفتاح التدريجي في هذه البلدان، فقد اقترح " P. Jacquet,1999 " سيرورة متدرجة للانفتاح المالي تبدأ بتهيئة سياسة رقابة على رؤوس الأموال تسمح بتحضير المجال للمرور إلى فتح حساب رأس المال، مع العمل على تحقيق تقدم فيما يتعلق بالتحكم في الأخطار⁽¹⁾.

ومن جهته أوصى " D. Plihon,2000 " بتحقيق الانفتاح عبر مراحل بهدف تجنب الأزمات الخطيرة الناجمة عن التحرير والانفتاح العنيف لحساب رأس المال، التي عرفت العديد من البلدان الناهضة (جنوب شرق آسيا 1997-1998 ، روسيا والبرازيل 1998، الأرجنتين 2001،.... إلخ)، وتتمثل المراحل التي تسبق الانفتاح الكامل في⁽²⁾:

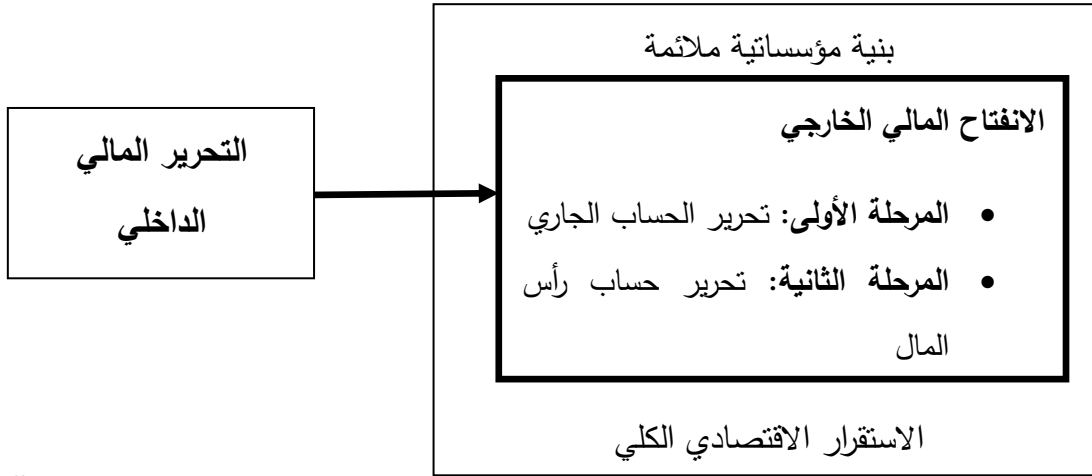
- إصلاح القطاع المالي المحلي،
- انتهاج سياسة كلية سليمة (جبائية، نقدية، سياسة الصرف) بهدف ضمان الاستقرار،
- تحرير حساب رأس المال،
- تدعيم قواعد الضبط المالي والرقابة على الأسواق وتطبيق قواعد الحذر،
- تهيئة نظام قانوني وتشريعي بهدف المرور إلى الانفتاح الكامل.

¹ Béji Samouel , op.cit, p 119

² Ibid, p 120

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الشكل (13): مراحل الانفتاح المالي



Source : Béji Samouel, (2009) : Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Paris 3, France, p 109

حيث أن الاقتصادات التي تمر مباشرة إلى التحرير الكامل لحساب رأس المال دون تحقيق الشروط السابقة

تكون عرضة لأزمات مالية عنيفة، لذلك حسب هذا الطرح فإن التحرير التدريجي هو الحل الامثل لها.

كما قدم كل من " G. Kaminsky, S. Schmukler, 2008 " مجموعة من المعايير للتمييز بين الانفتاح المالي

الكامل والتدريجي تلخصها في الجدول الموالي:

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الجدول (2): معايير الانفتاح المالي الكامل والجزئي

حساب راس المال	
معايير الانفتاح المالي الكامل	
إمكانية الاستدانة الخارجية	تتمتع البنوك والمؤسسات بحرية الاستدانة من الخارج، وتكون مطالبة احيانا بإعلام السلطات دون أي تأثير على خياراتها، مع إمكانية وجود نظام احتياط إجباري لكن بمعدل أقل من 10% ولا تتجاوز آجال الاقتراض الخارجي سنتين.
معدلات الصرف والقيود الأخرى	عدم وجود معدلات صرف خاصة للمعاملات الجارية أو المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال، وعدم وجود قيود على خروج رؤوس الأموال.
معايير الانفتاح المالي الجزئي	
إمكانية الاستدانة الخارجية	يسمح للبنوك والمؤسسات بالاستدانة الخارجية، لكن مع وجود قيود تتمثل في احتياطات إجبارية بين 10% و 50% وآجل استحقاق بين 2 و 5 سنوات، وتشديد القيود على بعض القطاعات.
معدلات الصرف والقيود الأخرى	وجود معدلات صرف خاصة للمعاملات الجارية والعمليات على رأس المال، مع إمكانية وجود بعض القيود على خروج رؤوس الأموال.
سوق رؤوس الاموال	
معايير الانفتاح المالي الكامل	
حيازة الأصول المالية	يمكن للمستثمرين الأجانب حيازة أصول مالية محلية بدون قيود.
إمكانية استرجاع رؤوس الأموال وأرباح الأسهم والفوائد	يمكن استرجاع رؤوس الاموال المستثمرة والأرباح على الأسهم والفوائد خلال السنتين اللاحقتين للاستثمار دون أي قيود.
معايير الانفتاح المالي الجزئي	
حيازة الأصول المالية	يمكن للمستثمرين الأجانب حيازة في حدود 49% من رأسمال كل مؤسسة، مع وجود قيود على المساهمة في بعض القطاعات.
إمكانية استرجاع رؤوس الأموال وأرباح الأسهم والفوائد	يمكن استرجاع رؤوس الاموال المستثمرة والأرباح على الأسهم والفوائد، لكن خلال مجال زمني يتراوح بين 2 و 5 سنوات ابتداء من تاريخ الاستثمار.

Source : Béji Samouel, (2009) : Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Paris 3, France, p 60

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

ويمكن لحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي أن تكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة (IDE) أو قروض بنكية أو سندية، أو أسهم ومختلف القيم المنقولة.

المطلب الثاني: التحولات الكبرى في تمويل التنمية على ضوء ظاهرة ممولة الاقتصاد

برز مصطلح "ممولة الاقتصاد La financiarisation de l'économie" منذ أكثر من عشرة سنوات كتعبير عن مجموعة من التحولات التي مست النظام الاقتصادي، والتي بدأت مع ظهور مصطلح التحرير المالي خلال سنوات 1970، وتكثيف الانفتاح الدولي للاقتصادات والأسواق بشكل كبير منذ سنوات التسعينات في سياق العولمة.

1- ظاهرة الممولة وهيمنة المنطق المالي على الاقتصاد:

نجم عن التحرير المالي الذي طبقتة البلدان المتقدمة أولاً ثم البلدان النامية في مرحلة لاحقة، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً تحولات كمية ونوعية عميقة، أي بمعنى آخر تضاعف حجم العمليات المالية وإلغاء القيود التنظيمية في وقت واحد.

وقد سمح هذا الإطار الحر للأعوان الاقتصادية بخلق وتطوير منتجات وعمليات جديدة، ولعبت الظروف الملائمة لحرية حركة رؤوس الأموال، وزوال قواعد الرقابة دوراً جوهرياً في صعود مرحلة توسعية تتميز بسبولة عالية جداً للمنتجات التقليدية (أدوات الملكية، وأدوات الدين)، بالإضافة إلى المنتجات الجديدة وخاصة المشتقات المالية.

من جهة أخرى، وعلى عكس فترة 1940-1970 التي تم قيادتها عن طرق المالية الغير مباشرة، حيث كانت الوساطة البنكية تمثل الشكل التقليدي المهيمن لتمويل الاقتصاد، عرفت سنوات 1970 التحول إلى المالية المباشرة وتراجع الأشكال التقليدية للإيداع والاقتراض البنكي مقابل صعود عمليات الإصدار وشراء الأصول على مستوى الأسواق المالية.

وفي هذا السياق برز عدد كبير من المتعاملين الذين يتحكمون جيداً في الديناميكية المالية (المستثمرون المؤسسيون، صناديق المضاربة، صناديق التقاعد، وشركات التأمين.... إلخ)، وتماشياً مع هذه الديناميكية المالية الجديدة اتجهت البنوك إلى مضاعفة عملياتها على مستوى أسواق رؤوس الأموال، وتهميش الأشكال التقليدية للوساطة.

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

أدت هذه التحولات المؤسسية في سياق التحرير المالي إلى زيادة وزن القطاع المالي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة من خلال التأثير العميق على أسلوب تسيير المؤسسات، فقد عرفت سنوات 2000 تحولات كبيرة في حوكمة المؤسسات الكبرى تحت ضغط متطلبات تحقيق المردودية لصالح المساهمين (الحوكمة المساهمية) ، والتوجه المتزايد لحاملي رؤوس الأموال نحو سلوك اكتساب القيمة على حساب خلق القيمة، بالإضافة إلى هيمنة النشاط المالي على عمل المؤسسات الغير مالية⁽¹⁾.

وقد انعكس ذلك في تطوير منتجات الادخار المعروضة للأسر لمواجهة الضغوط المتزايدة على الأجراء، بالإضافة إلى الإثراء المتسارع للأشخاص الذين يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح القطاع المالي، وهو ما أدى إلى تصاعد قوة المتعاملين الماليين الذين يحتكرون تسيير رؤوس الأموال باحترافية كبيرة، ويؤثرون بشكل عميق على نشاط الأسواق المالية "Aglietta, Rébérioux, 2004"⁽²⁾، على وجه يجعل هؤلاء المتعاملين يسيطرون على القرارات والسياسات التي يتخذها الاعوان الاقتصاديين (أسر، دول، مؤسسات غير مالية كبيرة وصغيرة، منظمات خدمية، خدمات عمومية).

أدى صعود ظاهرة الممولة وهيمنة الطابع المالي إلى التأثير سلبا على كافة دوائر الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي، حيث ساهمت زيادة الاستثمار في الأصول المالية إلى تكثيف عمليات المضاربة لتوليد أثر الثروة القادر على دعم ديناميكية الاستدانة، وذلك بما يمكن المؤسسات من الاستمرار في الاستدانة من أجل الاستثمار، ويمكن الأسر من تغطية نفقاتها التي أصبحت تفوق مداخيلها، وفيما يتعلق ببحثنا فإن ذلك أدى إلى تكثيف التدفقات المالية قصيرة المدى بين البلدان التي تربطها عمليات مالية وتجارية، وهو ما يطرح إشكالية عدم استقرار مصادر التمويل خاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني عجز تمويلي.

¹ Harribey Jean-Marie, (2003) : Le régime d'accumulation financière est insoutenable socialement et écologiquement, <http://harribey.ubordeaux4.fr/travaux/soutenabilite/insoutenabilite>: 5/11/2017, p2

² Baud Céline, Chiapello Ève, (2015) : Comment les firmes se financiarisent: Le rôle de la régulation et des instruments de gestion, Le cas du crédit bancaire, Revue française de sociologie, n°3, Vol. 56, p443

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

2- مقاربات ممولة الاقتصاد وأشكال التفكير في الممولة:

ترتكز معظم الأعمال المقدمة حول مموله الاقتصاد على " مقارنة خارجية Une approche externaliste"، تتمحور حول دور وقوة الأعوان الماليين وما انجر عن ذلك من انحراف الممارسات المالية التي نتج عنها ظاهرة الانفصال المالي وتضخم الفقاعات المضاربية على مستوى الأسواق، ما أدى في النهاية إلى انفجار الأزمة التي هددت بانهيار النظام المالي والاقتصادي العالمي، وما صاحبها من اهتزازات عنيفة على مستوى البلدان النامية التي تشكل الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي.

وبهدف الخروج من هذه الوضعية والتخلص من الضغوط الناتجة عن الانتقادات الموجهة لهذا المنطق المالي حاول عدد من الاقتصاديين " Chiapello, Gilbert 2013,2016 ; Chiapello " Lascoumes, Le Gales,2004 ; 2017" نقل أو قلب مفهوم الممولة من الخارج إلى الداخل من خلال اقتراح "مقاربة داخلية Une approche internaliste" لملولة الاقتصاد تقوم على دراسة المفاهيم والأشكال المعرفية التي يحملها هؤلاء الأعوان الماليين بالإضافة إلى الاهتمام بأدوات التسيير والوسائل والنصوص التشريعية⁽¹⁾.

وتركز المقاربة الداخلية على الاهتمام بالأشكال المعرفية والخبرات التي يمتلكها هؤلاء الاعوان خاصة ما يتعلق بالتقنيات المالية والقانونية التي يتحكمون فيها جيدا، والتي تعطيهم القوة والهيمنة، وتعكس هذه المقاربة أيضا التقنيات والأطر الفكرية التي تملك طابعا جذابا خاصا بها، وقدرة على الانتشار بشكل مستقل عن الوظائف الأخرى.

وبناء على هذه المقاربة تم تعريف الممولة كإطار لأشكال تفكير وحساب ذات طابع مالي "Chiapello,2015"⁽²⁾، حيث تتفاعل هذه المقاربة الداخلية بسهولة مع المقاربة الخارجية التي تركز على الأعوان الماليين لأن تنامي قوة وثروة هؤلاء الأعوان يساهم في تسهيل الانتشار الواسع لتقاناتهم التقنية، الأمر الذي يساعد على ظهور وانتشار صيغ جديدة تتلاءم مع مصالحهم.

إن عملية الربط التحليلي بين المقاربتين السابقتين تفتح مجالا جديدا لا ينصب مباشرة على الفضاء المالي بقدر ما يركز على فضاءات أخرى كانت بعيدة عن محترفي النشاط المالي، حيث تتفاعل الجوانب المعرفية

¹ Ferlazzo Edoardo, (2018) : La forme financiarisée de la relation de crédit des collectivités locales françaises. De la crise à l'institutionnalisation, Thèse de doctorat, Université de Paris sciences et lettres, France, p21

² Baud Céline, Chiapello Ève, op.cit, p 447

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

والعلمية الخاصة بالجانب المالي مع أنواع أخرى من الخبرات (تعليمية، اجتماعية، طبية، بيئية،.... إلخ) ما يسمح بترقية الإطار التمويلي للتحديات التنموية.

وبتيح الربط بين المقاربتين السابقتين فرصة للأعوان غير الماليين لاكتساب أشكال وخبرات تقنية كانت حكرًا على المجال المالي، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول الخطوط العريضة لهذه الثقافة التقنية ذات الطابع المالي.

ينطلق تحليل هذه الرؤية المالية من مختلف صيغ التقييم التي يستعملها المختصون الماليون والتي تتمحور حول ثلاث مقاربات للتقييم⁽¹⁾:

- اللجوء لعملية التحيين خاصة عن طريق حساب القيمة الحالية الصافية، ويرتكز هذا الشكل للتقييم على مفهوم منفعي "utilitariste" لقيمة السلع انطلاقًا من الخدمات التي تقدمها في المستقبل والتي يتم ترجمتها في شكل تدفقات مالية محينة.
- استعمال التقنيات الاحتمالية، وذلك وفق فكرة أن كل قيمة يعبر عنها بأمل رياضي (للمردودية) وانحراف معياري (للخطر) والتي تمثل أساس التقنيات المستعملة في تسيير المحفظة المالية.
- تحديد القيمة والسعر السوقيين، حيث تؤكد النظرية المالية على أنه إذا كان السوق يعمل بشكل سليم (السيولة الكاملة، إتاحة المعلومة) فإن سعر السوق سيكون مساويًا لـ "القيمة الأساسية La valeur fondamentale" للأصول المتداولة.

تتشترك الأشكال الثلاثة السابقة في نظرتها لقيمة أصل معين من وجهة نظر المستثمر الذي يملك رؤية رأسمالية موافقة لصيغة ماركس "A-M-A" أي استثمار النقود في عملية إنتاجية تتحول بدورها إلى تدفقات نقدية تتضمن مردودية مالية لصالح المستثمر، أي أن هدف العملية الاستثمارية هو زيادة الثروة المالية للمستثمر، وبالتالي لن تكون هذه العملية جذابة وذات جدوى إلا إذا حققت تدفقات مالية مستقبلية أكبر من رأس المال المستثمر، الذي ينظر إلى قيمته إما حسب صيغة تعاقدية تساوي المبلغ المحين للتدفقات المستقبلية للخدمات التي ينتجها، أو حسب عملية سوقية "market consistent" أي من خلال عملية تحكيم "Arbitrage" يقوم بها أعوان ماليون محترفون على مستوى السوق المالي⁽²⁾، وعليه فإن مهمة المستثمر تتلخص في تقليص نسبة

¹ Chiapello Eve, (2017): La financiarisation des politiques publiques, Revue Mondes en développement, Vol 45, N°178, p 26

² Ibid, p26

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

الخطر على حركة رؤوس الأموال المستثمرة من جهة وتحقيق فوائض مالية (رفع المردودية) من جهة أخرى، حيث يتم تحليلها كاستثمار مرفوق بمردودية وانحراف متوسط للخطر.

تعكس المقاربة الداخلية توسيع هذه النظرة الاستثمارية إلى كل المجالات من خلال تعميم استعمال المصطلحات والمفاهيم المالية (مثلا رأس المال البشري) بهدف تحديد أهمية الشيء المقيم، ثم تقييم هذا "الرأسمال" وفق التقاليد المالية، وخاصة وفق مبدأ "المردودية-الخطر".

3- علاقة ظاهرة الممولة بالسياسات العمومية:

يظهر في المقاربة الخارجية دور السياسات العمومية في ممولة الاقتصاد من خلال التحولات التنظيمية التي تطبق على القطاع المالي، الخصوصية والسياسات الاقتصادية والنقدية "Krippner, 2011 ; Coriat, 2008"، أما بالنسبة للمقاربة الداخلية التي اقترحتها "Chiapello, 2017" فتقدم وجهاً آخرًا لعلاقة السياسات العمومية بالتمويل "التي لا تقوم على الممولة بواسطة السياسات العمومية، لكن ممولة السياسات العمومية في حد ذاتها"⁽¹⁾ أي إدخال المنطق المالي وأدوات التقييم القائمة على مالية الاقتصاد في بناء وتهيئة السياسات بما في ذلك التي لا تعتمد على القطاع المالي، ويتم ذلك عبر سيرورة متدرجة لتغيير الأطر المعرفية وإدخال نصوص جديدة مستمدة من الأدوات المالية، وقد تذهب أبعد من ذلك إلى إدخال أعوان القطاع المالي الخاص أو البحث في كيفية الاندماج في المراحل المتقدمة للممولة.

يتم تبرير عملية ممولة الاقتصاد تقليدياً بالبحث عن مصادر لتمويل السياسات العمومية المسطرة، حيث أن مصادر التمويل متعددة وتتمثل في الضرائب والرسوم والمساهمات الإجبارية، بالإضافة إلى فوترة الخدمات والاستدانة من الأسواق المالية أو النظام البنكي، دون نسيان الخلق النقدي أو تقنين جزء من الادخار الخاص في عدة أشكال، ويختلف استعمال هذه المصادر حسب اختلاف المراحل والدول والمسائل التي يتم معالجتها، أي أنه من الممكن تحديد ومتابعة هذه السياسات تاريخياً انطلاقاً من حلقات التمويل الممكنة، حيث أن الممولة في شكلها الحالي تركز بالأساس على تعبئة الادخار بشكل طوعي على العكس من الأشكال الإلزامية مثل التحويل الإجباري للودائع إلى سندات لصالح الدولة أو الضرائب، وتعد تعبئة الادخار الخاص كأحد هوامش المناورة النادرة المتاحة في سياق يتميز بالارتفاع الكبير للدين العمومي والاقتطاعات الإجبارية.

¹ Chiapello Eve, op.cit, p 27

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

إن دراسة ممولة السياسات العمومية يقودنا إلى الاهتمام بمختلف صيغ تمويل هذه السياسات وذلك بهدف فهم التغيرات التي تعرفها الحلقات التمويلية، كما أن وجود حلقات أخرى يعني وجود مصادر أخرى للأموال، وأعوان آخرين يملكون فوائض تمويلية، بالإضافة إلى وجود معايير توطين وصيغ متابعة جديدة، وهذا يتطلب أيضا فهم المكانة والدور الذي يلعبه الأعوان الخواص، وكيف يمكن للسياسة العمومية توجيه وتحريك نشاطهم.

لكن السؤال الجوهرى الذي يتم طرحه هنا هو كيف يمكن ممولة مسألة من مسائل السياسات العمومية، وكيف يتم صناعتها انطلاقا من سياسات ذات أبعاد اجتماعية، تعليمية، أو بيئية كأهداف مشجعة لجذب رؤوس الأموال مصدرها الادخار الخاص، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي

المطلب الثالث: مراحل ممولة السياسات العمومية لأغراض تنموية

قدمت "Eve Chiapello, 2017" سيرورة لممولة السياسات العمومية وفق ثلاث مراحل أساسية، حيث أن تحديد هذه المراحل يسمح بقياس درجة التقدم في سيرورة الممولة، وما إذا كانت ممولة شكلية فقط أو تسمح بخلق حلقات تمويلية جديدة تعمل وفق مبادئ الممولة.

1- تحديد الميادين المستهدفة وتكييفها مع نظرة المستثمر:

تتطلب هذه المرحلة الأولى عمل إيديولوجي للتوفيق بين أهداف السياسات العمومية التي تبدو بعيدة عن اهتمامات المستثمرين الخواص سواء تلك التي تخص أمن وسلامة الافراد (مثلا معايير الأمن والنظافة)، أو بعض الأهداف المرتبطة على سبيل المثال بالتعليم لصالح الجميع، الحماية الاجتماعية إلخ من جهة، ومتطلبات المستثمرين التي تتمحور حول خلق المردودية لرؤوس الأموال المستثمرة من جهة أخرى.

ففي معظم الأحيان يكون المستثمرون الخواص غير قادرين على تقديم التقييم الصحيح لهذه المسائل على الوجه الذي يؤدي إلى جذب اهتمامهم إليها، وهو ما يتطلب عملا مهما بهدف تغيير هذه النظرة ولفت الانتباه إلى أهمية وقيمة هذه الميادين.

تطرح "Eve Chiapello" عدة إمكانيات لتحقيق هذا الهدف، تتمثل الإمكانية الأولى في تحديد المسائل التي يهدف إلى تثمينها في شكل رأس مال، مثلا رأس المال البشري (لتحديد مخزون المعارف والقدرات)، ورأس المال الطبيعي (ويتعلق بالمسائل المرتبطة بالبيئية)، وعليه تصبح المسائل التعليمية ميادين استثمار في رأس المال البشري، والسياسات الثقافية كاستثمار في القدرات الإبداعية.

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

أما الإمكانية الثانية فتتمثل في إعادة تعريف وتحديد العراقيل والمشاكل (الأخطار) التي يمكن أن تؤثر على العوائد المستقبلية، وذلك بما يمكن المستثمرين من التقييم الصحيح للوضع وفق مبدأ (المردودية-الخطر).

من جهة أخرى يمكن استغلال مبدأ آخر مهم جداً يركز عليه المستثمرون يتمثل في "المخرجات"، حيث تتمثل المخرجات الإيجابية في تدفقات الخدمات والعوائد المتولدة عن الاستثمارات، والتي لا يستفيد منها المستثمر بشكل مباشر، وفي هذا السياق فإن أغلب النفقات العمومية التقليدية تصب في هذا الاتجاه، حيث يمكن إعادة تصنيفها كاستثمارات في رأس المال. وبالمقابل فإن المخرجات السلبية والتي تمثل النتائج السلبية لبعض الاستثمارات (كالتلوث الناجم عن نشاط المصانع) يمكن تصنيفها كأخطار باعتبارها عوامل تضع الأرباح المستقبلية في خطر، وبالتالي يجب أخذها بعين الاعتبار في العملية الاستثمارية⁽¹⁾.

بناء على ذلك فإن إعادة تصنيف المسائل العمومية في شكل استثمار لرأس مال وفق مبدأ المردودية والخطر، يسمح بالوصول بالقرار السياسي إلى وضعية مفاضلة بين الاستثمارات البديلة انطلاقاً من المقارنة بين العوائد المنتظرة من جهة والأخطار المتوقعة من جهة أخرى، وعليه حسب هذه الرؤية فإن إدخال الأبجديات المالية بشكل تدريجي في مختلف المسائل التي تعالجها الحكومات والمنظمات الدولية المهمة بالتنمية سوف يساهم في تحويل الإشكاليات وإيجاد الحلول للمسائل التنموية المعاصرة.

2- بناء الأصول والخصوم:

تتمثل المرحلة الثانية لعملية ممولة السياسات العمومية وفق الطرح السابق في إعطاء هيكل للمفاهيم السابقة لرأس المال، أي بناء الأصول، وبالمقابل تحويل الأخطار إلى خصوم من خلال عمليات النمذجة ثم عمليات التقييم النقدي لهذه الموجودات الجديدة.

تسمح هذه المرحلة من جهة في تعزيز الثقة في عملية الاستثمار في هذه الميادين، ومن جهة أخرى الشروع في عملية حسابية من أجل الانتقاء الأمثل للاستثمارات.

ويعبر الأصل بالمعنى المالي عن صيغة تتطوي على عوائد مستقبلية، حيث يسير الأعوان الماليون فئات متنوعة من الأصول (أسهم، سندات،... إلخ) يتم من خلالها استثمار مبالغ نقدية بهدف الحصول على عوائد مستقبلية، وهو ما يتجانس تماماً مع عملية الممولة.

¹ Chiapello Eve, op.cit, p 29

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

إن عملية بناء الأصول والخصوم تسمح بتطبيق مختلف طرق التقييم القائمة على أساس مالي، بالإضافة إلى إعطاء معنى محاسبي للأصول والخصوم من خلال إعطاء تعريف محاسبي لها في مختلف الموازين، بما يسمح بتغيير الصورة الاقتصادية لهذه الهيئات ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يجعل عددا من الحكومات تهتم بـ "الاقتصاد غير المادي" في سعي منها لحصر الثروة غير المادية للدولة وتقييمها، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الأصول غير المادية المسجلة في ميزانية الدولة في فرنسا من 0.7 مليار أورو في 2007 إلى 10 مليار أورو في 2010، لكن أغلب هذه البلدان خاصة النامية منها لا تملك لحد الآن الآليات والسياسات التي تمكنها من تقييم وثمين هذه الأصول، خاصة ما يتعلق بإزالة عوائق التمويل والبحث في عملية تسجيل أصول جديدة في ميزانية الدولة⁽¹⁾.

تتطلب عملية التقييم الكمي تحديدا دقيقا لرأس المال، الخطر، أنواع العوائد، الخدمات والمزايا المتوقعة، الأخطار الممكنة (مثلا تقييم الطبيعة انطلاقا من الخدمات التي تقدمها الأنظمة البيئية)، ويقوم ذلك على ترسيخ الإطار المالي وفق فكرة تؤكد على أن قيمة الشيء ترتبط بالخدمات التي يقدمها، وهو ما يساعد على تطبيق فكرة الممولة، وانطلاقا من ذلك يمكن للطبيعة مثلا أن تشكل "رأس مال طبيعي" ومحاولة إعطاء قيمة نقدية له من خلال تهيئة الصيغ المناسبة والجمع المنظم للمعطيات، ووضع أجهزة متابعة بما يفتح الإمكانية لتقييم مالي أكثر سهولة للأنظمة البيئية وتحويلها إلى أصول، وقد تم تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع من خلال إطلاق مبادرة دولية سنة 2007 أطلق عليها "اقتصاديات الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي The economics of ecosystems and biodiversity (TEEB)"⁽²⁾.

3- هيكل التدفقات النقدية:

تعد هذه المرحلة مهمة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار الارتباط بين الممولة بمعناها الداخلي (كمنطق تحكمه مجموعة من الأدوات والأطر) والبعد الخارجي للممولة الذي يحكمه تنامي قوة الأعوان الماليين، حيث أن العمليات التي تحدثنا عنها سابقا من شأنها إحداث تحولات عميقة في الحلقات النقدية، حيث يساهم تغيير الصورة المحاسبية وعملية التقييم الكمي في توضيح واكتشاف ميادين كانت مهمة وغير مجدية من وجهة نظر المستثمرين وتحويلها إلى أصول حاملة للثروة. لكن ذلك لا يعد كافيا للتشجيع على الاستثمار، حيث تتطلب المرحلة الجديدة تعبئة الكفاءات الفردية خاصة القانونية والمالية والتنظيمية من أجل تهيئة المجال لعملية الإبداع

¹ Chiapello Eve, op.cit, p 31

² Ibid, p 32

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

المالي وتهيئة حلقة مالية تظهر فيها الصيغ التعاقدية والهيئات المستقبلية للأموال، والأطراف المسيرة ومعايير التسيير.... إلخ⁽¹⁾.

ويمكن الهدف من وراء ذلك في تحديد طرق جذب رؤوس الأموال لتمويل ميادين جديدة (بشرية، طبيعية، غير مادية.... إلخ)، ويكون ذلك عبر إمكانية تحويل هذه الأصول والخصوم إلى سلع قابلة للبيع في شكل أصول مالية.

3-1- خلق الاصول المالية:

تقوم هذه العملية على نفس مبدأ الاصل القاعدي في المؤسسات الصناعية التي تمول استثماراتها المادية عن طريق إصدار أسهم تعبر عن حقوق ملكية تحمل أرباح مستقبلية.

بالنسبة للحالات السابقة، فإن الحل يكمن في محاولة بيع حقوق في تدفقات دخول مستقبلية متولدة عن الأصول والخصوم الجديدة، ويساهم ذلك في خلق أسواق جديدة يتم من خلالها استغلال الآثار السلبية (مثلا حقوق التلويث) وجعلها قابلة للتداول، ويكون للدولة دورا ضروريا في هذه العملية من خلال فرض إلزامية شراء هذه الأصول الجديدة المولدة لموارد جديدة وفق مبدأ (الدفع مقابل التلويث) أو (الحقوق على الانبعاثات الغازية)⁽²⁾.

3-2- خلق المردودية:

ترتكز فكرة الممولة على مبدأ ضمان المردودية لصالح المستثمرين، تقليديا تقوم السلطات العمومية بإصدار أصول تكون بموجبها ملزمة بدفع مردودية لصالح المستثمرين الماليين، ويمكن التحدي في خلق شراكة (عمومية-خاصة) "Public Private Partenership (PPP)" كشكل آخر يضمن مشاركة المستثمرين الخواص في تمويل الاستثمارات الضخمة مثل البنى التحتية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود فرص معتبرة للمردودية على المدى الطويل ويتطلب ذلك خلق صيغ ومنتجات مالية أكثر تعقيدا.

وقد عملت بعض البلدان مثل فرنسا وانجلترا على جذب التمويل للقطاع الاجتماعي الذي يعاني من ضعف التمويل العمومي من خلال عقود من نوع خاص "Social Impact Bonds (SIB)" "تسمح بتشجيع المستثمرين الماليين على تمويل مشاريع معروفة على أنها عديمة المردودية، ويكون ذلك من خلال خلق مردودية بشكل غير

¹ Chiapello Eve, op.cit, p 32

² Ibid, p 33

الفصل الثاني: تشخيص مسألة تمويل التنمية بين منطقي الكبح والتحرير المالي

مباشر، فمثلا يساهم التسيير الجيد والتخفيف من عبئ الضرائب في تقليص التكاليف وبالتالي تقليص الانفاق العمومي⁽¹⁾.

3-3- خلق السيولة:

يفضل المستثمرون عادة الحفاظ على السيولة، أي القدرة على تصفية استثماراتهم وهو ما يمثل تحديا في حالة الاستثمارات السابقة، لذلك فإن حل هذه المشكلة يكمن حسب تصور "Chiapello" في إنشاء صناديق ذات وضع قانوني خاص تقوم بوظيفة تسيير رؤوس الأموال، عن طريق تخصيص أظرفة مالية توجه لتمويل استثمارات متنوعة مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى الخطر، ويتم ضمان السيولة عن طريق عملية التوريق. ويمكن للسلطات العمومية جذب رؤوس الأموال الخاصة لتمويل الاستثمارات ذات المنفعة العمومية من خلال منح مزايا ضريبية لهذه الصناديق، وتدعيمها برؤوس أموال عمومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر⁽²⁾.

3-4- تقليص مستوى الخطر:

يقوم الاستثمار على مبدأ الثنائية "المردودية- الخطر"، فكلما كان توقع المردودية أكبر انخفض مستوى الخطر والعكس صحيح، وبناء على ذلك كلما كان تدخل السلطات العمومية من أجل رفع مستوى المردودية أكبر كلما انخفض مستوى الخطر، فمثلا تعهد الدولة بإيجار عقار لمدة 40 سنة في إطار شراكة عمومية- خاصة بالإضافة إلى المحفزات الضريبية من شأنه رفع المردودية، ويكمن دور الهندسة المالية في خلق توازن مقبول بين المردودية ومستوى الخطر الناجم عن الاستثمار لأهداف اجتماعية⁽³⁾.

إذن من خلال ما سبق نلاحظ أن "Eve Chiapello" قامت بمحاولة تغيير الأفكار والأدوات التي تنظم السياسات العمومية من خلال إدخال أدوات مستوردة من عالم المالية بهدف خلق حلقات تمويلية بديلة تستهدف تعبئة الادخار الخاص بشكل طوعي لتحقيق أهداف ذات منفعة عمومية، حيث يمكن تحقيق ذلك عن طريق استعمال لغة الاستثمار وإسقاطاتها (رأس المال، الخطر، طرق التقييم الكمي والمالي)، وبالرغم من أن هذه العناصر لا تكفي لإحداث التحول في الحلقات التمويلية للسياسات العمومية، لكنها تساعد حسب التصور السابق على جذب الاستثمار الخاص وهو الهدف من عملية الممولة حسب هذا التصور.

¹ Chiapello Eve, op.cit, p33

² Ibid, p 34

³ Ibid, p36

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل مفهوم المالية وعلاقته بسيرورة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم قراءة نظرية للتفاعلات بين المنطق الذي يحكم نشاط الأنظمة المالية ومستوى التنمية، حيث تم طرح فكرة أن تفسير الاختلاف في مستوى الثروة والمستوى المعيشي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعود إلى اختلاف البيئة التنظيمية التي تحدد إطار عمل الأنظمة المالية.

ففي سياق منطق الكبح المالي أخذت الدولة على عاتقها تمويل احتياجات الاقتصاد المنتج والمشاريع التنموية الكبرى، من خلال توجيه النظام البنكي لتعبئة الادخار لصالح استثمارات معينة عن طريق معدل فائدة محدد إداريا بما يتلاءم مع تحقيق النمو الاقتصادي، والاستثمار في المشاريع ذات الأولوية.

لكن سنوات السبعينيات عرفت صعود منطق التحرير المالي الذي استمد مبرراته من إثبات محدودية منطق الكبح المالي المطبق في البلدان النامية، وبناء على هذا الطرح النظري فإن تحرير وتحديث الأنظمة المالية في هذه البلدان سوف يسمح بتعبئة أفضل للموارد المحلية من خلال توجيهها نحو الاستثمار المنتج، ورغم كل التحليلات النظرية حول محدودية مقاربة التحرير المالي، إلا أن ذلك لم يمنع من تعميم هذا التوجه الوفي لإيديولوجية توافق واشنطن والزامية التحول إلى العولمة.

لكن سرعة انتشار العولمة خاصة في شقها المالي، شكل تحديا جديا فيما يتعلق بنوعية الموارد المالية المتاحة وسبل تعبئة هذه الموارد لصالح تمويل التنمية وهو ما سنعالجه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية

لصالح التنمية في البلدان النامية

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

تمهيد:

قدمنا في الفصل السابق تحليلاً لمنطقية التمويل وعلاقة النموذج التمويلي القائم على التحرير المالي بالنمو الاقتصادي وتمويل التنمية، لكن احتكاك هذا النموذج بأرض الواقع أدى إلى بروز الطابع الغير مستقر له وتزايد حدة الانتقادات الموجهة إليه، وقد ساهم ذلك في صعود وتيرة النقاش حول تمويل التنمية، خاصة مع ارتفاع مستوى التحديات التمويلية في البلدان التي تعاني من شح في الموارد.

ترتبط سيرورة التنمية بمستوى حيازة الموارد المالية سواء كانت ذات طبيعة محلية أو من مصادر خارجية مختلفة من جهة، وبطريقة استعمال هذه الموارد من جهة أخرى، في هذا السياق يمكن فهم تمويل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو انطلاقاً من تحليل تدخلات مختلف الأطراف المحلية، والدولية في دعم السيرورة التنموية بواسطة مختلف الآليات التمويلية.

الجدول (3): تصنيف مصادر تمويل التنمية.

مصادر تمويل التنمية	وطنية	دولية
عمومية	<ul style="list-style-type: none"> - النظام الجبائي - البنوك المركزية - البنوك الوطنية وبنوك التنمية 	<ul style="list-style-type: none"> - مساعدات لصالح التنمية بما فيها مساعدات انسانية - آليات عمومية أخرى خارج "APD" - ضمانات عمومية - قروض موجهة للصادرات - مساعدات لصالح الأمن والسلام
خاصة	<ul style="list-style-type: none"> - صناديق الادخار - الشبكات البنكية - المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> - قروض خاصة - استثمار أجنبي مباشر - تحويلات المهاجرين - المنظمات غير الحكومية.

Source : De Milly Hubert, (2017) : Le financement public international du développement, un rôle indispensable sur le chemin des ODD, Revue Mondes en développement, Vol 45, N°178, p 102

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

وترتبط تعبئة الموارد الداخلية بوجود أنظمة مالية وجبائية فعالة وذات مصداقية بما يمكنها من تحقيق القبول لدى الاعوان الاقتصادية، وهي شروط صعبة التحقيق على مستوى البلدان النامية.

من جهة أخرى فإن اللجوء إلى التمويل الخارجي للتنمية لا يخلو من المخاطر، حيث أكد اقتصاد التنمية على أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تسمح برفع مخزون رأس المال، وبالتالي تحسين القدرات الانتاجية على مستوى البلدان النامية حيث أنها توجه لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن الاستعمال السيئ لرؤوس الأموال من شأنه أن يعرقل المسيرة التنموية، وذلك مهما كان شكل هذه الموارد (قروض، استثمارات أجنبية، منح... إلخ).

وعليه فإن تعدد آليات التمويل التي تبدو متاحة على مستوى البلدان النامية يؤدي إلى تعدد الاشكاليات المطروحة سواء تعلق الأمر بالتمويل الخارجي، وما يترتب عليه في كثير من الأحيان من فقدان البلدان النامية لسيادتها، أو ما يتعلق بنجاح آليات التمويل الداخلي بما يسمح بتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وذلك مشروط ببناء مؤسسات فعالة.

بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل تركيز تحليلنا على اختبار واقع تمويل التنمية في البلدان النامية من خلال التركيز على مختلف الآليات التمويلية سواء كانت محلية أو خارجية، ومدى مساهمتها في تعزيز الكفاءة التنموية في هذه البلدان.

سينصب تحليلنا على ثلاث نقاط، حيث سنحاول في المبحث الأول معرفة إلى أي مدى تساهم الموارد الداخلية في تمويل التنمية، وفي المبحث الثاني سنقوم بتحليل آليات تمويل التنمية محليا ودور السياسة الجبائية في هذه البلدان في تمويل التنمية، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى الآليات الخارجية لتمويل التنمية ودراسة إمكانية وجود روابط تكاملية بين الموارد الخارجية والاستراتيجيات المطبقة محليا في خدمة تمويل أفضل للتنمية.

المبحث الأول: تقييم كفاءة الأنظمة المالية المحلية في تعبئة الادخار لمواجهة التحديات التنموية

تطرقنا في الفصل السابق للطرح المتعلق بالأهمية البالغة التي أولتها الأعمال النظرية لعملية التجديد المالي وتحديث الأنظمة المالية ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية على مستوى البلدان النامية.

ولذلك من المهم تحليل المكانة الواقعية للأنظمة المالية المحلية في العملية التنموية في البلدان النامية ومدى قدرتها على القيام بهذه المهمة، خاصة في مواجهة التحديات المتعلقة بضعف الكثافة المالية والفعالية والقدرة على الوصول إلى القطاع المالي.

في هذا المبحث سنحاول معرفة ما إذا كان ذلك يرتبط بمسألة التحديث والتحرير المالي فقط، أو يتعدى ذلك إلى عوامل أخرى تعكس النتائج السيئة للبلدان النامية، حيث يقدم هذا المبحث تحليلاً لبعض الإحصائيات المفتاحية حول الأنظمة المالية بما يسمح بالانطلاق في التفكير حول هذه المسألة، ونحن بذلك لا نهدف إلى وضع الأصبع على مواطن القصور في الأنظمة المالية الرسمية في البلدان النامية (مع أخذ الفوارق المعتبرة بين هذه البلدان بعين الاعتبار) فحسب، بل نهدف أيضاً إلى تحديد نقاط الانطلاق لوضع المسارات التي تسمح بالوصول إلى نتائج أكثر واقعية فيما يتعلق بهذا الموضوع .

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

المطلب الأول: ماهية تعبئة الموارد الداخلية وعلاقتها بالسياسات العمومية.

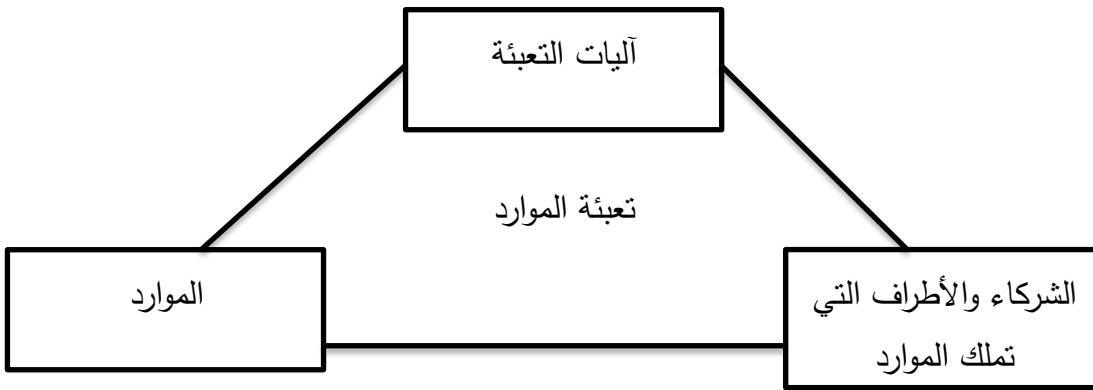
قبل تقييم مدى قدرة الأنظمة المالية المحلية في البلدان النامية على تعبئة الادخار المحلي، نحاول في هذا المطلب تحديد المفاهيم فيما يتعلق بمصطلح تعبئة الموارد وعلاقته بالسياسات العمومية في البلدان النامية.

1- مفهوم تعبئة الموارد:

يختلف مفهوم "تعبئة الموارد" عن مفهوم "تجميع رؤوس الأموال"، حيث يعد هذا الأخير مجرد مكون واحد من مكونات المفهوم الأول، إذ يعكس مفهوم تجميع رؤوس الأموال "السيرورة التي تمكن هيئة معينة (قد تكون دولة) من الحصول على موارد متنوعة"، أما مفهوم تعبئة الموارد فيعكس "الوسائل التي يجب أن تمتلكها هذه الهيئة، والتي تسمح لها بتنفيذ البرامج والمشاريع المسطرة"⁽¹⁾.

وعليه فإن هذا المفهوم يتجاوز فكرة رفع أو زيادة حجم رؤوس الأموال إلى القدرة على الحصول على موارد متنوعة من أطراف مختلفة من الشركاء والأعوان الاقتصاديين وبوسائل مختلفة، وذلك وفق استراتيجية لتعبئة الموارد تقوم على الربط بين مجموعة من العناصر (الموارد، الآليات، الشركاء أو الأطراف التي تملك الموارد).

الشكل (14): عناصر استراتيجية تعبئة الموارد



Source : Ministère malgache de l'économie et du plan,(2016) : Stratégie Nationale de Mobilisation des Ressources Intérieures 2016-2030, www.economie.gov.mg: 23/10/2018, p 13

¹ Ministère malgache de l'économie et du plan, (2016) : Stratégie Nationale de Mobilisation des Ressources Intérieures 2016-2030, www.economie.gov.mg: 23/10/2018, p 12

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

وتتمثل الموارد في مختلف الموجودات الضرورية لعمل الهيئة، ويمكن أن تكون موارد بشرية، أو موارد مادية ولوجستية (موارد تقنية، فكرية، ثقافية)، بالإضافة إلى الموارد المالية حيث يمثل المورد المالي موردا مفتاحيا لأنه يمكن الهيئة (الدولة) من أداء وظائفها وتنفيذ برامجها.

وبناء على ذلك من الضروري الربط بين نوعين من الموارد:

- الموارد ذات الاستعمال غير المحدود، وهي موارد تستعمل من طرف الهيئة في أي نشاط،
- الموارد ذات الاستعمال المحدود، وهي موارد توجه خصيصا لنشاطات معينة ومحددة بدقة وبشكل مسبق.

أما آليات تعبئة الموارد فتتمثل في مختلف الصيغ والوسائل التي تسمح بالحصول على الموارد بشكل مباشر من الاطراف التي تملك هذه الموارد، ويسمح تحديد الآليات للهيئة بتوسيع فهمها لتعبئة الموارد، وتنويع خياراتها، وتعكس هذه الآليات مجموعة من المسارات التي تتضمن نشاطات الاتصال، التحسيس والانتاج بهدف جذب انتباه واهتمام الطرف المقابل (الشركاء والاطراف التي تملك الموارد).

بالنسبة لمصطلح الشركاء فهو مصطلح عام يشمل كل الأطراف التي يمكن أن تقدم موارد مهمة للهيئة، وهنا يجب التفريق بين الشركاء والمانحين، حيث أن الشركاء يمكن أن يقدموا مجموعة متنوعة من الموارد (التقنية، البشرية، المادية، المالية... إلخ)، أما المانحين فلا يقدمون إلا الموارد المالية.

2- أولوية تمويل التنمية عن طريق الموارد الداخلية في الأعمال النظرية:

في ظل النتائج المتولدة عن تطبيق المقاربة النيولبرالية للتنمية والتي تجلت من خلال تصاعد عدم العدالة (داخليا وخارجيا)، ما تسبب في حدوث أزمات متفاقمة خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة، برزت رؤى تنموية جديدة تركز أساسا على الاقتصاد الكلي الكينزي، وتتماشى مع المقاربات الهيكلية التي تؤكد على أن السياسات الاقتصادية يجب أن تبنى على معيار أساسي هو حماية المصلحة الوطنية، وذلك مع التأكيد على تطبيق سياسات جبائية وموازنية صارمة وتجنب السياسات القائمة على عجز موازني كبير.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

حسب الطرح الكينزي فإن الطريقة الوحيدة لذلك هو إحلال الدين الداخلي محل الدين الخارجي، وهو ما يسمح بخلق علاقات دولية سليمة، لأنه حسب رؤية كينز 1919 " الأمة المدينة لا تحب دائنيها"⁽¹⁾، وعلى العكس من ذلك في حالة الدين الداخلي تكون كل الأطراف الدائنة والمدينة معنية بالوضع، ويبقى النقاش ينصب فقط حول توزيع الثروة داخل البلد.

أعاد كينز طرح هذه الفكرة لاحقا في نص له بعنوان "الاكتفاء الذاتي الوطني" سنة 1933 الذي انتقد فيه الطرح الكلاسيكي بعدم التدخل في الاقتصاد، حيث يرى كينز أنه من المنطقي والضروري وجود علاقات بين الدول في مجالات متنوعة كالمعرفة، والفن والسفر، لكن ذلك لا ينطبق على الميدان الاقتصادي وخاصة في جانبه المالي الذي يجب أن تكون فيه الأولوية للوطن⁽²⁾.

على غرار كينز، أكد "Kalecki, 1964" على أن رؤوس الأموال الخارجية يمكن أن تكون عاملا للاختلال بالنسبة للبلدان المستفيدة منها، حيث يرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية إلا من خلال التخلص من هيمنة رؤوس الأموال الأجنبية والحد من تأثير المصالح التي تشكلها هذه الأموال، فقد أوصى بضرورة تجنب التمويل الخاص الأجنبي الذي ينتج عنه تشكل مجموعات ضغط قوية، وضرورة تمويل الاستثمار العمومي عن طريق الضرائب بما يسمح بتقليص اللجوء لعملية الإصدار النقدي، كما يسمح بالحد من عملية المضاربة بالإضافة إلى تجنب التصادم بين مختلف المصالح المتعارضة، ويكون ذلك عن طريق فرض رسوم على الدخول المرتفعة واستهلاك السلع غير الأساسية، وهو بذلك يذهب إلى نفس الطرح الكينزي حول خلق تمويل داخلي لصالح التنمية.

أما بالنسبة للتمويل الخارجي الذي يطلق عليه كل من "Kalecki" و "Sachs" مصطلح "مساعدات خارجية" فيمكن أن يكون مكملا لتمويل الواردات الضرورية لرفع الإنتاج والاستثمار في القطاعات ذات الأولوية أو للمساهمة في إشباع حاجيات الاستهلاك الأساسية، لكن هذا النوع من التمويل قد يطرح مشكلا مهما في حالة توجيهه نحو النمو السيء والقصير المدى، والناج عن توجيه التمويل نحو إنتاج السلع غير الأساسية التي تؤدي إلى اختلال الاقتصاد والتأثير سلبا على الآفاق المستقبلية للنمو⁽³⁾.

¹ Berr Eric, Ponsot Jean-François,(2015) : Coopération sud-sud et financement du développement : la relation Chine-Amérique du sud face aux enjeux du développement soutenable , <https://www.researchgate.net: 25/4/2015>, p9

² Ibid, p9

³ Ibid, p11

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

بهذه الفكرة يكون كل من "كينز و Sachs و Kalecki " قد استبقوا الانتقادات الحالية الموجهة لهيمنة المالية المكتفة "La financiarisation" على الاقتصاد ، حيث اعتبروا أن الاستثمارات الأجنبية لا يمكن أن تقدم بالفعل المساعدة اللازمة للبلدان النامية، لأنها تستجيب حصريا للشروط المتعلقة بالتحويل السريع للأرباح ومحدودية رؤوس الاموال الموجهة للتنمية، كما عارض كل من " Kalecki و Sachs " التوجه المفرط للاستدانة الخارجية والتي ينجم عنها خدمات دين ثقيلة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة في ظل عدم وجود خيارات كبيرة للتصدير، وينعكس ذلك على تقليص القدرة على الاستيراد إلا من خلال الحصول على قروض جديدة، وهو ما يؤدي حتما إلى الدخول في حلقة جهنمية من المديونية تكون نتائجها غير معروفة العواقب.

3- السياسات العمومية وتعبئة الموارد التمويلية الداخلية لصالح التنمية:

يرتبط تمويل السياسات التنموية بالموارد التي تمتلكها السلطات العمومية، والتي تمكنها من تلبية الاحتياجات التنموية المحلية وتقديم الخدمات العمومية الضرورية، ولمواجهة هذا الطلب على التمويل غالبا ما تأخذ البلدان النامية على عاتقها هذه المهمة من خلال سياسات تعبئة الموارد الداخلية، والتي تتعلق بشكل كبير بتطبيق سياسات مالية تركز على تعبئة المجال الجبائي، أي بمعنى آخر تتعلق بمجموعة الموارد التي يمكن تعبئتها لتمويل النفقات العمومية، بالإضافة إلى المصادر الداخلية الغير جبائية للتمويل والتي ترتبط مباشرة بالسياسات النقدية والنظام المالي المحلي (قروض داخلية، عمليات الخلق النقدي...إلخ)، وتتضمن هذه السياسات مجموعة من المقاييس المتعلقة بالنفقات العمومية.

وتبقى الموارد المحلية في معظم البلدان النامية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعاني هذه البلدان من عجز في الموارد، وعدم القدرة على تطبيق سياسات تسيير ناجعة لتعبئة الموارد الداخلية (نظام بنكي ضعيف، إدارة جبائية ثقيلة...إلخ)، بالإضافة إلى العائق الأكبر أمام تعبئة الموارد الداخلية وهو الفساد.

كما يعود ضعف مستوى تعبئة الموارد في البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل في العموم إلى ضعف الانتاجية وتدني مستوى الدخل وبنية الأسواق المالية، وتتحصر الموارد الداخلية لمعظم هذه البلدان في المداخل

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الحكومية (باستثناء الإعانات والقروض الخارجية)، والمداخيل الجبائية الداخلية والتي لم تتجاوز 15 % خلال الفترة 2006-2012⁽¹⁾.

من جهة أخرى ترتبط تعبئة الموارد الداخلية في البلدان النامية بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى أشكال الحوكمة، حيث تعكس السياسات العمومية التأثير السياسي على قواعد الحوكمة والخيارات التمويلية.

وتظهر كفاءة الحكومات في نوعية الخدمات العمومية، ونوعية الوظيفة العمومية، ودرجة الاستقلالية عن الضغوطات السياسية والقدرة على تهيئة السياسات ومصادقية الالتزامات الحكومية تجاه هذه السياسات، ولذلك فإن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في معظم البلدان النامية، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالحوكمة والتوطين العقلاني للموارد، وضعف ميزانية هذه البلدان يجعلها في تبعية دائمة للتمويل الخارجي.

نظرا لهذه التحديات التي تواجه سيروعة تعبئة الموارد الداخلية، في البلدان النامية عرف النقاش حول تمويل التنمية تحولا كبيرا منذ مؤتمر "Monterry (2002)" في اتجاه ضرورة البحث عن أفضل الحلول لمواجهة المشاكل التمويلية التي تعيق الجهود التنموية في هذه البلدان ، خاصة تلك التي تتميز بدخل ضعيف في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وتماشيا مع هذا التطور في النقاش خلص مؤتمر الدوحة (2008) حول تمويل التنمية إلى ضرورة تهيئة آليات تمويل تتماشى مع الأولويات التنموية الكبرى للبلدان النامية من خلال تدعيم تعبئة الموارد الداخلية للبلدان النامية من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية "OMD"⁽²⁾.

في هذا السياق أصبح التركيز على تعبئة الموارد الداخلية (القطاع البنكي، النظام الجبائي، تحويلات المهاجرين... إلخ) يمثل أولوية قصوى فيما يتعلق بمسألة تعبئة رؤوس الأموال لصالح التنمية، وترتبط أهمية التمويل المحلي للتنمية بضمان التسيير الجيد للموارد المتاحة، بالإضافة إلى مختلف العوامل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المطبقة وطبيعة الحوكمة من جهة وبمدى التزام الحكومات بالسياسات الاقتصادية المسطرة من جهة أخرى.

¹ OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264280854-en-fr:30/11/2018>, p 132

² B. Elhiraika Adam, (2014) : Un financement durable en faveur du programme de développement de l'Afrique pour l'après 2015, Revue Techniques Financières et Développement, N° 117, pp 50-51

المطلب الثاني: تحليل سياسة تعبئة الادخار الداخلي في البلدان النامية

تتميز البلدان النامية على العموم بضعف مستويات الادخار المحلي، وذلك رغم وجود تباين واضح بين مختلف مجموعات البلدان النامية، وحتى بين بلدان المجموعة الواحدة.

1- حدود تحليل الادخار في البلدان النامية:

تركز التحليلات الاقتصادية حول الادخار وتمويل التنمية، على تحليل آثار تحرير القطاع المالي على حجم الادخار الاجمالي وعلى النمو الاقتصادي، وعلى سلوكيات الأعوان الاقتصاديين فيما يخص الادخار، حيث أكدت معظم هذه التحليلات على وجود علاقة بين الاستثمار والادخار المحلي، وعلى اعتبار الادخار المحلي محددًا للنمو الاقتصادي.

لكن أثبت الواقع وجود عدة نقاط شك جدية حول محددات الادخار في البلدان النامية، وهو ما يطرح مشاكل مهمة عند تحليل المعطيات المتعلقة بسلوك الأعوان الاقتصاديين تجاه عملية الادخار في البلدان النامية، وتتعلق هذه المشاكل بنوعية المعطيات، خاصة ما يرتبط بمشكلة عدم التجانس بين الملاحظات بسبب وجود فوارق عميقة بين البلدان النامية، بالإضافة إلى اختلاف طرق التقييم وتباين نوعية المعطيات حول اقتصاديات هذه البلدان، وهو ما يطرح ضرورة تحليل المعطيات الخاصة بكل دولة على حدا تبعاً لمميزات كل دولة، ثم الربط بين المعطيات النوعية والكمية من أجل تهيئة قاعدة معطيات تتمتع بالمصداقية وتعكس خصوصيات البلدان النامية، وهو ما يعقد عملية التحليل.

وتعود النوعية الرديئة للمعطيات المتاحة حول الادخار في البلدان النامية إلى تبسيط طرق الحساب، حيث يتم احتساب معطيات الادخار انطلاقاً من معطيات الانتاج والانفاق الوطنيين، وهو ما يؤدي إلى عدم وضوح هذه المعطيات بسبب صعوبة معالجة الفوارق بين مختلف مكونات الدخل الوطني⁽¹⁾، بالإضافة إلى عدم كفاية المعلومات حول الانتاج والاستهلاك وتأثيرها على نوعية المعطيات.

من جهة أخرى يوجد جزء كبير من الادخار في معظم البلدان النامية في شكل ادخار خاص لدى الأسر، إما في شكل أصول مالية أو غير مالية، وهو ما يتطلب تهيئة صيغ مناسبة وناجعة لاحتساب الادخار وتقدير حجم

¹ صاحب عجام ميثم ، علي محمد مسعود، (2014): فخ المديونية الخارجية للدول النامية، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ص57.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الثروة الموجودة لدى الأسر، لكن ذلك يطرح عدة صعوبات حول طبيعة هذه الأصول التي تكون في الغالب شديدة السيولة نظرا لارتفاع درجة تفضيل السيولة لدى الأسر.

توضح النقاط السابقة وجود صعوبات جدية في عملية تحليل مستويات وطبيعة الادخار في البلدان النامية، خاصة مع تعقيد بنية الادخار في معظم هذه البلدان وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

2- بنية الادخار في البلدان النامية:

يمكن تقسيم الادخار الداخلي إلى قسمين، الادخار الداخلي الخاص والادخار الحكومي (القطاع العمومي)، وينقسم الادخار الخاص بدوره إلى قسمين، ادخار المؤسسات الذي يعكس مستوى الأرباح (أي الدخل بعد الضريبة وتسديد الأقساط لصالح المساهمين)، بالإضافة إلى ادخار الأسر ويمثل الجزء الغير مستهلك من الدخل⁽¹⁾.

بالنسبة للبلدان النامية فإن أغلب المؤسسات هي مؤسسات مغلقة وبعيدة عن الشكل الموجود في عالم الأعمال، كما أن الادخار الأسري ظل لفترة طويلة من الزمن يتمحور حول حياة المعادن الثمينة وبعض الموجودات الأخرى، وهي كلها أشكال تؤكد على فكرة الاكتناز لأغراض التحوط وتغطية الاحتياجات المستقبلية⁽²⁾، وقد ساعد على ذلك غياب المؤسسات القادرة على إعطاء أبعاد أخرى (خاصة استثمارية) للادخار.

من جهة أخرى يركز الطرح الكينزي على أولوية الاستهلاك (الطلب) في تحريك عملية الانتاج من أجل خلق العرض اللازم لتغطية هذا الطلب، ووفق هذا الطرح فإن الادخار لا يمثل أهمية ملحة في تراكم الثروة، حيث أن هذه الأخيرة تتحقق من خلال المعاملات السلعية بين العرض والطلب، لكن المشكلة بالنسبة للبلدان النامية تكمن في كونها تستورد أكثر بكثير مما تنتج، ويعود ذلك إلى فشل سيرورة التصنيع في معظم هذه البلدان، وهنا أصبح اقتناع الأسر بضرورة الادخار ضمن الدوائر الرسمية يشكل تحديا كبيرا لهذه البلدان.

وبناء على ذلك بقي الاعتقاد السائد لفترات طويلة يدور حول عدم وجود ادخار في البلدان ضعيفة الدخل، وذلك على أساس عدم وجود حجم مهم للدوائع على مستوى النظام البنكي، لكن هذه الفرضية لم تعد صالحة في

¹ H.Prkins Dwight, Radelet Steven, et L Lindauer David, (2008) : Economie du développement, Paris, France, édition ouvertures économiques, p430

² Ibid, p 431

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

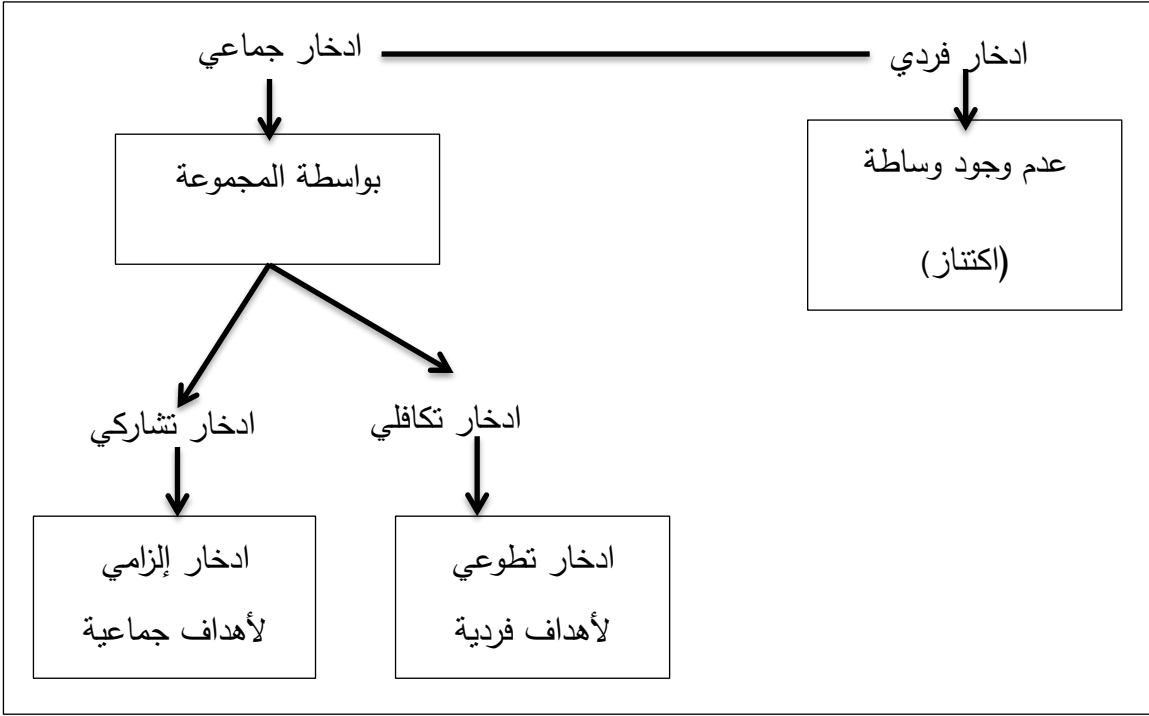
الوقت الراهن، حيث أن التحليلات التي كانت تنصب على القطاع الموازي بأبعاده المتعددة كسوق العمل وسوق السلع الاستهلاكية وغيرها، توسعت لتشمل البعد المالي⁽¹⁾.

ساعدت هذه الدراسات على تحديد مميزات القطاع المالي غير الرسمي الذي يسمح لفئات واسعة من الأعوان الاقتصاديين الغير مندمجين في الدوائر البنكية بإيجاد دوائر بديلة للادخار والحصول على القروض، وذلك عن طريق خلق تنظيمات وصيغ تمويل تتلاءم مع احتياجاتهم المالية الخاصة.

فعلى سبيل المثال يلعب نظام التمويل التكافلي دورا جوهريا في تمكين الفئات الفقيرة في بعض البلدان النامية من الحصول على القروض المنتجة أو الاستهلاكية، وهو ما يجعل من القطاع المالي غير الرسمي قطاعا حيويا نظرا لقدرته على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل بكثير من المؤسسات المالية الرسمية بالرغم من عدم خضوعه للقواعد التنظيمية الرسمية، حيث يعكس هذا القطاع درجة عالية من المرونة تكاد تكون منعدمة في القطاع الرسمي، خاصة ما يتعلق بالودائع والقروض التي تكون قصيرة الأجل وبمبالغ صغيرة، والتي تشكل الجزء الأكبر من المعاملات المالية غير الرسمية، ويمكن تحديد أهم مميزات الادخار غير الرسمي من خلال المخطط التالي.

¹ Ndeye Sine, (2004) : Épargne et développement : la contribution mutualiste, Cahiers du CRISES - Collection Études théoriques - no ET0417, www.crisis.uqam.ca : 23/10/2018, p6

الشكل (15): بنية الادخار غير الرسمي



Source : Lelart Michel, (1990) : La tontine pratique informelle d'épargne et de crédit dans les pays en développement, Paris, France, Editions John Libbey Eurotext, p34

تعطي هذه الخصوصية الهيكلية ثقلا كبيرا لدور المؤسسات المالية غير الرسمية في تعبئة الادخار المحلي، حيث تظهر فعاليتها في سرعة ومرونة المعاملات نظرا لعدم خضوعها للقواعد التنظيمية المرتبطة بمعدلات الفائدة، وتأطير القروض ونسب السيولة، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بعمليات الإيداع التي تكون ضعيفة جدا أو منعدمة مقارنة بالقطاع الرسمي⁽¹⁾.

3- قياس مستوى الادخار المحلي في البلدان النامية:

تتميز أغلب البلدان النامية خاصة في افريقيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا بضعف مستويات الادخار مقارنة بالمستوى العالمي، أو مستوى الادخار في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، ويمكن تحليل تطور مستوى الادخار انطلاقا من قياس نسبة الادخار المحلي الخام إلى الناتج الداخلي الخام، حيث عرفت هذه

¹ Lelart Michel, (1990) : La tontine pratique informelle d'épargne et de crédit dans les pays en développement, Paris, France, Editions John Libbey Eurotext, p 34

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

النسبة انخفاضا ملحوظا انطلاقا من سنوات 1980 واستمر هذا الانخفاض خلال سنوات 1990، حيث بقيت هذه النسبة دون مستوى 20% في معظم هذه الفترة كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول (4): تطور نسبة الادخار المحلي الخام حسب أقاليم العالم (%)

2016	2010	2000	1990	1980	
14.97	19.83	21.57	18.41	20.52	دول الساحل الافريقي
17.21	21.30	16.52	19.75	20.65	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
24.45	24.25	28.38	25.27 (1994)	-	دول أوروبا وآسيا الوسطى
30.67	34.69	27.94	27.13	-	الدول ذات الدخل المتوسط
24.45	24.60	24.78	23.15	22.95	العالم

المصدر: تم إعداده انطلاقا من قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemoniale.org>، 2019/11/8

توضح هذه المعطيات وجود تباين واضح في مستويات الادخار المحلي بين أقاليم العالم، حيث أنها لم تتعدى حاجز 20% في مجموعة بلدان الساحل الافريقي منذ بداية 1980 إلى يومنا هذا، ونفس الأمر تقريبا بالنسبة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، حيث بقي مستوى الادخار المحلي منخفضا مقارنة بالمستوى العالمي، في حين أن مجموعة البلدان النامية خاصة الموجودة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى سجلت مستويات أفضل للادخار المحلي منذ 1994 حيث تجاوزت هذه النسبة في معظم السنوات حاجز 24% .

بالإضافة إلى هذا التباين في مستوى الادخار بين مختلف الأقاليم ومجموعات البلدان، يجدر الإشارة إلى وجود تباين في مستوى الادخار المحلي بين بلدان المجموعة الواحدة، ويعود ذلك إلى اختلاف مستويات الدخل بينها، حيث أن البلدان النامية ذات الدخل المتوسط تسجل معدلات ادخار في حدود 30% وقد تتجاوزها في بعض الفترات، خاصة عندما تكون أسعار المواد الأولية مرتفعة في الأسواق العالمية، فمثلا بالنسبة لإفريقيا نجد أن أغلب البلدان تسجل معدلات ضعيفة أو سالبة، في حين أن بلدان أخرى في شمال القارة على غرار الجزائر وليبيا بالإضافة إلى بلدان أخرى مثل (الغابون، أنغولا، الكونغو) سجلت معدلات ادخار تصل إلى 50% في بعض المراحل بفضل ارتفاع المداخيل الريعية⁽¹⁾، لكن التحديات التي تبقى مطروحة بالنسبة لهذه البلدان تكمن في ضعف فعالية تعبئة الادخار الداخلي، خاصة بسبب عدم القدرة على استثماره في القطاعات المنتجة.

¹ قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemoniale.org>، 2019/11/8

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

وعليه يمكن القول أن ضعف الادخار المحلي في معظم البلدان النامية يعود إلى ضعف المداخيل في هذه البلدان، بالإضافة إلى مشكلة انعدام الثقة في النظام البنائي، وعدم مرونة التمويل البنكي كما سنرى ذلك لاحقاً في هذا الفصل، وهو ما يعكس عدم فعالية اقتصاديات عدد كبير من البلدان النامية فيما يتعلق بمسألة تعبئة الادخار المحلي مقارنة بالبلدان المتقدمة، وبالتالي فإن الربط بين العنصرين السابقين يمكن أن يفسر ضعف مستوى الادخار في عدد كبير من البلدان النامية خاصة في إفريقيا مقارنة ببلدان أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

المطلب الثالث: دور الأنظمة البنكية المحلية في تعبئة الادخار في البلدان النامية

تشكل الوظيفة البنكية في البلدان النامية عموماً النشاط المركزي في الأنظمة المالية الرسمية لهذه البلدان، وبالتالي من الطبيعي أن ينصب تحليلنا على المقاييس المتعلقة بالتعميق المالي، بالإضافة إلى مستوى الكفاءة وتنافسية القطاع البنكي.

1- درجة التعميق المالي ومستوى كفاءة النظام البنكي:

عموماً يمكن قياس عمق أو كثافة النظام البنكي انطلاقاً من تقدير حجم الودائع الموجودة في النظام البنكي، أو من خلال حجم القروض المقدمة من طرف هذا الأخير، مع الأخذ بعين الاعتبار الارتباط الوثيق الموجود بين هذين العنصرين⁽¹⁾، فكلما كانت البنوك قادرة على تعبئة الودائع على المستوى المحلي، كلما ازدادت قدرتها على تقديم القروض للمؤسسات الاقتصادية على المستويين المحلي والخارجي، مع العلم أن القطاع البنكي لا يوجه موارده إلى القطاع الخاص فقط، حيث أن المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الأخرى التابعة للدولة تلجأ أيضاً للتمويل البنكي، كما أن بعض البنوك تقوم باستثمار جزء من مواردها في الخارج.

بناءً على ما سبق سنركز تحليلنا على مؤشرين نموذجيين لعمق النظام المالي:

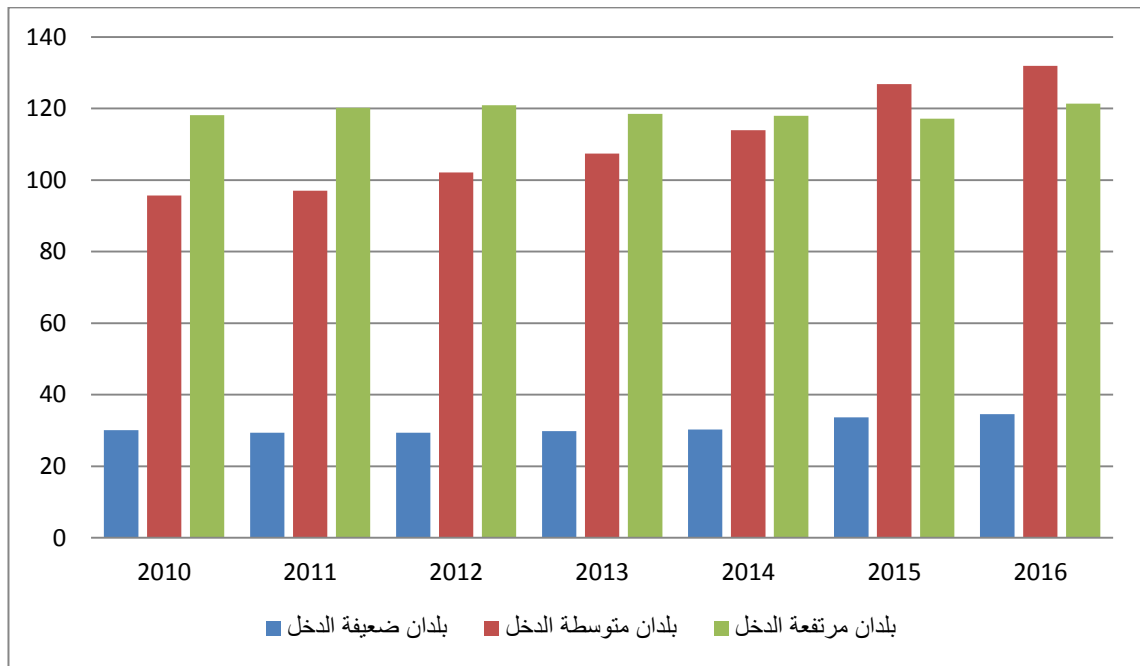
- حجم الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام كمؤشر شامل للموارد النقدية المتداولة في النظام البنكي، والتي يتم تحريكها من طرف البنوك والوسطاء الماليين باتجاه النشاط الاقتصادي،
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام، والتي تعكس قدرة النظام البنكي على تمويل القطاع الخاص الاقتصادي.

¹ Ayoub Hassan, op.cit, p8

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

يجدر الانتباه عند تحليل هذه المعطيات المتعلقة بكثافة النظام المالي إلى تأثير ضعف مستويات الدخل الفردي وارتفاع معدلات التضخم على مستوى العمق المالي، حيث أن نسبة الادخار النقدي تعد ضعيفة جدا في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض مقارنة ببقية البلدان، وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد على أن نسبة الوساطة المالية في معظم البلدان النامية ضعيفة الدخل تبقى الأضعف بين بقية بلدان العالم

الشكل (16): نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام حسب مجموعات البلدان (%)



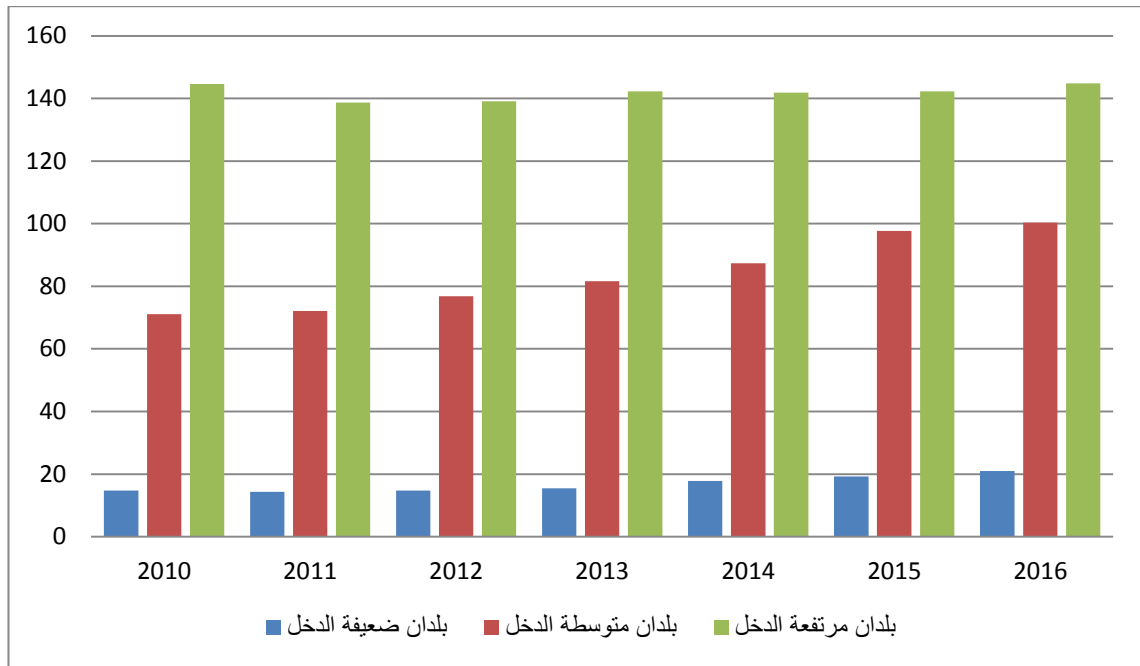
المصدر: تم إعداده انطلاقاً من قاعدة بيانات البنك العالمي حول النظام المالي،
2018/7/20 : <https://donnees.banquemondiale.org/theme/secteur-financier>

تبين المعطيات السابقة ضعف نسبة الكتلة النقدية في القطاع الرسمي في البلدان ضعيفة الدخل، حيث أنها لا تتعدى مستوى 31% في المتوسط، في حين تصل إلى 94% في البلدان متوسطة الدخل، و119% في البلدان مرتفعة الدخل، ويرجع هذا الفارق إلى ارتفاع مستويات تسرب رؤوس الأموال خارج الدوائر الرسمية، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار الداخلي الضعيف أصلاً.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

فيما يتعلق بعمق النظام القرضي تبقى الفوارق كبيرة بين معظم البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل، وبين بقية البلدان، حيث لا يتعدى متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى PIB الـ 17% مقابل 84% في البلدان متوسطة الدخل، و 142% في البلدان مرتفعة الدخل، كما يوضح البيان التالي.

الشكل (17): نسبة القروض الداخلية الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام حسب مجموعات البلدان (%)

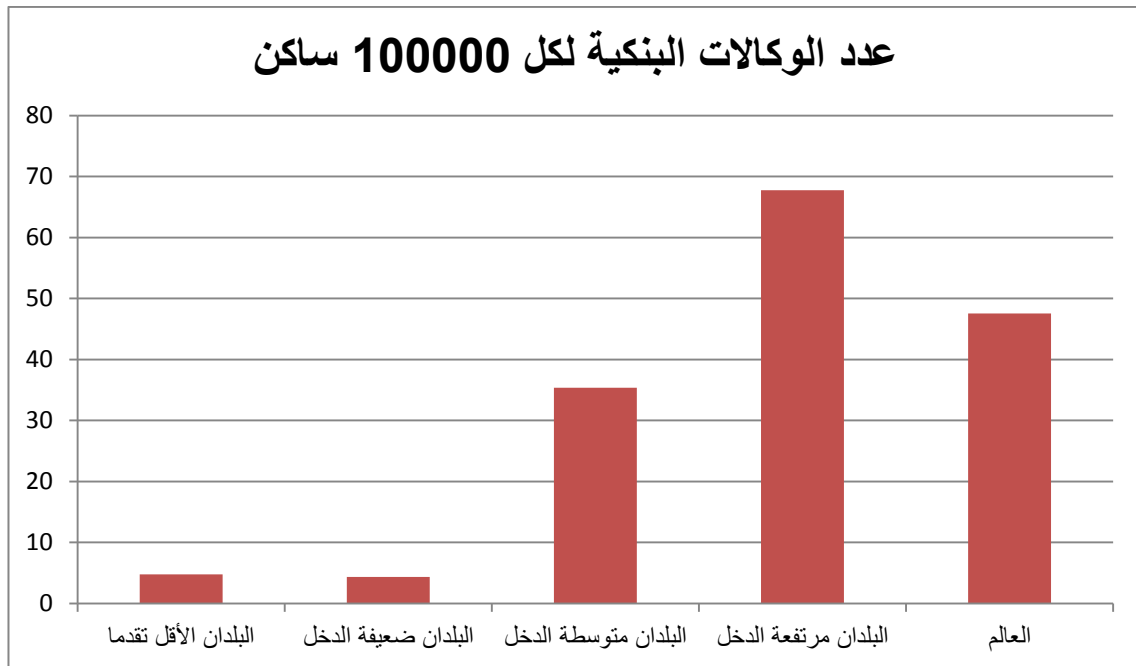


المصدر: تم إعداده انطلاقاً من قاعدة بيانات البنك العالمي حول النظام المالي،
<https://donnees.banquemondiale.org/theme/secteur-financier> :2018/7/20

من جهة أخرى، يشكل ضعف الانتشار البنكي عاملاً مهماً في عدم كفاءة النظام البنكي في هذه البلدان وما ينجر عن ذلك من التوطين السيئ للموارد، وصعود السوق الموازي وسلوكيات الاكتناز لدى الأعوان الاقتصاديين، وتعزيز حالة تجزئة السوق.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (18): انتشار النشاط البنكي حسب مجموعات البلدان



المصدر: تم إعداده انطلاقاً من قاعدة بيانات البنك العالمي حول النظام المالي (معطيات 2016)،
2018/7/20 : <https://donnees.banquemondiale.org/theme/secteur-financier>

يوضح البيان ضعف الانتشار البنكي في معظم مجموعات البلدان النامية، حيث يصل متوسط عدد الوكالات البنكية إلى 35.39 وكالة لكل 100000 ساكن في البلدان متوسطة الدخل، والتي تبقى ضعيفة مقارنة بالمتوسط في البلدان مرتفعة الدخل (67.55 وكالة لكل 100000 ساكن) والمتوسط العالمي (47.55 وكالة لكل 100000 ساكن)، أما البلدان ضعيفة الدخل والبلدان الأقل تقدماً فإنها تعرف ضعفاً كبيراً جداً في الانتشار البنكي حيث لا يتجاوز عدد الوكالات البنكية 5 وكالات لكل 100000 ساكن.

تؤكد هذه الوضعية على ميزة أخرى للأنظمة المالية لهذه البلدان وهي ضعف معدلات الوساطة (أي ضعف نسبة الودائع التي يتم تحويلها إلى قروض لصالح القطاع الخاص)، حيث أن النظام البنكي يواجه الجزء الأكبر من الموارد للأصول السائلة وفي شكل قروض لصالح الدولة، ما يعكس ضعف نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص رغم أهمية ذلك للنمو الاقتصادي، وهو ما يجبر هذه البلدان على البحث عن الأدوات الناجمة لضمان توجيه الموارد البنكية إلى القطاع الخاص.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

2- مشكلة عدم الشفافية ونوعية المعلومات:

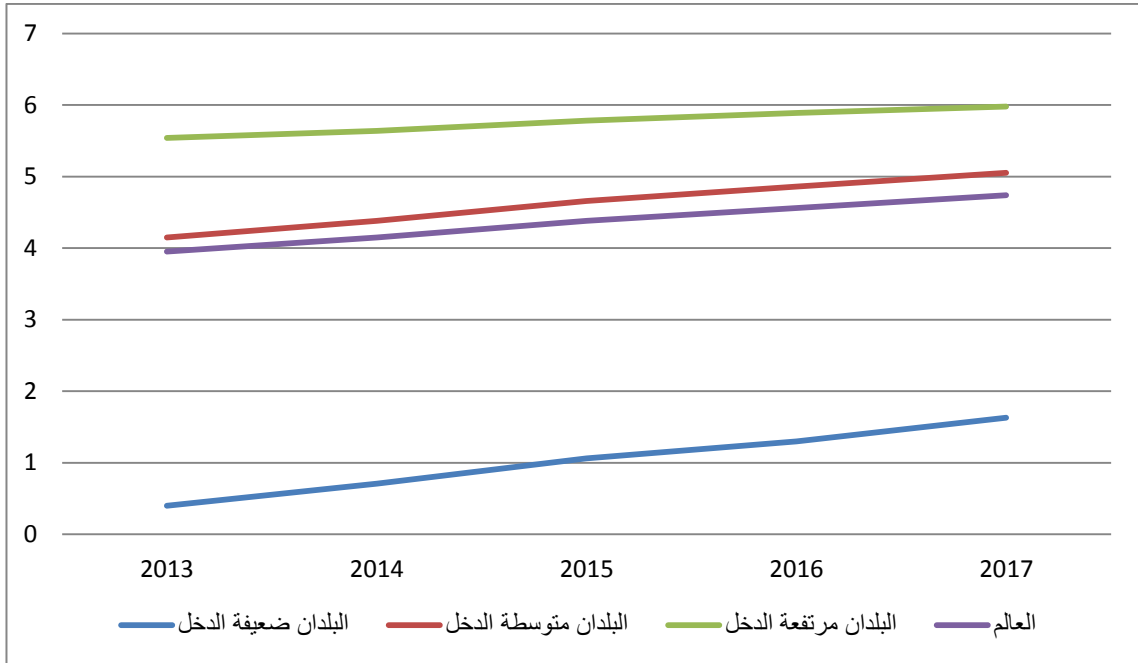
تتحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسات المالية وبقية الأعوان الاقتصاديين حسب درجة الثقة المتبادلة بين الطرفين، وترتبط هذه الثقة بمدى استدامة النشاط الاقتصادي وجودته من جهة، وبمستوى كثافة وكفاءة المؤسسات المالية في تجميع الادخار وإعادة توجيهه نحو الاستثمار المنتج من جهة أخرى، لكن هذه الثقة تبقى ضعيفة في معظم البلدان النامية، حيث أن وجود عدد كبير من عوامل عدم اليقين يمكن أن يؤثر سلبا على هذه العلاقة من خلال تفضيل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بجزء من الادخار (الاكتناز)، كما يؤثر على أمن المعاملات المالية وعلى التكاليف المرتبطة بها، بالإضافة إلى شفافية تسعير القروض.

من جهة أخرى فإن محدودية القدرة على الوصول إلى المعلومة المحاسبية المرتبطة بنشاط وثروة الأعوان الاقتصاديين في معظم البلدان النامية، ونقص المعلومات ذات المصدقية حول نشاط المؤسسة، ونتائجها المالية، وقدرتها على السداد، وممتلكاتها العقارية، وحجم السوق والأخطار المرتبطة به، يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام سيرورة التمويل والتوطين الأمثل للموارد، حيث أن عددا كبيرا من المشاريع ذات النوعية الجيدة لا تتمكن من الحصول على التمويل اللازم، في حين أن مشاريع أخرى عالية المخاطرة يتم تمويلها دون أخذ المخاطر المرتبطة بها بعين الاعتبار، وزيادة على ذلك يواجه الأعوان الاقتصاديون صعوبات قانونية وإدارية كبيرة للحصول على القروض البنكية⁽¹⁾.

¹ Agence Française de développement AFD, (2018) : Stratégie systèmes financiers 2018-2022 : www.afd.fr,23/10/2018, p9

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (19): تطور مؤشر عمق المعلومة حول القرض حسب مجموعات البلدان (من 0 إلى 8)



المصدر: تم إعداده انطلاقاً من قاعدة بيانات البنك العالمي حول النظام المالي،

<https://donnees.banquemondiale.org/theme/secteur-financier> :2018/7/20

تعكس المعطيات الموضحة في البيان النوعية الرديئة للمعلومات المتاحة حول عملية القرض في معظم البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل، والتي تبقى بعيدة عن المستوى العالمي وعن مجموعات البلدان الأخرى، حيث لم تتجاوز أعلى قيمة للمؤشر 1.63 نقطة من 8 في البلدان ضعيفة الدخل، في حين قدر هذا المؤشر بـ 4.74 نقطة كمستوى عالمي سنة 2017، ووصل إلى 5.05 نقطة في البلدان متوسطة الدخل و 5.98 نقطة في البلدان مرتفعة الدخل.

تعكس هذه النتائج الضعيفة تشوهات الأسعار على مستوى الكثير من البلدان النامية بسبب سوء تقدير الأخطار الناجم عن المعلومات الرديئة حول القرض، وما ينجر عن ذلك من سوء توظيف الموارد المالية المتاحة، حيث تلجأ 16% فقط من المؤسسات الرسمية في البلدان الأقل تقدماً إلى تمويل استثماراتها عن طريق النظام البنكي، في حين تتجاوز هذه النسبة 30% في البلدان مرتفعة الدخل⁽¹⁾.

¹ Agence Française de développement AFD, op.cit, p10

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

3- الخيارات التمويلية وتسيير المخاطر ومشكلة الحوكمة:

تتعرض المؤسسات البنكية لعدة أنواع من المخاطر، ومن أهمها عدم قدرة المقترضين على سداد الفروض، وفي الظروف العادية تواجه المؤسسات المالية هذا الخطر عن طريق عملية مبادلة المخاطر من أجل ضمان استقرار واستمرارية العملية التمويلية، ومواجهة المخاطر الناجمة عن عدم قدرة بعض المقترضين على السداد.

لكن بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، فإن تمركز النشاط الاقتصادي حول بعض القطاعات الأساسية التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار على المستوى العالمي (قطاع المحروقات، الفلاحة... إلخ)، يحد من قدرة المتعاملين الماليين على تنويع ومبادلة المخاطر.

من جهة أخرى، غالبا ما تكون أدوات وصيغ تقييم المخاطر غير كاملة وغير مهيكلة على مستوى المؤسسات المالية، حيث تسجل هذه المؤسسات معدلات مرتفعة من القروض الرديئة التي لا تخضع في الغالب للمعايير الدولية، فقد وصل متوسط القروض الرديئة في البلدان ضعيفة الدخل إلى 11% للفترة الممتدة من 2004 إلى 2014، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 3% في البلدان مرتفعة الدخل و5% كمتوسط عالمي⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني هياكل حوكمة المؤسسات المالية في كثير من البلدان النامية من تشوهات تتعلق أساسا بتكوين مجالس الإدارة والهيئات الداخلية، وطريقة اتخاذ القرارات التي لا تسمح بأخذ القرارات المناسبة، ولذلك فإن استراتيجية الاستثمار في هذه المؤسسات لا تساهم دائما في تدعيم وظائف الرقابة الداخلية، والتي تبقى تشكل رهانا جوهريا في بعض هذه البلدان.

كما أن بروز المجموعات المالية الإقليمية يطرح عدة مشاكل فيما يتعلق بالتجانس بين النصوص التنظيمية، ومركزية الإشراف، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة النشاطات المالية غير النظامية.

وعليه يبقى التطبيق الفعلي لقواعد الحوكمة يشكل نقطة ضعف جوهريه للأنظمة المالية في البلدان النامية، حيث أنه يتطلب طريقة ناجعة لجمع المعلومات ذات المصدقية، والتطبيق السليم لقواعد الرقابة، حيث أن عملية الرقابة والإشراف تتم في الغالب على أساس رقابة إدارية نظامية، أكثر منها على أساس تقييم فعلي لمستوى الخطر، كما أن الجهات المكلفة بالرقابة والإشراف لا تملك هامشا كافيا للمناورة فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات العقابية (التصفية، سحب الرخصة..... إلخ)، وهو ما يتطلب بذل مجهودات كبيرة فيما يتعلق بترقية الأنظمة

¹ Agence Française de développement AFD, op.cit, p11

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

البنكية في البلدان النامية خاصة ذات الدخل الضعيف إلى مستوى يتلاءم مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية واستمراريتها زمانيا ومكانيا.

وفي ظل ضعف أداء الانظمة البنكية في تمويل التنمية، يبقى ثقل تمويل التحديات التنموية واقعا بشكل كبير على عاتق السياسات الجبائية، وهو ما سنعالجه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تحديات تعبئة الموارد الجبائية لصالح التنمية في سياق البلدان النامية

يقع ثقل مواجهة التحديات التنموية في البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل على عاتق الدولة بشكل شبه كامل، حيث تكون مجبرة على التدخل بشكل دائم لدعم قطاعات مهمة كالصحة والتعليم والفلاحة، بالإضافة إلى القطاعات السيادية (الأمن، الدفاع، الإنارة العمومية، البنى التحتية... إلخ)، وكذلك التدخل لضبط نشاط الأسواق.

ونظرا لصعوبة التأثير على الادخار المحلي الخاص في أغلب البلدان النامية وعدم القدرة على توجيهه لتلبية متطلبات تمويل التنمية، تواجه هذه البلدان تحديات جدية فيما يتعلق بتوفر موارد مالية ضخمة من مصادر مختلفة (الاقتراض، المساعدات، ريع الموارد الطبيعية... إلخ) بما يساعدها على تحقيق الأهداف التنموية، ويبقى الادخار العمومي يشكل مصدرا مهما لتمويل التنمية مقارنة بالمصادر الأخرى.

ويتكون الادخار العمومي بالأساس من الادخار الموازي المتولد عن الفائض المفترض بين الموارد ومجموع النفقات الخاصة بالدولة، وتشكل الموارد الجبائية الجزء الأكبر من هذه الفوائض، كما أنها تعد مصدرا مهما لتمويل التنمية مقارنة بالمصادر الأخرى، وبالتالي فإن معالجة المشاكل الجبائية تقع في جوهر دور الدولة في المسيرة التنموية.

وعليه تشكل مسألة إرساء نظام جبائي فعال تحديا كبيرا بالنسبة للبلدان النامية، خاصة ما يتعلق بتقوية مؤسسات الدولة، وتدعيم إطار الحوكمة، وترقية السياسات الجبائية بما يخدم سيرورة التنمية في هذه البلدان، حيث أن الفشل في وضع السياسات الضريبية المناسبة، وتسيير العجز الموازي والدين العمومي يمكن ان يكون له آثار عكسية على النشاط الاقتصادي، خاصة التأثير على القدرة الشرائية وتوزيع الدخل، والقدرة على الادخار والاستثمار، وهو ما يتطلب عناية كبيرة في وضع السياسات الجبائية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية للسياسة الجبائية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب تحديد المفاهيم فيما يتعلق بالسياسة الجبائية، وذلك قبل وضعها في السياق الخاص بالبلدان النامية. وينطلق فهم المقاربات النظرية للسياسة الجبائية من تحليل أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وطبيعة الأهداف المنتظرة من العلاقة بين الثنائية (الاقطاعات الجبائية- النفقات العمومية)، أي بمعنى آخر من مفهوم الجباية كاستراتيجية تختلف حسب طبيعة الدولة، ويمكن تمييز ثلاث مقاربات رئيسية للسياسة الجبائية ودور الدولة.

1- المقاربة الكينزية للسياسة الجبائية:

ظل الهدف الأساسي للمالية العمومية حتى الأزمة الاقتصادية لسنوات 1930 ينحصر في تمويل الخدمات العمومية، ولذلك لم يتم اعتبار النفقات العمومية كعامل مؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي.

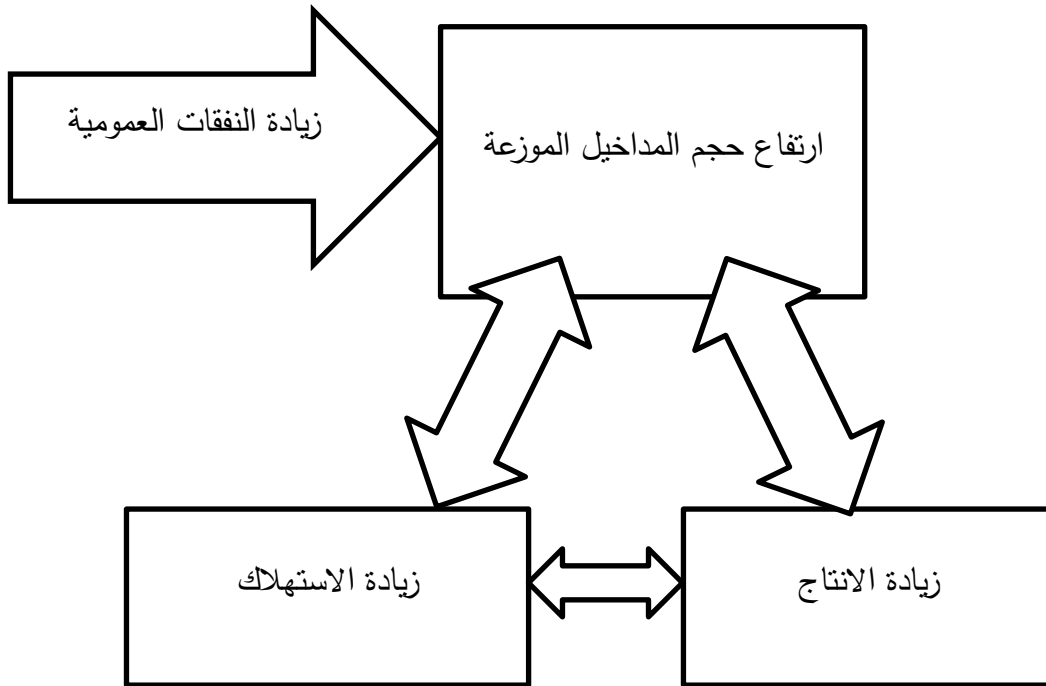
لكن بالنسبة للنظرية الكينزية فإن دور الدولة لم يعد ينحصر في تمويل بعض الخدمات العمومية فقط، بل أصبح يتجاوز ذلك إلى تحقيق أهداف وطنية كبيرة تشمل التوطين الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة، بالإضافة إلى الأهداف المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية، وتحقيق التجانس بين هذه القطاعات، وعليه أصبح الاقتصاد العمومي يشكل قاعدة دعم مهمة للنشاط الاقتصادي بفضل تقديم الخدمات العمومية مجاناً أو مقابل رسوم رمزية.

وتؤكد المقاربة الكينزية على ضرورة وضع سياسة موازنية تقوم على التحكم في مستوى النفقات والموارد العمومية تبعاً للأهداف المسطرة، فعندما تقوم الدولة بتقليص حجم مواردها عن طريق تخفيض معدلات الضرائب، فهي بذلك توفر قدرة شرائية إضافية وبالتالي تساهم في انعاش الاستهلاك والاستثمار والتشغيل، وعندما تقوم برفع نفقاتها، تسمح للمؤسسات الاقتصادية برفع مستوى إنتاجها، وبالتالي زيادة الطلب على العمل، وهو ما يؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي، وينتج عن ذلك ارتفاع في المداخل الجبائية بما يمكن من تغطية النفقات العمومية، وتوجيه الفائض الباقي إلى الاقتصاد، وهو ما يطلق عليه مصطلح " المضاعف الموازني الكينزي"⁽¹⁾.

¹ Deniset Jean, (1984) : Monnaie et financement dans les années 80, Paris, France, Edition Dunod, p288

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (20): مخطط توضيحي للمضاعف الموازي الكينزي



Source : Béah Yvette-Armelle,(2015) : Politique budgétaire dans l’UEMOA : Soutenabilité de la dette et perspectives de financement, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, l’université Félix Houphouët–Boigny d’Abidjan, Côte d’Ivoire, p35

من جهة أخرى وباعتبار أن الدولة تمثل المصلحة العامة، أي أنها تحافظ على التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة، وذلك من خلال تقليص دور الفرد مقابل تدعيم المصلحة العامة عن طريق تهيئة سياسة انفاق عمومي تقوم على تخفيف الأعباء الضريبية والتقليل من اللجوء لفرض الضرائب، وتفضيل الاقتراض وعملية الخلق النقدي، وفي حالة اللجوء للضرائب يجب فعل ذلك على وجه محدود جدا مع تفضيل استعمال الضرائب الغير مباشرة المتضمنة في الاسعار أكثر من الضرائب المباشرة، بالإضافة إلى تطبيق نظام جبائي معقد يتكون من عدد كبير من الضرائب الصغيرة بما يتماشى مع خلق حالة "الوهم المالي L’illusion financière"⁽¹⁾.

أي أن النظام الجبائي ضمن هذه المقاربة يبدو كمجموعة من البناءات المنفصلة لأنها تخضع لمنطقية وحيدة هي منطقية الوهم المالي، وهو ما يطرح الاشكالية المتعلقة بالمستوى المثالي للاقتطاعات الضريبية خاصة وأن المقاييس التي تحكم هذه الاقتطاعات تقوم على نظام غير عقلاني.

¹ Percebois Jacques, (1977): Fiscalité et croissance - Une approche par les modèles, Paris, France, Edition Economica, p9

2- المقاربة النيوكلاسيكية للسياسة الجبائية:

شكلت الأزمة الناجمة عن الصدمة البترولية لسنة 1973 قاعدة للمنظرين النيوكلاسيك لإثبات محدودية السياسة الجبائية الكينزية، حيث ينطلق المفهوم النيوكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعلاقتها بالمالية العمومية من احتكار الافراد ومؤسسات القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، وحصر دور الدولة في الجوانب الإدارية والأمنية واستثمارات البنية التحتية في إطار نظام مالي يتميز بثلاثة خصائص⁽¹⁾:

- تقليص حجم النفقات العمومية، والانفاق على الخدمات الإدارية بشكل فردي،
- احترام مبدأ توازن الميزانية (النفقات العمومية= الموارد العمومية)،
- اتخاذ مبدأ توازن الميزانية كقاعدة للتسيير الجيد للأموال العمومية، حيث أن العجز يؤدي إلى الاقتراض وهو أمر غير مرغوب، والفائض يعكس الإفراط في الاقتطاعات الغير ضرورية ما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي.

بناء على ذلك، فإن تحليل العلاقة بين الموارد والنفقات العمومية وفق التصور النيوكلاسيكي يندرج ضمن إطار محدد بوجود بعض القيود التقنية، بهدف عدم التأثير على قدرة السوق على التوطين الأمثل للموارد، ولذلك وفق هذا التصور يجب تحديد الأهداف من فرض الضرائب بدقة وبعناية بالغة بما يناسب⁽²⁾:

- تمويل إنتاج السلع ذات المنفعة الجماعية المحضنة،
- تمويل عجز بعض مؤسسات القطاع العام بشرط أن تظهر القدرة على تحقيق مردودية حدية متزايدة،
- القيام بعملية إعادة توطين الموارد بشكل أفضل في حالة وجود ضغوط خارجية استثنائية، ومعالجة التكاليف الاجتماعية الناجمة عن هذه الضغوط.

وعليه ووفق هذا التصور فإن دور الضرائب ينحصر في كونها وسيلة لإعادة توطين الموارد بشكل أفضل في الحالات التي تكون فيها الآليات السوقية غير قادرة على تحقيق ذلك، كما أن دورها في تمويل النفقات العمومية يصب في نفس الاتجاه الخاص بإعادة توطين الموارد، حيث أن نظام التمويل العمومي يندرج تماما تحت المفهوم الضيق "للدولة الحارسة"، وبشكل أقل ضمن نظام تمويل داخلي يقوم على تجنب اللجوء بشكل دائم إلى

¹ Harakat Mohamed, (2010) : Les finances publiques à l'épreuve de la transparence et de la performance, Rabat, Maroc, Edition El Maarif Al Jadida, pp 16-17

² Percebois Jacques, op.cit, p7

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الاقتراض، وبالإضافة إلى ذلك لا يجب أن يكون للضريبة أي تأثير على التوطين الأمتل للموارد الموجودة مسبقا في القطاع الخاص خارج الأهداف الثلاثة المذكورة سابقا.

3- المقاربة الكينزية الجديدة للسياسة الجبائية:

يشكل الاقتصاد الكينزي الجديد تيارا نظريا منتقدا للاقتصاد النيوكلاسيكي، ورغم أنه يبرر بعض حالات تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا أن هذه الرؤية لا تقوم على الإحلال الكامل لدور الدولة محل دور السوق في النشاط الاقتصادي، لكنه يركز على البحث عن الوسائل اللازمة لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي.

ويكمن الاختلاف الجوهرى بين الاقتصاد الكينزي الجديد والقديم في طبيعة التوقعات، حيث يدخل الكينزيون الجدد العوامل القادرة على التوقع الجيد للمستقبل، وهو ما يطلق عليه "التوقعات العقلانية"، والتي تركز على تقديرات أكثر واقعية من المضاعف الموازني الكينزي، حيث أنه في عالم يمكن فيه التوقع المسبق لكل شيء، فإن ارتفاع النفقات العمومية سيؤدي حتما إلى ارتفاع الضرائب المستقبلية وبالتالي تقليص أثر المضاعف⁽¹⁾.

من جهة أخرى فيما يتعلق بالقواعد الموازنية بين "Taylor, 1993; 2000" أن التغييرات التي تحدث في حجم النفقات العمومية والضرائب يكون لأهداف التعديل وتحقيق الاستقرار الذاتي، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة على سبيل المثال يتطلب رفع حجم التعويضات المقدمة على البطالة، وهو ما ينعكس أيضا على رفع المداخل الجبائية ولكن بوتيرة أقل⁽²⁾.

فعلى غرار الكينزيين وعلى العكس من النيوكلاسيك، لا يؤمن الكينزيون الجدد بالتوازن التلقائي للسوق وفق آلية العرض والطلب، حيث أن الأجور والأسعار لا تتميز بالمرونة، ويعود ذلك إلى عدم توفر المعلومة الكاملة "Stiglitz et Walsh, 2004"⁽³⁾، وتبين عدم مرونة الأسعار أنه حتى وإن كانت التوقعات عقلانية فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد في الوضع الامثل للتوازن، كما أن التعديل البطيء للأسعار يجعل من الضروري

¹ Béah Yvette-Armelle, (2015) : Politique budgétaire dans l'UEMOA : Soutenabilité de la dette et perspectives de financement, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, l'université Félix Houphouët-Boigny d'Abidjan, Côte d'Ivoire, p42

² Dione Léon-Amath, (2016) : Composition des dépenses publiques et impact sur la croissance économique: Analyses théorique et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, l'université de Bourgogne Franche-Comté, France, p102

³ Béah Yvette-Armelle, Ibid, p42

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

إعادة تهيئة السياسات الاقتصادية في أوقات الأزمات، حيث أن الدولة وحدها تكون قادرة على الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل، ومع عدم مرونة الأسعار، فإن مرونة الأجور يؤدي إلى تسريع انهيار النشاط الاقتصادي في فترات الركود، حيث يتسبب هذا الوضع في تدهور كبير للأجور الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى انهيار الطلب الإجمالي.

أدى إدخال عدم مرونة الأسعار في النماذج الكينزية الجديدة إلى إعادة بعث التحليلات حول السياسات الظرفية في حالة وجود عوائق تتعلق بالسيولة وعدم كفاءة الأسواق المالية، حيث تبرز فعالية السياسة الجبائية في حالات ارتفاع معدلات البطالة، وكذلك حالات الانكماش والانخفاض الكبير لمعدلات الفائدة.

إذن يؤمن الكينزيون الجدد بدور الدولة كعون اقتصادي منتج فيما يتعلق بالسياسة الجبائية والتشغيل والوظائف الأخرى المرتبطة بالدولة، وكذلك بتأثير آلية النفقات والرسوم على الطلب الإجمالي وعلى الاستقرار الاقتصادي، لكن هذه المقاربة واجهت انتقادات مهمة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الهيكلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي.

نستخلص من تحليل السياسة الجبائية وجود تباين كبير بين مختلف المقاربات النظرية حول طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه سنحاول فيما يلي ربط هذا التحليل بموضوع بحثنا من خلال وضعه في سياق تعبئة الموارد الداخلية لتمويل التنمية في البلدان النامية.

المطلب الثاني: وضع المقاربات النظرية للسياسة الجبائية في سياق البلدان النامية

تعتمد البلدان النامية على السياسة الجبائية في تعبئة الموارد الموازنية لتمويل النمو ومواجهة التحديات التنموية، ومن أجل فهم الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك، يجب فهم حدود الادخار العمومي في البلدان النامية، بالإضافة إلى الإطار النظري الخاص بهذه البلدان والأسس الناجعة للإصلاح فيما يتعلق بالسياسة الجبائية.

1- محددات الادخار العمومي في البلدان النامية:

يعتمد تمويل السياسات التنموية في معظم البلدان النامية بشكل كبير على الادخار العمومي، وبما أن المؤسسات العمومية لا تساهم إلا بجزء ضئيل من مجموع الادخار العمومي، فإن هذا الأخير يبقى ينحصر في معظمه في المداخل الجبائية الفائضة عن النفقات الاستهلاكية، ولذلك تكون السلطات العمومية في هذه البلدان خاصة ضعيفة الدخل مجبرة على التعامل مع عجز عمومي كبير عن طريق التحكم المباشر في الادخار

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

العمومي من خلال رفع الموارد وتخفيض النفقات الاستهلاكية، ويعتمد ذلك على زيادة المداخيل الجبائية عن طريق تقوية الانظمة الجبائية ورفع معدلات الضرائب، لكن ذلك يبقى متعلقا بثلاثة مسائل:

- إلى أي حد يمكن للسلطات العمومية رفع معدلات الضرائب؟
- هل يؤدي رفع المعدلات الضريبية حتما إلى زيادة حجم الادخار العمومي؟
- هل تؤدي زيادة الدخل العمومي إلى رفع حجم الادخار الداخلي الإجمالي؟

بالنسبة للمسألة الأولى فإنه من الصعوبة بما كان تحديد المستوى الذي يجب أن تكون فيه الضرائب في البلدان النامية، فعندما تكون الضرائب منخفضة كثيرا لن تستطيع الدولة ضمان الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والأمن والبنى التحتية... إلخ، أما في حالة فرض معدلات ضريبية جد مرتفعة، فإن ذلك سيؤثر بشكل سيء جدا على مؤسسات القطاع الخاص وعلى الاستثمار والنمو⁽¹⁾، وعلى العموم لا يمكن للبلدان النامية فرض معدلات ضريبية مرتفعة على الوجه الموجود في البلدان المتقدمة، باستثناء البلدان النامية التي تحقق عوائد كبيرة من تصدير الموارد الطبيعية، كما أنه من الصعب توسيع الوعاء الضريبي في البلدان النامية بسبب ضعف مستوى الدخل الفردي.

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية، فإن فرض معدلات ضريبية مرتفعة لا يعني أن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الادخار العمومي، لأن ذلك يرتبط بكيفية استخدام الدولة للمداخيل الجبائية، ففي حالة توجيهها لتغطية الاستهلاك (مثلا من خلال زيادة الأجور) فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الادخار الوطني، أما في حالة استعمالها في تغطية العجز الموازني أو الاستثمار فسيساهم ذلك في زيادة الادخار العمومي⁽²⁾، وبمعنى آخر فإن أثر ارتفاع المداخيل الجبائية على مستوى الادخار العمومي يكون تابعا لدرجة ميل السلطات العمومية للادخار أو الاستهلاك، حيث يكون ميل السلطات العمومية للادخار محدود جدا في أغلب البلدان النامية.

وعليه فإن زيادة الاستهلاك العمومي بدلا من الادخار يمكن أن يكون مهما في حالة توجيه الإنفاق مثلا إلى تعديل مستوى الأجور بهدف جذب اليد العاملة المؤهلة، أو تدعيم البنى التحتية، وتقوية المؤسسات المالية والقضائية... إلخ. لكن هذا الاستهلاك قد تكون له آثار كارثية في حالة إهدار الموارد في مشتريات عسكرية ضخمة، أو المشتريات الفاخرة مثلا لصالح فئات معينة.

¹ Brasseul Jacque, Lavrard- Myer Cécile, (2016) : Economie du développement : Les enjeux du développement à visage humain, 4eme édition, Paris, France, Edition Armand Colin, p448

² Ibid, p449

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

أما بالنسبة للمسألة الثالثة، فإن ارتفاع الادخار العمومي لا ينعكس بالضرورة على ارتفاع مستوى الادخار الداخلي الإجمالي، فيما أن الادخار الداخلي يتكون من مجموع الادخار العمومي والخاص، فإن أي تغيير في مستوى الادخار الداخلي يتوقف على كيفية استجابة الادخار الخاص لأي زيادة في الادخار العمومي، فعند قيام السلطات العمومية برفع معدلات الضرائب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الادخار العمومي، لكن في نفس الوقت يمكن أن يكون رد فعل الأعوان الخواص عكسيا من خلال تخفيض الادخار الخاص من اجل دفع الضرائب⁽¹⁾، وهو ما يؤثر سلبا على مستوى الادخار الداخلي الإجمالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن أثر المداخل الجبائية على الادخار يرتبط بميل السلطات العمومية أكثر من القطاع الخاص، وهو ما يؤكد أن زيادة المداخل الجبائية لن يؤدي إلى زيادة الادخار الداخلي إلا في حالة كون الميل الحدي للادخار العمومي أكبر منه بالنسبة للادخار الخاص.

2- النظريات الجبائية المطبقة في البلدان النامية:

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن السياسة الجبائية هي وسيلة التمويل الأساسية بالنسبة للدولة (الوظيفة المالية)، كما أنها تمثل أداة للتأثير على توظيف الموارد (الوظيفة الاقتصادية)، بالإضافة إلى تصحيح الاختلالات في توزيع الدخل (الوظيفة الاجتماعية).

لكن العجز الكبير في موازين البلدان النامية يبرز الصعوبات التي تواجهها الأنظمة الجبائية في أداء الوظائف السابقة وخاصة الوظيفة المالية، وتعود أسباب العجز غالبا إلى الارتفاع الكبير للنفقات بالإضافة إلى طبيعة الخيارات التي تتخذها السياسات الاقتصادية وما يترتب عنها من مشاكل إدارية، ومشاكل خاصة بالهيكل الجبائية، وهو ما يضع هذه البلدان امام تحديات جدية فيما يتعلق بضبط الموارد والبحث عن البدائل الجبائية اللازمة لتحسن مستويات الادخار والاستثمار، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى التركيز على التوزيع العادل للأعباء الضريبية والاهتمام بالنظام الضريبي.

لكن ذلك يصطدم بمشاكل معقدة تتعلق خاصة بطبيعة الإدارة وجدوى السياسات المطبقة، حيث تتميز الهياكل الجبائية في البلدان النامية بخصائص مشتركة تتمثل اساسا في التعقيد الكبير وعدم المرونة اتجاه النمو والسياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم الكفاءة وعدم العدالة.

¹ Brasseul Jacque, op.cit, p451

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

بناء على ذلك قدم "Vito Tanzi,1982" خمسة شروط لتفعيل دور النظام الجبائي في السياسات الاقتصادية في البلدان النامية⁽¹⁾:

- جمع كمية كبيرة من المداخل بالاعتماد على عدد صغير من الضرائب،
- تخفيض وتيرة تآكل الموارد الجبائية إلى أدنى مستوى ممكن،
- عدم السماح بحدوث تأخيرات كبيرة في عملية تحصيل الضرائب،
- تطبيق عقوبات صارمة في حق المخالفين،
- تجنب الاقطاعات الاستثنائية.

حسب رؤية "Vito Tanzi,1982" فإن هذه الشروط يجب أن تشكل المعايير المحددة لطبيعة الخيارات الضريبية في البلدان النامية وللنظام الجبائي ككل.

من جهته قدم "N. Akesi,1993" نموذجا جبائيا على ضوء أعمال FMI و BM، يقوم اساسا على بعض الضرائب على الاستهلاك الداخلي (الرسم على القيمة المضافة TVA، رسوم خاصة،... إلخ)، وتخفيض الضرائب على الدخل بشكل تدريجي، ويهدف من وراء ذلك إلى تخفيف وزن الجباية الخارجية وتوسيع الوعاء الضريبي الداخلي، خاصة عن طريق فرض الضرائب على القطاع غير الرسمي⁽²⁾.

كما قدم "Yaran M Baran, 1989" مجموعة من التوصيات لتحقيق التجانس في السياسات الجبائية أهمها⁽³⁾:

- إصلاح النظام الجبائي عن طريق استهداف القطاع التجاري بشكل أكبر،
- استخدام TVA كضريبة غير مباشرة أساسية وتنسيق الرسوم بين البلدان المندمجة ضمن الاتحادات الجمركية،
- تحسين الإدارة الجبائية،
- تحقيق التجانس بين الرسوم على الاستهلاك وإعفاء الصادرات غير التقليدية من الرسوم الجمركية،
- إلغاء عملية تسقيف الكميات،
- توحيد معدلات الصرف.

¹ Momar Seck Serigne, (2000): Les réformes fiscales et le rendement fiscale: Le cas du Sénégal ,www.beep.ird.fr: 24/11/2018, p 26

² Ibid, p27

³ Ibid, p 28

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

وبالتوازي مع هذه المقاربة أكد عدد من المنظرين على غرار " Jonathan Skinner, 1987 ; Jacque Morisset et " على دور المداخل الجبائية في تحريض النمو الاقتصادي وزيادة مداخل الدولة، حيث تبقى الاختلالات الناجمة عن زيادة الاعباء الضريبية حسب هذا الطرح أقل خطورة من العراقيل المؤسساتية والرقابة على الأسعار والتخصيص التجاري⁽¹⁾، وذلك على عكس الطرح السابق الذي يرى أن زيادة الرسوم يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وإعاقة الاستثمار والتوسع التجاري وتركيز الإصلاح الجبائي على تخفيض معدلات الضرائب، وهو ما يطرح إشكالية البنية الجبائية المثالية في البلدان النامية.

3- إصلاح النظام الجبائي في البلدان النامية على ضوء نظرية الضريبة المثلى:

تحتل نظرية "الضريبة المثلى" التي قدمها " Ramsey, 1927" مكانة أساسية في تحليل إصلاح النظم الجبائية في البلدان النامية، وتقوم نظرية الضريبة المثلى على دراسة أفضل القواعد الممكنة لفرض الضرائب، حيث بين كل من " Diamond et Mirrlees, 1971" أنه ومن أجل الحفاظ على الكفاءة الإنتاجية، فإن المستوى المثالي للضريبة على السلع الوسيطة يجب أن يكون عند القيمة صفر، وبناء على ذلك لا يجب إخضاع السلع الوسيطة لأي شكل من الرسوم الجمركية⁽²⁾.

من جهة أخرى أكد كل من " Atkinson et Stiglitz, 1976" على ضرورة أخذ الضريبة المفروضة على الدخل الفردية بعين الاعتبار في تحديد الضريبة المثلى على استهلاك السلع النهائية، وذلك انطلاقاً من فرضية أن دالة المنفعة لا تميز بين العمل والسلع الأخرى.

بناء على ما سبق فإن المستوى الأمثل للضريبة يجب أن يقوم على الأسس الآتية⁽³⁾:

- عدم التعامل مع الأدوات الجبائية بشكل معزول في محاولة تحقيق هدف معين،
- يجب أن تكون الاقتطاعات الضريبية جزافية على أساس مبلغ محدد مسبقاً بحيث لا يتسبب ذلك في حدوث آثار سلبية على نظام الأسعار،

¹ Momar Seck Serigne, op.cit, p28

² Ehrhart Hélène, (2011): Essais sur la composition des recettes fiscales dans les pays en développement, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, l'université d'Auvergne, Clermont-Ferrand, France, p2

³ Momar Seck Serigne, Ibid, pp 20-24

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

- تفضيل الضريبة المباشرة لأن تطبيق الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى خسائر بسبب أثر الإحلال وانخفاض الاستهلاك،
- تحقيق التجانس بين مستويات الضريبة المفروضة على الأفراد والمفروضة على المؤسسات خاصة في حالة وجود ضرائب مباشرة على الافراد.
- عند تطبيق مبادئ الضريبة المثلى يجب أخذ القيود المرتبطة بالتكاليف الإدارية والسياسات الاجتماعية بعين الاعتبار.

بالنسبة للبلدان النامية يمكن القول انها طبقت بعض مبادئ نظرية الضريبة المثلى وأهملت بعضها، فمثلا استعمال الضريبة على الدخل الفردي يعد محدودا جدا في البلدان النامية، لكن رغم انخفاض مستوى الرسوم الجمركية إلا أنها ضلت تشكل جزءا مهما من موارد الدولة، ويمكن إرجاع عدم تطبيق هذه التوصيات النظرية إلى مظاهر مقاومة الإصلاحات التي بينها الاقتصاد السياسي⁽¹⁾، بالإضافة إلى كثرة العراقيل الهيكلية التي تعاني منها البلدان النامية في وضع السياسات الجبائية، خاصة ما يتعلق بهيمنة القطاع الموازي الذي يتسبب في تسرب جزء كبير من الموارد الجبائية، ومحدودية اللجوء إلى النظام المالي حيث يتم تسوية أغلب المعاملات نقدا، وضعف الموارد المالية والبشرية والمادية في هذه البلدان، وهو ما يحد من قدرات الإدارة الجبائية.

المطلب الثالث: تحليل كفاءة السياسة الجبائية في تعبئة الموارد الداخلية في البلدان النامية

تشكل مسألة تهيئة سياسات جبائية فعالة تحديا كبيرا بالنسبة للبلدان النامية، خاصة ما يتعلق بترقية الهياكل الجبائية ومؤسسات الدولة، وتنويع الوعاء الضريبي وتدعيم إطار الحوكمة، بما يخدم سيرورة التنمية في هذه البلدان.

1- تطور الهياكل الجبائية في البلدان النامية:

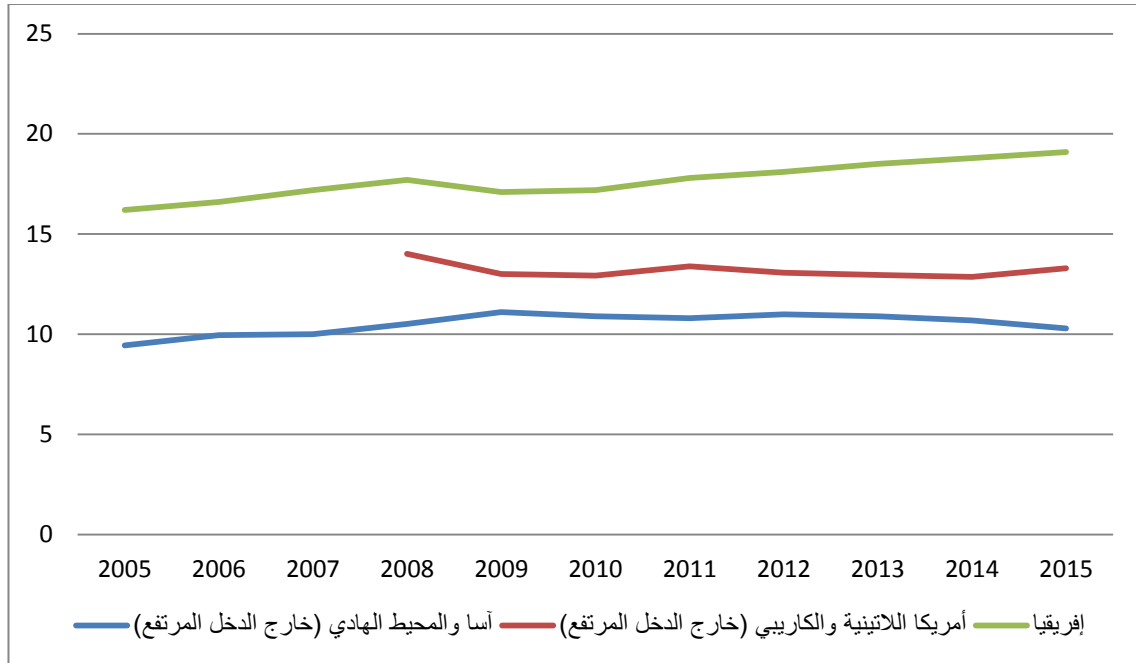
تشير بعض التقديرات أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD) يتطلب رفع مساهمة الموارد العمومية بنسبة تقدر بـ 30% سنويا، فمثلا تحتاج دول الساحل الإفريقي 93 مليار دولار سنويا لمواجهة العجز في البنى

¹ Hélène Ehrhart, op.cit, p2

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

التحتية⁽¹⁾، وهو ما يتطلب هياكل جبائية تتمتع بالكفاءة اللازمة لمواجهة الاحتياجات التمويلية، خاصة ما يرتبط بطبيعة هذه الهياكل وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية والعوامل المؤسسية.

الشكل (21): تطور نسبة المداخل الجبائية حسب الأقاليم الجغرافية للبلدان النامية (% من PIB)



Source : OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264280854-en-fr> +

Data banque mondiale, <https://databank.banquemondiale.org>

من البيان نلاحظ أن المداخل الجبائية في البلدان النامية لم تشهد ارتفاعا خلال فترة طويلة إلا بنسب ضئيلة، ففي الفترة (2005 - 2015) لم ترتفع نسبة المداخل الجبائية إلى "PIB" في إفريقيا إلا بحوالي 3 %، و1% بالنسبة لبلدان آسيا والمحيط الهادي خارج الدخل المرتفع، وتراجعت بحوالي 1% في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خارج الدخل المرتفع، ويعود هذا التراجع بالخصوص إلى تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة للمجموعتين الثانية والثالثة، أما بالنسبة لإفريقيا فإن الارتفاع الطفيف للنسب المسجلة يعود بالأساس إلى وجود استثناءات خاصة بالبلدان التي تصدر الموارد الطبيعية والتي سجلت مستوى مداخل مرتفع.

رغم أن البلدان النامية لم تسجل ارتفاع كبير في حجم المداخل الجبائية، إلا أن هياكلها الجبائية عرفت تغيرات عميقة، فخلال سنوات 1980 كانت معظم الموارد الجبائية في هذه البلدان تأتي من الرسوم الجمركية

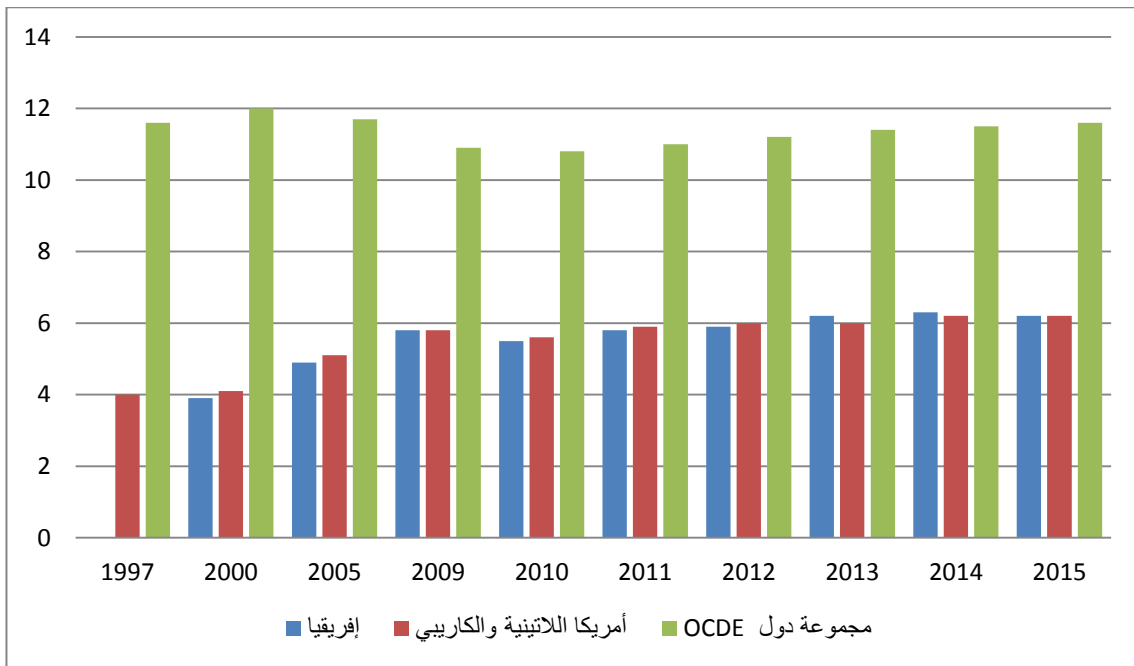
¹ OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, op.cit, p132

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

(28.9% من المداخل العمومية خارج الإعانات)⁽¹⁾، لكن ابتداء من سنوات 1990 تحولت إلى التركيز على الرسوم الداخلية على الاستهلاك والدخول كأهم مكونات مداخل الدولة.

وقد انعكست هذه التحولات العميقة على كل مكونات مداخل الدولة (الضرائب المباشرة على الدخل، الرسوم على التجارة الخارجية، الرسوم على الاستهلاك... إلخ)، حيث عرفت الضرائب المباشرة على الدخل ارتفاعا ملحوظا في أغلب البلدان النامية، وتتكون هذه الضرائب أساسا من ضرائب على دخول الأفراد وأرباح الشركات.

الشكل (22): تطور نسبة الضرائب على دخول وأرباح الشركات في بعض مجموعات البلدان النامية بـ(PIB %)



Source : OCDE/ATAF/CUA, (2017): Statistiques des recettes publiques en Afrique, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264280854-en-fr>

وتشكل نسبة الضرائب على أرباح الشركات حوالي 17% في المتوسط من مجموع الموارد الجبائية، ويكون مصدرها المؤسسات المتوسطة في الغالب، لأن المؤسسات الصغيرة قادرة على الهروب بسهولة من الضرائب في حين تتمتع المؤسسات الكبرى من الإعفاءات. أما الضرائب على دخول الأفراد والأجور، ومختلف أنواع رأس المال (ربح، أرباح أسهم،... إلخ)، فتلعب دورا محدودا جدا في البلدان النامية، وذلك بالنظر لضعف مداخل الأفراد من جهة وصعوبة إدارة هذا النوع من الضرائب في البلدان النامية من جهة أخرى.

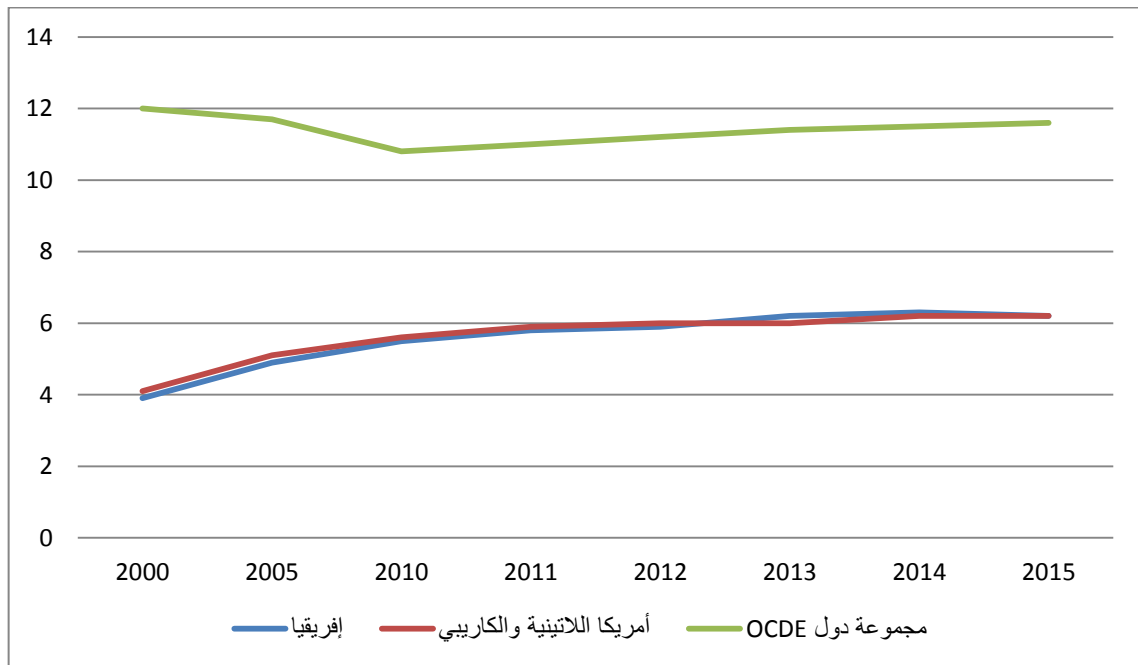
¹ Ehrhart H el ene, op.cit, p2

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

من جهة أخرى تراجعت نسبة الرسوم على التجارة الخارجية من حوالي 6% في سنوات 1980 إلى حوالي 3% من "PIB" في نهاية سنوات 2000 في الدول النامية⁽¹⁾، لكن مع استثناء دول جنوب شرق آسيا التي عرفت ارتفاعا كبيرا لهذه النسبة، ويعود ذلك إلى تحرير التجارة الخارجية وتخفيف الحواجز الجمركية.

بناء على ذلك أصبحت حكومات هذه البلدان مجبرة على تعويض الخسائر المسجلة من خلال مجموعات أخرى من الرسوم، أهمها الرسوم على الاستهلاك التي ارتفعت نسبتها إلى "PIB" في معظم البلدان النامية، وذلك رغم عدم وجود تجانس في النسب بين مختلف أقاليم هذه البلدان.

الشكل (23): تطور نسبة الرسوم على الاستهلاك في بعض مجموعات البلدان النامية إلى PIB (بـ%)



Source : OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264280854-en-fr> +

Data banque mondiale, <https://databank.banquemondiale.org>

نلاحظ من خلال البيان الارتفاع الملحوظ لنسبة الرسوم على الاستهلاك من حوالي 4% سنة 2000 إلى حوالي 6.5% في كل من إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، في حين أن هذه النسبة بقيت مستقرة على طول هذه المدة في حدود 11% في مجموعة (OCDE).

¹ OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, op.cit, p132

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

وقد تم التركيز بشكل أساسي على اعتماد الرسم على القيمة المضافة "TVA" من أجل رفع نسبة الرسوم الداخلية على الاستهلاك، وذلك بهدف تعويض تراجع الرسوم على التجارة الخارجية، ففي بداية 1980 كانت 15 دولة نامية فقط معظمها في أمريكا اللاتينية تطبق "TVA"، ليصل العدد إلى 104 دولة سنة 2008⁽¹⁾، لاسيما البلدان التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي، والتي تعاني من ضعف الكفاءة الجبائية، لكن التحدي يكمن في عدم تمكن معظم هذه البلدان حتى التي تطبق "TVA" من تعويض تراجع العوائد الجمركية بشكل كاف، ويظهر ذلك بشكل كبير في البلدان ضعيفة الدخل.

2- أثر تقلبات أسعار الموارد الطبيعية على تعبئة المداخل الجبائية:

تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في الغالب صعوبات كبيرة في تعبئة الموارد الداخلية، وذلك بالنظر إلى السياق الداخلي وارتباط الموارد الداخلية بتقلبات أسعار المواد الأولية على مستوى السوق العالمي، حيث تسجل معظم هذه البلدان نسب ضعيفة للتحصيل الضريبي مقارنة بالنتائج الداخلي الخام، ويرجع ذلك إلى ضيق الوعاء الضريبي، فغالبا ما تتجنب البلدان التي تحصل على عوائد مالية معتبرة من تصدير الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات الأشكال الضريبية التي تقيدتها سياسيا كالضرائب على الدخل مثلا، حيث يتحمل عدد محدود من المساهمين (غالبا الشركات المصدرة للموارد الطبيعية) معظم العبء الضريبي، وهو ما يعكس الأثر السلبي للعوائد الربعية على تعبئة الموارد الداخلية.

فقد أظهرت دراسة أجريت على 35 دولة غنية بالموارد الطبيعية في العالم للفترة 1992-2009 (Crivelli et Gupta, 2014) أن ارتفاع نسبة العوائد الجبائية المرتبطة بالموارد الطبيعية إلى الناتج الداخلي الخام بنقطة واحدة، يقابله تراجع في نسبة الجباية الداخلية العادية بحوالي 0.3 نقطة⁽²⁾.

ونظرا لعدم استقرار المداخل الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية، تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحديات ضخمة في تعبئة الموارد الداخلية، ففي إفريقيا مثلا انخفضت عملية تعبئة الموارد الداخلية (نسبة المداخل الإجمالية / الناتج الداخلي الخام) من 25% في 2012 إلى 19% في 2015⁽³⁾، حيث يعود هذا التراجع في جزء كبير منه إلى الانخفاض الكبير في المداخل الآتية من تصدير الموارد الطبيعية، فمثلا انخفضت هذه النسبة في الجزائر، أنغولا، الغابون، التشاد بحوالي 50% في الفترة 2012-2015 وهو ما

¹ Ehrhart Hélène, op.cit, p5

² OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, op.cit, p136

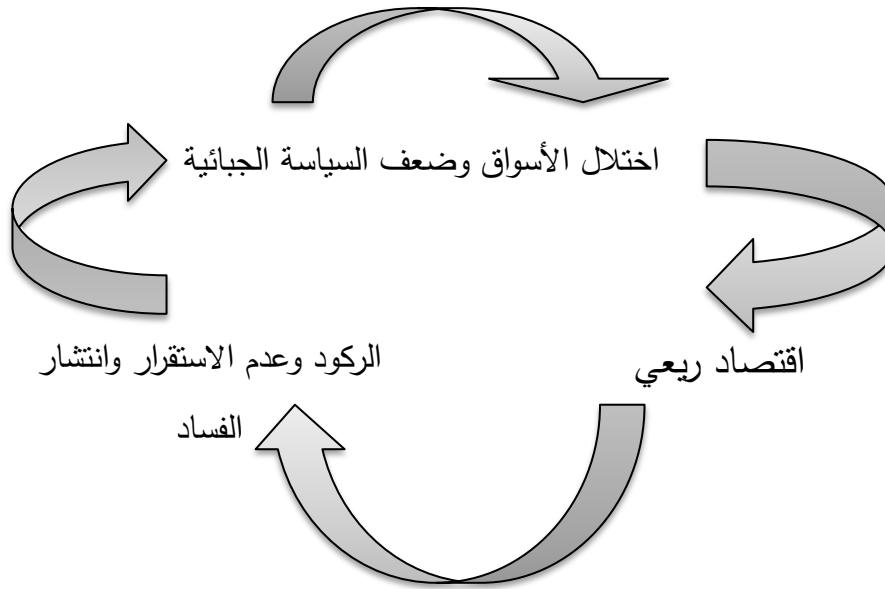
³ Ibid, p 137

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

يعكس ضعف الوعاء الضريبي في هذه البلدان، وفي المقابل ارتفعت نسبة تعبئة الموارد الداخلية في البلدان الإفريقية الفقيرة للموارد الطبيعية في نفس الفترة بـ 9.6% ، ويعود ذلك إلى زيادة الوعاء الضريبي المباشر بـ 12% وغير المباشر بـ 8%(1).

وعليه فإن هيمنة الاقتصاد الريعي يؤثر سلبا على سيرورة تعبئة الموارد الجبائية لصالح التنمية، حيث يؤدي إلى خلق حلقة فاسدة كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل (24): الحلقة الفاسدة للاقتصاد الريعي



Source : Harakat Mohamed,(2010) : Les finances publiques à l'épreuve de la transparence et de la performance, Rabat, Maroc, Edition El Maarif Al Jadida, p19

يشكل هذا الوضع تحديا كبيرا أمام البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خاصة البلدان الغير مستقرة سياسيا، حيث يمكن أن تفقد بسرعة هامش المناورة الجبائي اللازم لتلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة، في حين أنها لا تملك أنظمة جبائية فعالة، وهو ما يؤدي إلى نتائج سيئة على المدى الطويل خاصة في المراحل التي تتميز بالتراجع الكبير للموارد الريعية بسبب تقلبات الأسعار.

3- إشكالية الحوكمة وعلاقة الاستقرار السياسي بتعبئة الموارد الجبائية في البلدان النامية:

تشكل مسألة تعبئة الموارد الجبائية وعلاقتها بالمالية العمومية موضوعا مهما للنقاش في ميدان الحوكمة العمومية على مستوى البلدان النامية خاصة الضعيفة منها، فقد بينت الإحصائيات وجود 56 دولة هشة في

¹ OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, op.cit, p137

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

العالم سنة 2016 يوجد منها 37 دولة في إفريقيا⁽¹⁾، ويرتبط ضعف هذه البلدان بوجود صراعات سياسية أو يكونها في مرحلة ما بعد الصراعات، حيث تؤدي هذه الصراعات إلى تفشي ظاهرة الفساد وتؤثر سلبا على تعبئة الموارد الجبائية، فحسب تقرير "High Level Panel on Illicit Financial Flows" تشير التقديرات أن إفريقيا ضيقت بين 854 مليار و1.8 ترليون دولار في التدفقات المالية غير المشروعة بما فيها التهرب الضريبي في الفترة 1970-2008 بمعدل يتراوح بين 50 و148 مليار دولار سنويا⁽²⁾.

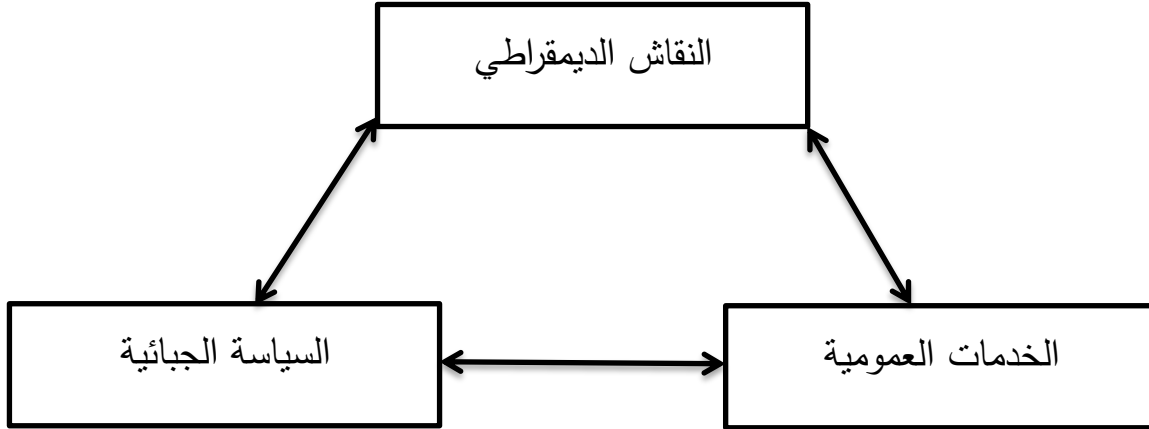
وتشير الدراسات إلى أن إرساء مؤسسات جبائية قوية مع وجود هامش موازني مهم من شأنه أن يساعد على تقليص حجم المشاكل الملحة على مستوى البلدان الضعيفة، ويتحقق ذلك من خلال اتخاذ الإصلاحات اللازمة لضمان الحوكمة وتهيئة المؤسسات والبيئة الاقتصادية لوضع السياسات وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف التنموية، ويمكن للحكومات ضمان هذا الهامش الموازني عن طريق عدة وسائل مثل رفع معدلات الضرائب، أو المساعدات الخارجية، أو الاقتراض، أو تقليص حجم النفقات التي لا تشكل أولوية.

ولا تنحصر أهمية هذا الهامش في تغطية الانفاق وتسديد خدمات الديون فقط، بل تتعدى ذلك إلى رفع كفاءة النفقات العمومية من خلال تقليص التكلفة الوحودية للخدمات العمومية، مع الحفاظ على نوعية وكمية هذه الخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تحمل الحكومات لمسئوليتها في إنجاز الإصلاحات المؤسساتية بهدف تدعيم عملية تعبئة الموارد الداخلية.

وبناء على ذلك فإن وجود مستوى إنفاق مهم يعكس الالتزام القوي للحكومات تجاه رفاة مواطنيها، وهو ما يجعل من السياسة الجبائية عاملا مهما لإعطاء الدولة الشرعية اللازمة وتدعيم الاستقرار السياسي.

¹ OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique, op.cit, p134

² Campbell Bonnie,(2017) : Que cache la focalisation sur les flux de financement externes ?, Revue Mondes en développement, Vol 45, N°178 , p 83



Source : Raess Pascal, (2007) : Fiscalité et gouvernance : rôle et impact de la coopération internationale au développement, Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 26, N°2, p236

يوضح البيان السابق وجود علاقة وطيدة بين السياسة الجبائية وطبيعة الخدمات العمومية في إرساء حوكمة قوية على مستوى الدولة، حيث أن السياسة الجبائية تعكس تكلفة الخدمات المقدمة للأفراد، كما أن مستوى قبول الأفراد لتحمل العبء الضريبي يعكس مدى استعدادهم للدفع مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة.

وعليه تسمح العلاقة (سياسة جبائية- خدمات عمومية) بالقيام بعملية تحكيم بين مختلف الخدمات العمومية مع احترام خيارات المواطنين، ولذلك فإن وجود نقاش ديمقراطي (وجود مؤسسات قوية) يشكل ضرورة ملحة في هذه العلاقة الجدلية مع المكونين الآخرين لهذا النظام، حيث أن فرض اقتطاعات ضريبية مرتفعة يتطلب نقاش ديمقراطي كبير، وينعكس ذلك على وصول الخدمات العمومية إلى مستوى أفضل.

من جهة أخرى فإن وجود نظام جبائي فعال يمكن أن يكون له انعكاسات إيجابية على إنتاجية المؤسسات، حيث أظهرت دراسة لـ "FMI" سنة 2017 ضياع عوائد مهمة بسبب التوطين السيئ لعوامل الانتاج (العمل ورأس المال)، وتعود هذه الأخطاء في التوطين إلى سوء السياسات الحكومية، وهو ما يفسر الفوارق الكبيرة في مستويات الانتاجية بين البلدان، وحسب هذه الدراسة فإن القضاء على هذه التشوهات وتقليص التوطين السيئ للعوائد يمكن أن يرفع معدل نمو "PIB" بنسبة 1.3% سنويا في البلدان الناشئة، و 0.9% سنويا بالنسبة للبلدان النامية ضعيفة الدخل، وتلعب السياسة الجبائية ونوعية المؤسسات دورا مهما في هذه العملية⁽¹⁾.

وعليه فإن التطبيق الصارم للقوانين الضريبية يمكن من تهيئة شروط المنافسة وتدعيم الثقة في النظام الجبائي من خلال الاحترام التلقائي للقوانين، وبالمقابل فإن الفشل في الميدان السياسي وضعف الحوكمة سوف

¹ OCDE/ATAF/CUA, (2017) : Statistiques des recettes publiques en Afrique, op.cit, p135

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

يحد من القدرة على تعبئة الموارد الداخلية لصالح العملية التنموية، وهو ما يدفع بهذه البلدان إلى انتهاج سبل أخرى لمواجهة التحديات التمويلية، أهمها اللجوء إلى التمويل الخارجي بمختلف أشكاله، وهو ما سنعالجه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: تقييم سيرورة تعبئة التمويل الخارجي لصالح التنمية في البلدان النامية

ارتبطت عملية التمويل الخارجي تاريخيا بحركة انتقال رؤوس الاموال من بلدان الفائض إلى بلدان العجز، أي من البلدان الغنية برؤوس الأموال إلى البلدان الفقيرة.

وتعود مبررات التمويل الخارجي إلى الاختلال الحاصل في العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية المطلوب والحاجة إلى التمويل في ظل عجز الموارد المحلية عن تلبية المتطلبات التنموية، الأمر الذي أدى إلى وجود ما يعرف بفجوة الموارد المحلية كتعبير عن الفرق بين ما يتحقق للبلد من موارد فعلية، وما يحتاج إليه من موارد تمويلية لتلبية المتطلبات الاستثمارية والاستهلاكية خلال مدة معينة.

وفي ظل وجود هذه الفجوة في الموارد المحلية، وجدت البلدان النامية نفسها أمام معضلة حل التناقض الحاصل في العلاقة بين حدود الإمكانيات المتاحة، وحدود الاحتياجات اللازمة من هذه الموارد، وهو ما يضعها أمام خيارين، إما اللجوء إلى تصميم استراتيجيات تنموية وفق ما تمتلكه من موارد محلية متاحة، وما تسمح به معدلات الادخار المحلي، وهو ما من شأنه أن يخلق تأثيرات سلبية على مسارات التنمية، وإما تصميم تمويل خارجي يكون داعما لمصادر التمويل المحلية.

لكن اللجوء للتمويل الخارجي من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية لا يعد كافيا لخلق الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتبط أهداف التمويل الخارجي بخلق التوازن بين الاحتياجات التمويلية والاستعمال الأمثل للموارد، وهو هدف صعب التحقيق بالنظر إلى السياق الداخلي لهذه البلدان، وكذلك بالنظر إلى ارتباطه بالتحولات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي، وتعاقب أزمات النظام الرأسمالي، فقد أدت أزمة 2008 إلى اضطراب سياسة التمويل، وتعميق الشكوك حول السياسات التمويلية في البلدان النامية.

استنادا إلى ذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المداخل الأساسية للتمويل الخارجي، ومدى فعاليتها في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

المطلب الأول: الاستدانة الخارجية وتمويل التنمية

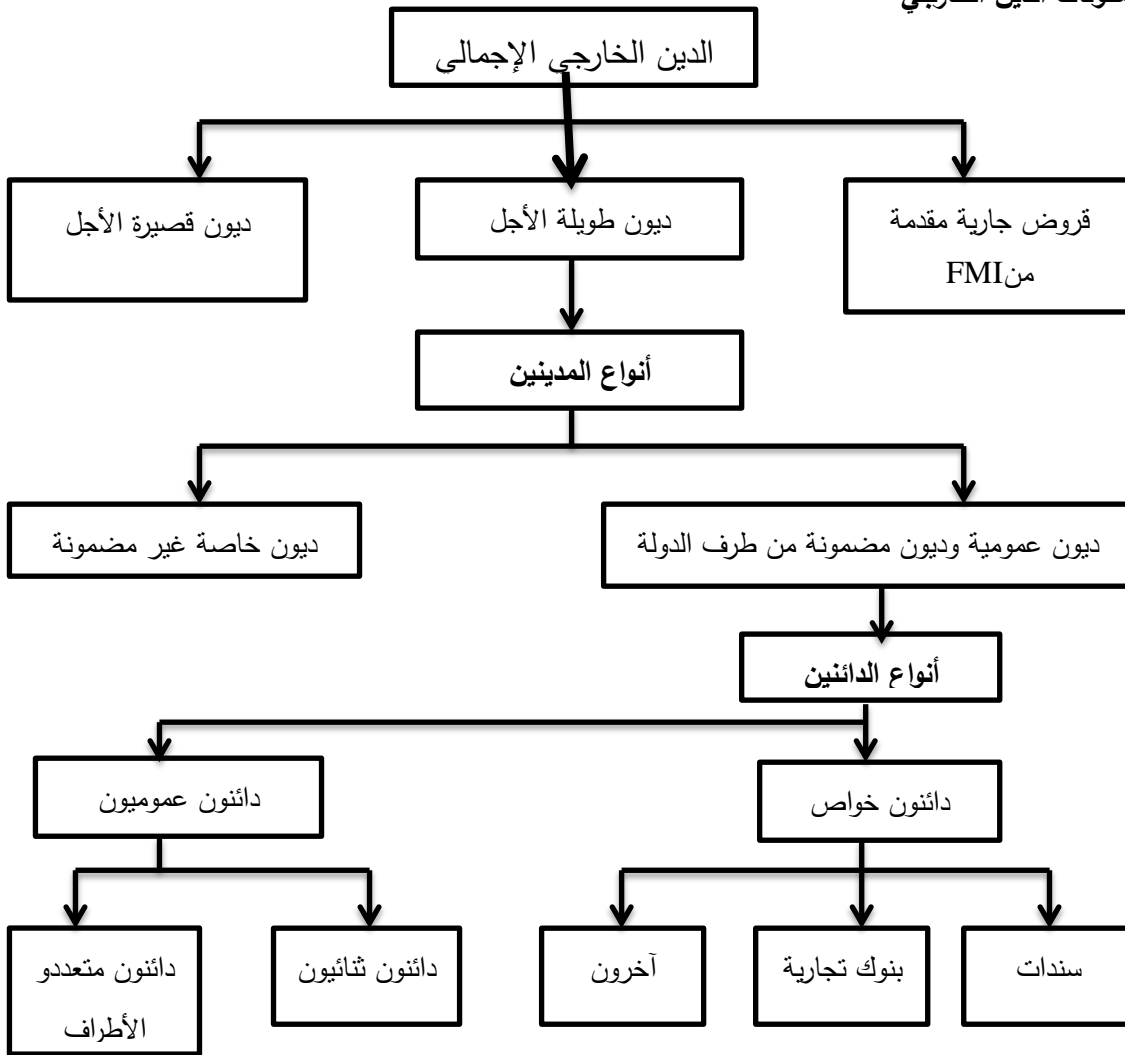
شكّلت الاستدانة الخارجية قبل أزمة الدين الخارجي لسنوات 1980 قناة مهمة لنقل الادخار على المستوى الدولي، على اعتبار أنها أداة محتملة لتحقيق التنمية في البلدان التي تعاني من عجز في الادخار المحلي، لكن النقاش ظل يتمحور حول مدى نجاعة الديون في تمويل التنمية بالنظر إلى السياق الدولي والظروف الداخلية لهذه البلدان.

1- الاستدانة الخارجية كمدخل لتمويل التنمية:

عرف صندوق النقد الدولي الدين الخارجي الإجمالي على أنه حقوق غير المقيمين على الأطراف المقيمة، ويضم مبلغ الدين طويل المدى المضمون من طرف الدولة، والخاص غير المضمون، والدين قصير المدى والقروض الجارية المقدمة من طرف (FMI)، ويتضمن الدين قصير المدى كل الالتزامات التي لا تتجاوز آجالها السنة، بالإضافة إلى الفوائد على القروض طويلة المدى⁽¹⁾.

¹ UNCTAD/ALDC/AFRICA/2016 , Rapport 2016 sur le développement économique en Afrique : Dynamique de la dette et financement du développement en Afrique, https://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/aldcafrica2016_fr.pdf: 27/10/2018, p22

الشكل (25): مكونات الدين الخارجي



Source : The World Bank (2019): International Debt Statistics 2019, <https://openknowledge.worldbank.org/> 24/2/2019, p68

نظريا تعد عملية الاستدانة الخارجية أمرا طبيعيا، حيث أن عددا من البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، نيوزيلندا... إلخ، تمكنت من تحقيق التقدم عبر الاستعانة بالديون الخارجية، وبشكل اللجوء للاستدانة أساسا لتمويل الاستثمارات التي تكون فيها الانتاجية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحقيقي للاقتراض، وذلك بافتراض أن كل القروض التي تحصل عليها الدولة توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

لكن يكمن التحدي في عملية سداد هذه الديون، حيث ترتبط الملاءة أو العجز بالبنية الاقتصادية للبلد وبدرجة مرونة الاقتصاد، وتواجه هذه العملية عراقيل جدية، خاصة ما يتعلق بخلق العوائد اللازمة، والتي ترتبط أساساً بمستوى النمو الداخلي المحقق في البلدان المعنية، بما في ذلك⁽¹⁾:

- تحقيق فوائض موازنية بفضل تقليص حجم النفقات العمومية،
- تحقيق فوائض في الميزان التجاري.

ويتطلب نمو الناتج الداخلي الخام وارتفاع حجم الصادرات بذل جهود كبيرة، والاكثُر من ذلك يتطلب إعادة تنظيم الاقتصاد بما يجعله قادراً على تحقيق نتائج إيجابية في فترات قصيرة (من 2 إلى 3 سنوات)، بما يمكنه من مواجهة الالتزامات المتعلقة بأجال استحقاق الدين، ويرتبط ذلك من جهة أخرى بمدى استعداد الأفراد والمؤسسات للتضحية لتحقيق ذلك.

وتقاس ملاءة البلد بالمبالغ المحيئة للتدفقات المستقبلية (أي ثروة البلد)، والتي يجب أن تتجاوز القيمة المحيئة للدين، كما يمكن قياسها من خلال بعض المؤشرات مثل (نسبة الدين/الناتج الداخلي الخام، نسبة الدين/صادرات السلع والخدمات)، حيث أن البلد الذي لا يعاني من مشاكل في تسديد الدين يجب أن يحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، كما يجب ألا يتجاوز متوسط خدمة الدين بالنسبة لحجم الصادرات حوالي 21%، وتكون نسبة خدمة الدين في حدود 9%، حيث لا يتجاوز حجم الدين الإجمالي 3/1 من الناتج الداخلي الخام، مع أخذ تدهور المالية العمومية وتفاقم العجز الموازني بعين الاعتبار⁽²⁾.

لكن هذه النتائج لا يمكن أن تتحقق بسهولة في سياق البلدان النامية، حيث تكون حالة الاستدانة مصحوبة غالباً بأزمة داخلية حادة تتميز بتراجع قيمة العملة الوطنية بالتوازي مع تدهور الوضعية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، وعدم الاستقرار السياسي.

¹ Catalano Pierangelo, Sid Ahmed Abdelkader, (2003) :La dette contre le développement : Quelle stratégie pour les peuples méditerranéens, Paris, France, Edition CNES/ISPRM/PUBLISUD, p369

² Ibid, p 370

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

2- ديناميكية الاستدانة الخارجية في البلدان النامية:

خلال السنوات الأولى لعشرية السبعينيات لم يتجاوز إجمالي ديون البلدان النامية 67 مليار دولار أي 14% من الناتج الوطني الخام، منها 10 مليار دولار في شكل ديون خاصة مصدرها الأسواق المالية، كما أن 56% من الدين العمومي للبلدان النامية بمعدلات ميسرة⁽¹⁾.

بعد الصدمة البترولية الأولى لسنة 1973 والتي أدت إلى تضاعف أسعار المحروقات بأربعة مرات، تشكلت احتياطات معتبرة من البترودولارات لدى البلدان المصدرة للنفط، ما دفع بها للبحث عن فرص المردودية عن طريق توظيفها لدى بنوك البلدان المتقدمة،

قامت هذه البنوك بإعادة توجيه هذه الفوائض في شكل قروض بشروط ميسرة (معدلات فائدة منخفضة، عدم طلب ضمانات) إلى البلدان النامية، خاصة التي تملك احتياطات نفطية (المكسيك، فينزويلا، نيجيريا، الغابون، الجزائر... إلخ)، والبلدان في طريق التصنيع (البرازيل، الأرجنتين، جنوب شرق آسيا)، حيث كانت معظم التحليلات تحمل نظرة متفائلة حول مستقبل البلدان النامية⁽²⁾، وساهم ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتسجيل معدلات نمو تتجاوز 5% سنويا في تعزيز الثقة في المناخ الاستثماري، وقد أدت هذه الظروف إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية من 72.2 مليار دولار سنة 1970 إلى 244 مليار دولار سنة 1977، منها 72% في شكل قروض بنكية خاصة، ووصل حجم الديون إلى 300 مليار دولار سنة 1978⁽³⁾.

لكن الصدمة البترولية الثانية لسنة 1979 أدت إلى حدوث تحول جذري في السياسة النقدية، حيث قرر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بشكل مفاجئ رفع معدلات الفائدة بهدف إعادة توجيه الاستثمارات إلى داخل الولايات المتحدة، ما أدى إلى انفجار معدلات الفائدة على قروض البلدان النامية (خاصة بلدان أمريكا اللاتينية)، خاصة المعدلات المؤشرة على معدلات الفائدة الأمريكية، حيث انتقلت من حوالي 3% إلى 4% في

¹ Beah Armelle, (2015) : Historiographie de l'Endettement des pays en développement: spécificité des pays de l'UEMOA, www.leo-univ-orleans.fr: 25/2/2018, p8

² Aglietta Michel, (2005) : Macroéconomie Financière, Crises financières et régulation monétaire, Paris, France, Éditions La Découverte, p 23

³ حسين يونس عدنان ، (2010): التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص ص 77-80

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

سنوات 1970 إلى أكثر من 27% سنة 1982، وبالتوازي مع ذلك أجبرت الصدمة البترولية الثانية البلدان المصنعة على تخفيض وارداتها من المواد الأولية وتقليص تدفقات رؤوس الأموال تجاه البلدان النامية⁽¹⁾.

أدى هذا الوضع إلى تفاقم وضعية البلدان المدينة ابتداء من سنة 1980 حيث ارتفع حجم ديون البلدان غير المنتجة للنفط من 278 مليار دولار سنة 1977 إلى 810 مليار دولار سنة 1984، وقد شكل إعلان المكسيك عن عجزها عن تسديد الديون الشرارة التي أدت إلى انفجار أزمة الدين الخارجي للبلدان النامية⁽²⁾.

الجدول (5): تطور المديونية الخارجية في البلدان النامية المتوسطة وضعيفة الدخل (مليار دولار)

السنوات	1980	1990	1995	2000	2005	2010
حجم الدين	516	870	1860	2122	2489	4076
خدمة الدين	80	140	206	354	438	583

المصدر: تم إعداده انطلاقاً من قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemondiale.org>،
2019/8/25

من الجدول نلاحظ أن حجم مديونية البلدان النامية متوسطة وضعيفة الدخل تضاعف بحوالي 8 مرات ما بين 1980 و 2010، كما ارتفع حجم خدمة الديون بنفس الوتيرة خلال نفس الفترة.

من جهة أخرى، تبين التوجهات الحديثة لمديونية البلدان النامية وجود تحول في هيكل المديونية، حيث أصبح حوالي 77% من الدين الخارجي للبلدان النامية سنة 2017 في شكل ديون سنديّة تجاه دائنين خواص، حيث يستحوذ الدائنون الخواص على حوالي 52% من إجمالي الديون في دول الساحل الإفريقي، و 42% في أوروبا الوسطى، و 42% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما وصل حجم الإصدارات السنديّة للبلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل إلى 401 مليار دولار في 2017 بارتفاع يقدر بـ 67% عن سنة 2016⁽³⁾.

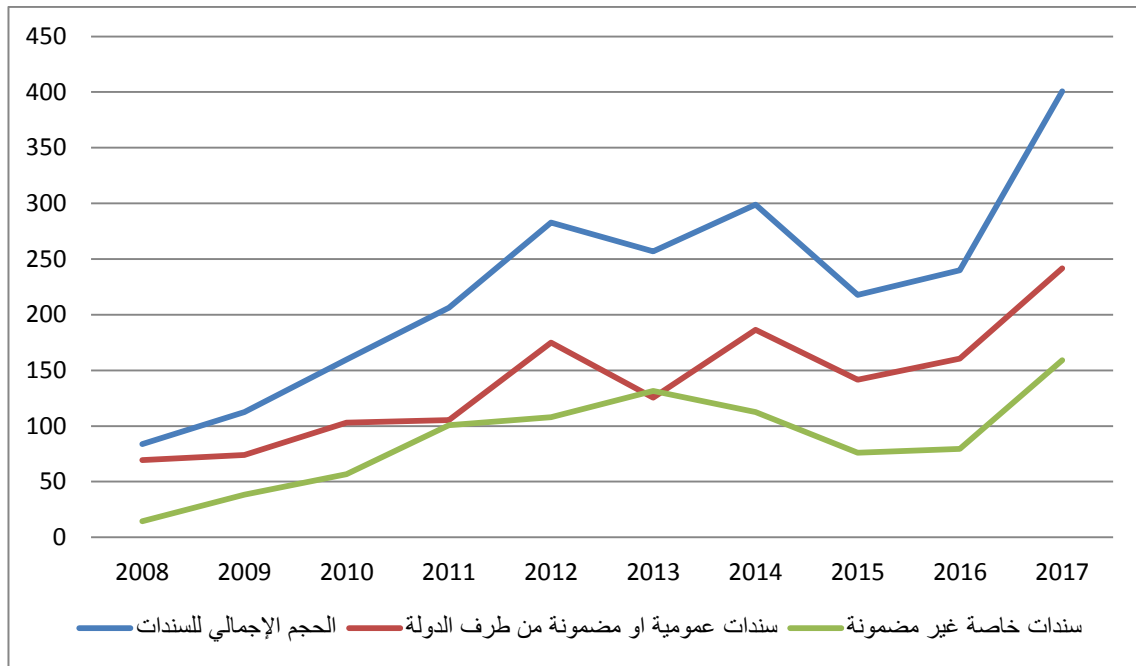
¹ H.Prkins Dwight, Radelet Steven et L. lindaier David, op.cit, pp 660-662

² بن سمينة عزيزة بنت عمارة ، (2014): الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، عمان، الأردن، دار اسامة للنشر والتوزيع: ص ص 162-163

³ worldbank, (2019): External Debt, Quarterly Bulletin: January 2019
<http://datatopics.worldbank.org:24/2/2019>

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (26): تطور حجم الإصدارات السنوية للبلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل بمليارات الدولارات (2008-2017)



Source : worldbank , (2018): External Debt, Quarterly Bulletin: April2018 <http://datatopics.worldbank.org>: 24/2/2019

يوضح البيان الارتفاع الكبير لحجم الإصدارات السنوية للبلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل، حيث وصل إجمالي الإصدارات إلى 400.8 مليار دولار سنة 2017 منها 241.6 مليار في شكل سندات عمومية او مضمونة من طرف الدولة و 159.2 في شكل سندات خاصة، في حين لم يتجاوز الحجم الإجمالي لهذه الإصدارات مبلغ 83.8 مليار دولار سنة 2008.

وقد سجلت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي أكبر حصة من هذه الإصدارات، حيث وصلت إلى 191 مليار دولار سنة 2017⁽¹⁾، ويعود ذلك إلى تطور الأسواق المالية في هذه المنطقة.

أما بالنسبة للبلدان ضعيفة الدخل، فقد أصبحت الإصدارات السنوية والأشكال الأخرى للديون الخاصة تشكل جزءا مهما من الدين العمومي المضمون من طرف الدولة، حيث شهدت سنة 2007 أول دخول للبلدان ضعيفة الدخل إلى الأسواق المالية الدولية من خلال إصدار غانا لسندات سيادية، وتبعها دخول 11 دولة أخرى فيما

¹ worldbank , (2018) : External Debt, Quarterly Bulletin: April2018 <http://datatopics.worldbank.org>, 24/2/2019

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

بعد ، ليصل إجمالي حجم الإصدارات 21 مليار دولار منذ 2007، وسجلت سنة 2017 رقما قياسيا بـ4.9 مليار دولار موجهة في معظمها لتمويل البنى التحتية ودعم ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ويستحوذ الدائنون الخواص على حوالي 50% من إجمالي ديون البلدان ضعيفة الدخل على مستوى الاسواق المالية⁽²⁾، وهو ما يجعل هذه البلدان معرضة للأخطار الناجمة عن عدم استقرار الأسواق المالية، وارتفاع تكاليف خدمة الديون خاصة في حالة ارتفاع معدلات الفائدة.

3- إشكالية الاستدانة الخارجية والاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية:

ارتبطت المديونية الخارجية في البلدان النامية بشكل وثيق بحاجة الاقتصاد الرأسمالي إلى تصدير رؤوس الأموال من ناحية، وحاجة البلدان النامية إلى هذه الاموال من ناحية أخرى، وقد خضعت العلاقات المالية بين الطرفين لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية ومثلت انعكاسا لها عبر الزمن.

فقد تميز النموذج التراكمي الذي طبق في معظم البلدان النامية منذ سنوات 1960 بالاعتماد بشكل كامل على ريع المواد الأولية، حيث ركزت هذه البلدان سياساتها التنموية على التوسع في تصدير المواد الأولية، وإحلال الواردات القائم على بعض الصناعات، رغم أن هذه الاستراتيجيات المطبقة كانت تخضع كليا للقيود الخارجية⁽³⁾.

بالتوازي مع ذلك، أدت توقعات حكومات البلدان النامية بتحقيق موارد مالية معتبرة من تصدير المواد الأولية، إلى التوسع في عملية اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، حيث باشرت عمليات استثمار غير مدروسة، ولا تتماشى مع امكانياتها التنموية، خاصة ما يتعلق بخلق كتلة أجرية هائلة في القطاع العمومي ضعيف الإنتاجية.

من جهة أخرى، تم توجيه معظم النفقات إلى تمويل مشاريع الرفاهية، والاستثمارات غير المنتجة أو ضعيفة المردودية، وقد أدى ذلك إلى إهدار الموارد وتضخيم الموازنات في إطار وضع الصفقات العمومية، وهو ما يفسر تفاقم الديون الخارجية وإعاقة مسيرة التنمية في هذه البلدان.

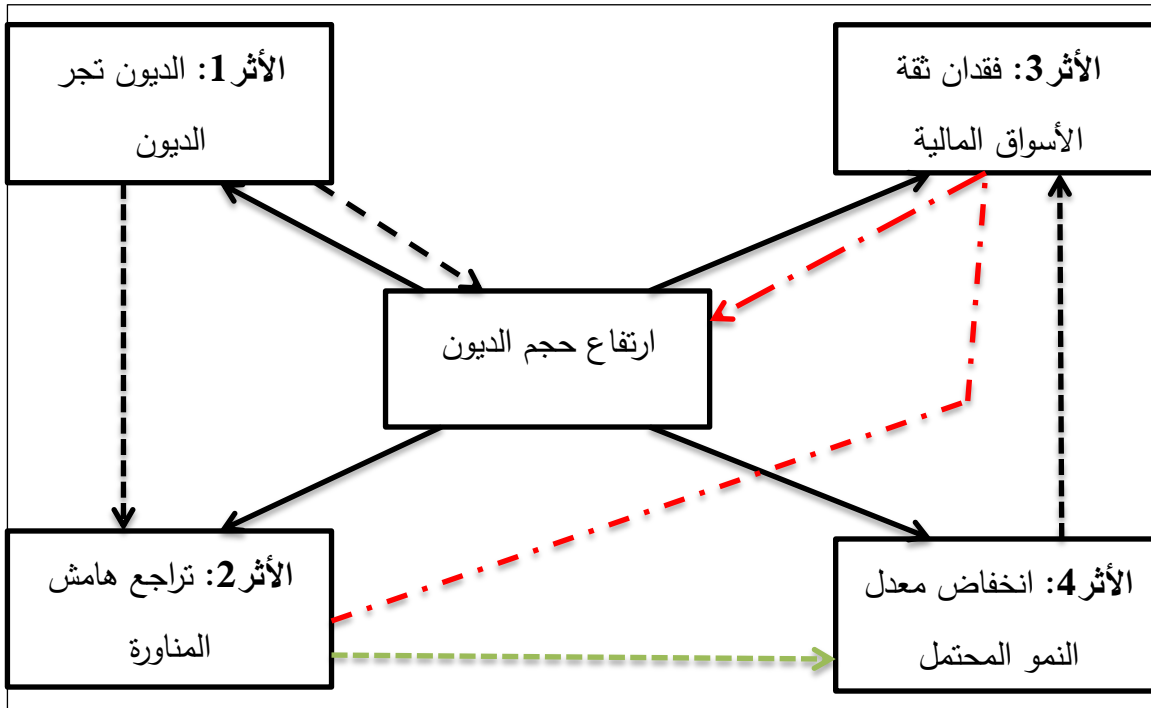
¹ worldbank , op. cit

² Ibid

³ Ibid

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (27): فخ المديونية الخارجية للبلدان النامية.



Source : Beah Armelle, (2015) : Historiographie de l'Endettement des pays en développement : spécificité des pays de l'UEMOA, www.leo-univ-orleans.fr: 25/2/2018, p6

أدى وقوع البلدان النامية في فخ اللجوء الدائم للاستدانة الخارجية على المدى الطويل، إلى إهدار جهود البلدان المدينة وجعلها تابعة للائحة الخارجية، وهو ما وضع قدراتها على الوفاء بالتزاماتها التنموية محل شك.

فقد ساهم اللجوء المفرط للاستدانة الخارجية في إفقار البلدان النامية من خلال ما يعرف بـ "أثر السعر" الذي يعكس انخفاض أسعار الصرف الحقيقية بسبب زيادة الضغوط التضخمية الداخلية، بالإضافة إلى تفاقم عجز الموازين التجارية، وهو ما أدى إلى وقوع الانظمة الانتاجية في هذه البلدان في فخ التبعية للاقتصاد العالمي، كما أدى تحول السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة (ارتفاع كبير في معدلات الفائدة وأسعار صرف الدولار)، بالإضافة إلى انهيار أسعار المواد الأولية مع نهاية سنوات 1970 إلى دخول البلدان النامية المدينة في أزمة مالية خانقة.

ساهم تعاظم حجم الديون الخارجية في بروز مشاكل كبيرة في السيولة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات التنموية داخل البلدان النامية، وفي مقابل ذلك انصبت الجهود على وضع صيغ متنوعة لمعالجة الديون وفق مصدرها، وإمكانيات كل دولة، وأيضا حسب تطور المفاهيم على المستوى العالمي، وبناء على ذلك تم وضع عدد من

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

البرامج لمعالجة المديونية "Beker 1985, Brady 1989" ركزت كلها على البحث عن كيفية سداد الديون في إطار الآجال المسطرة⁽¹⁾، في حين بقيت أهداف إعادة بعث الاقتصاد، وتدعيم الاستثمار المادي والبشري والعمومي (خاصة البنى التحتية) بما يخدم سيرورة التنمية تشكل أهدافا ثانوية، وهو ما يجعل من إمكانية إيجاد حل ناجح لأزمة المديونية أمرا غير وارد على الأقل في الآجال القصيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: المساعدات الخارجية العمومية لصالح التنمية

أدى تعاظم حجم الديون الخارجية وخدماتها، ودخول عدد كبير من البلدان النامية في أزمات مديونية خانقة انطلاقا من سنوات 1980، بالإضافة إلى التقلبات الجيوسياسية والتحول في العلاقات على المستوى الدولي إلى حدوث تحولات عميقة في المفهوم التقليدي للتعاون شمال-جنوب، من خلال بروز منظمات وأدوات للتعاون، تهدف كلها إلى إعطاء أبعاد جديدة للمساعدات التي تقدمها البلدان المصنعة بهدف تلبية الاحتياجات الملحة لتمويل التنمية، ومواجهة التحديات التنموية في البلدان النامية خاصة التي تعاني من مديونية ثقيلة "PPTE".

1- إشكالية عدم كفاءة المساعدات العمومية الخارجية لصالح التنمية:

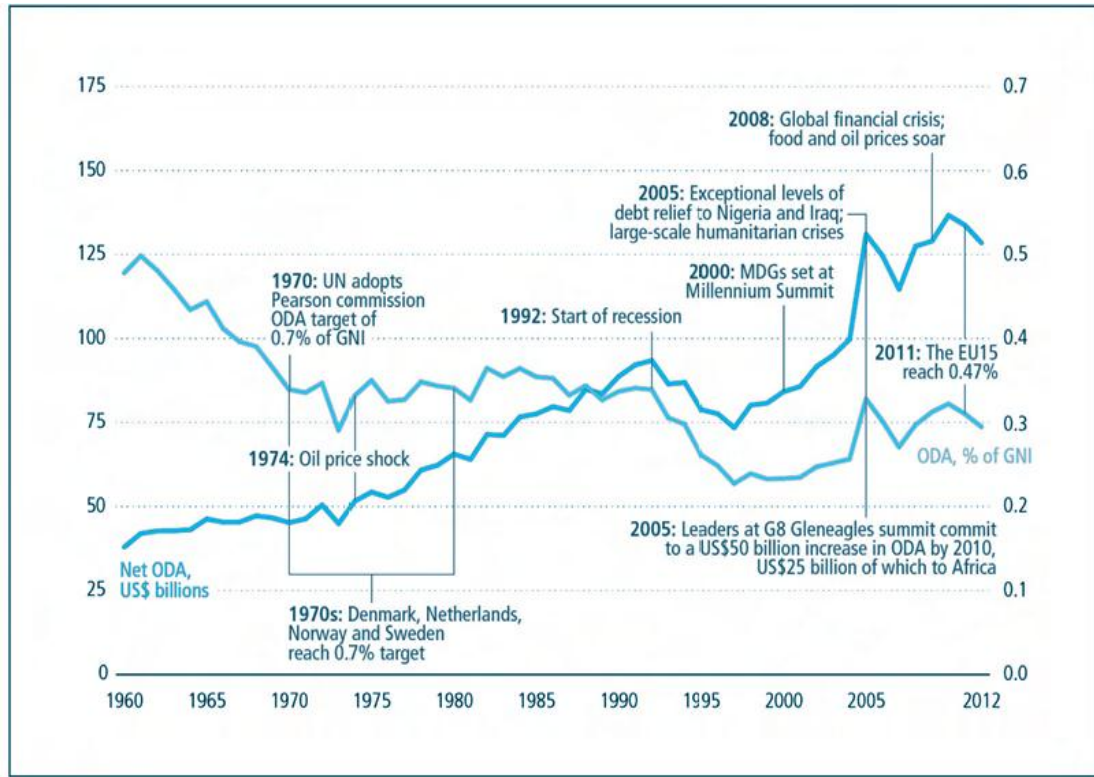
تشكل المساعدات العمومية لصالح التنمية أحد أهم المؤشرات التي تعكس الجهود المبذولة لصالح البلدان الفقيرة، حيث تعرفها لجنة دعم التنمية "CAD" التابعة لمنظمة التعاون من أجل التنمية "OCDE" على أنها تحويلات الموارد العمومية إلى البلدان التي تواجه احتياجات تنموية ملحة، وتكون إما في شكل منح أو قروض ميسرة، أو تخفيضات على فوائد القروض في إطار عملية إعادة جدولة الديون، بالإضافة إلى المساعدات التقنية على غرار تحويل الخبرات والتكنولوجيا، وهي عادة ما تكون مرتبطة مباشرة بالقروض المقدمة⁽²⁾.

¹ De la chapelle Bizot Benoit, (2001) : La dette des pays en développement (1982-2000), Paris, France, Edition Jove, p105

² Azoulay Gérard, (2011) : Les nouvelles formes de l'aide publique au développement et l'éventuel "retour de l'État" dans les pays d'Afrique subsaharienne, Revue Mondes en développement, n°153, p 58

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (28): تطور المساعدات الخارجية لصالح التنمية بـ % إلى الناتج الداخلي الخام (المحور الأيمن) وبمليارات الدولارات (المحور الأيسر)



Source : Tubiana Laurence et al, (2014): Quel rôle pour l'APD dans le financement du développement après 2015?, Revue Techniques Financières et Développement , N° 117, p34

يوضح البيان أنه بالرغم من ارتفاع حجم المساعدات المقدمة لصالح التنمية منذ سنة 1960 إلا أن هذا الارتفاع لم يكن متناسبا مع ارتفاع حجم الناتج الداخلي، فمثلا تراجع نسبة هذه المساعدات إلى الناتج الداخلي الخام من 0.33% سنة 1990 إلى 0.22% سنة 2001⁽¹⁾، ويمكن تفسير ذلك بتراجع الاهتمام بدور المساعدات في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى مختلف الازمات والتحولت التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ ذلك الوقت.

فقد تميزت مرحلة الستينيات بتعدد الآراء حول حاجة البلدان النامية حديثة الاستقلال للمساعدات المالية الخارجية، حيث ساهمت حالة التخوف من التبعية لرؤوس الأموال الخاصة من جهة، وضعف جاذبية هذه البلدان لرؤوس الاموال من جهة أخرى في التوجه إلى طلب المنح والمساعدات العمومية، والقروض من المؤسسات المالية الدولية (BM, FMI) لصالح البلدان الفقيرة.

¹ Samson Ivan, (2009) : Leçons d'économie contemporaine, Paris, France, Edition DALLOZ, P 84

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

ورغم التراجع الطفيف لدور المساعدات في تمويل التنمية خلال عشرية 1970 بسبب الوفرة الهائلة لروس الأموال الخاصة على المستوى الدولي بسبب الصدمة البترولية الأولى، إلا أن دخول معظم البلدان النامية في أزمة مديونية خانقة ابتداءً من 1980 استدعى اللجوء إلى طلب المنح والقروض العمومية والمساعدات من المؤسسات المالية الدولية، وذلك مع بروز النقاش حول مدى كفاءة هذه المساعدات في تحقيق النمو وتقليص مستوى الفقر⁽¹⁾.

خلال عشرية 1990 تعمقت الانشغالات حول كفاءة المساعدات بسبب فشلها في أغلب البلدان التي استفادت منها، حيث أكد تقرير للبنك العالمي سنة 1998 أن تأثير المساعدات على النمو يرتبط بنوعية السياسات الاقتصادية المطبقة⁽²⁾، لكن انخفاض نسبة هذه المساعدات لا يمكن أن يعزى إلى عدم كفاءتها في حد ذاتها فقط، حيث أنها تعتبر أداة للسياسة الدولية، كما أن تصاعد ضغوط المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية أدى إلى ظهور العديد من الصدمات والتناقضات⁽³⁾:

- صدمات إيديولوجية بسبب العقيدة الإشرافية للمؤسسات المالية الدولية من خلال الإصرار على إملء الشروط والتركيز على أولوية اقتصاد السوق،
- فرض المؤسسات المالية لسلطتها السياسية والمالية من خلال فرض رؤيتها حول حجم التحويلات المالية، وصيغ التسوية وآجال الاستحقاق مما أدى إلى تقليص سلطة البلدان النامية، وانهايار الدولة في بعض الحالات بسبب عدم كفاية المساعدات المالية،
- تناقضات في تفسير فشل السياسات التنموية، والذي يعكس تناقض الطروحات النظرية التي تستند إليها المؤسسات المالية الدولية وتصر عليها خلال فترات زمنية طويلة،
- أزمة توافق واشنطن عززت الشك حول كفاءة المساعدات كما أدت إلى إضعاف وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية وقدرتها سياستها على تحقيق النجاح،

¹ علي عبد الهادي سامر، (2015): التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، عمان، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، ص62

² Coussy Jean, L'aide au développement dans les soubresauts de la globalisation financière, <http://www.politique-africaine.com/numeros:16/6/2018>, p34

³ Coussy Jean,(2007) : Les sources et l'histoire des conditionnalités des Institutions financières internationales (1960-1990), <http://aitec.reseau-ipam.org:2/4/2018>, pp 40-41

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

- نجاح البلدان الناهضة خاصة الآسيوية التي طبقت سياسات غير تقليدية، أدى إلى تراجع أهمية هذه المساعدات والزامية احترام شروط المؤسسات المالية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك تم طرح إشكالية قدرة الاستيعاب على مستوى البلدان النامية، حيث أن أي بلد سواء كان متقدما او ناميا لا يمكنه استيعاب أي حجم من رؤوس الاموال الخارجية، إذ يتطلب ذلك وقتا يمكن أن يكون طويلا⁽¹⁾، وتبرز هذه الاشكالية بشكل أكبر في البلدان النامية، ويعود ذلك إلى العراقيل الداخلية والخارجية التي تعيق استيعاب المساعدات على الوجه الأمثل وبالتالي تحقيق الكفاءة المنتظرة منها.

2- عوامل التوطين الأمثل للمساعدات الخارجية لصالح التنمية:

اعتبر المنظرون الأوائل لاقتصاد التنمية أن المساعدات ضرورية لتمكين البلدان النامية من تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، حيث أنها تسمح بتغطية العجز على المستوى الداخلي (I-S) والعجز الخارجي (M-X)، وحسب هذه النظرة يمكن حساب مبلغ المساعدات اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف وذلك من خلال تطبيق نماذج معينة للنمو الاقتصادي⁽²⁾.

لكن هذه النظرة التقنية البحتة لم تأخذ بعين الاعتبار عدم قدرة البلدان النامية على استيعاب رؤوس الاموال نظرا للتشوهات الهيكلية التي تميز هذه الاقتصاديات، وهو ما يمنع المساعدات من لعب الدور المنتظر منها.

وعليه فإن كفاءة المساعدات ترتبط حسب "Burnside et Dollar, 2004, 1997" بالبنية الاقتصادية ونوعية السياسات الاقتصادية المطبقة في البلدان النامية المعنية، وذلك مع أخذ أهداف التحكم في التضخم، وتحقيق توازن الميزانية والانفتاح التجاري بعين الاعتبار⁽³⁾.

من جهته قدم "Gunning, 2001" مجموعة من الدلائل حول إمكانية تحقيق كفاءة أكبر للمساعدات الخارجية في عدة ميادين، وذلك بالنظر إلى⁽⁴⁾:

- قدرة المساعدات على تعويض فشل التمويل بواسطة الاسواق المالية، حيث تجد البلدان النامية صعوبات بالغة في تعبئة الموارد على مستوى هذه الأسواق،

¹ Rudloff Macel, (2010) : Economie monétaire internationale, Paris, France, Edition Cujas, p392

² Brasseul Jacque, Lavrard- Myer Cécile, op.cit, p172

³ Azoulay Gérard, op.cit, p 60

⁴ Ibid, p 59

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

- يمكن ان تكون للمساعدات آثار إيجابية على النمو، حيث تمكن البلدان المستفيدة من تخفيف الضغوط الضريبية وينعكس ذلك على تشجيع القطاع الخاص،
- دعم الحكومات في وضع سياسات ملائمة لتحقيق النمو وتقليص مستوى الفقر.

وفقا لهذا الطرح فإن التفكير حول كفاءة "APD" يجب أن ينصب على تحديد احتياجات البلدان المستقبلية للمساعدات أكثر من مصلحة البلدان المانحة، ويتحقق ذلك فقط من خلال التركيز على التوطين الأمثل للمساعدات عبر وضع مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تسمح بتوجيه المساعدات بشكل أكثر كفاءة.

وبناء على ذلك فإن المساعدات يجب أن تستهدف البلدان التي تظهر الجدية في عملية الإصلاح وتلتزم بتطبيق سياسات اقتصادية رشيدة، ومن هنا يبرز مفهوم "مبدأ الانتقائية"⁽¹⁾ في عملية توجيه المساعدات إلى البلدان التي يمكن أن تستعملها بشكل فعال، أما البلدان التي تطبق سياسات اقتصادية سيئة، ولا تظهر جدية في الإصلاح فلا تحصل إلا على جزء ضئيل من المساعدات المالية.

لكن توجيه المساعدات المالية على أساس مؤشر السياسات الاقتصادية، يطرح مشكلة عدم العدالة في توجيه هذه المساعدات، لأن البلدان التي تكون بحاجة للمساعدات، هي في الغالب البلدان الأكثر فقرا والتي تتميز بهشاشة المؤسسات، وهو ما أدى إلى توجيه انتقادات كبيرة لمبدأ الانتقائية.

وانطلاقا من هذه الانتقادات فإن توجيه المساعدات يجب أن يتم على أساس مؤشر الحوكمة من خلال التركيز على اللامركزية، ومحاربة الفساد بما يعطي بعدا أخلاقيا لسيرورة التنمية ولأسس النظرية التي تقوم عليها، حيث أن عملية محاربة الفساد ترتبط بضرورة تحقيق الشفافية، وتحسين المعلومة السوقية، بالإضافة إلى تحقيق الديمقراطية ومساهمة المجتمع المدني بشكل أكبر في وضع وتنفيذ السياسات.

لكن إذا كان ينظر إلى مبدأ الانتقائية في النقاش حول توطين الموارد على أنه مشروط ومفروض من الخارج، فإن التركيز على مبدأ الحوكمة والسياسات الرشيدة يعكس بدوره ضرورة الاعتماد على معايير وقواعد تم إعدادها خارجيا، وبناء على ذلك أصبح النقاش ينصب حول ضرورة تجديد مفهوم المساعدات الخارجية بما يتماشى مع التحديات التنموية الملحة التي تواجهها هذه البلدان خاصة الأكثر فقرا.

¹ Azoulay Gérard, op.cit, p 60

3- تجديد مفهوم المساعدات العمومية الخارجية لصالح التنمية:

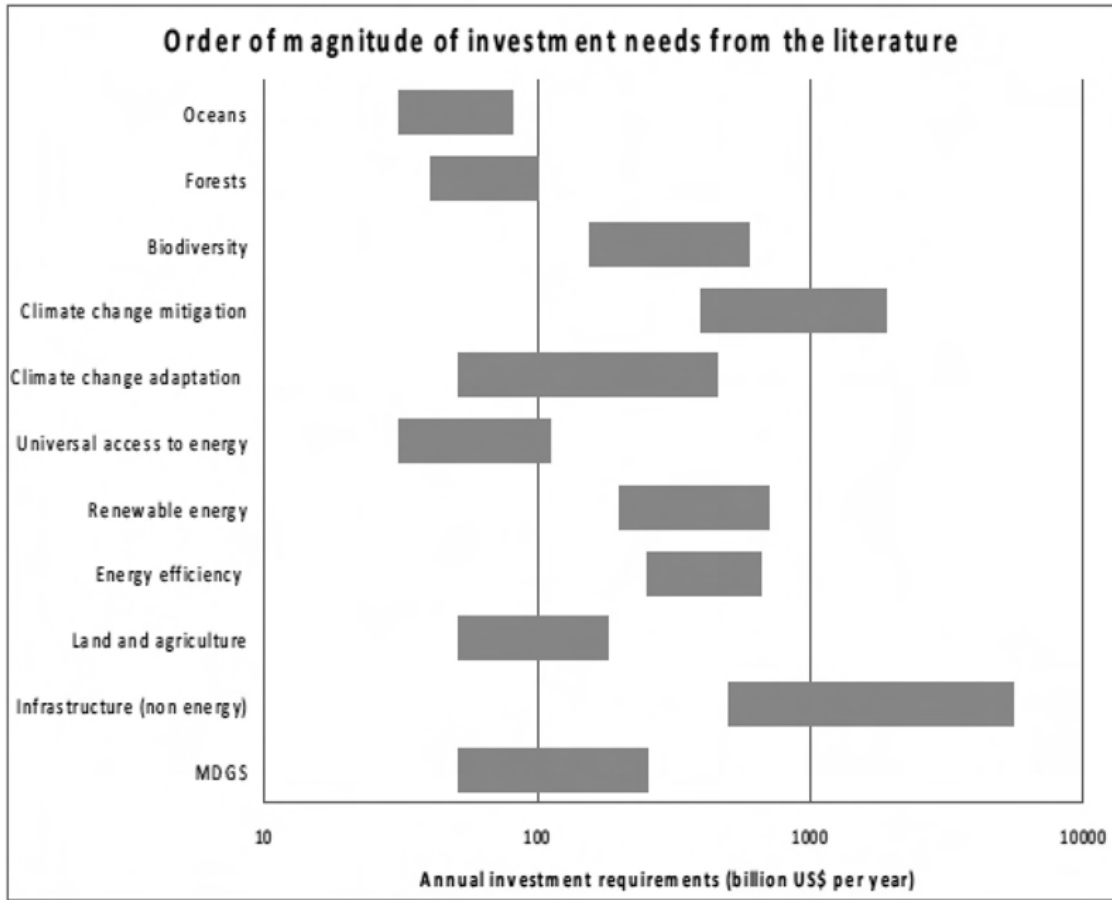
سعيًا منها لاستكمال أهداف الألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة ابتداءً من سنة 2000، قامت لجنة خبراء حكوميين في مجال التنمية تابعة للأمم المتحدة بتحديد مجموعة من الأهداف التنموية في إطار ما يعرف بـ "برنامج التنمية لما بعد 2015"، حيث قدرت الاحتياجات التمويلية بحوالي 135 مليار إلى 195 مليار دولار سنوياً لتقليص حجم الفقر المدقع، وبين 5 إلى 7 ترليون دولار لتغطية احتياجات الاستثمار في البنى التحتية، بالإضافة إلى حوالي 2.5 إلى 3.5 ترليون دولار لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

وبغض النظر عن دقة طريقة القياس ومصادقية حساب هذه الاحتياجات، فإن ضخامة الأرقام تطرح إشكالية جوهرية تتعلق بكيفية تعبئة هذا الحجم الهائل من الموارد المالية، وضمان توجيهها إلى المشاريع والسياسات التي تستهدف تخفيض مستوى الفقر وتحقيق النمو المستدام.

¹ Tubiana Laurence et al, (2014) : Quel rôle pour l'APD dans le financement du développement après 2015?, Revue Techniques Financières et Développement, N° 117, p32

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (29): ترتيب الاحتياجات الاستثمارية المرتبطة ببرنامج التنمية لما بعد سنة 2015

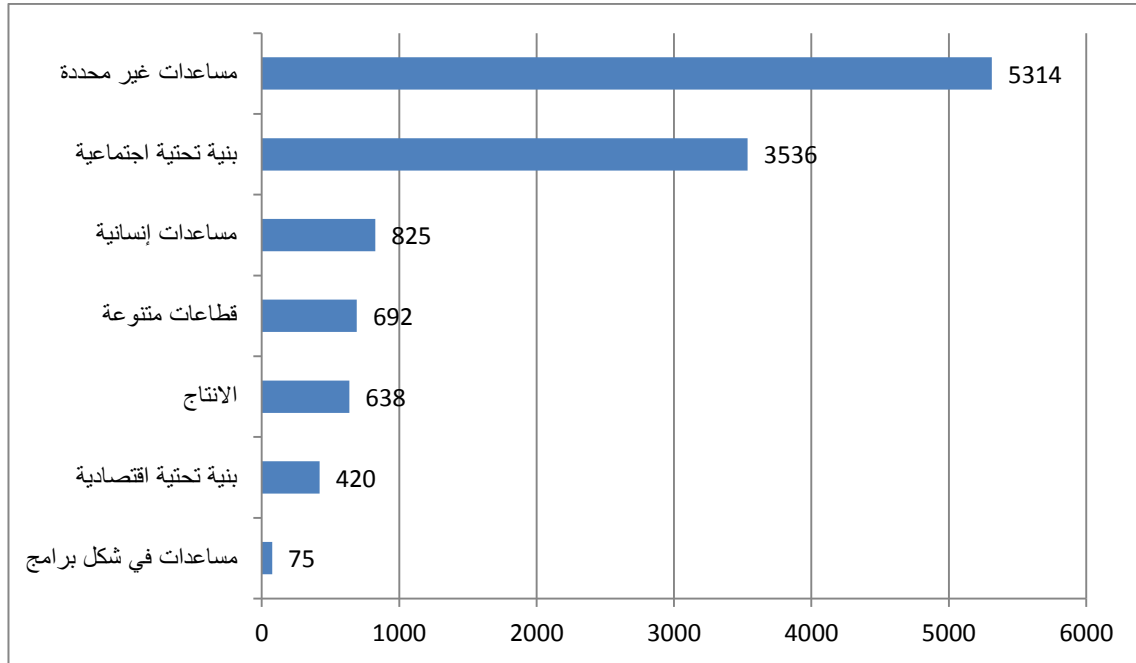


Source : Tubiana Laurence et al, (2014): Quel rôle pour l'APD dans le financement du développement après 2015?, Revue Techniques Financières et Développement, N° 117, p33

حسب هذا الترتيب للأولويات التنموية، فإن الاحتياجات التمويلية تتجاوز الحجم السنوي للمساعدات الخارجية المقدمة للتنمية بـ 20 مرة على الأقل، كما أن العراقيل المتعلقة بالمالية العمومية في الدول المتقدمة تجعل من إمكانية رفع حجم هذه المساعدات أمراً بالغ الصعوبة.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (30): حجم المساعدات المقدمة في 2015 (بمليون دولار)



Source : Statistiques sur le financement du développement : <http://www.data.oecd.org/fr/cad> :28/6/2018

من جهة أخرى فإن عددا معتبرا من البلدان النامية خاصة الأكثر فقرا، أصبحت غير قادرة تماما على الوصول للأسواق المالية، وبالتالي أصبحت تابعة بشكل كامل للمساعدات التي تبقى الصيغة الوحيدة لتمويل البنى التحتية، ورغم ذلك لم يتجاوز حجم هذه المساعدات مبلغ 7.1 تريليون دولار سنة 2017، منها حوالي 5 تريليون مقدمة من الولايات المتحدة، وحوالي 2 تريليون دولار من الصين⁽¹⁾.

انطلاقا من هذه الحقائق أصبح النقاش ينصب على البحث في كيفية تجديد مفهوم المساعدات الخارجية من خلال إحداث تغييرات جذرية في الأسس، والمبادئ والأهداف ، حيث أن المفهوم الجديد لـ "APD" يجب أن ينطلق من الكيفية التي يتم من خلالها توجيه الادخار الضخم المتاح على المستوى الدولي نحو الاستثمارات طويلة المدى على مستوى البلدان النامية، وذلك بالنظر إلى⁽²⁾:

- وجود معظم الادخار المتاح على المستوى العالمي لدى البلدان المتقدمة والناهضة،

¹ OCDE (2018), Coopération pour le développement 2018 : Agir ensemble pour n'oublier personne, www.oecd-ilibrary.org :18/5/2019, p 252

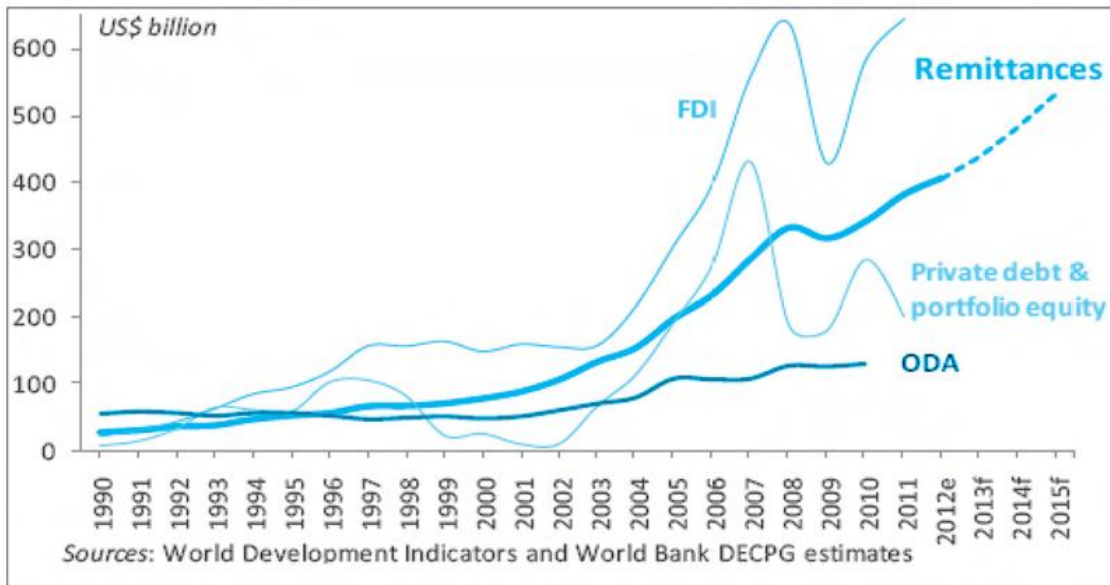
² Tubiana Laurence et al, op.cit, p36

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

- تصاعد حدة المنافسة بين البلدان المتقدمة والناهضة على مستوى سوق الادخار العالمي ما أدى إلى تعميق حالة إقصاء البلدان النامية خاصة الفقيرة والتي تعاني أصلا من الإقصاء.

حيث أن رأس المال العالمي لا يتدفق باتجاه القطاعات والأقاليم التي تعاني وضعية الندرة الأكبر، والتي نظريا توفر المستوى الأعلى للمردودية الحدية، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات الخطر المتعلق بالاستثمار في هذه القطاعات والأقاليم، لأن النقود تتبع النقود وهو ما يفسر تمركز الثروة بعيدا عن الاحتياجات التنموية ويطلق عليه "تناقض" Lucas⁽¹⁾.

الشكل(31): التدفقات المالية نحو البلدان النامية.



Source : Tubiana Laurence et al, (2014): Quel rôle pour l'APD dans le financement du développement après 2015?, Revue Techniques Financières et Développement , N° 117, p37

نلاحظ من البيان أن حجم المساعدات العمومية لصالح التنمية "ODA" يعد متواضعا جدا مقارنة بالتدفقات المالية الخارجية الأخرى باتجاه البلدان النامية، حيث لم يتجاوز سقف 100 مليار دولار، وبناء على ذلك فإن تجديد مفهوم المساعدات العمومية لصالح التنمية لا يجب أن يقوم على أساس دورها في تعويض النقص في تدفقات رؤوس الاموال الخاصة بقدر ما يركز على دورها في تقليص المخاطر ومحاولة تقريب معدلات المردودية من مستواها النظري، ويتحقق ذلك من خلال لعب هذه المساعدات دور المضاعف بهدف تهيئة الظروف لتشجيع تدفق رؤوس الاموال الخاصة.

¹ Tubiana Laurence et al, op.cit, p36

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

ويظهر أثر المضاعف من خلال استعمال المساعدات في تمويل الدراسات المتعلقة بجدوى المشاريع الخاصة بالبنى التحتية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص، حيث أن تكلفة إنجاز هذه الدراسات تشكل من 5% إلى 10% من التكلفة الاجمالية ويمكن أن يصل أثر المضاعف إلى 20/1 إذا تم تمويل المشروع فعلا برؤوس أموال خاصة⁽¹⁾.

انطلاقا من ذلك يمكن تمييز هدفين أساسيين لـ "APD"، يتعلق الأول بتكييف تدفقات رؤوس الأموال مع الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية عبر محاربة عدم تماثل المعلومات، الخطر الأخلاقي، غياب الضمانات..... إلخ، وذلك بهدف تخفيف حدة الأخطار المتعلقة بتنفيذ المشاريع التنموية، وخلق الشروط الملائمة لتدفق رؤوس الأموال.

أما الهدف الثاني فيتعلق بالتركيز على تعبئة الموارد المتاحة بشكل مباشر من خلال اندماج وكالات التنمية في عملية الوساطة المالية من خلال شراء الأصول المالية المصدرة من طرف المؤسسات وإصدار أصول أخرى باتجاه مدخرين آخرين مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع أمثل للمخاطر بين المكتتبين.

رغم لعب "APD" دورا جوهريا في تمويل المتطلبات التنموية، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا مقارنة بحجم الاحتياجات التمويلية مقارنة مع الدور الذي يمكن أن تلعبه صيغ أخرى للتمويل الخارجي، خاصة الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في عملية التنمية، خصوصا بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية لسنوات 1980، حيث أصبحت معظم البلدان النامية تسعى إلى جذب الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل المشاريع ومواجهة مشكلاتها التنموية.

1- الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية:

عرف "FMI, (2008)" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "صنف من الاستثمار العابر للأوطان، يمكن من خلاله لمستثمر مقيم في اقتصاد معين التحكم أو التأثير بشكل مهم في تسيير مؤسسة مقيمة في بلد

¹ Tubiana Laurence et al, op.cit, p37

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

آخر⁽¹⁾، أي يمكن القول أن معيار التمييز بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر يكمن في مسألة السيطرة على المشروع المستثمر فيه، فإذا كان المستثمر يسيطر على مشروعه في الخارج فهو استثمار مباشر وإذا كان لا يملك السيطرة عليه فهو استثمار غير مباشر⁽²⁾، حيث ان هناك عدة أشكال للاستثمار المباشر، إما في شكل حقوق ملكية او حقوق تصويت، أو اندماج أو استحواذ، كما تشمل أيضا مختلف أنواع الديون والحقوق بين المؤسسات الاقتصادية التي تربطها علاقة استثمار مباشر، باستثناء القروض بين المؤسسات المالية.

ويؤكد المؤيدون لدور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمكوناته المالية والتقنية والإدارية على الأهمية البالغة له، نظرا للطابع الطويل المدى وآثار الجر التي يولدها على النمو الاقتصادي مقارنة بأنواع التمويل الأخرى، حيث تمثل "IDE" مصادر تمويل مستقرة مقارنة بأنواع الاستثمار الأخرى.

فقد اعتبرت نظرية النمو الداخلي "IDE" كعامل أساسي في سيرورة التنمية الاقتصادية بفضل المخرجات الإيجابية التي يولدها بالنسبة للاقتصاديات المستقبلية، خاصة من خلال خلق انعكاسات مباشرة على مخزون رأس المال الخاص، ما يساهم في تحريض الاستثمار المحلي في النشاطات المكملة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، وقد أكد على ذلك عدد من الاقتصاديين منهم " Borensztein E., De Gregorio J. et Lee J-W. (1999) ; Bosworth et Collins (1999) " (3).

كما تسمح "IDE" حسب هذا الطرح بزيادة عمليات التوظيف المباشر في فروع الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات التي تقدم خدمات لهذه الشركات عن طريق أثر المضاعف على التشغيل المحلي " Aaron, Lyanda (1999) " ، بالإضافة إلى ذلك تساهم "IDE" في رفع المخزون المعرفي في البلدان المستقبلية من خلال إدخال وسائل وطرق إنتاج جديدة، وتحويل الخبرات والمعارف الحديثة في التسيير ما يسمح بتحسين عمليات تكوين وتأهيل العمال على مستوى فروع الشركات الأجنبية المتواجدة محليا "IDE" (4).

¹ World Investment Report (2012): Towards a New Generation of Investment Policies , <https://unctad.org:24/02/2019>, p 3

² عبد المقصود مبروك نزيه ، (2008): الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، ص31

³ Djibril Koné Famaria, (2014):La croissance en Afrique et les Investissements directs étrangers, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, L'Université de Rennes 1, France, p 81

⁴BCEAO, (2013) : Evolution des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA (2000-2011), <https://www.bceao.int:24/02/2019>, p8

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

من جهة أخرى يمكن لـ "IDE" تهمين عمليات التجارة الخارجية بفضل فروع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في القطاعات المتصلة بالتجارة الخارجية، حيث أن نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينعكس على نمو صادرات البلدان النامية وذلك وفق عدة استراتيجيات أهمها⁽¹⁾:

- جعل البلدان المستقبلية أرضية لإعادة التصدير باتجاه البلدان الاصلية أو الأسواق الأخرى،
- جعلها منطلقا لاستكشاف أسواق جديدة ضمن الإقليم،
- دفع المؤسسات المحلية إلى تحسين تنافسيتها ورفع مستوى المنافسة في السوق المحلي،
- تغيير التخصص في التصدير بالنسبة للبلدان المستقبلية.

لكن بالمقابل تشكل الانتقادات الموجهة للاستثمارات الأجنبية الخاصة في أهمية الدور الذي تلعبه، فهي بدلا من أن تجلب رؤوس أموال جديدة، كثيرا ما تعتمد على الادخار المحلي، كما أنها بإصرارها على الحصول على إعفاءات جبائية وامتيازات خاصة من البلدان المضيفة، وبقدرتها على التلاعب في تغيير الأرباح، لا تساهم مساهمة فعلية في زيادة إيرادات البلد المضيف⁽²⁾، وهو ما يطرح إشكالية كفاءة هذه الاستثمارات.

2- إشكالية كفاءة الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية:

على الرغم من وجود إجماع نظري حول الآثار الإيجابية لـ "IDE" بالنسبة للبلدان النامية، إلا أن الدراسات الميدانية أثبتت أن تحقيق هذه الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية يتوقف على اتخاذ البلد المضيف مجموعة من الإجراءات نوجزها في النقاط التالية⁽³⁾:

- وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية على نقل التكنولوجيا، وتدريب العمال المحليين، وغيرها من الإسهامات الضرورية للاستثمار الأجنبي المباشر،
- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية في البلدان النامية، كالطاقة النووية والمحروقات، والشركات الكبرى كونها ترتبط بالأمن القومي،
- توجيه الاستثمار الأجنبي إلى مشاريع غير تقليدية لا تؤثر سلبا على المشاريع القائمة،
- عدم المبالغة في تقديم التسهيلات والمزايا للاستثمار الأجنبي على حساب دعم القطاع الخاص المحلي.

¹ BCEAO, op.cit , p 8

² جاويش عبد الفتاح محمد أحمد، (2016): إدارة الاستثمار الأجنبي، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، ص578.

³ أوغيل نعيمة ، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، ص ص 62-63.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

ويبقى التأثير الإيجابي لهذه الاستثمارات مرهونا بعوامل داخلية "pull factors"، وعوامل خارجية متعلقة بالظروف الاقتصادية في البلدان المصدرة لهذه الاستثمارات "push factors" تحكم كفاءتها وتجعل من البلدان النامية وجهة مفضلة لها دون غيرها.

بناء على ذلك فإن البلد المستقبل يجب أن يتمتع بوجود حد أدنى من التنمية الاقتصادية، والقدرة على خلق الثروة، وتتصل هذه الشروط بنوعية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، حجم السوق، درجة الانفتاح على الأسواق الخارجية، تكلفة العمل، نوعية رأس المال البشري، المحفزات الضريبية، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي وتحرير النظام المالي⁽¹⁾.

فقد بينت الدراسات "Gregorio et Lee (1998), Bengoa et Sanchez-Robles (2003) et Xiaoying Li et Xiaming Lui (2005)" قدرة "IDE" على تحريض النمو الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوجود رأسمال بشري مهم ذو مستوى تعليمي وتكويني مرتفع، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال التوزيع الجغرافي لتدفقات "IDE"، حيث تستحوذ كل من البلدان المتقدمة والناهضة على النسبة الأكبر من هذه التدفقات مقارنة بالبلدان النامية⁽²⁾.

من جهة أخرى ترتبط كفاءة الاستثمارات وجاذبية البلدان النامية للاستثمار الاجنبي المباشر بعدة عوامل خارجية تؤثر على تدفق الاستثمار عبر عدة قنوات، فقد اكد "Reinhart and Reinhart (2008)" على أن التغيير في معدلات النمو الاقتصادي على مستوى البلدان المتقدمة يمكن ان يؤثر على تدفقات "IDE" عن طريق أثر الدخل واثر الإحلال، ففي فترات الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة تؤثر التوقعات الضعيفة حول معدلات الربحية بشكل سلبي على حجم الاستثمارات محليا وخارجيا بالنسبة للمؤسسات بسبب وجود أثر الدخل الناتج عن الطابع الدوري لتدفقات "IDE"، وبالمقابل فإن الركود الاقتصادي على مستوى البلدان المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الربحية على مستوى البلدان النامية، وهو ما يساهم في رفع كفاءة وجاذبية اقتصاداتها للاستثمار تحت تأثير معدل المدودية⁽³⁾.

¹ الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، (2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، عمان، الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص 69

² Djibril Koné Famaria, op.cit, p 82

³ BCEAO, op.cit, p 8

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

من جهة أخرى فإن تقلبات معدلات الفائدة على مستوى الأسواق المالية الدولية تؤثر بشكل عميق على كفاءة "IDE"، حيث أظهرت دراسة لـ "BM (2010)" حول حساسية تكلفة تعبئة "IDE" لمعدل الفائدة خلال الفترة (2003-2007) أن ضعف معدلات الفائدة أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض ما ساهم في ارتفاع حجم تدفقات رؤوس الاموال باتجاه البلدان النامية بأكثر من 70%⁽¹⁾.

وعليه فإن كفاءة "IDE" على مستوى البلدان النامية ترتبط بالآثار المباشرة والغير مباشرة لهذه الاستثمارات على عوامل الانتاج (رأس المال المادي والبشري)، بالإضافة إلى التنافسية، وانعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي، وهنا أصبح لزاما على البلدان النامية خلق الشروط الملائمة لرفع مردودية الاستثمارات.

3- التطور الزمني والمكاني للاستثمار الاجنبي في البلدان النامية:

تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة من بين أهم مكونات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة نحو البلدان النامية، ففي الفترة 1995-2000 تضاعف حجم تدفقات رؤوس الاموال الخاصة باتجاه البلدان النامية بحوالي 5 مرات، كما شهدت الفترة 2002-2007 (وهي الفترة التي عرفت ارتفاع هائل لأسعار المواد الاولية) أكبر ارتفاع لتدفقات رؤوس الاموال الخاصة إلى البلدان النامية، حيث انتقلت من 184 مليار \$ في 2002 إلى 929 مليار \$ في 2007 أي بارتفاع يقدر بـ 404% في ظرف 6 سنوات⁽²⁾.

وبالرغم من أن استثمارات المحفظة تشكل النسبة الأقل في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة باتجاه البلدان النامية، إلا أنها تعد الأكثر تقلبا، فبعد ارتفاعها من 33 مليار \$ إلى 120 مليار \$ بين سنتي 1995 و 1997، عرفت انهيارا كبيرا بسبب الأزمة الآسيوية، لتعاود الارتفاع وتصل إلى مستوى قياسي سنة 2007 بـ 225 مليار \$، وقد تسببت أزمة 2008 في حركة كثيفة لتصفية استثمارات المحفظة في البلدان النامية⁽³⁾.

لكن ضعف معدلات المردودية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ساهم في زيادة تدفق رؤوس الاموال الخاصة باتجاه البلدان النامية في شكل استثمار أجنبي مباشر.

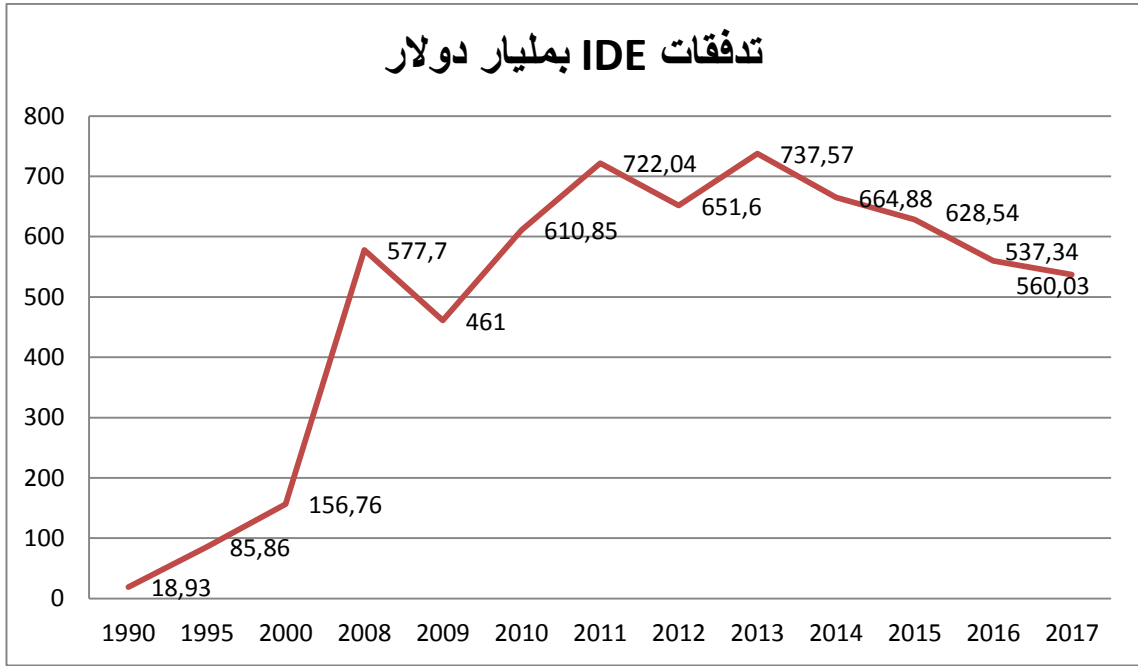
¹ BCEAO, op.cit, p 9

² مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (2014): تقرير الاستثمار العالمي، www.unctad.org/wir : 2019/2/26، ص ص 2-3

³ نفس المرجع، ص 3

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (32): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان النامية متوسطة وضعيفة الدخل بمليار \$



Source: UNCTAD, FDI/MNE database, www.unctad.org/fdistatistics; 26/2/2019

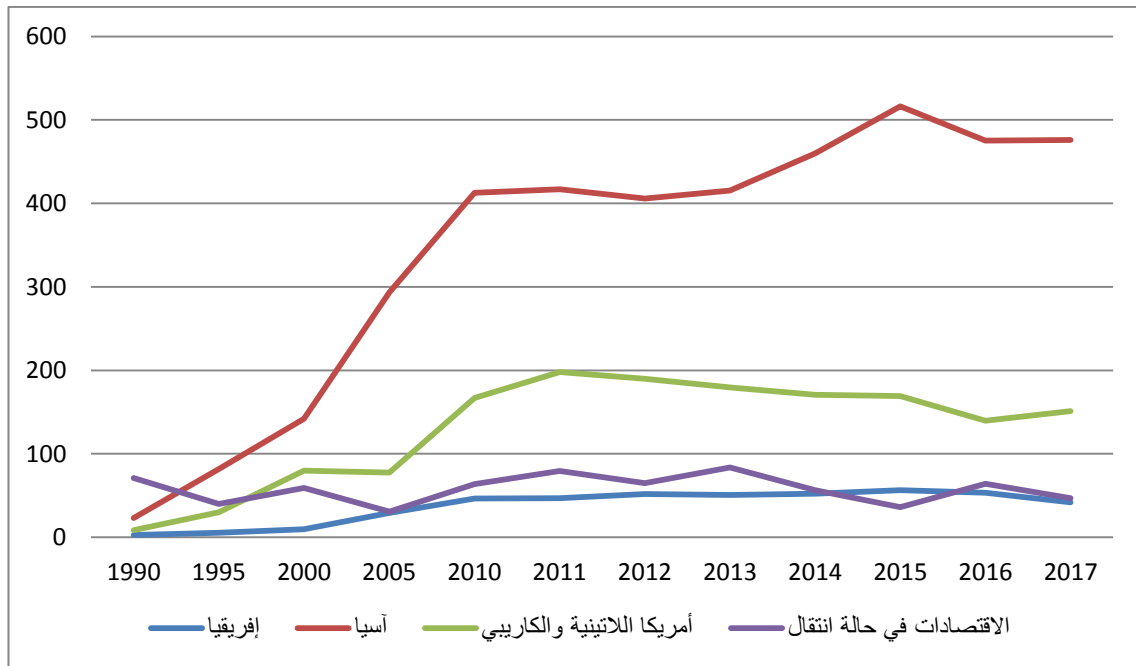
نلاحظ من خلال البيان النمو الكبير لتدفقات "IDE" نحو البلدان النامية خلال سنوات 1990، فقد تضاعفت بحوالي 8 مرات حيث انتقلت من حوالي 19 مليار \$ سنة 1990 إلى حوالي 157 مليار \$ سنة 2000 ، ويعود ذلك لارتفاع معدلات النمو في هذه الفترة، وذلك رغم وجود بعض التراجع بعد أزمة 1997، لكنها عاودت الارتفاع بشكل متسارع ابتداء من سنة 2000 لتصل إلى الذروة سنة 2008، تم تراجع أكثر من مليار \$ تحت تأثير الأزمة العالمية.

انطلاقاً من سنة 2010 عرفت تدفقات "IDE" نحو البلدان النامية بعض الانتعاش، لكنها أصبحت متذبذبة منذ 2012 ويعود ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة وتراجع أسعار المواد الأولية وتضاعف حدة المخاطر السياسية.

لكن رغم تسجيل تدفقات معتبرة لـ "IDE" نحو البلدان النامية إلا أن هناك تباين واضح بين مختلف الأقاليم، كما يوضح البيان الموالي.

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

الشكل (33): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان النامية حسب الأقاليم بمليار \$



Source: UNCTAD, FDI/MNE database, www.unctad.org/fdistatistics; 26/2/2019

من البيان نلاحظ تركز الارتفاع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مكثف في بعض أقاليم البلدان النامية مقابل تهميش أقاليم أخرى، حيث يظهر جليا تهميش القارة الإفريقية، إذ أن جهود التحرير في إطار سياسات التعديل الهيكلي التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية، لم تنعكس بشكل مهم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة، فقد انصب تركيز الاستثمارات على البلدان الغنية بالمواد الأولية (نيجيريا، أنغولا،... إلخ) والبلدان الأكثر تقدما مثل جنوب إفريقيا، لكن ابتداء من سنة 2012 عرفت هذه التدفقات تراجعا ملحوظا بسبب تراجع معدل العائد على الاستثمار من 12.3% في 2012 إلى 6.3% في 2017⁽¹⁾، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى العوامل الهيكلية الأخرى.

أما بالنسبة لقارة آسيا فقد عرفت نموا هائلا لتدفقات "IDE"، خاصة خلال سنوات 1990 وتمركزت هذه الاستثمارات بشكل مكثف في 6 بلدان هي (الصين، هونغ كونغ، سنغفورا، تايوان، تايلندا، كوريا الجنوبية) التي استحوذت وحدها على حوالي 95% من حجم الاستثمارات، لكن ابتداء من أزمة 1997 عرفت هذه النسبة

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2017): تقرير الاستثمار العالمي، www.unctad.org/wir، 2019/2/26، ص 18

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

تراجعا لصالح بلدان أخرى خاصة التي لا تملك أسواق مالية متطورة مثل الهند وفيتنام، كما ان البلدان السابقة عرفت كيف تسيطر على هذا التراجع بفضل الاستغلال الجيد لتدفقات الاستثمار منذ سنوات 1980⁽¹⁾.

بالنسبة لأمريكا اللاتينية، ارتبط تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بوجود الشركات متعددة الجنسيات والآثار السيئة لهذه الاستثمارات، خاصة ما يتعلق بانخفاض الاجور، وعدم عدالة توزيع الدخل في البلدان المرتبطة بالأسواق الدولية، بالإضافة إلى التأثير على السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.

عموما يؤكد الاقتصاديون على الدور الذي يلعبه الاستثمار المباشر في تمويل التنمية، لكن ذلك يواجه تحديات جدية خاصة ما يتعلق بتباين أوجه استجابة المجتمعات، والحكومات لآثار العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ففي حين أن هناك بلدانا عديدة تشجع الاستثمار الاجنبي، فإن هناك بلدانا أخرى تتخذ مواقف متشددة تجاه عمليات الاستحواذ الاجنبي وقرارات الاستثمار الفردية التي تتخذها الشركات، وهو ما يؤدي إلى حدوث اختلالات بسبب السياسات التي تطبقها الحكومات، وهو ما يطرح تحديات كبرى بشأن وجود نظام استثمار عادل ويحظى بقبول دولي واسع.

¹ Maincuy Claire, (2004) : L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement, Revue Région et développement, N°20, p 67

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

خلاصة الفصل الثالث:

ركزنا من خلال هذا الفصل على تحليل آليات تعبئة التمويل المطبقة في البلدان النامية، ومدى قدرة هذه البلدان على استعمال الموارد المالية المتاحة بشكل فعال لتحقيق الأهداف التنموية، حيث أن أغلب البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل تفتقد إلى إطار كفاء لتعبئة الموارد المالية سواء كانت محلية أو خارجية.

فمن جهة تواجه البلدان النامية صعوبات بالغة في تعبئة الموارد المحلية وذلك بالنظر إلى غياب قاعدة تنظيمية قوية لضبط النشاط الاقتصادي، حيث أن ضعف الموازنة وارتباطها بالتمويل الخارجي، بالإضافة إلى تفشي الفساد وثقل السوق الموازي ينعكس على ضعف الموارد المالية المحلية، وهو ما يجعل الادخار المحلي الضعيف غير قادر على خلق ديناميكية جيدة لتمويل الاستثمار.

كما أن نتائج الانفتاح وتحرير الأنظمة المالية لم تكن في مستوى الآمال المرجوة فيما يتعلق بضمان التوطين الأمثل للموارد المحلية، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم كفاءة السياسات الجبائية المطبقة في معظم البلدان النامية يجعلها غير قادرة على لعب دور مهم في توجيه الموارد لصالح التنمية حتى على مستوى البلدان التي تسجل موارد جبائية معتبرة في بعض الأحيان، وهي في أغلبها بلدان مصدرة للمواد الأولية، وهو ما يدفعها إلى الاعتماد بشكل كبير في وضع وتطبيق استراتيجياتها التنموية على التدفقات المالية من الشركاء الدوليين للتنمية.

لكن من جهة أخرى فإن التدفقات المالية الخارجية ظلت لفترات طويلة تخضع للتقلبات السياسية الدولية ولمنطقية المؤسسات المالية الدولية (BM, FMI) الإشرافية فيما يتعلق بصيغ الاستدانة وشروط تصحيح الاختلالات، وشروط كفاءة المساعدات العمومية لصالح التنمية، بالإضافة إلى مدى جاذبية البلدان النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال إلى اقتصاديات هذه البلدان تصطدم في معظم الأحيان بضعف القدرة على استيعاب هذه الأموال بسبب ضعف مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وضعف الحوكمة وتأخر القطاع الخاص، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، وغياب الأطر القانونية المناسبة لاستيعاب التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال، ناهيك عن طبيعة هذه التدفقات في حد ذاتها ومدى ملاءمتها لمتطلبات تحقيق التنمية.

يستلزم هذا الوضع تحليلاً عميقاً للبنية التنموية الداخلية وعلاقتها بالآليات التمويلية المتاحة والممكنة، وذلك عبر محاولة إعادة تحديد الصيغ والمفاهيم التي تحكم عملية تمويل التنمية، في سياق إعادة بناء إطار نظري

الفصل الثالث: تقييم آليات تعبئة الموارد التمويلية لصالح التنمية في البلدان النامية

يتماشى مع خصائص ومميزات البلدان النامية ودرجة إلحاح التحديات التنموية فيها، وهو ما سنعمل عليه في الفصل الأخير.

الفصل الرابع:

الآليات البديلة لتمويل التنمية

الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج

تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق

الجزائري

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

تمهيد:

يهدف هذا البحث إلى فهم كيفية حصول التحولات العميقة في تمويل التنمية من خلال تفكيك الطروحات النظرية الموجودة حول هذا الموضوع للوصول إلى حل للإشكالية المطروحة، وذلك انطلاقاً من المفهومين المركزيين في البحث وهما **منطقية التمويل وطبيعة التنمية في السياق الخاص بالبلدان النامية**.

انطلاقاً من الاستراتيجية المطبقة في البحث، فإن هذا الفصل يمثل استمرارية للفصول السابقة، حيث يمكننا الوصول لحقيقة مهمة انطلاقاً من الفصول السابقة، وهي أنه لم يتم بناء نظرية تهتم حصراً بتمويل التنمية في السياق المميز للبلدان النامية، أي بأخذ الخصائص المميزة لهذه الاقتصاديات بعين الاعتبار، حيث أن الاهتمام بموضوع تمويل التنمية ظل محصوراً بتوصيات المؤسسات المالية الدولية للبلدان النامية منذ مطلع سنوات 1990، عبر برامج التعديل الهيكلي التي تبقى محل نقاش وانتقاد حتى بعد مرور حوالي ثلاثة عقود عليها.

من جهة أخرى فإن المفهوم النظري الموجود لتمويل التنمية وضع على أساس فرضيات بنيت في معظمها تماشياً مع وضعية البلدان المصنعة، وهي ليست صالحة بالضرورة للبلدان النامية خاصة تلك التي تعاني من مشاكل هيكلية مزمنة لأن الأطر الاقتصادية والاجتماعية مختلفة.

إن غياب بناء نظري لتمويل التنمية في السياق الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية يشكل تحدياً كبيراً وعائقاً أمام وضع السياسات العمومية وبالتالي فإن اختبار طبيعة العلاقات الموجودة بين أشكال التمويل وتطبيقها في التنمية من شأنه أن يساهم في توضيح عوامل نجاح العملية التمويلية.

نحاول من خلال هذا الفصل بناء نموذج نظري لتمويل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، حيث أن بناء هذا النموذج سيتم انطلاقاً من الملاحظات والتحليلات المقدمة في هذا الفصل وفي الفصول السابقة من البحث، وذلك من خلال عملية الربط بين مختلف العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بتمويل التنمية وذلك بهدف الخروج بسيرورة منطقية مبسطة لعملية التمويل في سياق البلدان النامية، وبعد ذلك سنعمل على تحليل سيرورة تمويل التنمية في أحد هذه البلدان، وسيتم ذلك من خلال دراسة حالة الجزائر.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

المبحث الأول: مسارات إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وتمويل التنمية الاقتصادية

رأينا في الفصل السابق، أن أغلب البلدان النامية خاصة ضعيفة الدخل، لم تتمكن على مدى تاريخها من تكوين نظام ادخار محلي قوي، أو تحقيق فوائض معتبرة من الموازين التجارية، بما يمكنها من ضمان الموارد المالية الكافية لمواجهة التزاماتها التنموية مما جعلها رهينة للتمويل الخارجي بشكل مزمن، وبناء على ذلك فإن عددا معتبرا من هذه البلدان لم تتمكن من التخلص من فخ المديونية الخارجية التي وقعت فيه على مدى سنوات طويلة، مما أدى إلى الحد من خياراتها التمويلية على مستوى الأسواق المالية الدولية بشكل كبير.

وفي ظل هذه الظروف لم يتمكن النظام المالي والنقدي الدولي على مختلف المراحل التي مر بها من تهيئة الشروط الملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذه البلدان بشكل آمن ومستدام.

من جهة أخرى أدى تعاقب الأزمات المالية الدولية وتصادد حدثها وصولا إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلى اتساع مجال النقاش حول إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، خاصة ما يتعلق بالأساس النظري للنموذج التنموي المرافق لهذا النظام، وحول وزن البلدان النامية في حوكمة المؤسسات المالية الدولية، ومكانتها في النظام الجديد، بالإضافة إلى نظام الصرف، ودور الدولار، وغياب إطار توافقي لمعالجة الاختلالات الدولية.

نحاول في هذا المبحث تحليل بنية النظام المالي الدولي على ضوء انعكاساته على تمويل التنمية في البلدان النامية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على أهم مميزاته، والانتقادات الموجهة إليه، والاقتراحات المقدمة في إطار إحداث إصلاح جذري أو تدريجي لهذا النظام.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

المطلب الأول: تحليل آلية عمل النظام المالي والنقدي الدولي

مع عدم وجود تعريف متفق عليه لمصطلح النظام المالي والنقدي الدولي، فإنه يمكن التركيز على ثلاثة عناصر مهمة هي النموذج الاقتصادي الذي يحكم العلاقات المالية الدولية، شبكة الآليات الدولية التي تدير هذه العلاقات، وطريقة اتخاذ القرارات وتوزيعها بين مختلف البلدان، وعليه فإن تحليل آلية عمل هذا النظام ينطلق من هذه العناصر.

1- أهم مميزات النظام المالي والنقدي الدولي:

يعد النظام المالي والنقدي الدولي إطارا عالميا للمعاملات المالية والنقدية، ويتكون من مجموعة من الآليات التي تدير المعاملات في السلع والخدمات والأدوات المالية على المستوى الدولي، وفي الوقت الحالي يمكن القول ان هذا النظام يعكس السياسات الوطنية في عالم يتميز بالتدفق الحر لرؤوس الاموال، حيث تركز الأنظمة النقدية الوطنية أساسا على استقرار الأسعار، مع وجود تفاوت في درجة تعويم العملات، حيث تتحدد أسعار صرف العملات الكبرى بحرية كاملة، وبالمقابل تختلف درجة التحكم في أسعار صرف العملات الأخرى، وفي حين تسمح أغلب الأنظمة المالية بحرية حركة رؤوس الاموال، تبقى أنظمة أخرى خاصة في البلدان النامية تفرض قيودا تنظيمية ورقابية على هذه الحركة⁽¹⁾.

من جهة أخرى فإن النظام الحالي يتميز بتقاسم الأدوار بين الدولار وعملات أخرى خاصة الأورو، على عكس النظام النقدي والمالي القديم (بروتن وودز 1946-1973)، الذي يقوم على أساس قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وعلى التثبيت النقدي الخارجي، حيث يتم تبادل العملات فيما بينها وفق سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل، بالإضافة إلى محدودية حركة رؤوس الأموال في إطار سياسات الكبح المالي التي تفرضها الأنظمة المالية الوطنية رغم أن هذه الأخيرة لم تكن لها أهمية كبيرة في استقرار الأسعار وفي التوازن الخارجي، حيث كان الدولار يشكل العملة الدولية الرئيسية⁽²⁾.

¹ شنجار العيساوي عبد الكريم، رحيم العويدي عبد المهدي، (2014): السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية،

الطبعة 1، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ص 276-277

²Rapport annuel BRI, Le système monétaire et financier international, https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2015_5_fr.pdf:01/04/2019, p 102

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

بناء على ذلك انتهى كل من نظام بروتن وودز والنظام الجديد إلى نتائج جد متباينة، فإذا كان النظام الأول لم يشهد حلقات عنيفة للاختلالات المالية إلا أنه انتهى بعدم القدرة على ضمان الاستقرار النقدي على المستوى العالمي، كما تعرض للانهييار في نفس الوقت الذي قررت فيه الولايات المتحدة الامريكية عدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب وتعويم أسعار الصرف، أما النظام الجديد فقد انصب تركيزه على المحافظة على استقرار الأسعار أكثر من تحقيق الاستقرار المالي.

الجدول (6): مقارنة بين النظام النقدي والمالي الحالي ونظام بروتن وودز

النظام النقدي والمالي الحالي	نظام بروتن وودز	
داخلي: استقرار الأسعار	خارجي: قابلية التحويل إلى ذهب	التثبيت النقدي
معمومة	ثابتة لكن قابلة للتحويل	أسعار الصرف
هيمنة الدولار لكن مع وجود عملات أخرى	هيمنة مطلقة للدولار	العملة الرئيسية
غير محدودة	محدودة	حركة رؤوس الأموال

Source : Rapport annuel BRI, Le système monétaire et financier international, https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2015_5_fr.pdf: 01/04/2019, p 102

ورغم التباين بين المرحلتين الكبيرتين للنظام النقدي والمالي الدولي، إلا أن ذلك لا ينفى وجود نوع من التكامل والتدرج بين هاتين المرحلتين، فقد قدمت المرحلة الممتدة من سنوات 1940 إلى نهاية العمل بنظام الصرف الثابت استقرارا لأسعار الصرف على مستوى الاقتصاد الدولي، في حين أن المرحلة التي تلت تعويم أسعار الصرف ابتداء من سنوات 1970 ألفت بالدول فجأة في نظام صرف شديد التقلب، لكن التحولات التي عرفت سنوات السبعينات لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الضغوط والتجاذبات التي عرفت سنوات 1950 رغم النجاح المبدئي لنظام بروتن وودز، بالإضافة إلى الاختلالات التي بدأت بالظهور خلال سنوات 1960⁽¹⁾.

¹ Barredo Zuriarrain Juan Maria, (2015): Le Système monétaire international comme facteur d'instabilité : une ébauche de réforme, <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01437499> > document : 13/10/2019, p110

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

إذن يمكن القول أن كلا النظامين لم يتمكن من ضمان الاستقرار المالي بشكل مستدام، حيث أن المرونة المالية الكبيرة، والتيسير النقدي، وتسهيل عملية التمويل العابر للحدود، لم يساهم في معالجة العجز في الأنظمة المالية المحلية بقدر ما أدى إلى تفاقم الاختلالات وارتفاع حدة الأخطار.

2- طبيعة التفاعلات بين الأنظمة النقدية الوطنية في إطار النظام النقدي والمالي الدولي:

رغم تراجع التبعية للدولار كعملة رئيسية وحيدة بعد انهيار نظام بروتن وودز، إلا أنه ظل يلعب دورا مهيما في المعاملات التجارية والمالية الدولية إلى جانب الأورو، حيث يستحوذ الدولار على حوالي 87% من المعاملات الخاصة بالصرف⁽¹⁾، وعلى نسبة أكبر من العقود الآجلة وعقود المبادلة، ما يجعل منه العملة الوحيدة خارج أوروبا واليابان، وهو ما يفسر وجود احتياطات هائلة من الدولار على المستوى العالمي، ووعليه فإن ظهور الأورو والتراجع النسبي للدولار منذ سنوات 1970 لم يؤثر إلى حد كبير على دوره كمخزون للقيمة.

بناء على ذلك، فإن تأثير السياسات النقدية في البلدان المصدرة للعملة الدولية الكبرى ينعكس بشكل مباشر على الظروف المالية خارج حدود هذه البلدان، خاصة ما يتعلق بالتأثير على معدلات الفائدة وقيمة الأصول المسعرة بهذه العملات والمصدرة أو المملوكة من طرف غير المقيمين، فقد ارتفع حجم القروض المقيمة بالدولار والأورو تجاه المقترضين غير البنكيين خارج الولايات المتحدة ومنطقة الأورو إلى 9500 مليار دولار و2300 مليار أورو على التوالي مع نهاية 2014، وتشكل الديون بالدولار (7/1) من حجم الناتج الداخلي الخام خارج الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

إن الحجم الهائل للقروض المقيمة بالدولار والأورو والمقدمة لمقترضين خارج الولايات المتحدة ومنطقة الأورو، يعني أن سياسات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي تنعكس مباشرة على الاقتصاديات الأخرى خاصة الناهضة والنامية، وتختلف درجة التأثير حسب طبيعة الأدوات المالية المستعملة، خاصة ما يتعلق بالآجال ومعدلات الفائدة، حيث أن أي تغيير في المعدلات المرجعية على المدى القصير ينعكس بسرعة على القروض البنكية المقيمة على أساس معدلات "Libor" بالدولار أو "Euribor".

¹ Rapport annuel BRI, op. cit, p103

² Ibid, p103

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

من جهة أخرى، أدى ضعف مردودية سندات الخزينة الأمريكية إلى توجه المستثمرين الأمريكيين والدوليين إلى شراء سندات ذات نوعية أقل بهدف الحصول على مردودية أفضل، وقد انعكس ذلك على توسيع المقترضين خارج الولايات المتحدة حجم إصداراتهم السنوية، حيث وصلت بين 2009 و2014 إلى 1800 مليار دولار⁽¹⁾.

انطلاقاً مما سبق يظهر التأثير الواضح للسياسات النقدية في البلدان المتقدمة على السياسات النقدية في البلدان النامية والناهضة، حيث أن التيسير النقدي في الاقتصادات الكبرى ينعكس في شكل ظروف نقدية ومالية جيدة على مستوى بقية العالم، وبالتالي يشجع المؤسسات والحكومات على زيادة اقتراضها بالدولار والأورو، والعكس صحيح.

3- طبيعة التفاعلات بين الأنظمة المالية في إطار النظام النقدي والمالي الدولي:

تخضع تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الأسهم لمجموعة من العوامل المشتركة على المستوى العالمي تحت تأثير اندماج الأسواق المالية في سياق العولمة، ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 أدت الظروف الملائمة لأثر الرفع المالي، واستقرار المعدلات المرجعية إلى تحرير القرض الداخلي من قيد التمويل المحلي ما سمح بالتوسع في الاقتراض، فقد أظهرت دراسة على 31 اقتصاد ناهض بين 2002 و2008 ارتفاع حجم التمويل البنكي العابر للحدود، حيث توجهت البنوك إلى التمويل الخارجي للتوسع في الاقتراض الداخلي، ما ساهم في رفع نسبة القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الخام.

من جهة أخرى، بينت دراسة موسعة أجريت على 62 بلد تأثيراً مشابهاً لتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، فكلما كانت التدفقات الداخلية الصافية للديون (تدفقات المحفظة والتدفقات البنكية) أكبر، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد⁽²⁾.

أما بالنسبة للمرحلة التي تلت الأزمة المالية أصبحت العلاوة المطلوبة على السندات السيادية تمثل المعيار الأكثر أهمية في شروط التمويل باعتبارها تعكس سعر الخطر على مستوى الأسواق المالية الدولية، حيث بينت الدراسات أن شراء السندات من طرف السلطات العمومية بشكل مكثف على مستوى الأسواق السنوية العالمية

¹ Rapport annuel BRI, op. cit, p103

² Ibid, p108

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

يبرز الارتباط القوي بين معدلات المردودية، فإذا اتجه عدد من المستثمرين إلى تفضيل شراء أصول مسعرة بعملات معينة على مستوى سوق معين، فإن ذلك يؤثر على معدلات المردودية في أسواق أخرى.

لكن رغم ذلك تبقى العلاقة بين مختلف الأسواق السنديّة غير متجانسة، حيث أن العوائد الأمريكية تؤثر على عوائد البلدان الأخرى، كما أن الأسواق السنديّة لمنطقة الأورو تؤثر على نظيراتها الأمريكية، فمثلا أي توقعات بزيادة البنك المركزي الأوروبي لحجم السندات التي بحوزته، تؤثر على معدلات المردودية في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة حتى وإن كانت توقعات معدلات الفائدة المرجعية متباعدة، وقد ظهرت هذه الوضعية سنة 1994 حيث أدى رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لمعدل الفائدة المرجعي إلى انتقال الارتفاع في معدلات مردودية السندات الأمريكية إلى أوروبا رغم توجه البنوك المركزية الأوروبية إلى تخفيض المعدلات⁽¹⁾.

كخلاصة يمكن القول أن آلية عمل النظام النقدي والمالي الدولي تسمح بانئقال الظروف النقدية والمالية المتشددة أو التوسعية إلى بقية العالم، وينعكس ذلك بشكل عميق على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلدان الأضعف في هذا النظام، وهو ما يؤدي إلى نتائج كارثية في حال حدوث أزمات مالية.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للنظام المالي والنقدي الدولي على ضوء دوره في تمويل التنمية.

دفعت الأزمات المتعاقبة وخاصة أزمة 2007 إلى التساؤل حول مدى نجاعة النظام المالي والنقدي العالمي وقدرته على ضمان الاستقرار الاقتصادي وحل الأزمات، حيث أن النتائج كانت كارثية خاصة على البلدان النامية في ظل تناقض المعطيات العالمية، وفشل الأسس النيولبرالية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الدولية خاصة في هذه البلدان التي لا تتمتع أنظمتها المالية بالنضج الكافي، حيث ظلت تشهد صعوبات كبيرة وبقيت بحاجة مستمرة إلى التمويل الخارجي من أجل الوصول إلى معدل نمو يسمح بمواجهة الفقر ومشاكل التخلف.

1- النظام النقدي الدولي وتمويل التنمية الاقتصادية:

تقوم فلسفة النظام النقدي الدولي على التقليل من التدخل الحكومي في الجانب الاقتصادي، وتسريع الاندماج في السوق العالمي، وربط البلدان النامية بقواعد السوق، وتقسيم الأدوار والواجبات بين السلطة السياسية

¹ Rapport annuel BRI, op. cit, p109

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

والثروة الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات عن طريق استعمال أساليب وبرامج متنوعة⁽¹⁾.

وينطلق تحليل دور النظام النقدي الدولي في معالجة المشاكل التنموية على مستوى البلدان النامية من إشكالية عدم التكافؤ بينها وبين البلدان المتقدمة من جهة، ومن كون أن تعامل النظام النقدي الدولي مع البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية يقوم على أسس سياسية تعكس المحافظة على مصالح معينة أكثر من الأسس الاقتصادية.

نظريا يكون بلد معين قادرا على تحقيق التوازن الخارجي إذا كان له القدرة على تسديد قيمة مشترياته، وهو ما يعني أن هذا البلد يجب أن يبيع بقدر ما يشتري على الأقل، لكن واقعا تعد أغلب البلدان النامية غير قادرة على الوصول إلى توازن موازينها التجارية وتحقيق الفوائض التي تمكنها من تسديد الديون، حيث أن مستوى الانتاج في هذه البلدان لا يسمح لها بالبيع بالقدر الذي يسمح لها بتمويل مشترياتها الاستهلاكية، والاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أمام هذا الواقع تولت البلدان المتقدمة تمويل العجز في مشتريات البلدان الأقل تقدما سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن ذلك أدى إلى تفاقم ظاهرة المديونية الخارجية وعجز العديد من البلدان النامية على تسديد الديون لأن ذلك يتطلب تحقيق فوائض في الميزان التجاري وهو ما لم يكن ممكنا بسبب تشوه جهازها الانتاجي وبقيت هذه البلدان في حالة استدانة دائمة، كما لم يعد ممكنا الاستمرار في الاقتراض بسهولة لتمويل الاحتياجات التنموية.

تعكس هذه الوضعية وجود اختلال واضح في عمل المؤسسات المالية الدولية، حيث تكمن المهمة الأساسية لـ(FMI) نظريا في ضمان استقرار النظام المالي الدولي، ويتولى البنك العالمي (BM) مهمة تمويل مشاريع التنمية، لكن أثبت الواقع وجود ما يشبه الاندماج بين المؤسستين السابقتين حيث انحصر دورهما في منح خطوط القرض للحد من العجز الناتج عن تسرب وهروب رؤوس الأموال، كما بينت الإحصائيات أن 80 % من القروض التي يقدمها البنك العالمي توجه لتمويل 20 دولة متدخلة في الأسواق المالية، وتوجه النسبة الباقية أي

¹ على النسور بلال،(2012): أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، عمان، الأردن، دار جليس

الزمان للنشر والتوزيع، ص79

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

20 % إلى 130 دولة أخرى من البلدان النامية، وهو ما يحد من فاعلية الدور الذي يلعبه البنك العالمي حيث بلغت نسبة فشل مشاريعه الموجهة للبلدان الفقيرة 70 % ، كما أن أغلب هذه البلدان لم تطبق برامج التعديل والإصلاح التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية⁽¹⁾.

من جهة أخرى فإن الكثير من البلدان النامية غير قادرة على تطبيق توصيات كل من (FMI) و (BM) التي تربط تدخلها بشرط تطبيق هذه البلدان لقواعد التحرير المالي، والتي تقوم على إلزامية إلغاء كل الحواجز أمام المبادلات وحركة الاستثمار والمعاملات النقدية والمالية، وهو ما يتعارض مع ضرورة قيام هذه البلدان بحماية ودعم اقتصاداتها، وقد أثبتت نهاية سنوات 1990 أن النتائج كانت مخالفة لما وعد به صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولما كانت ترجوه هذه البلدان، كما كشفت الأزمة الآسيوية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حجم المشاكل التي لم يتمكن النظام النقدي الدولي من إيجاد حلول لها ما زاد في تشويه البنية التجارية والمالية والمؤسسية لهذه البلدان.

2- النظام النقدي الدولي ومعالجة الاختلالات على المستوى الدولي:

أدى التطور المنطقي للنظام النقدي الدولي إلى الاستقرار القوي بفضل معيار الذهب، وآليات الرقابة والإنقاذ في ظل نظام بروتن وودز، وفي سياق الرخاء الاقتصادي في البداية، ثم أدى تدهور هذا السياق كما رأينا ذلك سابقا في هذا المبحث، إلى تعريض استقرار النظام النقدي الدولي إلى أخطار كبيرة.

فمع انتهاء العمل بنظام الصرف الثابت سنة 1971 والإعلان الرسمي عن فشل نظام بروتن وودز في 1976 مع اتفاقية جامايكا، أدى تعويم أسعار الصرف إلى حدوث شرخ بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في ميزان المدفوعات والمتغيرات النقدية، وبيّن تعاقب الأزمات خلال سنوات 1980 و 1990 وخاصة الأزمة المالية الأخيرة 2008، أن الاختلالات المالية التي تؤدي للأزمة هي انعكاس للاختلالات الاقتصادية الكلية والنقدية.

¹ Zacharie Arnaud : Echec du consensus de Washington,

<http://users.skynet.be/cadtm/pages/francais/consensus.htm>: 23/10/2010

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

إن عدم قدرة النظام النقدي الدولي القائم على التحكم في السيولة على المستوى الدولي، وتحقيق التوازن بين العجوزات والفوائض المتاحة على المستوى العالمي يطرح مشاكل كبيرة في تحقيق الاستقرار، حيث أن الأطراف التي تملك الفوائض تبحث عن أحسن الفرص لتوظيف فوائضها على مستوى الأسواق المالية الدولية، كما أن الحركة الغير متجانسة لهذه الفوائض على مستوى الأسواق يؤدي إلى التأثير بشكل عنيف على أسعار الصرف، وهو ما يعرض الاقتصاد العالمي للخطر، ويشخص "Aglietta" الاختلال النقدي في مستويين⁽¹⁾:

- اختلال يتعلق بنسبة (الادخار/ الاستثمار) عن طريق وجود فائض ادخاري في البلدان النامية يوجه لتمويل العجز الجاري في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية،
- ظاهرة انفجار السيولة التي عرفت سنوات 2000 لأن الأسواق المالية لا تتحكم في فائض الادخار. من جهة أخرى ومنذ قيام نظام بروتن وودز ظهرت العديد من العوامل التي تعيق معالجة الاختلالات على المستوى الدولي منها⁽²⁾:

- القدرة على تمويل العجز في الحساب الجاري لفترات طويلة عن طريق إصدار أصول احتياطية،
- مقاومة بعض البلدان للضغوط التي تدفع قيمة عملاتها إلى الارتفاع عن طريق تسيير معدلات الصرف وتأخير تعديل موازين المدفوعات خلال مدة طويلة،
- تعويم أسعار الصرف ابتداء من سنوات 1970 سمح للبلدان بتطبيق تدابير حمائية من خلال الحفاظ على قيمة منخفضة لعملاتها بهدف التخفيف من الضغوط المتعلقة بالتعديل الهيكلي.

ولهذا فإن سوء الانضباط الموازي للولايات المتحدة وتكديس الدولار لدى دول أخرى قضى على الاستثمار المحلي وزاد من حدة عدم استقرار النظام النقدي الدولي، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها كأول مصدر للأصول الاحتياطية لتمويل عجزها المتزايد خلال سنوات 2000، ومن جهتها عملت البلدان الناهضة في شرق آسيا عموماً والصين خصوصاً على مقاومة ضغوط الارتفاع على عملاتها، وذلك بهدف الحفاظ على

¹ Gasser Maxime, (2010) : Les pistes de réforme du système monétaire et financier international depuis la crise, <http://www.memoireonline.com/09/10/3924/Les-pistes-de-reforme-du-systeme-monetaire-et-financier-international-depuis-la-crise.html>: 11/04/2011.

² Commission économique pour l'Afrique, (2011) : Réforme de l'architecture financière internationale et incidences sur l'Afrique, no. 1, www.uneca.org/Portals/2/Publications/ECAPolicyResearchPaperNo1Fr: 6/3/2018, p18

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

فوائض معتبرة في حساباتها الجارية، حيث وصلت احتياطات هذه البلدان من الدولار الأمريكي إلى 4500 مليار دولار سنة 2008⁽¹⁾، وذلك بسبب التخوف من الاختلالات المالية على المستوى الدولي. في ظل هذه الظروف دفعت البلدان النامية التي لا تملك احتياطات كافية ثمنا ثقيلًا اقتصاديًا وسياسيًا أثناء أزمات السيولة العالمية، خاصة الأزمة الآسيوية، والأزمة المالية العالمية.

من جهة أخرى، اضطرت بعض البلدان للمحافظة على معدلات صرف معينة في إطار السياسات المفروضة عليها من المؤسسات المالية الدولية لضمان التوازن الخارجي، وفضلت بلدان أخرى تكوين احتياطات معتبرة من خلال وضع تدابير لمنع ارتفاع أسعار الصرف، بهدف الحفاظ على السيادة الاقتصادية رغم وجود آثار سيئة لهذه التدابير على التنمية الاقتصادية.

يبدو منطقيًا لمختلف البلدان تكوين احتياطات مهمة من العملة الصعبة كضمان ضد الأزمات، لكن ذلك أدى إلى إضعاف الطلب العالمي الإجمالي، وهو ما يمنع تحقيق انتعاش قوي ومستدام، كما يمكن أن يؤدي إلى حدوث اختلالات أكثر عنفا على المدى الطويل.

3- وضعية الدولار كعملة احتياط عالمي:

ترتبط وضعية الدولار كعملة احتياط بشكل وثيق بمسألة الاختلالات على المستوى الدولي، فقد كشف "Robert Triffin" أن أحد أهم مشاكل نظام بروتن وودز تعود إلى فقدان الثقة في الدولار كعملة احتياط دولية مع تزايد عجز الولايات المتحدة الأمريكية "dilemme de Triffin"⁽²⁾.

فنتقليديًا تعتبر وضعية عملة الاحتياط أفضل من وضعية اقتصاد البلد المصدر لهذه العملة، حيث تلجأ البلدان التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري إلى تمويل عجزها من البلدان ذات الفائض مباشرة، أو عن طريق رؤوس الأموال المتداولة على المستوى الدولي، والتي تشكل السيولة الدولية. وعندما يتم اعتبار عملة بلد معين كعملة دولية، ويكون البلد المصدر لهذه العملة في حالة عجز، فإن ذلك سيؤدي إلى رفع حجم السيولة الدولية لأن هذا البلد يمكنه تمويل العجز في ميزان مدفوعاته دون اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية أو المؤسسات

¹Commission économique pour l'Afrique, op.cit, p18

² مصطفى الشراقوي عبد الحكيم ، (2010): إصلاح النظام النقدي الدولي وضريبة توبين، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، ص 13

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

المالية الدولية، وذلك عن طريق الدين الداخلي، دون وجود إلزام بتسديد الديون والفوائد، وهو ما يدفع السيولة الدولية إلى الارتفاع⁽¹⁾.

لكن ذلك قد يؤدي إلى تشكيل فوائض ضخمة من هذه العملة لدى بلدان أخرى، وهو ما يقود إلى خلق مشاكل خطيرة على مستوى النظام النقدي الدولي القائم على عملة وطنية، وهو ما ينطبق على الدولار كعملة احتياط دولي.

ونظرا لكون الدولار العملة الدولية الرئيسية، فإن ذلك سمح للولايات المتحدة بالاستدانة والخلق النقدي بدون حدود (تمويل الدين بالدين)، بالإضافة إلى عدم خضوع توطين رؤوس الأموال وتحويل الادخار للمنطق الاقتصادي الحقيقي .

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المحرك الأول للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي، فإن العجز في حسابها الجاري، أدى إلى رفع حجم كتلة الدولار المتداولة على المستوى العالمي، لكن تطبيق مقاييس الانعاش الموازني وانقاذ البنوك لمواجهة حالة الركود الناجم عن الأزمة المالية العالمية، أدى إلى تفاقم العجز الذي وصل إلى مستويات قياسية⁽²⁾، مما أدى إلى تصاعد حدة الشكوك حول إمكانية أن يقود هذا العجز المرتفع إلى أزمة ثقة في الدولار الأمريكي، وهو ما يضع مكانة الدولار على الاستمرار كعملة الاحتياط المهيمنة على المحك.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن هناك انتقادات جدية للنظام المالي والنقدي الدولي بالنظر إلى المشاكل العميقة التي يعاني منها، خاصة ما يتعلق بمعالجة الاختلالات على المستوى الدولي، ودور الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمي، ونظام الصرف وحوكمة المؤسسات المالية الدولية وإعادة النظر في دورها في دعم التنمية، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

¹ Sadigh Elie, (1994) Le financement du développement et le système monétaire international, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01527194>: 01/04/2019, p17

² Commission économique pour l'Afrique, op.cit, p19

المطلب الثالث: اقتراحات إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وترقية دوره في تمويل التنمية

تختلف الآراء حول إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي بين ضرورة الإصلاح الجذري للنظام، أي بناء نظام جديد بما في ذلك إعادة النظر في النموذج الاساسي الذي تقوم عليه المؤسسات المالية الدولية، وإصلاح النظام تدريجيا، وتتمحور معظم اقتراحات الإصلاح حول عدد من المسائل الجوهرية فصلها فيما يلي.

1- إعادة النظر في المنطق التنموي للمؤسسات المالية الدولية:

تتعلق معظم النقاشات المتعلقة بإعادة النظر في المنطق التنموي للمؤسسات المالية الدولية، من ضرورة الإصلاح الجذري لهذا المنطق، وذلك ضمن إطار أوسع لإصلاح النظام المالي الدولي ككل، ورفض المنطق اللبرالي الحالي الذي يعطي الأولوية المطلقة للمنطقية السوقية في تحقيق الربح.

وبناء على ذلك تذهب الكثير من الآراء إلى أن إصلاح هذا المنطق يجب أن يبدأ من إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أهداف وبرامج المؤسسات المالية الدولية، وإرساء اقتصاد يقوم على احترام البيئة وحقوق الإنسان، وإرساء نموذج التنمية المستدامة كبديل لهيمنة السوق ومنطقه الربحي، وإرساء منطق اقتصادي جديد تضطلع فيه المؤسسات المالية الدولية بالوظائف ذات الأولوية القصوى، وأهمها⁽¹⁾:

- تنظيم عملية إلغاء الديون للبلدان الضعيفة على المستوى الدولي،
- تهيئة صيغ وشروط التمويل المناسبة للبلدان التي تعاني من مشاكل تمويلية كبيرة بما يمكنها من تحقيق التنمية المستدامة،
- إعداد الأطر اللازمة لتسيير الأزمات وتقديم المساعدات التقنية للبلدان الضعيفة لحمايتها من حركات المضاربة على رؤوس الأموال،
- مساعدة البلدان الضعيفة على إرساء الهياكل التي تمكنها من حماية صادراتها من تقلبات أسعار الصرف وأسعار المواد الأولية.

¹ الجميل إدوارد، مزياد سمر ، (2009): صندوق النقد الدولي، الوفاء بالوعد، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009، ص 51

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

وعليه أصبح لزاما على المؤسسات المالية الدولية إحداث تغيير جذري في صيغ تدخلها من أجل الأداء الصحيح للوظائف السابقة، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لأهداف الاستقرار المالي، وتمويل التنمية باعتبارها المبادئ الأساسية التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات منذ اتفاقية بروتون وودز، ومنه تذهب هذه الآراء إلى ضرورة إعادة النظر في العقيدة التي تقوم عليها برامج التعديل الهيكلي والشروط المرتبطة بها، وهو ما يعني أن معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية (التضخم، اختلالات التجارة الخارجية، اختلالات المالية العمومية) لا يجب أن تؤثر على أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، وتصل بعض الآراء إلى حد إعطاء الحق للبلدان بغلق حدودها للحماية من المنافسة والمضاربة، وهو ما يضع توصيات صندوق النقد الدولي بضرورة فتح حساب رأس المال على المحك.

ووفق هذه الآراء فإنه من الضروري وضع صيغ جديدة للقرض بعيدة عن شروط السوق (إعانات وتحويلات عمومية، قروض بمعدلات فائدة تفضيلية... إلخ)، وتذهب بعض هذه الآراء إلى حد خلق صندوق دولي للتنمية يهتم بتمويل المشاريع الاستعجالية، وضمان تحويل التكنولوجيا إلى البلدان الضعيفة، وحماية القدرات الشرائية للبلدان المصدرة للمواد الأولية⁽¹⁾.

2- إصلاح إطار حوكمة النظام المالي الدولي وإعادة النظر في دور البلدان النامية فيه:

ترتبط قدرة المؤسسات المالية الدولية على ضبط عمل النظام المالي الدولي، والأداء الفعال للوظائف السابقة بضرورة إعادة النظر في إطار الحوكمة الذي يعمل ضمنه هذا النظام.

فقد كانت الغاية الرئيسية من إنشاء المؤسسات المالية الدولية سنة 1944 هي إعادة بناء الاقتصاد الدولي المتدهور، وتنظيم علاقات البلدان ذات الوزن الأكبر في الاقتصاد العالمي، وتعود هيمنة البلدان المتقدمة على مؤسسات النظام النقدي الدولي إلى قوتها الاقتصادية، بحيث تقاس مشاركة البلدان في رأس المال بدخلها القومي. ونظرا لارتفاع الدخل القومي الأمريكي، فإن مساهمة الولايات المتحدة تأتي على رأس القائمة بما يقارب ربع المساهمة الإجمالية⁽²⁾، وبالتالي تحتل مقاعد دائمة في المجلس التنفيذي للإدارة، وتحظى بقوة تصويتية

¹ ATTAC-Québec, Pour une réforme en profondeur des institutions financières internationales, www.attac.org/quebec: 01/04/2019, p 9

² خبازي فاطمة الزهراء، (2013): النظام النقدي الدولي، المنافسة- أورو- دولار، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 49

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

تتناسب مع نسبة مساهمتها بما يجعلها تتخذ القرارات التي تتناسب مع مصالحها بعكس البلدان النامية التي تتميز بضعف قدرتها التصويتية بسبب مساهمتها الضعيفة، وبالتالي تعجز عن خدمة مصالحها.

وعليه فإن الكيفية التي تعمل بها المؤسسات المالية الدولية صيغت بالشكل الذي يضمن توجيه عملها لصالح البلدان المتقدمة، فعلى سبيل المثال تقتصر مسألة معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات من طرف (FMI) على معالجة الاختلالات الظرفية تفاديا لتجميد أموال الصندوق، وبما أن البلدان النامية تعاني من اختلالات هيكلية مزمنة فإنها بهذه الصورة لن تستفيد من الموارد المتاحة في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، وحتى تحصل البلدان النامية على التمويل اللازم تكون مجبرة على اتباع سياسات قد لا تتماشى مع توجهاتها، وذلك نظرا لعدم قدرتها على سداد ديونها، مما يؤدي بها إلى الدخول في مشكلات بالغة التعقيد.

وبناء على ذلك فإن غياب هيئة أو هيئات عالمية مقبولة وقادرة على تحقيق التجانس في عالم الدول ذات السيادة، وعدم وجود الأدوات اللازمة للتنسيق وفرض الشفافية ومعالجة الاختلالات النظامية على المستوى الدولي، بالإضافة إلى عدم تمتع البلدان النامية بالتمثيل الكافي على مستوى المؤسسات المالية الدولية يحد من مصداقية هذه المؤسسات في معالجة المشاكل النظامية.

وعليه فإن إعادة النظر في حوكمة النظام المالي والنقدي الدولي يجب ان ينطلق من فتح مؤسسات هذا النظام أمام البلدان النامية، خاصة الأقل تقدما (PMA)، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لإصلاح نظام التصويت وأساليب اتخاذ القرارات (صوت واحد مقابل كل دولة)، بما يضمن التوازن بين البلدان الغنية والفقيرة، والدائنة والمدينة، حيث أن تمركز القرار في يد البلدان الغنية الدائنة يلقي بعبء الاختلالات الدولية على عاتق البلدان المدينة التي لا تكون في الغالب مسؤولة عن هذه الاختلالات⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه البلدان لا تملك أي هامش للمناورة في اختيار سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب إعادة النظر في مبادئ المالية اللبرالية، وتسيير عمليات التمويل والاستدانة وفق قاعدة مشتركة بين حكومات البلدان الدائنة والبلدان المدينة تقوم على مبدأ المساواة.

¹ ATTAC-Québec, op.cit, p 5

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

3- دور المالية الإقليمية في تمويل التنمية ومواجهة اختلالات النظام النقدي والمالي الدولي:

اكتسبت المالية الإقليمية أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك انطلاقاً من ضرورة وجود شبكات أمان عالمي من خلال إعادة تشكيل النظام المالي الدولي، والمساعدة على تحقيق الاستقرار المالي العالمي، وتتجسد المالية الإقليمية بالخصوص من خلال الاتحادات النقدية الإقليمية بين البلدان النامية، خاصة في إفريقيا (UEMOA)، وآسيا (ASEAN)، وأمريكا اللاتينية (NAMFR)، بحيث تسعى بالأساس إلى⁽¹⁾:

- مواجهة الشروط المجحفة للمؤسسات المالية الدولية، ومعدلات الفائدة المرتفعة على مستوى الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى رفض التوجهات الليبرالية لهذه المؤسسات وتقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب البلدان الضعيفة، والسعي إلى خلق آليات ومؤسسات تقوم على ضمان الاستقرار المالي الإقليمي، وتوفير تمويل طويل المدى للبنى التحتية والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية باستعمال موارد مالية إقليمية تحترم السيادة الإقليمية وتتماشى مع تحقيق النمو المستدام،
- محاولة تجاوز القيود التي يفرضها النظام النقدي الدولي الحالي القائم على الدولار، والهيمنة الأمريكية، بالإضافة إلى التأثير السيء للنظام النقدي الدولي على البلدان الناهضة والنامية، وتقلبات أسعار الصرف، واختلالات حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي.

ففي غياب الحلول لتناقضات النظام النقدي والمالي الدولي في سياق العولمة، جاء التوجه إلى المالية الإقليمية كحل يقوم على إدماج البعد الإقليمي كمتغير جديد في النظام المالي الدولي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الدولي⁽²⁾.

لكن هذا التوجه إلى المالية الإقليمية المالية يتعرض لعدة انتقادات، خاصة فيما يتعلق بقدرة هذه البلدان على مواجهة الدولار والهيمنة الأمريكية، وقدرتها على التفاوض مع صندوق النقد الدولي، حيث أثبت الواقع أن خلق تكتلات نقدية مرتبطة بمناطق التبادل الحر أدى إلى تفاقم الأخطار المتعلقة بعدم استقرار المنافسة الدولية⁽³⁾،

¹ Berr Eric, Ponsot Jean-François, op.cit, p19

² كاواي ماساهيرو، لومباردي دومينيكو، (2012): الإقليمية المالية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2012، ص 25

³ ATTAC-Québec, op.cit, p 6

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

وهو ما يدفع إلى ضرورة التفكير في عملة عالمية قادرة على وضع حد للضغوط التضخمية والاختلالات النقدية أثناء الأزمات، وتضمن المصالح المشتركة على المستوى الدولي.

وتعود فكرة إنشاء عملة دولية إلى كينز سنة 1944 ، لكن "Stiglitz" أعاد هذه الفكرة إلى الوجود سنة 2009 بالتركيز على أفكار كينز⁽¹⁾ لأن الخروج من الأزمة حسب هذا الطرح يستلزم وجود عملة تعديل نقدي من أجل ضمان استقرار المؤسسات والنظام المالي الدولي ككل وتهدف إلى حل المشاكل المرتبطة بالدولار ولا ترتبط مباشرة بوضعية اقتصاد وطني معين، ولا تسمح العملة الدولية بتسهيل المبادلات الدولية فقط بل تسمح بالقياس الدقيق للقيمة، مع الإشارة إلى أنها لا تلغي دور العملات الوطنية ولكن تعوضها باعتبارها عملة مقاصة، كما أنها تعمل على عقلنة النظام النقدي الدولي حيث يعكس معدل الصرف المتغيرات الاقتصادية الكلية وتسيير الادخار، ولا يمكن لهذا الطرح أن يتحقق إلا في إطار تغيير جذري للمنطق الاقتصادي الحالي.

انصب اهتمامنا في هذا المبحث على تحليل دور النظام المالي والنقدي الدولي في توجيه الجهود الدولية فيما يتعلق بتمويل التنمية، وخاصة على مستوى البلدان الضعيفة، وما يرتبط بذلك من ضغوط وتجاوزات على المستوى الدولي، والتي أدت إلى تصاعد النقاش حول طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات النظام المالي والنقدي الدولي في دعم وتمويل التنمية الاقتصادية.

ونستخلص من خلال هذا المبحث أن البنية الحالية للنظام المالي والنقدي العالمي تتميز بغياب الأطر والآليات الفعالة التي تجعله قادرا على التحكم في الأزمات الاقتصادية والمالية، وضمان تمويل آمن للتنمية على مستوى البلدان النامية، حيث أن عدم القدرة على التحكم في حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، والتوجهات السيئة للبلدان المتحكمة في السياسات النقدية والمالية، وأسعار الصرف على المستوى الدولي تنعكس بشكل عنيف جدا على البلدان الأضعف في هذا النظام العالمي، وهو ما دفع وبشكل ملح إلى التفكير في تهيئة آليات بديلة تمكن من تعويض فشل الآليات النقدية والمالية الدولية، وتسمح للبلدان النامية باعتبارها المتلقي الأكبر للانعكاسات السيئة للنظام المالي والنقدي الدولي بمواجهة انعكاسات الأزمات وضمان تمويل مستقر للتحديات التنموية، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

¹ Gasser Maxime, op.cit

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

المبحث الثاني: الخطوط العريضة لنموذج تمويل التنمية البديل في سياق البلدان النامية

تعد النماذج الاقتصادية وسيلة لتبسيط تعقيدات الواقع الاقتصادي، حيث يفضل الباحثون الاقتصاديون أخذ العلاقات الأساسية ذات الصلة الوثيقة بهذا الواقع بهدف بناء نموذج يعكس التأثيرات والمعطيات الملاحظة على الوجه الأفضل، وعليه أصبحت هذه النماذج أدوات ضرورية لتحليل الظواهر الاقتصادية.

ورغم أن هذه النماذج يمكن أن تساعد المسيرين الاقتصاديين في اتخاذ القرارات، إلا أن قدرتها تبقى محدودة، ويظهر ذلك بوضوح في أوقات الأزمات بسبب الصدمات العنيفة التي تضرب العلاقات الاقتصادية، وهو ما جعل النماذج التي طبقت على البلدان النامية تفشل في أداء مهامها في فهم الواقع الاقتصادي والمالي لهذه البلدان.

من جهة أخرى، فإن تبعية الأنظمة المالية عبر العالم لتوجهات هذه النماذج (التي تعكس الخلفيات الإيديولوجية لأصحابها)، ومع تصاعد حدة الأزمات المالية عبر الزمن، والتي ظهرت بعنف كبير في أزمة الرهن العقاري، أثبت ذلك أن هذه النماذج غير كاملة ولا تقدم رؤية دقيقة حول النظام المالي وطبيعة عمله.

انطلاقاً من فشل الأدوات المنبثقة عن النماذج التمويلية في إيجاد الحلول للمآزق التي تعرقل تمويل التنمية على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك فشل المؤسسات المالية الدولية في ضمان تمويل مستقر وآمن للتنمية (كما رأينا ذلك في المبحث السابق)، سنستعرض في هذا المبحث بعض مسارات التفكير حول ترقية الإطار التمويلي للتنمية ومدى توافقها مع واقع البلدان النامية، وذلك قبل توضيح معالم النموذج الذي يمكن أن يضمن تمويل مستدام للتنمية في سياق البلدان النامية

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

المطلب الأول: المسارات البديلة لتمويل التنمية ومدى ملاءمتها لواقع البلدان النامية

من التحليلات السابقة يتضح جليا أن السياسات والتقنيات التقليدية للتمويل لم تقدم الحلول الشافية للاحتياجات التمويلية الملحة على مستوى البلدان النامية، وبمعنى آخر فإن اختبار الوسائل الموجودة في مختلف السياقات التنموية أثبت عدم نجاعتها، مما أدى إلى التفكير في خلق وتطوير أدوات عملية تتماشى مع ظروف البلدان النامية.

1- المالية المستدامة كبديل لمفهوم الليبرالية المالية:

يعبر مصطلح "المالية المستدامة La finance durable" عن مفهوم جديد في الاجدييات المالية، ويبقى تحديد هذا المفهوم بدقة محل نقاش عميق في سياق يتميز بتحرير التدفقات المالية على الصعيد العالمي، حيث أصبحت المالية تلعب دورا محوريا في حياة الأفراد، وما نجم عن ذلك من اختلالات.

أدى هذا الوضع إلى طرح العديد من الاسئلة حول طبيعة العلاقة بين المؤسسات المالية والمتعاملين معها، خاصة ما يرتبط بتكلفة الخدمات، نوعية المعلومات، والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الفقر والمشروعات الصغيرة التي تواجه صعوبات مالية، وهو ما يستدعي وجود معايير جديدة تتجاوز المعايير المتعلقة بتحقيق المردودية المالية على المدى القصير إلى الاهتمام بجوانب أخرى بيئية واجتماعية، والجوانب المتعلقة بالحوكمة أطلق عليها اختصارا (CESE)⁽¹⁾.

وعليه فإن مفهوم المالية المستدامة يدور حول النشاطات المالية التي تأخذ بعين الاعتبار وبدرجات متفاوتة الجوانب البيئية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالحوكمة، حيث أن قرارات الاستثمار يجب أن تقوم على تحقيق مجموعة من الرهانات المرتبطة بالجوانب السابقة⁽²⁾:

¹ Duval Guillaume, Mussot Philippe, (2019) : Demain la finance durable, Comment accélérer la mutation du secteur financier vers une plus grande responsabilité sociale et environnementale ?, https://www.lecese.fr › pdf › Avis › 2019 › 2019_04_finance_durable : 09/11/2019, p10

² Golier Christian, (2012) : Changer la Finance, Revue Regards Économiques, N°99, pp7-9

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

- **الرهانات البيئية:** أي تأثير النشاطات الممولة من طرف القطاع المالي على التوازنات البيئية، وخاصة التغيرات المناخية وتدهور التنوع الحيوي،
- **الرهانات الاجتماعية:** وتشمل عدة مجالات مثل ظروف العمل والحرية النقابية، المساواة بين الجنسين، تنظيم المشتريات، الحفاظ على القيم الاجتماعية والمعايير البيئية، طبيعة الأثار على الإقليم والعلاقات مع الجماعات المحلية،
- **رهانات الحوكمة:** وتهتم بطرق التعاقد مع المسيرين ونظام المكافآت، علاقة الشركات بالملاذات الضريبية، استقلالية مجلس الإدارة، حماية حقوق صغار المساهمين.....إلخ.

وتقوم المالية المستدامة على ثلاثة ركائز تتمثل في المالية الخضراء، الاستثمار المسؤول اجتماعيا، والمالية التضامنية⁽¹⁾:

- **المالية الخضراء:** وتتمثل في العمليات المالية الموجهة للتحويل الطاقوي، ومواجهة الاحتباس الحراري، والأهداف البيئية الأخرى، وذلك باستعمال أدوات مالية جديدة على غرار السندات الخضراء (Green bonds)، وأوراق الدين المصدرة في الاسواق المالية والموجهة لتمويل التحويل الطاقوي،
- **الاستثمار المسؤول اجتماعيا (ISR):** هو الاستثمار الذي يهدف إلى التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والاثار الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال تمويل المؤسسات والهيئات العمومية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه فإن مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيا أوسع من مفهوم المالية الخضراء، لأنه يتعدى الجوانب البيئية إلى أخذ المعايير الاجتماعية ومعايير الحوكمة بعين الاعتبار عن طريق تمويل الاستثمارات ذات المنفعة الاجتماعية والتي تندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة (ODD) التي وضعتها الامم المتحدة (محاربة الفقر، تقليص عدم المساواة.....إلخ)،
- **المالية التضامنية:** وتهدف إلى التقريب بين المدخرين الذين يسعون إلى استثمار أموالهم في المؤسسات والتنظيمات ذات المنفعة الاجتماعية والبيئية، كالمشاريع الموجهة لمحاربة التهميش ورعاية الأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة، وذلك في إطار ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني (ESS).

¹ Duval Guillaume, Mussot Philippe, op.cit, pp12-13

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

يحتاج إرساء المالية المستدامة مباشرة تحول عميق في طرق الانتاج والاستهلاك، وهو رهان يتجاوز إمكانيات البلدان النامية ما يتطلب تضافر الجهود العمومية والخاصة لتعبئة الموارد على المستوى العالمي، وإعادة هيكلة النظام المالي بما يتماشى مع معايير المالية المستدامة كبديل لمفهوم اللبرالية المالي.

2- الشراكة العمومية - الخاصة كمدخل لضمان تمويل مستدام للتنمية:

تندرج الشراكة العمومية- الخاصة في إطار التسيير العمومي الجديد الذي ظهر في البلدان الأنجلوسكسونية، واعتمده المؤسسات المالية الدولية.

وقد نشأ هذا النمط التسييري الجديد في سياق يتميز بالصعوبات الموزانية التي أصابت الجماعات المحلية في البلدان المصنعة منذ سنوات 1970 ، لتنتشر هذه الصيغة التسييرية عبر العالم، خاصة في قطاعات بعينها مثل النقل والخدمات العمومية والتجهيزات الجماعية، والبنى التحتية⁽¹⁾.

وتكمن أهمية هذه الصيغة في ضمان التمويل خارج الميزانية للشريك العمومي من جهة، وتحقيق الشريك الخاص لمعدلات مردودية مرتفعة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقليص آجال تنفيذ المشاريع، وتحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة.

ويرتبط انتشار وتطور الشراكة العمومية- الخاصة في جزء مهم منه بالصعوبات التي تواجهها الهيئات العمومية في البلدان المصنعة والنامية على حد سواء في تمويل الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي، حيث دفع ارتفاع نفقات السلطات العمومية سواء كانت وطنية أو محلية، إلى تأخير عمليات الاستثمار وصيانة البنى التحتية.

في هذا السياق ظهرت الشراكة العمومية- الخاصة كوسيلة للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والتحكم في المالية العمومية، وقد عرف هذا النمط التمويلي نموا كبيرا منذ سنوات 1980 ، وساعد على انتشاره على

¹ Maatala Nassreddine, Benabdellah Majid, (2017): Les Partenariats Public-Privé: Fondement théorique et analyse économique, Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires, N°2, p 192

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

المستوى العالمي توافقه مع السياسات الليبرالية، وارتفاع حدة الدين العمومي في بعض البلدان المتقدمة، ويمكن تصنيف الشراكة العمومية- الخاصة حسب البنك العالمي إلى مجموعتين كبيرتين⁽¹⁾:

- **التنازلات والعقود المشابهة:** مثل عقود التسيير وعقود الإيجار، وهي عبارة عن تفويض لطرف آخر بإدارة وتشغيل الأنشطة الفنية والتجارية للخدمة العمومية، وفي معظم الأحيان يوفر المفوض رأس المال اللازم للخدمة اليومية لكنه لا يمول نفقات الاستثمار.
- **الشراكة العمومية- الخاصة ذات الدفع العمومي:** على غرار التنازلات تهتم الشراكة العمومية- الخاصة ذات الدفع العمومي بالخدمات العمومية والخدمات المرتبطة بها، لكنها تختلف عنها في التزام الطرف العمومي بالدفع وتسديد حقوق الشريك الخاص في شكل إيجار.

على العموم يتم تمويل تكاليف الاستثمار في إطار الشراكة العمومية- الخاصة مسبقا عن طريق رؤوس أموال خاصة (الأموال الخاصة للمؤسسات المساهمة، قروض بنكية، سندات..إلخ)، وينحصر دور السلطات العمومية ضمن الشراكة العمومية- الخاصة في⁽²⁾:

- تحديد احتياجات الخدمات العمومية والمنفعة العامة، وتحديد أهداف المشروع،
- تنسيق الدراسات الأولية وعمليات المزايدة،
- تحديد آجال العقود والتفاوض مع الشركاء الخواص،
- تهيئة إطار محفز للشراكة، ومتابعة أداء الشريك الخاص في مرحلتي الاستثمار والاستغلال،
- تقديم التقارير للسلطات الوصية.

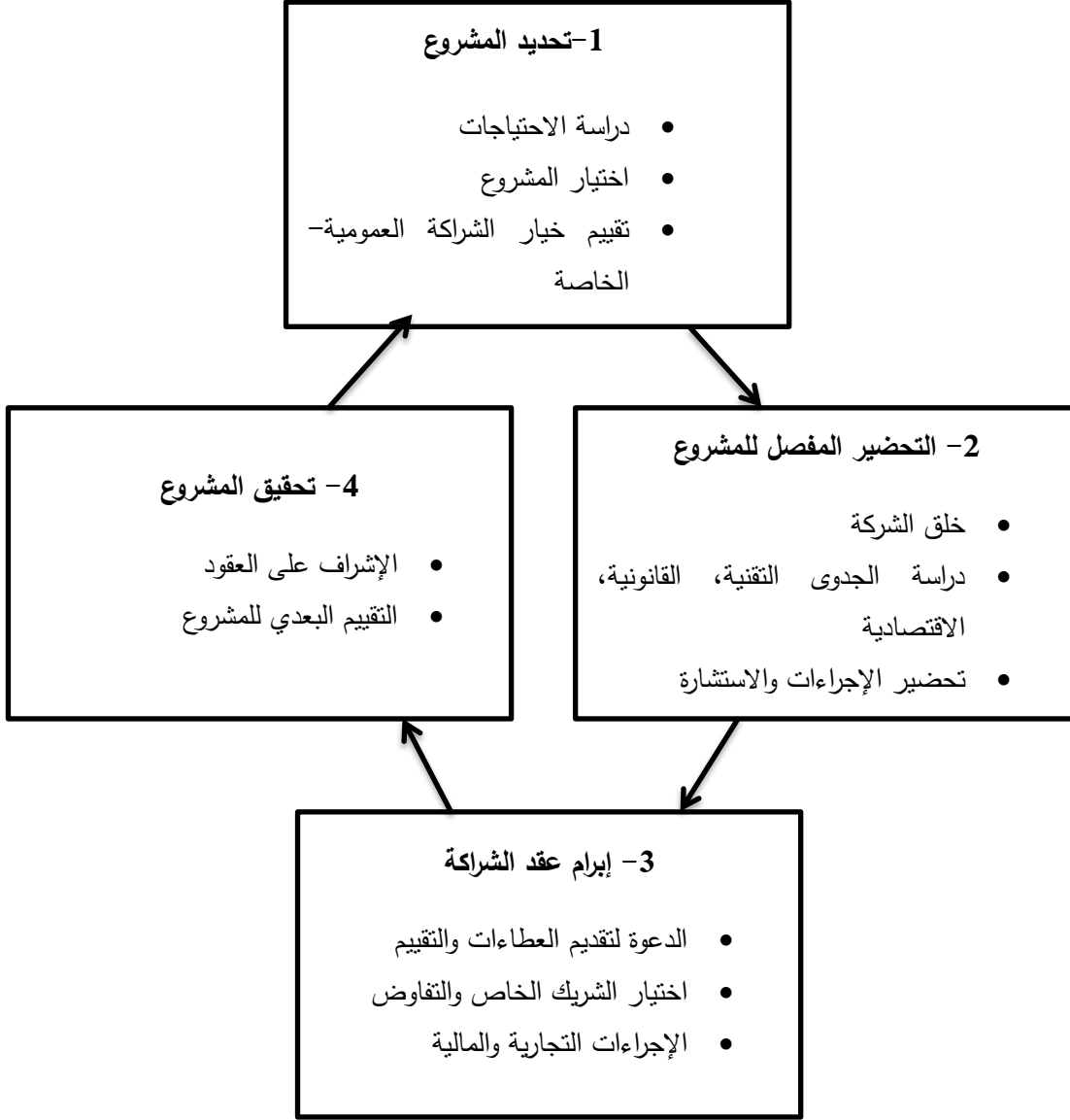
¹ Mac Donald Mott : Les principes fondamentaux des Partenariats Public-Privé،

<https://ppiaf.org › documents › download> : 03/11/2019, p2

² Ibid, p3

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

الشكل(34): المراحل الأساسية للمشروع في إطار الشراكة العمومية- الخاصة



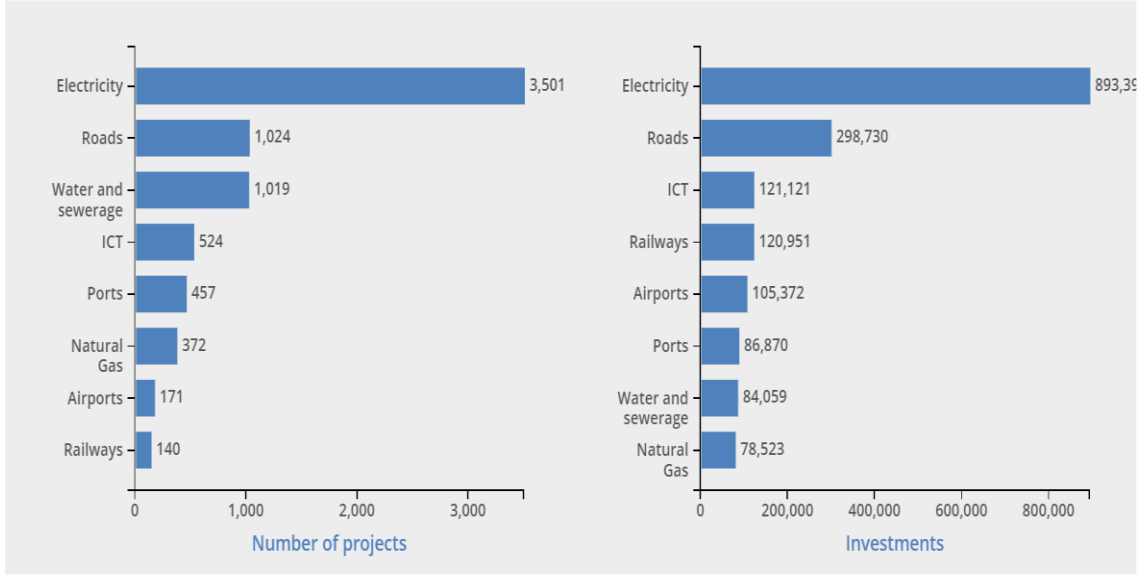
Source : Mac Donald Mott : Les principes fondamentaux des Partenariats Public-Privé,

<https://ppiaf.org> › documents › download : 03/11/2019, p13

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

وكما أشرنا إليه سابقا فإن الشراكة العمومية- الخاصة تستهدف قطاعات بعينها هي قطاعات البنى التحتية، وخاصة القطاعات الأولية.

الشكل(35): عدد المشاريع وحجم الاستثمار في القطاعات الأولية في العالم (1990- السداسي الاول لسنة 2018)



Source : Tidjani Chemseddine, Benkassir Imène,(2019) : Les contrats PPP : quels sont les potentielles d'engagement et les difficultés d'application ? - Cas de la région MENA -, Séminaire international, Mécanismes de développement des Partenariats Publics Privés (PPP) et son rôle dans la mise en place d'un financement durable, Université de Ghardaïa, 01.06.2019, p 17

من البيان نلاحظ الحجم المهم للاستثمارات في القطاعات الأولية في إطار الشراكة العمومية- الخاصة (الكهرباء، الطرق، السكك الحديدية، المطارات، الماء والغاز الطبيعي وتكنولوجيا الاتصالات)، حيث يحتل قطاع الكهرباء المرتبة الأولى على المستوى العالمي، فقد بلغ عدد المشاريع 3501 خلال الفترة 1990 إلى السداسي الأول لسنة 2018 بما يعادل مبلغ إجمالي للاستثمار يقدر بـ 893.39 مليون دولار.

انطلاقا من ذلك وبالنسبة للبلدان النامية، فإن هناك عدد من العوامل التي تساعد على إرساء وازدهار الشراكة العمومية- الخاصة، وتتعلق أساسا بالتنوع الإقليمي والقطاعي، والتوجه أكثر فاعل نحو الخوصصة في قطاعات البنى التحتية في عدد من البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا، وبشكل أقل في إفريقيا.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

وعليه يمكن القول أن اللجوء للشراكة العمومية- الخاصة يمثل بديلا جيدا لمختلف طرق التسيير، خاصة في حالة وضوح أهداف الشريك العمومي وتكاليف الصفقات في لحظة إبرام العقود، وهو ما يدفع إلى بذل المزيد من الجهود بما يجعل عقود الشراكة العمومية- الخاصة تستجيب بشكل جيد لانتظارات الشريك العمومي والمستهلكين، وذلك من خلال تهيئة الإطار الاستراتيجي والقانوني والمؤسسي.

3- المالية المصغرة كأداة في خدمة التنمية:

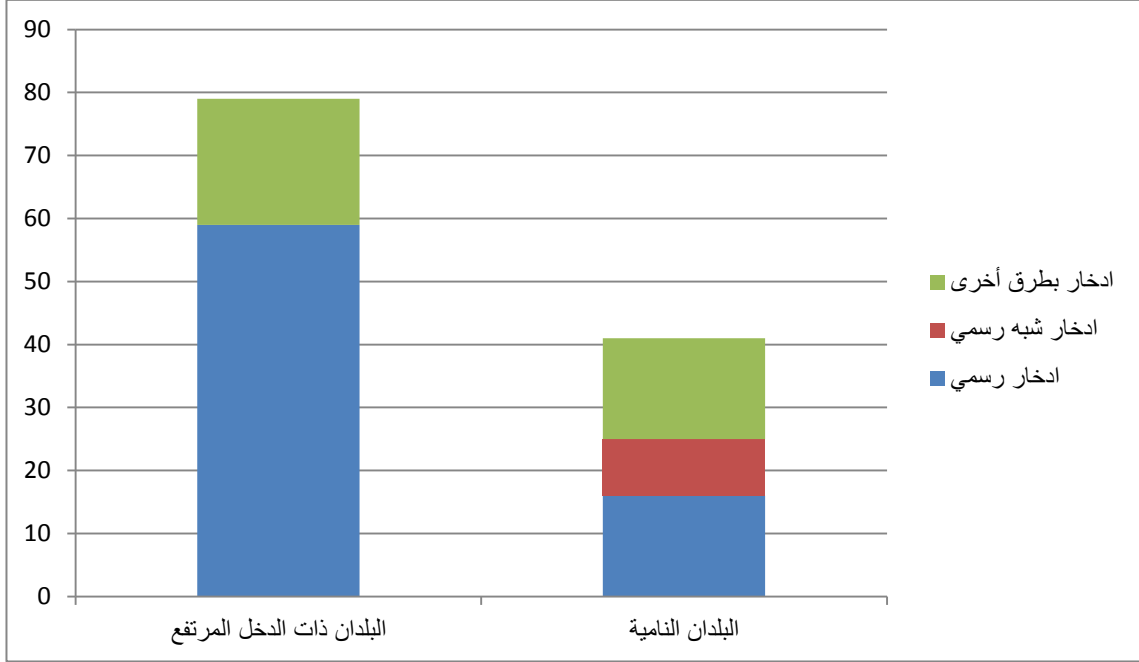
تتميز معظم البلدان النامية بضعف مستويات التعميق المالي (الفصل السابق)، ما ينعكس على صعوبة الوصول للخدمات المالية، وخاصة بالنسبة للأعوان ذوي الدخل الضعيف، حيث أن أكثر من 80% من الأعوان في البلدان النامية لا يتمكنون من تلبية الاحتياجات التمويلية لمشروعاتهم المصغرة عن طريق البنوك التجارية، والتي تميل أكثر إلى تمويل المؤسسات الكبرى وبعض المؤسسات المتوسطة، ويعود ذلك لأسباب مختلفة أهمها⁽¹⁾:

- ضعف كثافة الشبكات البنكية خاصة في المناطق الريفية،
- ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالقروض مقارنة بصغر حجمها،
- الضمانات المادية التي تطلبها البنوك لتقديم القروض المنتجة،
- تباين الذهنيات بين الأسر والبنوك، وعدم تماثل المعلومات.

¹ Falucci Alyson, (2012) : La microfinance et son impact sur la pauvreté dans les pays en développement, <https://dumas.ccsd.cnrs.fr>: 09/11/2019, pp 12-13

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

الشكل (36): نسبة ادخار الأشخاص البالغين في البلدان النامية والمتقدمة لسنة 2017 بـ (%)



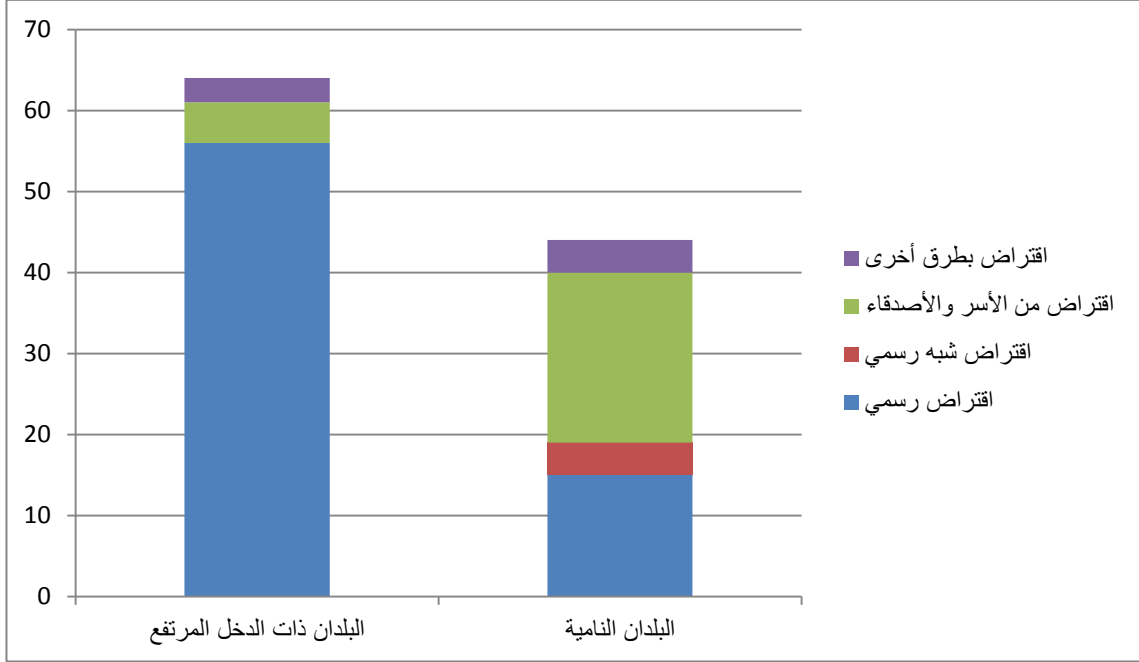
Source : Base de données Global Findex, (2017) : Mesurer l'inclusion financière et la révolution technico-financière, www.worldbank.org: 09/11/2019, p9

حسب هذه الإحصائيات فإن نسبة الأشخاص الذين يدخرون أموالهم بطريقة رسمية (أي لدى المؤسسات المالية الرسمية)، لا تتعدى 16%، في حين تتجاوز هذه النسبة 50% في البلدان ذات الدخل المرتفع.

من جهة أخرى ترتفع نسبة اقتراض الأشخاص من القطاع الرسمي إلى أكثر من 50% في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين أن هذه النسبة تبقى ضعيفة في البلدان النامية، حيث لا تتجاوز في الغالب 15%، كما أن نسبة كبيرة من الأشخاص يفضلون اللجوء للاقتراض غير الرسمي من الأسر والأفراد الآخرين.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

الشكل (37): نسبة اقتراض الأشخاص البالغين في البلدان النامية والمتقدمة لسنة 2017 بـ (%)



Source : Base de données Global Findex, (2017) : Mesurer l'inclusion financière et la révolution technico-financière, www.worldbank.org: 09/11/2019, p10

انطلاقاً من ذلك، تعتبر المالية المصغرة وسيلة لتقديم المساعدة للأشخاص الذين يعانون من التهميش المالي بسبب وجود تشوهات عميقة في الأنظمة المالية المحلية لا تسمح بالحصول على التمويل المناسب أو تحقيق ادخار مثمر والتغطية ضد المخاطر.

ويعد القرض المصغر أحد أهم منتجات المالية المصغرة، حيث يقترب أكثر إلى كونه شكلاً من أشكال المساعدة الاجتماعية من خلال تقديم قروض بمبالغ صغيرة لفائدة الأعوان الذين لا يتمتعون بالملاءة تجاه النظام البنكي الرسمي، وبالتالي لا يمكنهم الحصول على القروض البنكية التقليدية.

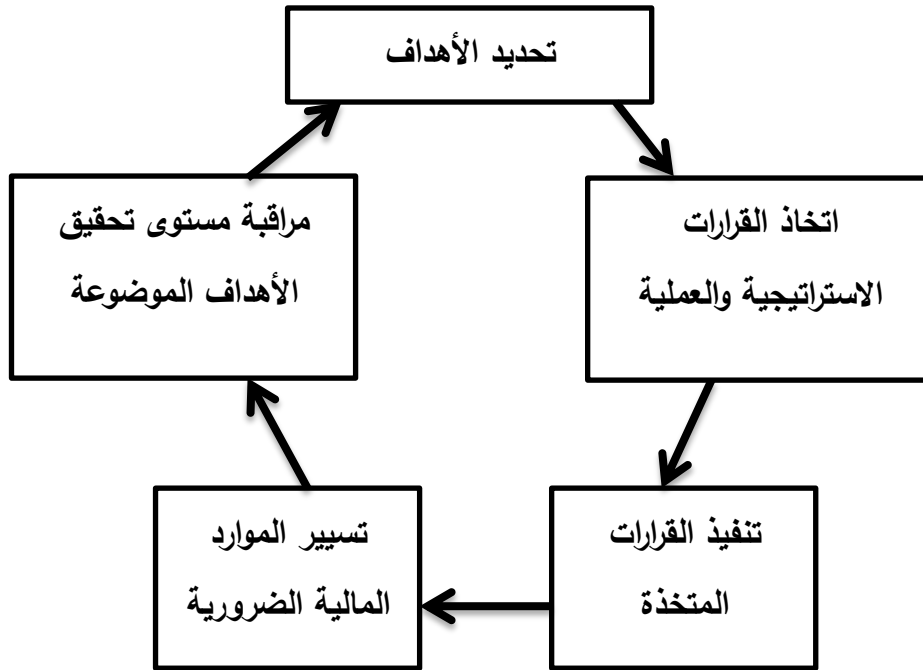
وتتناسب هذه الصيغة الأعوان الذين يسعون إلى إنجاز مشاريع صغيرة في البلدان الأكثر فقراً، وقد بينت الإحصائيات انتشاراً واسعاً للمالية المصغرة في هذه البلدان منذ سنوات 1980، ففي إطار سياسة الشمول المالي "l'inclusion financière" (تمكين الأشخاص من الوصول بشكل دائم للخدمات المالية بتكاليف مقبولة)، تم تمكين 700 مليون شخص من الوصول للخدمات المالية في بلدان الساحل الإفريقي في ظرف 3 سنوات (2011-2014)، كما أظهرت الإحصائيات لجوء حوالي 18.7% من الأعوان في بلدان غرب إفريقيا إلى

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

خدمات المالية المصغرة مقابل نسبة الحصول على القروض البنكية التي لم تتجاوز 15.7% سنة 2014، وانتقل عدد المستفيدين من خدمات المالية المصغرة من نصف مليون إلى 8 مليون شخص من مجموع السكان يقدر بـ 100 مليون ساكن خلال 20 سنة⁽¹⁾.

ويتم ضمان الوصول لخدمات المالية المصغرة بفضل نوع خاص من المؤسسات المالية تعرف بـ "مؤسسات المالية المصغرة IMF" تمتلك ثقافة تنظيمية وأجهزة وإجراءات خاصة بها تمكنها من اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتوفر مؤسسات المالية المصغرة نظام مالي محلي لا مركزي، كما توفر نظاما تعاونيا للقروض والإيداع يتناسب مع الوضع المالي للأعوان الاقتصاديين في البلدان النامية.

الشكل (38): وظائف مؤسسات المالية المصغرة



Source : Falcucci Alyson, (2012) : La microfinance et son impact sur la pauvreté dans les pays en développement, <https://dumas.ccsd.cnrs.fr>: 09/11/2019, p19

انطلاقا من الشكل فإن استدامة مؤسسات المالية المصغرة يرتبط بثلاثة جوانب هي القابلية للحياة، الاستدامة التنظيمية والاستدامة المالية، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهداف متنوعة، من الاجتماعية كتقليص

¹ Doligez François, (2017) : La microfinance, précurseur de la financiarisation de l'aide au développement, Revue Mondes en développement, Vol 45, N°178, p43.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

مستويات الفقر إلى المالية أي تحقيق مستويات مردودية تسمح لها بضمان استدامة النشاط، وتظهر استراتيجيتها من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والمالية.

كخلاصة فإن البحث عن مسارات وآليات جديدة لضمان تمويل مستدام للتنمية يتطلب تحول جذري لمفهوم المالية بما يجعلها تلعب دورا آمنا لدعم الاقتصاد الحقيقي والفئات الهشة، وتمويل المشروعات الاقتصادية طويلة المدى، أي مالية تعطي الأولوية لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار اللازم لتحقيق التحول في سيرورة الانتاج، من خلال تحملها لمسؤولية التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما يتماشى مع نموذج تنموي متجانس مع هذه الأهداف.

المطلب الثاني: تقديم نموذج توضيحي لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

ينطلق بناء نموذج لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من تحليل مختلف العوامل المتدخلة في تجسيد السياسات التنموية بما في ذلك المنطقية التمويلية المرتبطة بهذه السياسات، وللوصول إلى ذلك يجب وضع أدوات التحليل النظري اللازمة لبناء هذا النموذج.

1- منهجية بناء النموذج التوضيحي:

رغم وجود اوجه متعددة لنمذجة الاقتصاديات النامية، إلا أنه لا يمكن القول أن هناك صيغة معينة تكون ملائمة للتحليل المعمق لكل حالات البلدان النامية، وذلك بالنظر إلى اختلاف السياسات المطبقة في هذه البلدان، كما أن عمليات النمذجة في أغلب البلدان النامية، خاصة ذات الاقتصاديات الضعيفة تصطدم في معظم الأحيان بعدة عراقيل ترتبط أساسا بالصيغ المستعملة في القياس، وطرق اختيار المؤشرات.

انطلاقا من ذلك، تتميز عمليات النمذجة الاقتصادية في البلدان النامية بتنوع كبير ما يجعلها غير متجانسة على المستويين المنهجي والتطبيقي، حيث تختلف الفرضيات المستعملة من نموذج إلى آخر ومن بلد إلى آخر، وذلك بسبب اختلاف الأسس التي تبنى عليها مختلف المؤشرات المستعملة في التحليل، بالإضافة إلى العراقيل التي يواجهها الباحثون الاقتصاديون في وضع النماذج، خاصة ما يتعلق بعدم كفاية المعطيات المتاحة على مستوى معظم البلدان النامية.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

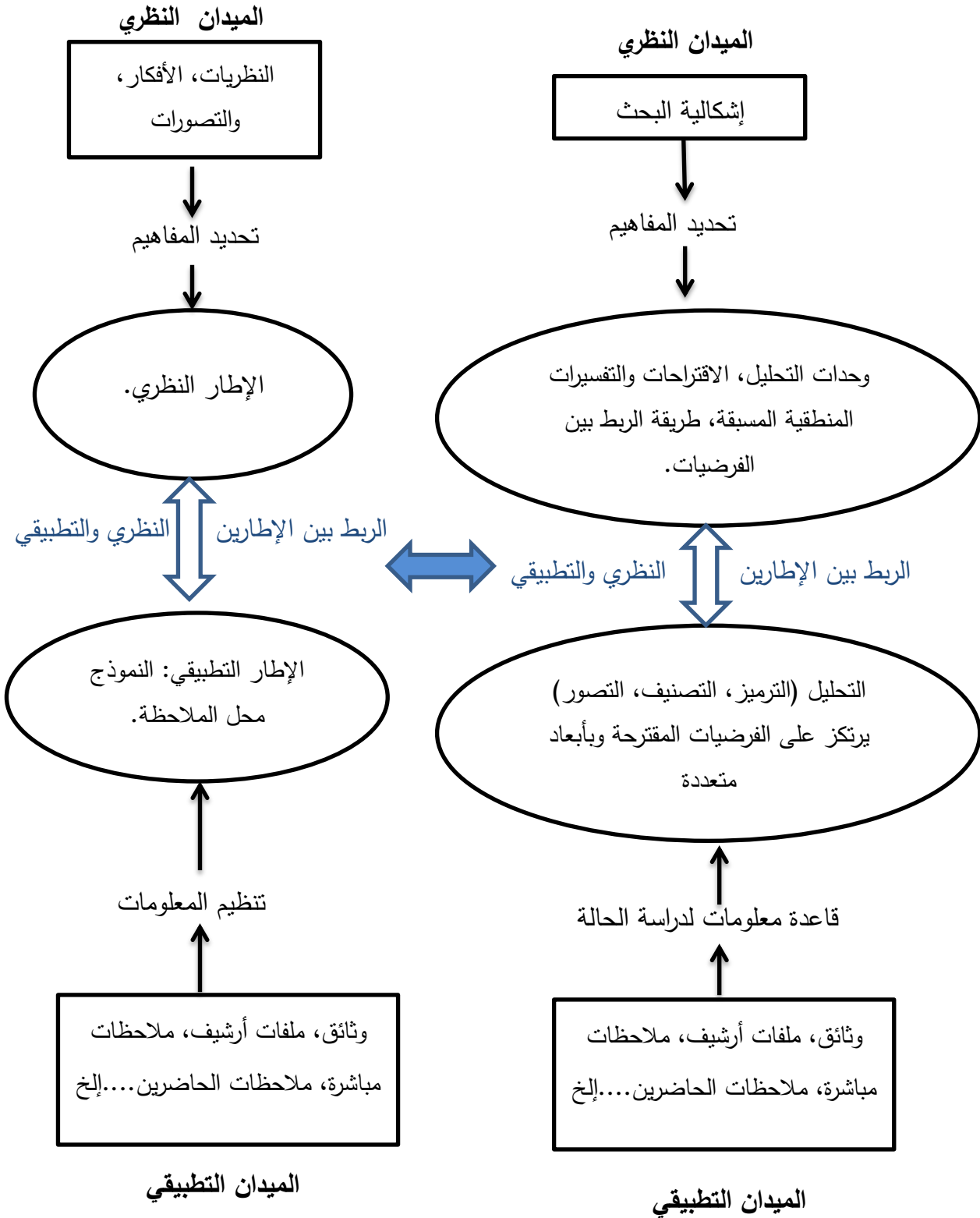
بناء على ما سبق، وتماشيا مع استراتيجية بحثنا القائمة على فهم التحولات النظامية للسياسات التنموية والتمويلية على المدى الطويل في البلدان النامية، فضلنا تقديم نموذج توضيحي يركز على البحث النوعي.

ويستعمل البحث النوعي بشكل كبير من طرف الباحثين في العلوم الاجتماعية، وغالبا ما يؤخذ كقاعدة للبحث الكمي، حيث أنه يتلاءم مع خلق مسارات وتصورات تستعمل لبناء فرضيات واقعية قابلة للاختبار لاحقا وبشكل مفصل من خلال تحليل المعطيات الكمية والإحصائية⁽¹⁾.

¹ El attar Mehdi, Moustafid Said, (2014) : Méthodologie de recherche par étude de cas dans les sciences de gestion au Maroc, www.researchgate.net/publication: 22 /5/2020, p3

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:
تجديد النقاش في السياق الجزائري

الشكل (39): منهجية بناء نموذج باستعمال البحث النوعي



Source : Eudes Jean-Baptiste Annick, (2018) : Les mécanismes de financement du développement économique local : caractérisations et stratégies adaptées aux PMA. Thèse de doctorat, Faculté de Gestion et management, Université Paris-Saclay, France, p316

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

ويعد البحث النوعي من بين أكثر التقنيات التحليلية مرونة، حيث يشمل صيغ متنوعة كالمقابلات والتحقيقات ودراسة الحالة، كما يتميز البحث النوعي بعدة مزايا أهمها⁽¹⁾:

- تعد تقنيات البحث النوعي ناجعة جدا في الحالات التي يكون فيها موضوع البحث على درجة كبيرة من التعقيد، بحيث لا يمكن الإجابة على الفرضيات المطروحة بشكل بسيط، أي بنعم أو لا،
- يعد البحث النوعي أكثر سهولة في التخطيط والتنفيذ، كما يعد فعالا في اقتصاد الوقت والتكلفة،
- يسمح بتغطية مجال أوسع من الأفكار والتصورات بما يضمن إدماج بعض المعطيات المهمة التي يمكن أن تتولد في وقت متأخر أثناء البحث، ولم يتم إثباتها في التجربة الكمية،
- لا يرتبط التحليل النوعي بحجم العينة كما هو الحال في الطرق الكمية، فعلى سبيل المثال يمكن الحصول على نتائج مهمة انطلاقا من دراسة عينة صغيرة أو دراسة حالة فردية.

لكن ذلك لا يمنع من وجود مجموعة من نقاط القصور في التحليل النوعي منها⁽²⁾:

- رغم أنها لا تتطلب وقتا وتكلفة كبيرة كما هو الحال في التجارب الكمية، إلا أن التحليل النوعي يتطلب الكثير من التفكير والتخطيط للتأكد من النتائج التي يجب أن تكون دقيقة إلى أبعد حد ممكن،
- لا يمكن تحليل المعطيات النوعية رياضيا بنفس طريقة تحليل النتائج الكمية، حيث يمكن ان تقود فقط إلى توجهات عامة وخطوط عريضة،
- يكون التحليل النوعي معرض بشكل كبير لإبداء الآراء والأحكام الشخصية، كما أن كل فكرة للبحث النوعي تعد على العموم فريدة من نوعها، بما يعني أنه لا يمكن إعادة إنتاجها بشكل مطابق تماما.

2- الفرضيات المقترحة للنموذج التوضيحي:

إن تحقيق تمويل مستقر للتنمية في البلدان النامية يتطلب معالجة نقاط الضعف الموجودة في النماذج النظرية، ويكون ذلك من خلال محاولة تكييف هذه النماذج مع واقع هذه البلدان، وعلى العموم لا يمكن الحديث

¹ modèle de la recherche qualitative, <https://explorable.com/fr/modele-de-recherche-qualitative>: 24/3/2019.

² Ibid

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

عن تطبيق دقيق وصارم للصيغ التمويلية كما هي مبنية نظريا، كما أن التفكير حول عملية تمويل التنمية لا يجب أن ينصب بشكل حصري ومنفصل على دور الدولة لوحدها، أو القطاع الخاص، أو التمويل الخارجي.

أي أن وضع نموذج لتمويل التنمية في هذه البلدان يجب أن يقوم على أساس تدعيم العلاقات المتشابكة بين مختلف الهيئات والأطراف المتدخلة في العملية التنموية، كما يجب أن ينطلق من ضرورة إحداث تغييرات جذرية في القواعد الرسمية والغير رسمية التي تحكم هذه العملية على وجه يسمح بتحقيق المنفعة وتعميمها بشكل ناجع وعادل.

بناء على ذلك، وانطلاقا من تحليل المقاربات النظرية والمعطيات الواقعية في الفصول السابقة من هذا البحث، يمكن وضع عدة فرضيات حول عملية التمويل وطبيعة العلاقة بين مختلف الأطراف المتدخلة في السيرورة التنموية في البلدان النامية:

- **الفرضية 1:** تغيير نظرة الأفراد للعملية التنموية من خلال بناء رؤيتهم الخاصة حول التنمية بما يتماشى مع الامكانيات المتاحة يمكن أن يساهم في ترقية الإطار التنموي وتجاوز فكرة أن التنمية من مسؤولية الدولة .
- **الفرضية 2:** نجاح تمويل العملية التنموية يتوقف على وضع تركيبة مناسبة للمساهمات المالية لمختلف الأطراف المتدخلة في العملية التنموية (الدولة، المؤسسات المالية المحلية، المؤسسات المالية الدولية، الخواص المحليين والأجانب)، حيث أن التفاعل بين هذه الأطراف يعد ضروريا لحصر الموارد المالية والتقنية .
- **الفرضية 3:** تطبيق العقلانية الرأسمالية الربحية في القطاعات الرسمية والموازية في البلدان النامية سيمكنها من تجنب إهدار الموارد من خلال استعمال فوائضها المالية لتحسين قدراتها الانتاجية واستغلال الفرص المتاحة.
- **الفرضية 4:** إعادة تهيئة قواعد الحوكمة على المستوى الدولي بين البلدان النامية من جهة والبلدان المصنعة من جهة أخرى يمكن أن يساهم في تغيير استراتيجيات الهيمنة إلى استراتيجيات تعاونية.

حيث أن احتكاك هذه الفرضيات بأرض الواقع في البلدان النامية يمكن أن يثبت صحتها أو خطئها.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

3- تقديم النموذج التوضيحي:

ليكن لدينا بلد أو مجموعة من البلدان النامية، وبافتراض أن العملية التنموية تتجسد على أساس طبيعة العلاقات والتفاعلات بين مختلف العوامل والهيئات المتدخلة في العملية التنموية بما في ذلك الإطار التمويلي، بالإضافة إلى طبيعة مراكز الثقل في العملية التنموية (الأطراف الأكثر تأثيرا في وضع القرارات والاستراتيجيات المتعلقة بسيرورة التنمية).

نظرا لعدم وجود حدود واضحة بين تهيئة التمويل الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياق العام الذي يتم ضمنه هذا التمويل "Blumberg et al., 2014"⁽¹⁾، نجد أنفسنا أمام عدد أكبر من المتغيرات ذات الأهمية البالغة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار، فكما رأينا في الفصل الأول انطلاقا من تشخيصنا لاقتصاد التنمية، فإن كل من السياق الاقتصادي وطبيعة التنمية يعد عنصران مهمان في تصور البحث حول تمويل التنمية.

وبما أننا لا نبحث عن القياس الكمي لأثر منطقية التمويل على العملية التنموية بقدر محاولة فهم الطروحات النظرية، والوسائل، والسيرورة المنتهجة في تمويل التنمية (الفصل الثاني)، ثم تحليل الآليات الداخلية والخارجية لتعبئة التمويل لصالح التنمية ومدى تأثيرها وتأثيرها في الخصائص الهيكلية للبلدان النامية، والبيئة الاقتصادية، والسياسية الدولية (الفصل الثالث)، بالإضافة إلى تقييم محاولات إصلاح النظام المالي الدولي بما يتماشى مع محاولات التوفيق بين منطقية التمويل المهيمنة على المستوى الدولي وطبيعة التحديات التنموية التي تواجه البلدان النامية، وعلى وجه يمكن من تقليص حدة الانعكاسات المدمرة لأزمات واختلالات النظام المالي الدولي على هذه البلدان باعتبارها الحلقة الاضعف في الهيكل المالي الدولي (الفصل الرابع).

بالإضافة إلى تحليل المسارات الجديدة للتمويل، ومدى نجاعتها في تعبئة الموارد لصالح التنمية بشكل آمن ومستقر ومستدام، وتقييم مدى نجاحها في معالجة مواطن القصور في الآليات التقليدية (الفصل الرابع).

بناء على ما سبق، ينطلق بناء هذا النموذج التوضيحي من المفهومين المركزيين في البحث وهما مفهوم التنمية في السياق الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية (المتغير التابع)، ومنطقية التمويل (المتغير المستقل)،

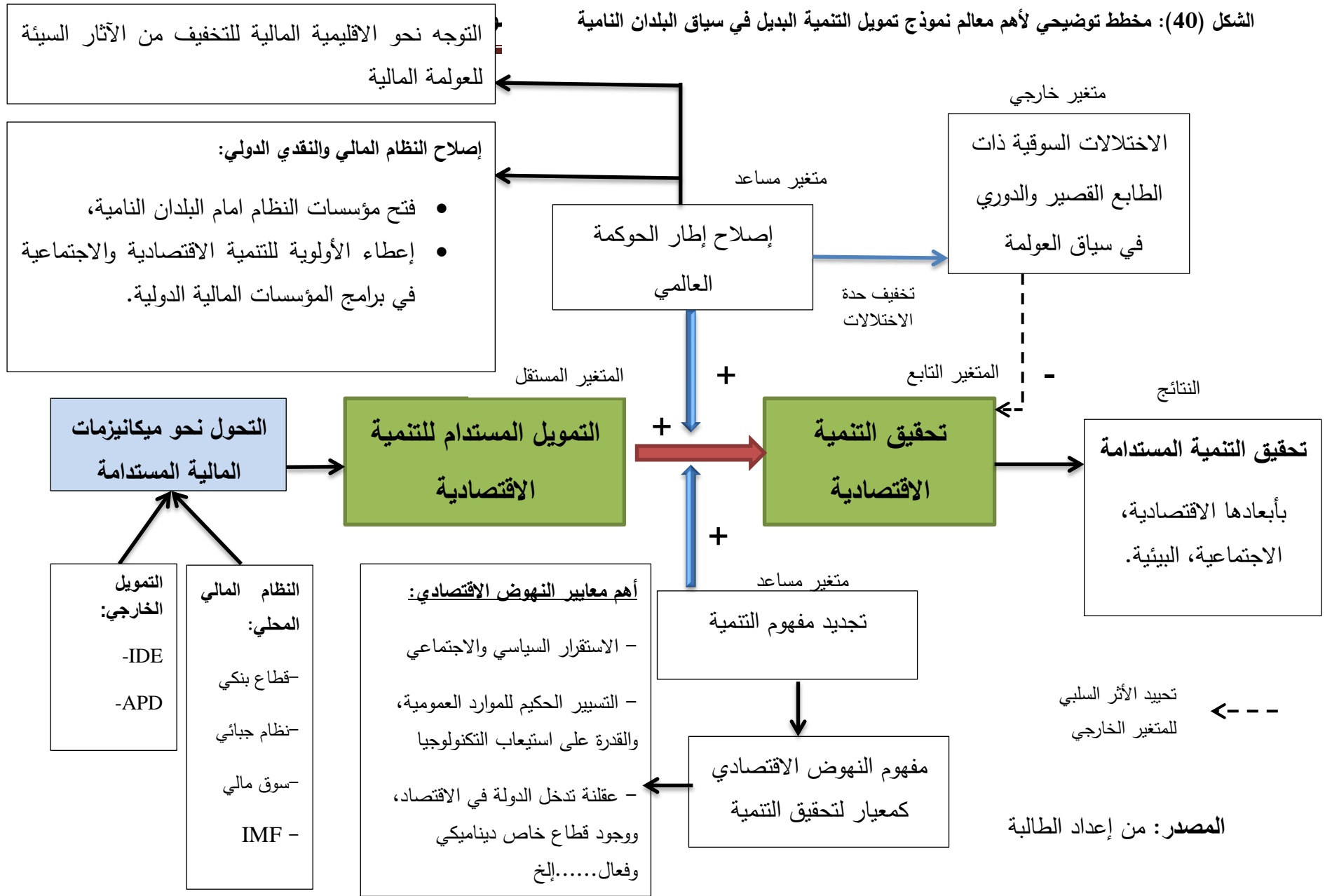
¹ Eudes Jean-Baptiste Annick, (2018): Les mécanismes de financement du développement économique local : caractérisations et stratégies adaptées aux PMA. Thèse de doctorat, Faculté de Gestion et management, Université Paris-Saclay, France, p175

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

ويقوم على عملية ربط بين مختلف العوامل المتدخلة في العملية التنموية على مستوى البلدان النامية، مع محاولة شرح طبيعة العلاقة بين مختلف هذه العوامل بما يمكن من وضع صيغة ملائمة لتمويل التنمية على مستوى البلدان النامية.

الشكل (40): مخطط توضيحي لأهم معالم نموذج تمويل التنمية البديل في سياق البلدان النامية



المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

المطلب الثالث: تحليل النموذج وتهيئة دراسة الحالة

انطلاقا من المخطط السابق يمكننا وضع تحليل مبسط للنتائج الحاصلة بين متغيرات النموذج، بالإضافة إلى توضيح الإطار المنهجي لدراسة الحالة.

1- تحليل العلاقة بين متغيرات النموذج:

من أجل الفهم الدقيق لأزمة معينة، يجب دراسة جذورها وأسبابها الحقيقية، من خلال تهيئة إطار نظري يسمح بحصر مختلف أبعاد هذه الأزمة، وهو ما حاولنا القيام به في هذا البحث، وذلك عن طريق الإشارة إلى ضرورة إحداث تغييرات جذرية على نظام عمل المالية المعاصرة، حيث أن أزمة التمويل التي تشهد توسعا كبيرا في البلدان النامية، تجعل من استدامة التمويل تشكل مطلبا جوهريا في هذه البلدان في ظل عدم استقرار التمويل القائم على منطقية السوق.

انطلاقا من ذلك فإنه لا بد من إعادة بناء نموذج مالي يركز على المنفعة التنموية، وبعيدا عن الطابع قصير المدى للسوق، أي نموذج مالي لتمويل الاستثمارات طويلة المدى والقادرة على بعث ديناميكية تنموية جديدة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات... إلخ)، مع أخذ الأخطار البيئية والاجتماعية، وترشيد القرارات الاستثمارية بعين الاعتبار، بهدف تحقيق المردودية المستدامة عبر الزمن.

يعد دور المالية محوريا في هذا التحول، حيث تمثل العنصر المفصلي الذي يربط بين مستثمري الاقتصاد الحقيقي، وتلعب الخدمات المالية دورا مسهلا بل دورا مضاعفا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تمثل حجر الزاوية في هذا التحول.

ان اعتماد آليات التمويل المستدام (المتغير المستقل)، وبمساهمة فعالة من مختلف الأطراف المتدخلة في العملية التنموية (المتغير التابع)، سواء كانت عمومية، خاصة، ودولية، ويشمل ذلك القطاع المالي، من شأنه خلق قيمة مضافة، خلق مناصب شغل، وتحسين البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق سلسلة جبائية مثمرة، كما أن قدرة الآليات الجديدة على توليد مداخل جماعية لصالح الفئات الضعيفة في البلدان النامية، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص مستويات الفقر، وذلك ما ينعكس في شكل آثار إيجابية على سيرورة التنمية في هذه البلدان.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

من جهة أخرى، يمكن للتمويل المستدام أن يخلق ديناميكية تنموية في البلدان النامية خاصة الأقل تقدما من خلال جذب رؤوس الأموال الجديدة والمعارف والموارد الأخرى، ويمكن لأشكال التمويل المستدام المختلفة تحقيق نتائج أكثر نجاعة من خلال تجديد مفهوم التنمية (متغير مساعد) عبر مصطلح النهوض الاقتصادي كمفهوم متعدد الأشكال، فهو يتعدى الرؤية التقليدية القائمة على اختصار تحقيق التنمية في مجرد تسريع النمو إلى ضرورة تحقيق تحولات اقتصادية وتكنولوجية، وتنظيمية عميقة، حيث أن التنمية هي عبارة عن سيرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متكاملة موجهة إلى تحقيق هدف أسمى هو تحسين المستوى المعيشي للمجتمع القائم على المساهمة الفعالة والنوعية في التنمية والاستفادة من مزاياها بشكل عادل، وبناء على ذلك يمكن القول أن مفهوم النهوض الاقتصادي يشكل أداة تسيير ناجعة يمكن استغلالها من طرف السلطات المعنية في دفع المجتمع ككل نحو النهوض الاقتصادي باعتباره هدفا انتقاليا للوصول إلى الهدف الأسمى المتعلق بتحقيق التنمية الشاملة في الأفق القريب.

لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ترقية الإطار العالمي للحوكمة (متغير مساعد)، بما يتماشى مع تهيئة الفضاء الاقتصادي والمالي الدولي لمساعدة البلدان النامية على أخذ السكة الصحيحة للتنمية (انظر المبحث السابق).

إذا تحققت الشروط السابقة والتي تشكل أرضية صلبة لفعالية التمويل المستدام للتنمية، فإن ذلك سيساهم بقوة في تحييد الآثار السلبية لمنطق التمويل السوقي (المتغير الخارجي) الذي يقوم على إعطاء الأولوية لتحقيق المردودية المالية على أساس معاملات مالية قصيرة الاجل، وذات درجة مخاطرة عالية لا تتماشى تماما مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

2- الإطار التطبيقي واختيار دراسة الحالة:

تعكس دراسة الحالة دراسة معمقة لوضعية معينة، كما تسمح بتحديد إطار ملائم للبحث المستفيض في موضوع قابل للتوثيق بسهولة، وحتى وإن كانت دراسة الحالة لا تقدم إجابة كاملة عن الاشكالية المطروحة في بعض الأحيان، إلا أنها تقدم عددا من المؤشرات التي تسمح بتهيئة الإجابة المتعلقة بموضوع البحث، ومن مزايا

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

دراسة الحالة إمكانية التركيز على حالة معينة ومهمة يمكن أن تكون فردية أو متعددة بما يمكن من اختبار طرح نظري معين، كما يسمح بتعميق البحث وأخذ ملاحظات دقيقة ومنظمة⁽¹⁾.

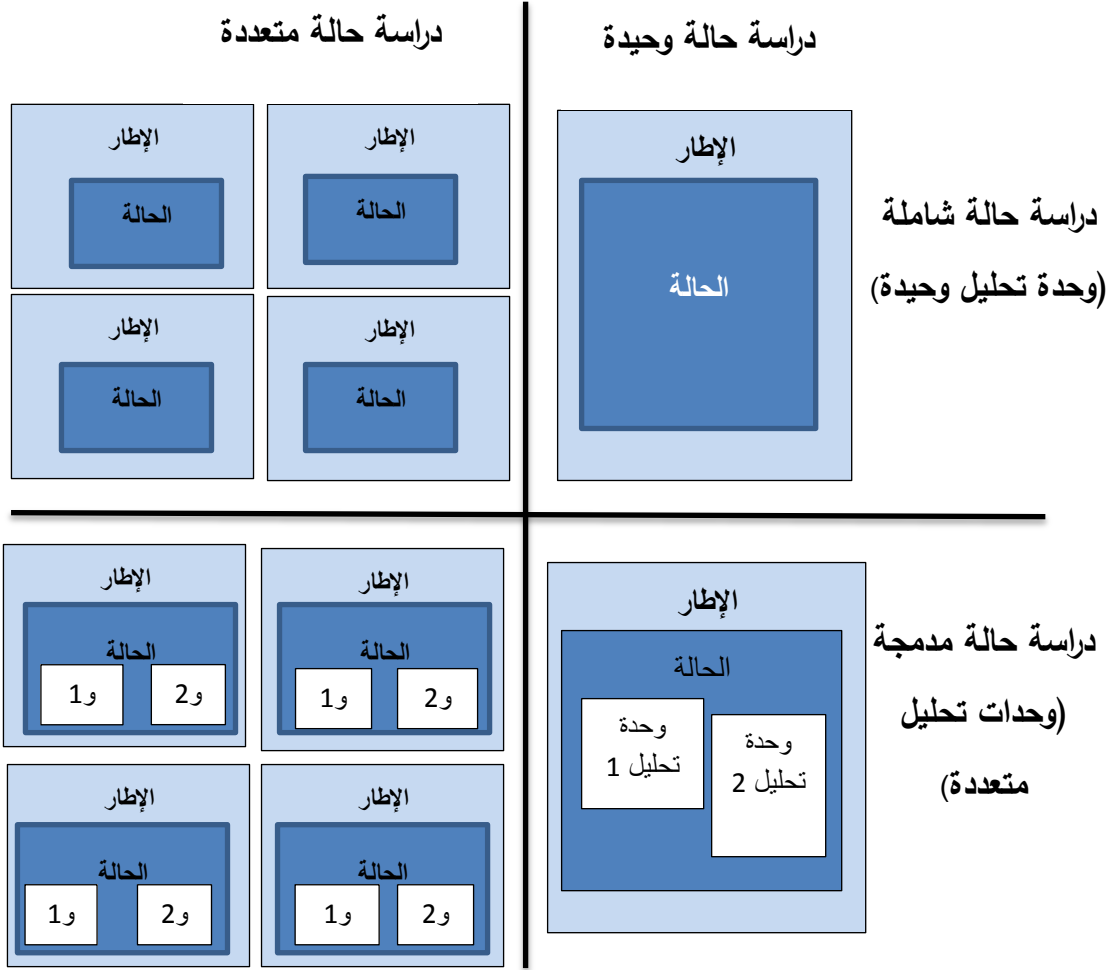
وبما أن تحليلنا ينصب بشكل أكبر على المعطيات الكيفية، والذي لا يؤدي منهجيا بالضرورة إلى تعميم الإحصائيات والنتائج الكمية بين مختلف البلدان النامية، لكن التعميم ينحصر على الجانب النظري والتحليلي، فإن دراسة حالة بلد معين لا يتطلب بالضرورة تعميم النتائج على بقية البلدان النامية رغم إمكانية حدوث ذلك⁽²⁾.

¹ K. Yin Robert, (1994) : Case study research, Design and Methods, Second Edition, London, England, SAGE Publications, pp 11-12

² Conception de recherche des études de cas, <https://explorable.com/fr/conception-de-recherche-des-etudes-de-cas> : 24/3/2019

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:
تجديد النقاش في السياق الجزائري

الشكل (41): الهيكل العام لدراسة الحالة



Source : Eudes Jean-Baptiste Annick, (2018) : Les mécanismes de financement du développement économique local : caractérisations et stratégies adaptées aux PMA. Thèse de doctorat, Faculté de Gestion et management, Université Paris-Saclay, France, p175

ونظرا لغياب معطيات متجانسة بين الاقتصاديات النامية، بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات المستعملة من طرف المؤسسات الدولية في تصنيف البلدان النامية، فإنه من الصعوبة بما كان وضع تقدير مباشر لآثار نموذج تمويل للتنمية في البلدان النامية دون أخذ الخصوصيات الهيكلية لكل بلد على حدة، وعليه يجب تهيئة إطار لاحتكاك النموذج النظري المقترح بالواقع من خلال ملاحظة المقاييس والتحويلات الخاصة بمتغيرات الإطار النظري في دولة نامية بعينها، وعلى ذلك نكتفي بدراسة حالة وحيدة (حالة الجزائر)، ويكون ذلك من خلال شبكة تحليلية تسمح بفهم الأسس والتفاعلات والآليات والتحديات المتعلقة بهذا الموضوع.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

3- منهجية دراسة الحالة:

يرتكز التحليل النوعي على مصادر متنوعة للمعلومات بما يمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة في البحث، حيث ينصب مجهودنا في دراسة الحالة على منطقية التمويل في البلد محل الدراسة كجزء من سيرورة تنمية شاملة تتضمن مجموعة من النقاط المهمة في التحليل على غرار:

- طبيعة الأطراف الفاعلة في العملية التنموية في البلد محل الدراسة،
- كيفية فهم سيرورة التنمية الاقتصادية على مستوى البلد المعني بالدراسة،
- إلى أي مدى يلعب الإطار العام للبلد المعني دورا مساعدا أو معرقلا للاستراتيجيات التنموية،
- طبيعة العلاقات بين الأطر الرسمية وغير الرسمية وكيفية تأثيرها على العملية التنموية،
- العراقيل التنظيمية التي تعيق العملية التنموية في البلد محل الدراسة.

بناء على ما سبق سنركز على تحليل منطقية التمويل من خلال درجة تدخل الأطراف المختلفة في عملية تمويل التنمية، لذلك سنركز على المداخل المتاحة للتمويل وانعكاساتها على العملية التنموية، وعليه فإن هذه المداخل تشكل وحدات التحليل بالنسبة للحالة المدروسة من خلال دراسة سيرورة التحول في منطق تمويل التنمية، مع افتراض أن وحدات التحليل المستعملة تشمل أيضا التحولات في قواعد الحوكمة الرسمية وغير الرسمية التي تحكم العلاقات بين المؤسسات العمومية، والخاصة، والدولية.

وعليه فإن تحليل الإطار التمويلي في البلد محل الدراسة يستلزم تركيز البحث على نجاعة تمويل التنمية انطلاقا من نظام مالي يعمل في سياق يتميز بتحديات تنموية ملحة وباختلالات مزمنة على مستوى البنية الاقتصادية، وبما أن الحدود الفاصلة بين الظاهرة المدروسة والظروف التي تحيط بتطورها تبدو غير واضحة، فإن أخذ السياق الاقتصادي والتنموي "كمتغير ميداني" يمكن أن يساعد على فهم الظاهرة محل التحليل (1) .

¹ Eudes Jean-Baptiste Annick, op.cit, p174

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

المبحث الثالث: تجديد النقاش حول تمويل التنمية الاقتصادية في السياق الجزائري (دراسة الحالة)

ارتبط تمويل التنمية في الجزائر تاريخيا بالخيارات التنموية التي طبقتها السلطات الوصية، فمن خلال إلقاء نظرة على سيرورة التنمية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، نلاحظ وجود شرح كبير بين واقع التنمية والامكانيات المتاحة بما في ذلك الامكانيات المالية، وهو ما يعزز فكرة ضرورة تهيئة نموذج قادر على ضمان تمويل مستدام وآمن للتنمية الاقتصادية.

انطلاقا من ذلك نحاول في هذا المبحث توضيح التحولات التي عرفت سيرورة التنمية في الجزائر، وحصر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالسياسات التنموية التي تم تطبيقها منذ الاستقلال، بما يمكننا من وضع تفسير للسلوك التنموي والظروف الحقيقية التي أحاطت بالسياسات العمومية، وذلك من خلال وضع مقارنة تاريخية للمسيرة التنموية في الجزائر تبرز النموذجين الذين شكلا مرجعا للتنمية في الجزائر:

- نموذج التخطيط المركزي للاقتصاد المغلق والتسيير المباشر له من طرف الدولة،
- النموذج السوقي القائم على الانفتاح الاقتصادي وحرية المؤسسة لكن مع بقاء ثقل كبير لدور الدولة.

كما سنعمل على تشخيص منطقية التمويل المرافقة لهذه السيرورة التنموية بما يمكننا من استنتاج أهم العناصر التي تسمح بتهيئة نموذج تمويل مستدام للتنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: تشخيص سيرورة التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمحورت سيرورة التنمية في الجزائر حول الريع ورعاية السلطات العمومية للتوافق الاجتماعي كأساس للمحافظة على استمراريته السياسية.

1- جذور أزمة نموذج التنمية في الجزائر:

تميز النموذج الجزائري للتنمية حتى نهاية سنوات 1970 بالسيطرة الكاملة للدولة تحت شعار "الدولة المنمية" الذي طبقته عدد من البلدان النامية على غرار البرازيل، كوريا الجنوبية، تايلاند... إلخ.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

لكن الاعتماد على الربح النفطي أثر سلبا على الأداء الاقتصادي، فقد تضاعفت الاستثمارات العمومية أربعة مرات لتصل إلى 80% بالتوازي مع تعديل أسعار النفط لسنتي 1973 و 1974، واستحوذ قطاع المحروقات على نسبة 26.4% من الاستثمارات خلال المخطط الرباعي 1974-1977 مقابل 36.2% لباقي الصناعات، وارتفعت حصة المحروقات من الاستثمار إلى 34.9% في المخطط الموالي 1977-1980⁽¹⁾، لكن هذا التأثير لم يظهر خلال هذه المرحلة بفضل التخطيط الفعال للاقتصاد، والذي سمح بتغطية الأثر السلبي للربح النفطي على القطاع المنتج.

أدى ذلك إلى انسداد ديناميكية تنويع السلع والخدمات، وبالتالي التأثير سلبا على هيكل الصادرات، في حين عرفت واردات المنتجات الغذائية والسلع الوسيطة، والآلات ووسائل النقل ارتفاعا معتبرا ابتداء من سنة 1973، وذلك نتيجة للطلب القوي الناجم عن زيادة الدخل الآتي من الربح، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على الاستثمار بحيث أصبح من غير الممكن التحكم في حجم الواردات، لأن تخفيض الصادرات سوف ينعكس مباشرة على انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الداخلي وعلى مستوى التشغيل.

أصبح الوضع مختلفا خلال سنوات 1980 و 1990 حيث اصطدمت هذه الجهود بضعف القدرة الاستيعابية التي أبرزت عدم كفاءة الاستثمار وأثرت على نجاعة النمو الاقتصادي، كما أدى تدهور شروط التبادل لسنوات 1984-1985، (وصلت أسعار البترول إلى سعر اسمي ما بين 10 و 18 دولار)⁽²⁾ إلى خروج الوضع عن السيطرة، حيث انخفض احتياطي الصرف إلى أقل من شهر واحد من الاستيراد سنة 1991، ووصل حجم الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها خلال سنوات 1990.

فقد ظل مستوى الدين الخارجي فوق 26 مليار دولار على طول سنوات 1990، كما بلغ مستوى 33.65 مليار دولار سنة 1996، ما جعل خدمات الديون تمتص ما بين 50% إلى 70% من عوائد الصادرات، وأدى

1 Sid Ahmed Abdelkader, (2001) : Algérie quel développement ? Paradigme du consensus de Washington ou paradigme asiatique ?, Paris, Edition Karthala, p95

² Ibid, p96

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

عدم القدرة على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى تفاقم الوضع، وبالمقابل ارتفعت التبعية لواردات المنتجات الغذائية (من 60% إلى 70% من احتياجات السكان)⁽¹⁾.

من جهة أخرى ظل القطاع الصناعي غير قادر على تصنيع السلع الاستثمارية محليا لتعويض عدم القدرة على الاستيراد وخلق مناصب شغل جديدة مع الانفجار الديمغرافي الكبير، وأدى تدهور سعر الصرف ابتداء من 1980 إلى إلغاء الدعم تدريجيا عن المنتجات الاستراتيجية كالمنتجات الغذائية، الزراعية، الأدوية... إلخ، وهو ما أدى إلى اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من منتصف سنوات 1980.

أدى تدهور شروط التبادل إلى إضعاف الدولة بسبب التبعية الاقتصادية الكبيرة للتحويلات الخارجية، وساهمت برامج التعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية خلال سنوات 1990 في تفاقم الوضع تحت اسم الليبرالية العمياء التي تهمل الخصائص الهيكلية والتاريخية للبلدان، وهو ما تجلّى في التخفيض العنيف لقيمة الدينار (حوالي 12 مرة) ، مع خدمة دين من بين الأعلى في العالم دون وجود قدرة تصديرية مقابلة، ما نتج عنه اختفاء عدد كبير من المؤسسات، تدهور المستوى المعيشي، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية.

2- حالة التناقض وإشكالية عدم كفاءة الاقتصاد:

شهدت الجزائر انطلاقا من بداية سنوات 2000 وضعية اقتصادية فريدة، تجعل من الصعب مقارنتها مع البلدان النامية الأخرى، حيث تميزت هذه المرحلة بوضع اقتصادي ممتاز، كما عرف المستوى المعيشي تحسنا كبيرا، لكن الكفاءة الاقتصادية ظلت ضعيفة.

فقد صنفت وكالات التقييم الجزائر في مراتب متقدمة جدا على سلم التقييم (الأولى بين 2006 و2007، والخامسة بين 2008 و2009) ، حيث ساهم الانضباط النقدي والموازني واستعمال المالية العمومية في تدعيم البنى التحتية في تعزيز التوازنات الكبرى.

¹ Sid Ahmed Abdelkader, op.cit, p96

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

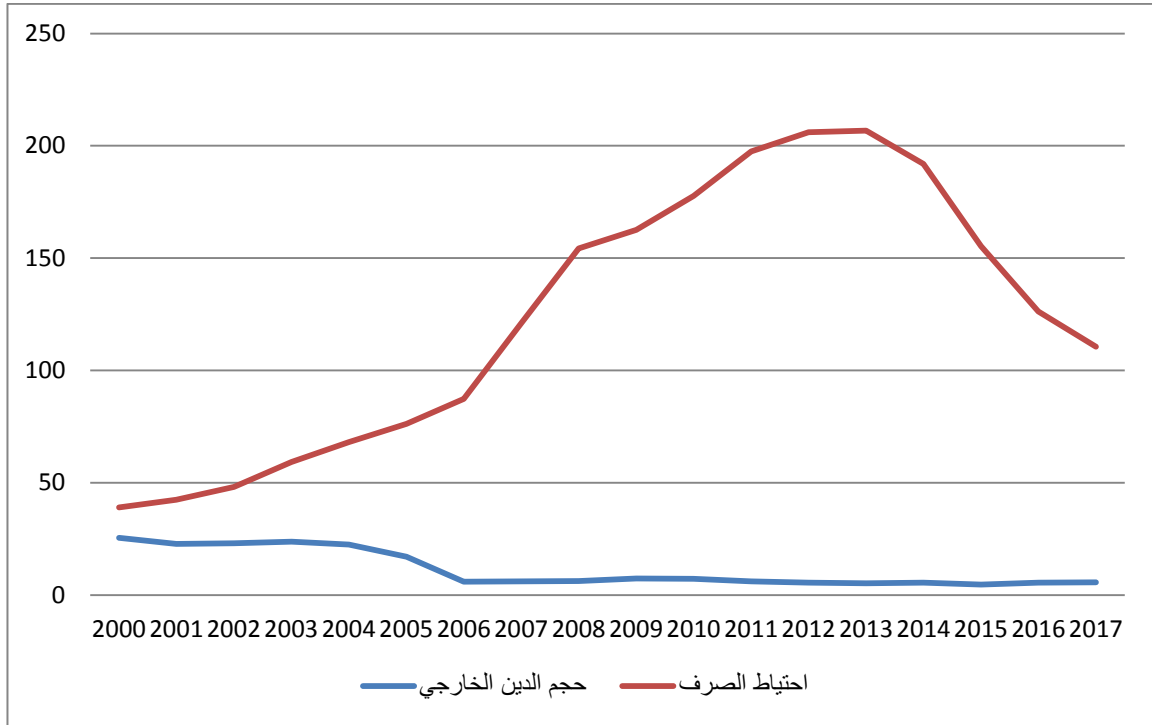
من جهة أخرى وضعت المؤشرات الاجتماعية الجزائر بين البلدان الأكثر تقدماً، كما تغيرت وضعية التشغيل في غضون 10 سنوات لينتقل مستوى البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 10% سنة 2011، وعرف الدخل الفردي تحسناً كبيراً ليصل إلى 7400 دولار⁽¹⁾.

كما عرف ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة صلابة كبيرة، ومكن إنشاء صندوق لضبط عوائد المحروقات الجزائر من ضمان حماية مالية في مواجهة الصدمات الخارجية، حيث لم يكن للأزمة العالمية سنة 2007 تأثير مباشر وفوري على الاقتصاد الجزائري بفضل الصرامة في تسيير احتياطات الصرف التي ارتفعت من 13.55 مليار دولار سنة 2000 إلى 201.43 مليار دولار سنة 2013، والحفاظ على سعر صرف الدينار في مستوى التوازن، كما ساهم قرار الدفع المسبق للديون في التخلص تماماً من المديونية بفضل الفوائض النفطية العالية، فقد انخفض حجم الدين من 25.46 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.91 مليار دولار سنة 2006، وأصبحت الجزائر من بين أقل البلدان استدانة في العالم حيث لم يتجاوز حجم الديون حاجز 7 مليار دولار خلال الفترة 2006-2017، والبيان الموالي يوضح ذلك.

¹ Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement 1970-2014, Tome 1, Alger, office national des publications universitaires, p xxii

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

الشكل (42): تطور احتياط الصرف وحجم الدين الخارجي في الجزائر للفترة 2000-2017 (مليار دولار)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي حول الجزائر،
<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie>

لكن رغم تحسن المؤشرات، ومقارنة مع الاقتصاديات الأخرى التي كانت في فترات زمنية سابقة في مستوى متقارب مع الاقتصاد الجزائري (الهند، الصين، تركيا، ماليزيا،... إلخ)، والتي أصبحت تشكل مجموعة البلدان الناهضة، باعتبارها تمكنت من تحقيق النهوض الاقتصادي (انظر الفصل الأول)، بما سمح لها بتحقيق فترات تنموية عملاقة، حيث أن اندماج هذه البلدان بمستويات متفاوتة في الأسواق العالمية مكنها من توفير شروط الأمن المالي والقانوني المناسب لتطوير الاستثمار، فقد شهدت هذه البلدان ديناميكية مثمرة بفضل التحولات العميقة والإصلاحات الجديدة.

وفي المقابل دخلت الجزائر في مرحلة تحول طويلة جدا، من خلال إطلاق وبشكل متكرر إصلاحات كبيرة ثم التوقف العنيف لهذه الإصلاحات، عبر مراحل تسارع ثم تراجع في السياسات، ما أدخل الاقتصاد في وضعية ضعف وهشاشة مزمنة.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

فعلى امتداد فترة طويلة من المفترض ان تكون كافية لتحقيق التحول الكامل حسب مفهوم النهوض الاقتصادي (انظر الفصل الأول)، فإن المعطيات الخاصة بالجزائر والمتعلقة بتطور معدل الناتج الداخلي الخام الفردي، نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج الداخلي الخام، ونسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام (كأهم مؤشرات النهوض الاقتصادي)، لا تتلاءم مع متطلبات النهوض الاقتصادي التي تستوجب نموا سريعا ومعتبرا لهذه المؤشرات.

جدول رقم(7): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر للفترة 2007-2017

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو PIB%	1.82	0.75	-0.06	1.81	0.98	1.38	0.75	1.79	1.84	1.1	-0.75

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي حول الجزائر،
<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie>

نلاحظ ضعف وتذبذب في تطور معدل نمو الناتج الداخلي للفرد، ففي حين أن النهوض الاقتصادي يشترط حدوث قفزات سريعة وقوية لهذا المعدل خلال فترة زمنية لا تتجاوز الـ 10 سنوات، فإن تطوره لم يتجاوز عتبة 2% في أحسن الحالات، كما سجل تراجعاً في بعض السنوات، خاصة مع تراجع أسعار المحروقات.

جدول رقم(8): تطور معدل التدفق الصافي للاستثمار (%من PIB) في الجزائر للفترة 2007-2017

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل IDE من PIB%	1.25	1.54	2	1.42	1.28	0.71	0.80	0.7	-0.24	1.02	0.71

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي حول الجزائر،
<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie>

من خلال الجدول نلاحظ تواضع في مستويات التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما شهدت سنة 2015 تراجعاً يقدر بـ 0.24 %، حيث لم يتجاوز حجم الاستثمارات الواردة حاجز 2.6 مليار دولار في أفضل

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

الظروف، ما يعكس ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار، وهو وضع غير ملائم تماما للنهوض الاقتصادي.

جدول رقم(9): تطور معدل نمو الصادرات (%من PIB) في الجزائر للفترة 2007-2017

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الصادرات PIB%	47.1	48	35.4	38.4	38.8	36.9	33.2	30.5	23.6	20.8	22.6
										7	6

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي حول الجزائر،
https://donnees.banquemondiale.org > pays > algerie :22/3/2018

يبين الجدول تراجعاً كبيراً في نسبة الصادرات بسبب انهيار أسعار المحروقات منذ عدة سنوات، مع العلم أن هذه الصادرات مرتبطة أساساً بهذا القطاع، في حين أن تحقيق النهوض يحتاج إلى تكثيف وتنويع في الصادرات، وهو ما لم يتحقق للجزائر حتى الآن، حيث يبقى دور القطاع الصناعي خارج المحروقات هامشياً لا يتجاوز 32% بنسبة استثمار تقدر بـ 9% من إجمالي الاستثمار الوطني، كما أن حصة المؤسسات العمومية خارج قطاع الطاقة في الناتج الداخلي الخام، والتي تم إضعافها خلال سنوات 1990 واصلت تراجعها خلال سنوات 2000 لتصل إلى 3% دون أي تحسين في الانتاجية والمردودية⁽¹⁾.

أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى المساعدة على النهوض الاقتصادي، وباستثناء مؤشر التنمية البشرية الذي صنف الجزائر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة في المرتبة 83 من بين 188 دولة (قيمة المؤشر 0.74 بالنسبة للجزائر في 2016)⁽²⁾، فإنه تم تسجيل أرقام متواضعة جداً بالنسبة للمؤشرات الأخرى، خاصة بالنسبة لمؤشر مناخ الأعمال الذي قدر بـ 76.08 (أقل من مستوى المؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 79.3)، حيث احتلت الجزائر المرتبة 145 فقط من بين 189 دولة سنة 2016⁽³⁾، وهو ما يعكس

¹ Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement 1970-2014, op.cit, p xxv

² تقرير التنمية البشرية 2016 / www.worldbank.org :2017/5/20

³ World Bank Flash report, Doing Business 2017, Algeria, www.worldbank.org:10/3/2018

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

مستوى الصعوبات التي تعاني منها بيئة الأعمال في الجزائر خاصة ما يتعلق بالعراقيل البيروقراطية التي تواجه المؤسسات، وصعوبة الوصول إلى التمويل... إلخ.

كما أن مؤشر الحوكمة لسنة 2015-2016 وضع الجزائر في المرتبة الـ 20 إفريقيا مسجلا قيمة 52.9⁽¹⁾ ما يستدعي بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بكفاءة الدولة، نوعية الإطار التنظيمي، وضعية الحقوق، ومكافحة الفساد.

إن ظلت ظاهرة التناقض مرتبطة بالاقتصاد الجزائري منذ سنوات 1970، لكنها برزت بشكل قوى بداية من سنوات 2000، فرغم الوضعية الاقتصادية الممتازة وحالة الاستقرار الطويلة بفضل العوائد الضخمة، إلا أن الاقتصاد ظل يعرف حالة ركود، حيث ان الحكومات المتعاقبة خلال هذه المرحلة طبقت نفس المنهج في التسيير الاقتصادي ما جعل الاقتصاد يعيش حالة متكررة من سياسات الانطلاق ثم التوقف "go and stop"⁽²⁾ من خلال الاستعمال المكثف لعوامل الانتاج التقليدية (الموارد الطبيعية والاستيراد المكثف للتجهيزات، وهو ما وضع الاقتصاد في حالة ركود مزمّن رغم النفقات العمومية الضخمة (التي سمح بها الطرف الدولي)، مما أدى إلى تعميق حالة تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات.

3- أزمة النموذج الريعي:

لم تتمكن الجزائر من تحقيق النقلة التنموية المرجوة رغم تحقيق وفورات مالية معتبرة خلال مراحل مختلفة من تاريخها الاقتصادي، وخاصة للفترة الممتدة من سنة 2000 حتى 2014، حيث بقيت الجزائر رهينة لمفهوم "النمو المفقر La croissance appauvrissante" الذي يعكس إفقار البلد رغم وجود سيرورة مكثفة للتراكم.

يفسر المحللون والاقتصاديون هذا الوضع بالتبعية الكاملة للريع النفطي، حيث يعد الاقتصاد الجزائري بتروليا بامتياز تنطبق عليه خصائص الاقتصاديات البترولية "ذات الطبيعة شديدة الانفجار" كما أشار إليه "Dudley Seers, 1964" في مقال مشهور حول الأزمة الاقتصادية الفنزويلية لسنوات 1950⁽³⁾.

¹ databank.banquemoniale.org/data/home.aspx: 20/5/2017

² Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement 1970-2014, op.cit, p xxviii

³ Sid Ahmed Abdelkader, op.cit, p97

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

ويعد مستوى التشغيل المتغير الجوهري في الاقتصاد البترولي، حيث يتحدد هذا المستوى حسب حجم الربح النفطي، فعندما تتحسن شروط التبادل يرتفع الحد الأدنى للأجور ومستوى التشغيل، وفي الحالة المعاكسة يؤدي انخفاض مستوى الأجور وتراجع التشغيل، وزيادة حدة الضغوط التضخمية وتراجع أسعار الصرف إلى الانفجار الاقتصادي والاجتماعي.

من جهة أخرى، يعطي الوزن الثقيل لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الاقتصاديات البترولية قوة استثنائية للدولة، وفق ما أطلق عليه "G. Luciani" بـ "منطق التوطين المناقض للمنطق الانتاجي"⁽¹⁾، حيث تتميز الدولة البترولية بصفة أساسية تتمثل في توزيع العوائد الخارجية وهو ما يضع مختلف الأعوان الاقتصادية في تبعية دائمة لها.

يؤدي ذلك إلى خلق فئات وطرق إنفاقيه حصرية للبلدان الريعية، حيث يظهر نوع متطرف من العلاقات التشاركية تنفرد فيه الدولة بعملية التنظيم وتشجيع فئة معينة من الفئات الهشة، وخلق قطاعات جديدة من خلال سياسات إعادة توزيع الربح، بالإضافة إلى تغليب المنطق الثروي والتأثيرات الفردية على الأفعال الجماعية من خلال اتخاذ القرارات بشكل عشوائي وتفشي الفساد في الدوائر الرسمية، إذ تتغير تصورات المسؤولين العموميين حسب حجم الربح، حيث ينخفض الاهتمام بعقلنة استعمال الموارد بفعل القدرة على الحصول على الأموال بشكل (غير محدود) من جهة، ومشكلة المشاريع الضخمة صعبة التسيير في سياق البيروقراطية الخانقة التي يغذيها الربح من جهة أخرى.

بناء على ذلك تم وضع السياسات التنموية في الجزائر منذ سنوات 1970، على أساس التوافق الاجتماعي الذي تم بناؤه تدريجيا حول الربح، في سياق استعمال السلطات العمومية لهذا الأخير لحماية المكونات الاجتماعية التي تشكل قاعدة لاستمراريتها السياسية (النقابات، المؤسسات، المناطق، الجمعيات السياسية... إلخ). لكن هذا النموذج القائم على تحويل الموارد الطبيعية، وعقلانية إعادة توزيع الربح وسحق العقلانية الانتاجية، أدى إلى دخول الجزائر في أزمت اقتصادية وسياسية متكررة (أزمة التسعينيات والأزمة الراهنة) بسبب فقدان الدولة الريعية الحامية لشرعيتها وعدم قدرتها على استيعاب الوضع في غياب إطار متوازن للتنمية.

¹ Sid Ahmed Abdelkader, op.cit, p98

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

يطرح هذا الوضع ضرورة البحث عن التوافق السياسي والاجتماعي، وتكييف الاقتصاد مع الحقائق الجديدة، بما يسمح بإرساء نموذج جديد للتنمية يتضمن تغيير طبيعة وشكل العلاقات بين الأطراف المتدخلة في سيرورة التنمية، بما في ذلك تغيير منطقية التمويل وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تشخيص منطقية تمويل التنمية في الجزائر

شهدت منطقية تمويل التنمية عدة تحولات تماشيا مع مختلف المراحل التنموية التي عرفتها الجزائر، والامكانيات المالية المتاحة في كل مرحلة.

1- منطقية التمويل في ظل الاقتصاد المخطط:

ظل النظام المالي الجزائري قائما على بنية لبرالية إلى غاية سنة 1966، حيث كان يتشكل من البنك المركزي الجزائري (BCA) الذي تم إنشاؤه في ديسمبر 1962، والصندوق الجزائري للتنمية (CAD) الذي أنشئ في ماي 1963، والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) في ماي 1972، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) الذي أنشئ سنة 1964، بالإضافة إلى حوالي 20 مؤسسة بنكية ومالية أجنبية فرنسية بالخصوص، وأعطى قانون ديسمبر 1962 البنك المركزي مهمة الاصدار والسلطة النقدية، وسلطة الرقابة، كما أوكلت له مهمة تسيير احتياطات الصرف، وتهيئة السياسة النقدية⁽¹⁾.

لكن مع إنشاء الدولة لمؤسسات وطنية جديدة ابتداء من سنة 1966، برزت العديد من التناقضات بين منطقية عمل المؤسسات البنكية اللبرالية من جهة، وحاجة الهياكل الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي المعتمدة للتمويل، وقد تم حل هذه التناقضات من خلال عمليات تأميم القطاع الصناعي والبنكي، وإخضاع النظام الاقتصادي ككل لمنطقية التخطيط المركزي، وتم ترجمة ذلك واقعا عن طريق التمويل المباشر لاستثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969 من طرف الخزينة العمومية عبر اللجوء للتسبيقات لدى البنك المركزي، كما تم تحديد بنية وحجم وتوزيع التمويل بين المؤسسات العمومية من طرف إدارة المالية والتخطيط، وأوكلت عملية تمويل المشاريع للبنك الجزائري للتنمية.

¹ Mekideche Mustapha, (2008) : L'économie Algérienne a la croisées des chemins, Alger, Edition Dahleb, p 94

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

وقد تم تمويل هذه الاستثمارات باستعمال العوائد المالية للدولة الآتية أساسا من الادخار الموازي، والذي أضيف له ابتداء من سنة 1971 سندات التجهيز للمؤسسات الوطنية والهيئات العمومية التي أصبحت تتمتع بوضع مميز في ميزانية الدولة، ويكون القطاع الاقتصادي العمومي مجبر على تحمل عبئ هذه الامتيازات، وهو ما أدى إلى إفراغ قانون 1962 من محتواه اللبرالي.

وعليه ومن خلال دور الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة، أصبح البنك المركزي منذ سنة 1969 مجبرا على التمويل على المكشوف بدون حدود في ظل الوصاية المالية التي تمارسها وزارة المالية، وقد أدى ذلك إلى خروج السياسة النقدية بشكل كامل من سلطة البنك المركزي، وأصبح دور هذا الأخير منحصرا في المتابعة الإدارية للكتلة النقدية.

في هذا السياق ظل دور البنوك الاولية منحصرا عمليا في دور "صندوق"، وقد ساهم تركيز التمويل في لجوء الخزينة بشكل مكثف إلى القروض الخارجية المسهلة في إضعاف دور البنوك.

خلال سنوات 1980 شهد القطاع البنكي عملية إعادة هيكلة بالتوازي مع إعادة هيكلة القطاع الانتاجي العمومي، وظهر ذلك من خلال إنشاء بنكين عموميين جديدين تحت مبدأ التخصص القطاعي، والأولويات الجديدة المتمثلة في الفلاحة والتنمية المحلية (البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL))⁽¹⁾.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن دور البنوك انحصر في مرحلة التخطيط (1967-1990) في أداء دور سلبي في الوساطة المالية في سياق التوطين المركزي المخطط للتمويل، وقد ساهم ضعف معدلات الفائدة في تفاقم الوضع، كما فقد البنك المركزي القدرة على التأثير في تحديد السياسات النقدية، حيث ظلت الحكومة حرة في استعمال الخلق النقدي لتمويل العجز الموازي، ما أدى إلى خلق ضغوط تضخمية رهيبية.

¹ Mekideche Mustapha, op.cit, pp 94-97

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

2- تغيير منطقية التمويل والقطيعة مع نظام التمويل الموجه:

شكل قانون 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 نقطة التحول الجوهرية في منطقية التمويل، من خلال السعي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها⁽¹⁾:

- إعادة تهيئة دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض وضمان استقلاليته،
- وضع حد لتدخل الإدارة في القطاع المالي والبنكي،
- توضيح المهام واحترام قواعد الحيطة الخاصة بالمؤسسات البنكية،
- تنويع مصادر تمويل المتعاملين الاقتصاديين عن طريق خلق وتأطير السوق المالي،
- حماية قيمة الدينار واضطلاع البنك المركزي بمهمة تسيير سوق الصرف والسوق النقدي.

لكن التطبيق غير الكامل للإصلاحات المسطرة للوصول إلى هذه الأهداف لم يعطي النتائج المرجوة، خاصة ما يتعلق بتغيير صيغة تمويل الاقتصاد التي ظلت قائمة على اللجوء بشكل حصري للاقتراض من النظام البنكي، والتمويل عبر الخزينة العمومية لمختلف مخططات الانعاش الاقتصادي التي تم إطلاقها خلال سنوات 2000.

ساهمت الوضعية الممتازة للمالية العمومية والناجمة عن الفوائض الضخمة التي حققتها الخزينة العمومية بفضل تراكم الادخار المالي في ترسيخ دور الخزينة باعتبارها العون المالي للدولة كمصدر رئيسي للتمويل مقارنة بالقروض البنكية، وعليه ظل نظام التمويل مرتبطا بمستوى العوائد الجبائية للمحروقات وتغيرات أسعار البترول، وهو ما أدى إلى بروز محاولات وضع قواعد جديدة لضبط الدائرة النقدية والبنكية، خاصة من خلال خلق صندوق ضبط مداخل الجباية البترولية لإيداع الفوائض الإضافية.

بناء على ما سبق ظل تمويل البرامج التنموية خلال هذه المرحلة مرتبطا بقطاع المحروقات، وبتدخلات الدولة خاصة من خلال نفقات التجهيز، لكن هذه البرامج لم تتمكن من توليد آثار جر مهمة، خاصة بسبب عدم مرافقتها بتحولات مهمة في إطار النشاط الاقتصادي، وخاصة النظام المالي في ظل غياب شبه كامل للتمويل القائم على السوق المالي والنقدي (تعبئة الادخار وإصدار الأصول المالية)، حيث لم تبرز أي منتجات مالية

¹ Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, le système économique ; la transformation du cadre de fonctionnement de l' économie nationale 1970-2014, Tome 2, Alger, office national des publications universitaires, pp 38-40

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

تستجيب لانتظارات المدخرين وتسمح بتعبئة الادخار الأسري، وساهم ثقل الدائرة الموازية في تفاقم هذا الوضع، كما أن مبادرات إعادة تهيئة وتطهير البنوك التي أطلقتها الدولة في هذه المرحلة أدت إلى صعود مستوى الخطر الاخلاقي.

وعليه رغم الوفرة المالية في هذه المرحلة، فإن نظام التمويل لم يرقى إلى متطلبات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل هيمنة البنوك العمومية على القطاع البنكي (87% من الشبكة البنكية في المتوسط سنة 2014)، في حين أن هذه البنوك تتميز بعدم الكفاءة في جمع الموارد، حيث تضاعف حجم الموارد بـ 3.7 مرة بالنسبة للبنوك العمومية مقابل 6 مرات للبنوك الخاصة⁽¹⁾، كما بقي معدل تحويل الموارد إلى قروض غير كاف مقارنة باحتياجات النمو.

من جهة أخرى، خلال السنوات الأولى لعشرية 2000 شهد توزيع القروض ميلا أكبر إلى القطاع الخاص، لكن منذ 2007 تراجع ذلك في مقابل نمو مستوى القروض للقطاع العام، ما يجعل من مساهمة البنوك في النمو غير كاف مقارنة مع البلدان المجاورة، كما أن نوعية المنتجات المعروضة تبقى محدودة، وهو ما يجعل من مسألة إعادة هيكلة البنوك العمومية، خاصة ما يتعلق بطبيعة محافظها ووضعيتها المالية، وقدراتها التقنية تطرح بشدة في سياق تدهور الوضع المالي منذ 2014 في ظل تراجع أسعار المحروقات.

3- إشكالية التمويل التضخمي كبديل لتمويل عملية التنمية في الجزائر:

دخلت الجزائر ابتداء من سنة 2014 في أزمة اقتصادية غير متوقعة نتيجة تراجع أسعار النفط من حوالي 100 دولار حتى عام 2014 إلى حوالي 46 دولار سنة 2015، مما جعل الحكومة تتبنى فكرة التمويل غير التقليدي (التمويل بالعجز) للقطاعات الانتاجية والاستهلاكية، ويعبر هذا المصطلح عن حالة تكون فيها الدولة عاجزة عن تغطية نفقاتها نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على الإيرادات، أي تكون في حالة عجز، حيث تلجأ إلى الاصدار النقدي لتغطيته، أي بعبارة أخرى فهو يعبر عن استنادة الحكومة من البنك المركزي لسد العجز في ميزانية الدولة وتعويض قلة الموارد المالية بهدف دفع عجلة التنمية في البلاد.

¹ Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, le système économique ; la transformation du cadre de fonctionnement de l'économie nationale 1970-2014, op.cit, p 114

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

فمع نهاية سنة 2017 كانت الخزينة العمومية بحاجة لحوالي 570 مليار دينار لتغطية العجز⁽¹⁾، وقد ذهب أصحاب القرار إلى كون التمويل التضخمي يشكل آده مالية فعالة لاستعادة التوازنات، ودفع عجلة التنمية، باعتبار أن هذه الأموال ستوجه للاستثمار، ومن هذا المنطلق أقدمت الحكومة على تعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض من أجل تمويل احتياجات الخزينة العمومية من طرف البنك المركزي.

لكن هذا الأمر خلق جدلا كبيرا حول هذه الآلية وأثارها، حيث يرى المؤيدون لهذه الصيغة التمويلية أن تدني أسعار المحروقات منذ منتصف سنة 2014، كان له أثر كبير على العائدات المالية للخزينة العمومية، خصوصا عائدات الجباية البترولية، وبالرغم من ذلك واصلت الحكومة جهودها في مجال الاستثمار العمومي بهدف تحقيق التنمية، والحفاظ على نسبة النمو الاقتصادي في مستوى مقبول، ولتغطية العجز تم اللجوء إلى مجموعة من الأدوات النقدية والمالية من أجل تعبئة موارد إضافية، منها دفع فوائد بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية (610 مليار دينار في 2015 و919 مليار دينار في 2016)، وتسبيقات من بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية (276 مليار دينار في 2015 و280 مليار دينار سنة 2016)، والأموال المحصلة في عملية القرض السندي للنمو الاقتصادي (580 مليار دينار)، زيادة على قرض خارجي لدى البنك الإفريقي للتنمية (105 مليار دينار)، كما أن تراجع الإيرادات المالية واستمرار الانفاق العمومي أدى إلى استنفاد مدخرات صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز المالي، حيث تم اقتطاع مبلغ 1.132 مليار دينار سنة 2013، و965.2 مليار دينار سنة 2014، ثم 2.886 مليار دينار سنة 2015، و1.387 مليار دينار سنة 2016، واستخدم ما تبقى أي 784 مليار دينار كحد أدنى للصندوق سنة 2017 ويعود هذا التدهور إلى حجم الأموال التي تفقدها الخزينة في الإعفاءات الضريبية، ونسب الفوائد المخفضة على قروض البنوك لصالح المستثمرين العموميين والخواص، وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾.

لكن المعارضون للتمويل التضخمي يرون أن الإشكال ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، حيث أنه بعد حوالي 15 سنة (عمر الطفرة النفطية) من ضخ

¹ تقرير بنك الجزائر 2017، www.bank-of-algeria.dz :2019/2/5

² جدي عبد الحليم، محصول نعمان، (2018): التمويل غير التقليدي لعملية التنمية في الجزائر بين النظرية والواقع، ملتقى وطني حول الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة جيجل، أبريل 2018، ص 7.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

الأموال بشكل مكثف لم يتمكن النظام الانتاجي من خلق الفائض، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتحقيق النتائج المرجوة منها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لهذه الآليات المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن البعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة.

المطلب الثالث: مقومات تهيئة نموذج بديل لتمويل التنمية في الجزائر في ظل شح الموارد

إن تهيئة نموذج يضمن التمويل المستقر والمستدام للتنمية في الجزائر يستدعي ترقية إطار التنمية بشكل عام، وترقية الإطار التمويلي بشكل خاص.

1- ترقية إطار حوكمة العملية التنموية:

رأينا من خلال تشخيص سيرورة التنمية في الجزائر، أن الخيارات التي طبقتها الدولة كانت في معظمها مقيدة بأسباب ظرفية وقائمة على الحضور القوي للدولة عن طريق صيغة حوكمة مركزية، حيث تشكل مبادئ الاستقلالية والعدالة الاجتماعية أهم أسسها، وهو ما يعكس عدم تنافسية الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق النهوض والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك بالرغم من محاولات الإنعاش وتوفر تراكم استثنائي خلال مرحلة الطفرة النفطية.

فالجزائر تعاني من حالة تناقض خطيرة بين ضرورة تحقيق الاستقلالية الاقتصادية في مقابل التبعية الكاملة للأسواق الخارجية للمحروقات والسلع الغذائية الأساسية، وهو ما يجعل هذه الأسواق المتحكم الأساسي في مستويات النمو الاقتصادي. ففي حين أدركت معظم البلدان النامية أن النمو الداخلي يرتبط بالزامية التغيير، وقد باشرت اصلاحاتها في مراحل مبكرة (1980-1990) بهدف رفع كفاءة مؤسساتها، لم تتمكن الجزائر من تحقيق ذلك حيث دخلت في مرحلة طويلة من تطبيق الاصلاحات والتراجع عنها امتدت من منتصف الثمانينات وحتى يومنا هذا.

من جهة أخرى وفي سياق العولمة والانفتاح على الأسواق الدولية تطرح مشكلة خطر فقدان السيادة الوطنية على الاقتصاد، وتراجع هامش المناورة للدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية امام كبار المستثمرين والدائنين، وهو

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

ما يعكس إلى حد كبير ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما يفسر استبعاد الاستدانة الخارجية حتى الآن على الأقل (انظر المطلب الأول)، لكن أثبت التاريخ أنه إذا كان وجود مؤسسات اقتصادية حرة يقلص هامش المناورة للدولة في كثير من البلدان، فإن وجود تنمية اقتصادية واعدة يدعم مكانة الدولة على المستويين المحلي والدولي.

بناء على ذلك، فإن إرساء نموذج تنموي قابل للنجاح في السياق الجزائري يتوقف على إرساء نموذج حوكمة يقوم على وضع رؤية دقيقة حول التنمية في إطار واضح قائم على حرية سوقية مؤطرة بسياسات عمومية ناجعة وقادرة على تحقيق عدد من التوازنات أهمها⁽¹⁾:

- **تحقيق التوازن بين المرونة والاستقرار:** حيث يشكل استقرار العلاقة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي شرطا جوهريا في وضع السياسات التنموية، لكن التوترات السياسية والاضطرابات في البلدان المجاورة منذ سنة 2009 جعل السلطات تميل إلى تفضيل الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يطرح تحديا كبيرا فيما يتعلق بتحقيق التحول الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي حيث أن الإصلاحات الاقتصادية غالبا ما تكون غير مقبولة اجتماعيا.
- **تحقيق التوازن بين المنافسة والعدالة الاجتماعية:** حيث تعد المنافسة إحدى شروط فعالية النظام الاقتصادي، لكنها تعكس عدم المساواة (لصالح الأفضل)، كما ينتج عنها صعود فئات اجتماعية معينة، وفوارق في المداخل، بالإضافة إلى الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم. في حين أن التضامن يعتبر ضرورة تاريخية في الجزائر، حيث اتخذته السلطات كخيار أخلاقي لضمان العدالة الاجتماعية من خلال التركيز على قطاعات غير منتجة (الصحة، التعليم، التكوين... إلخ) لتحقيق التنمية، لكن ذلك لا يجب ان يكون عائقا أمام إرساء المنافسة مع تسخير الوسائل المالية التي تملكها الدولة لتصحيح الاختلالات الناجمة عنها.
- **تحقيق التوازن بين ديناميكية السوق وتدخل الدولة:** حيث يسمح السوق التنافسي بضمان التوطين الامثل للموارد وضمان التوازنات الاقتصادية، لكنه يشكل أيضا فضاء لعدم المساواة وصعود الاختلالات والتهديدات الاحتكارية وهو ما يستدعي تدخل الدولة، لكن ذلك يؤثر على ديناميكية توطين الموارد على مستوى السوق، فبعد أن شهدت سنوات 1990 تراجعا كبيرا لدور الدولة، فضلت هذه الأخيرة التدخل

¹ Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, la gouvernance publique économique, Tome 4, Alger, office national des publications universitaires, pp87-89

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

مباشرة في النشاط الاقتصادي خلال سنوات 2000 باستعمال امكانياتها للاستحواذ على القرار الاقتصادي، وعليه فإن الحل يكمن في تقريب المتناقضين وتحقيق التوازن بين ديناميكية وعقلانية السوق من جهة وحضور الدولة كضامن للنمو من جهة أخرى، أي تدعيم حرية المؤسسة لكن في إطار منظم.

2- ترقية الإطار التمويلي:

تميزت الاستراتيجية التنموية في الجزائر بهيمنة الدولة على الإطار التمويلي من خلال تمتعها بامتيازات معتبرة في توطين الموارد، وهو ما أدى إلى تهميش النظام المالي وخاصة البنوك وإضعاف دوره في جمع الادخار والتوطين الامثل للموارد، لكن هذه السياسة أدت إلى تفاقم العجز الموازي.

وعليه فإن استدامة تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر يرتبط أساسا بعاملين محوريين، يتعلق العامل الأول بتفعيل دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية من خلال دمج منتجات المالية الإسلامية في هيكل التمويل، أما العامل الثاني فيتعلق بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح النظام الجبائي.

يعاب على النظام البنكي الجزائري عدم ملاءمة عملياته مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، حيث أن تطور النظام تم في قطيعة مع المجتمع ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وهو ما جعل الأعوان الاقتصاديون ينفرون منه، كما لم يحاول المسؤولون على القطاع منذ الاستقلال تهيئة نظام مالي يتماشى مع خصوصية المجتمع الجزائري، خاصة ما يرتبط بالعلاقة بين المعتقدات الدينية والقروض، حيث توجد في الجزائر كغيرها من البلدان الإسلامية فئة معتبرة من الأعوان تهتم بالمنتجات المالية الإسلامية، كما توجد فئة أخرى تهتم بالمنتجات المالية التقليدية. غير أن الانظمة السياسية التي مرت بها الجزائر سواء الاشتراكية أو بداية الرأسمالية لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية الجزائرية، وهو ما يمكن أن يفسر ضعف مكانة القروض التقليدية في الاقتصاد الجزائري.

وعليه فإن أحد عوامل تخلف النظام المالي في الجزائر هو عدم إعطاء الأهمية للعوامل الدينية، وهو ما لم يشجع المدخرين والمستثمرين على اللجوء للنظام المالي، وكان لذلك آثار سلبية على تطور النظام المالي بما في ذلك البنوك والسوق المالي، حيث أن السلطات المعنية في الجزائر تأخرت في تكييف قوانينها مع التطورات العالمية المتعلقة بالمالية الإسلامية. فقد تمكن عدد من البلدان الإسلامية على غرار ماليزيا وإندونيسيا ودول

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

الخليج من تطوير نظام مالي يتماشى مع الخصوصية الاجتماعية من خلال بناء نظام مالي مختلط إسلامي- تقليدي، كما شرعت العديد من البلدان الغير إسلامية مثل فرنسا وإنجلترا منذ مدة في تغيير قوانينها بما يسمح بإعطاء مكانة مهمة للمالية الإسلامية.

تبين هذه التجارب أنه من الممكن إرساء نظام مالي ناجح يتماشى مع الخصوصية الاجتماعية في الجزائر، ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري وتطلعات الأعوان الاقتصاديين، وهو ما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية. وبناء على ذلك شرعت بعض البنوك على غرار البنك الوطني الجزائري وبنوك أخرى في التعامل بمنتجات تتماشى مع الشريعة كخطوة أولى على أن يتم تعميم التعامل بالمالية الإسلامية تدريجيا من خلال تطبيق الطرق العلمية في خلق منتجات مالية في إطار الشريعة الإسلامية، بهدف ربح ثقة المتعاملين بما يسمح بازدهار المعاملات المالية بين المدخرين والمستثمرين، عن طريق البنوك والسوق المالية وهو ما يساعد على تعبئة الموارد المالية لصالح التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى، ورغم ارتفاع حجم الجباية العادية من 1.382 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 2.986 مليار دينار سنة 2019 أي بمتوسط سنوي يقدر بـ 12.9%⁽¹⁾، إلا أن ذلك يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وهو ما يستلزم ادخال اصلاحات عميقة على النظام الجبائي بما يسمح بتوزيع عادل للأعباء الضريبية، ويتوقف ذلك على النجاح في عملية رقمنة طرق التسيير ومصالح الإدارة الجبائية بما يمكنها من التحكم الجيد في المعلومة الضريبية، وإدماج النشاطات الاقتصادية الموازية وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق العدالة الضريبية يتوقف على تحقيق التوازن بين حجم الثروة ومستوى العوائد الضريبية، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة الخدمة العمومية، وتبسيط القوانين والإجراءات التنظيمية، وتقليص البيروقراطية، وتحسين الاتصال مع الاعوان الاقتصاديين، بما يسمح بإعادة تقييم الأعباء الضريبية حسب حجم النشاط وأهميته الضريبية.

¹ موقع وزارة المالية، www.mf.gov.dz :2020/09/14

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

3- معالم نموذج تمويل التنمية البديل في السياق الجزائري (اختبار صحة الفرضيات):

يمكننا من خلال تحليل سيرورة التنمية ومنطقية التمويل في الجزائر في هذا المبحث استخلاص أن تمويل التنمية تأثر بمجموعة من التراكمات أهمها:

- تأثر مسألة التنمية بطبيعة المؤسسات التي تم إرساؤها منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا،
- انتهاج الجزائر لنظام سياسي- اقتصادي-اجتماعي أثر بشكل كبير على عمل المؤسسات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص، وهو ما كان له انعكاسات سلبية في معظمها على عملية التنمية،
- الطبيعة الربعية للسلطة السياسية في الجزائر كان لها تأثير كبير على تمويل التنمية،
- عدم تجانس السياسات التنموية المطبقة مع سياسات المؤسسات المالية الدولية.

وانطلاقا من ذلك يمكننا اقتراح مجموعة من العناصر اللازمة لبناء نموذج من شأنه ضمان التمويل المستدام للتنمية وهي:

أولاً: إن ضمان تمويل مستدام للتنمية في الجزائر يجب أن يركز على تغيير نظرة الأفراد للعملية التنموية، بحيث يجب تهيئة رؤية تقوم على فكرة أن التنمية تتجاوز مسؤولية الدولة (تأتي من الأعلى)، فهي تتعدى ذلك إلى دور الأفراد من خلال بناء رؤيتهم الخاصة حول التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتهم والإمكانيات المحلية المتاحة وتحديد الأولويات، حيث أن ضعف مؤسسات الحوكمة ينعكس بصورة سلبية على التنمية الاقتصادية، خاصة من خلال فقدان الثقة التشاركية (بين الزبائن، الموردين، الشركاء، الدولة.....)، بالإضافة إلى تحطيم القدرة التنافسية للمؤسسة، وصعوبة الوصول للتمويل وأنظمة التأمين، وبالمقابل فإن توفر إرادة سياسية لإنشاء اقتصاد قوي ومن هنا التحاق المواطنين بفكرة الإصلاحات، وديمقراطية تسيير الريع الذي هو ملك للمجتمع الوطني وتفعيل القطاع الخاص وإدماجه في المحيط السوقي والانتاجي. أي إعطاء الأولوية المطلقة للحوكمة، والنوعية الجيدة للمؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ومختلف الهيئات، سيؤدي بطبيعة الحال إلى تسريع التنمية.

ثانياً: يتوقف تحقيق التمويل المستدام للعملية التنموية على وضع تركيبة مناسبة للمساهمات المالية لمختلف الأطراف المتدخلة في العملية التنموية (الدولة، المؤسسات المالية المحلية، المؤسسات المالية الدولية، الخواص المحليين والأجانب)، ويعد التفاعل بين هذه الأطراف ضروريا لحصر الموارد المالية والتقنية، حيث تشكل علاقة

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

المؤسسات مع البنوك نقطة ضعف واضحة في الاقتصاد الجزائري من خلال غياب ثقافة الحوار والتعاون بين الطرفين، ولذلك يجب تحسين هذه العلاقة من خلال مرافقة المؤسسات في مجال التمويل، وتحسيس الأعوان ذات الفائض التمويلي (الأسر) بضرورة التخلي عن عقلانية الاكتناز، وتشجيع الادخار من خلال خلق منتجات بنكية تتلاءم مع ثقافة الأفراد (منتجات مالية غير ربوية) من جهة، ومع الاحتياجات التمويلية للقطاعات وحجم المؤسسات من جهة أخرى (ترقية القروض المصغرة)، كما يجب إعادة النظر في السياسات التمويلية من خلال التخلي عن سياسة التمويل النقدي الكمي للمشاريع (خاصة في إطار الصيغ المختلفة لدعم تشغيل الشباب)، والتركيز على التمويل الكيفي القائم على التحويل الفعلي للموارد المالية إلى رأس مال منتج، ولا يكون ذلك إلا من خلال الدراسة الجدية للمشاريع، وتطوير الشراكة والاستثمار المنتج. بالإضافة إلى ذلك يجب القضاء على العراقيل التي تعطل جذب الاستثمار الوطني، والاستثمار المباشر الأجنبي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يقضي على عجز الادخار ويسمح بإعادة بعث الاقتصاد.

ثالثا: يرتكز ضمان التمويل المستدام للتنمية على الاهتمام بالبعد الكيفي في التمويل (monétarisation)، الذي يركز على التوظيف الأمثل للموارد النقدية المتاحة من خلال تحويل الموارد النقدية إلى رأسمال استثماري منتج، في حين ظل تحقيق التنمية في الجزائر يخضع لمنطقية اقتصادية تقوم على إعطاء الأولوية للمقاربة الكمية التي جعلت اهتمام السلطات الوصية ينصب حول قنوات ضخ الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد، أي " تنقيد الاقتصاد (monétisation)"، في سياق قراءة خاطئة للفكر الاقتصادي الكينيزي المبني أساسا على إعادة بعث الاقتصاد من خلال الطلب الإجمالي الحقيقي (الاستثمار والاستهلاك)، ومن خلال قبول استدائه عجز الميزانية في صالح إنجاز المشاريع، وهيمنة المؤسسة العمومية من خلال دور الدولة المستثمر والمسير، ولذلك فإن الميزة الغالبة للاستراتيجية التنموية التي طبقتها الجزائر، خاصة منذ سنوات 2000، هي الاختلال الكبير في توجيه الموارد المالية من خلال التركيز على قطاعات معينة مثل البنى التحتية، السكن، والصيغ المختلفة لدعم تشغيل الشباب، وإهمال القطاعات المنتجة وتنويع الاقتصاد، وحتى وإن كانت هذه المشاريع ضخمة ومهمة، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية.

رابعا: إن الصحة المالية التي شهدتها الجزائر في المرحلة السابقة هي نتيجة عناصر خارجية ولا علاقة لها بجدية الإصلاحات ونجاحاتها، حيث أن أكثر من 100 مليار دولار قد تم تخصيصها لتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية ما بين 1991 و 2019 في إطار برامج الإصلاحات المختلفة، خاصة برنامج التعديل

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل:

تجديد النقاش في السياق الجزائري

الهيكلية دون الحصول على نتائج ملموسة، وعليه فإن الحلول التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية لم تسمح بملائمة الجزائر مع التحولات الدولية، من هنا ظلت الجزائر تتأرجح بين طريقتين لهما تأثيرات مختلفة عن بعضها البعض لأنهما مرتبطتان بكيفية تسيير ملف الإصلاحات المتعلقة بالفعالية الاقتصادية (ملائمة الجزائر مع شروط المؤسسات الدولية أي الاندماج في العولمة) من جهة، والتضامن الاجتماعي وتفضيل الاستقرار من جهة أخرى

كخلاصة فإنه لا يمكن ضمان تمويل مستدام للتنمية إلا من خلال النجاعة الاقتصادية التي تتحقق في إطار يتميز بالانسجام بين الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسطرها السلطات العمومية والأهداف التي تضعها المؤسسات على المستوى الجزئي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التحرير المالي المصحوب بالقدر الكافي من إشراف ورقابة الدولة في إطار مؤسساتي وقانوني قوي، أي التوفيق بين منطق السوق والمنطق التنظيمي للدولة، وتدعيم ذلك من خلال التركيز على البعد الجهوي والإقليمي بما يضمن اندماج المؤسسات المالية الجزائرية مع البيئة الخارجية بهدف تدعيم صلابتها وقدرتها على مواجهة الأزمات.

الفصل الرابع: الآليات البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وإمكانية تطبيق نموذج تمويلي بديل: تجديد النقاش في السياق الجزائري

خلاصة الفصل الرابع:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن مواجهة الاختلالات في تمويل التنمية في البلدان النامية يتطلب تهيئة نموذج بديل من شأنه ضمان تمويل مستدام وقادر على دفع عجلة التنمية الحقيقية، حيث يبين هذا الفصل أن املاءات مؤسسات النظام المالي الدولي حول تمويل التنمية في البلدان النامية وفق نظرة لبرالية منفصلة عن واقع هذه البلدان لم تمكن من تحقيق استدامة التمويل.

وعليه فإن هذه الاستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال فهم حقيقة السياق التاريخي للسياسات التمويلية لهذه البلدان في حد ذاتها، ولهذا فإن احتكاك الاقتراحات النظرية بالواقع من خلال دراستنا لحالة الجزائر يثبت أن تمويل التنمية يرتبط بشكل وثيق بطبيعة المنطق التنموي، حيث أخذت الدولة على عاتقها ثقل تمويل التحديات التنموية، لكن ذلك اصطدم بضعف النظام المالي وسوء حوكمة الإطار التنموي ككل.

وبناء على ذلك فإن استدامة تمويل التنمية في الجزائر تتوقف على تضافر الجهود بين الدولة والأفراد لتهيئة سيرورة تنموية مثمرة، حيث أن تسطير الاستراتيجيات يجب أن يركز على الامكانيات المتاحة، وتحسين تعبئة الموارد لصالح التنمية من خلال آليات تمويل ملائمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويكون ذلك من خلال تكييف ميكانيزمات المالية المستدامة مع مبادئ المالية الإسلامية.

الضائفة

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث تقديم تحليل معمق لمسألة تمويل التنمية ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان النامية، وفي سياق عالمي يتميز بعدم الاستقرار، وذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات والفرضيات المتعلقة بهذا الموضوع.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة ركزنا في تحليلنا على محاور أساسية تتعلق بالإطار التاريخي الذي يبرر المراحل التي مر بها اقتصاد التنمية ومنطقية التمويل المرتبطة به، كما تتعلق أيضا بالإطار المفاهيمي الذي يركز بالأساس على نقد المبادئ التي تقوم عليها مختلف التيارات النظرية لاقتصاد التنمية، ومنطقية التمويل، وقد حاولنا من خلال ذلك أن نشرح كيف أن هذه النظريات على الشكل الذي وضعت عليه لم تكن في مستوى تطلعات البلدان النامية، حتى وإن كانت هناك بعض الاستثناءات البسيطة.

فمن خلال تحليلنا لعملية التنمية وتمويلها، يتبين لنا أنه في الفكر الاقتصادي المعاصر هناك ميل لتحليل حقيقة التنمية على أساس نظريات تبدو واضحة ومبنية وفق منهجية متينة، لكنها لا تتماشى مع واقع البلدان النامية، حيث أن هذه النظريات تعاني من مواطن قصور مهمة عند اختبار فرضياتها على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بـ:

- اعتبار خصائص الأفراد متشابهة في كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء،
- اتخاذ الميكانيزمات السوقية كمعطى لا يمكن تجاوزه في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية،
- الثقة المطلقة في سيرورة السوق كآلية لضمان التوازن الدائم.

بناء على ذلك، تبين النتائج المترتبة عن تطبيق النظريات المتعلقة بتمويل التنمية بعدها عن الواقع، خاصة مساهمات كل من " Mc Kinnon et Shaw " حول سياستي الكبح والتحرير المالي، والتي ارتكزت عليها الاصلاحات الليبرالية خلال سنوات 1980-1990، خاصة ما يعرف بتوافق واشنطن، من خلال تطبيق نماذج رياضية صارمة غير قابلة للتغيير، ويبدو أنها لا يمكن أن تخطئ.

على هذا الأساس، أخذ عدد كبير من المسؤولين في البلدان النامية هذه الاصلاحات كذريعة لتبرير سياسات التعديل الهيكلي (سياسات الخصوصية، وإهمال السياسات العمومية لصالح قوى السوق)، أي بمعنى آخر تنفيذ المشروع النيولبرالي رغم النتائج الكارثية المترتبة عنه في معظم البلدان النامية.

أولاً- نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقاً من ذلك، ورغم صعوبة الخروج من سياق المنطق السائد فيما يتعلق بتمويل التنمية، حيث أن كل الطروحات النظرية تبقى مرتبطة بالإطار الذي وضعته مؤسسات بروتن وودز، حاولنا في هذا البحث استخلاص أهم الأفكار التي من شأنها تمكين البلدان النامية من الخروج من قوقعة المنطق اللبرالي، وذلك عن طريق تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية بهدف إنجاز قراءة تحليلية مفصلة لمسألة تمويل التنمية، بما يسمح لنا بتهيئة البدائل الملائمة واختبار صحة الفرضيات المقترحة:

1- من خلال تحليلنا لمختلف المقاربات النظرية لاقتصاد التنمية في الفصل الأول، ومع أخذ المبادئ والأسس التي تنطلق منها هذه المقاربات بعين الاعتبار، اتضح لدينا أن هذه المقاربات تنصب في معظمها على فهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية ومن ثم تهيئة الشروط اللازمة لتحقيقها، أي بمعنى آخر تشخيص العوائق التي تواجه العملية التنموية، وبناء الاستراتيجيات المناسبة لإزالة هذه العوائق بما في ذلك العوائق المالية، وهنا تبرز تجربة بعض البلدان النامية كتجربة حية حول إمكانية تحقيق التنمية باتخاذ مفهوم النهوض الاقتصادي كأداة تسيير وحوكمة تسمح بإرساء قاعدة متينة لتسيير العلاقات بين مختلف الأطراف المتدخلة في العملية التنموية . وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن نجاعة الاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية تتوقف على تضافر الجهود بين مختلف الأطراف المتدخلة في العملية التنموية بما في ذلك الدولة والأفراد ومختلف المؤسسات.

2- وضحنا من خلال الفصل الثاني أن نظرية التحرير المالي غير ملائمة للبلدان النامية، حيث ان المنطق الذي تحمله هذه النظرية المهيمنة لا يتناسب مع الخصائص الهيكلية للأنظمة المالية، والتي تبقى بعيدة في أغلب هذه البلدان عن المبادئ التي جاءت بها نظرية التحرير المالي، ورغم ان هذه النظرية تبين أهمية المالية في التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تتمكن من توضيح كيف يمكن للمالية المساهمة بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، خاصة ضعيفة الدخل، حيث أن الدراسات القياسية المقدمة لتحليل الروابط السببية بين المالية والتنمية الاقتصادية تعد بعيدة جداً عن الواقع في هذه البلدان، لأن المتغيرات المالية المأخوذة في تفسير هذه العلاقة تعد غير معبرة في أغلب البلدان النامية، حيث أن أغلب البلدان النامية لا تملك المعطيات الأساسية المفسرة للعلاقة بين المالية والنمو الاقتصادي والتنمية.

الخاتمة

بالإضافة إلى ذلك قمنا في الفصل الثالث بتقييم مدى صحة فكرة أن التحرير المالي يمكن أن يساهم في رفع مستوى الموارد الداخلية والخارجية عبر سياسات تعبئة الموارد العمومية والخاصة، حيث وضحنا الصعوبات التي تعيق قدرة البلدان النامية على تعبئة الادخار المحلي لصالح التنمية، ويبرز من وراء ذلك عجز السياسات المطبقة في ضمان تمويل آمن للتنمية بالاعتماد على الاحترام الصارم لمبادئ التحرير المالي. مما يثبت الفرضية الثانية التي فحواها أن منطق التحرير المالي لم يتمكن من تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بتمويل التنمية، حيث أن التراكم الذي تحتاجه التنمية هو تراكم اقتصادي بينما التراكم الذي يوفره المنطق الليبرالي هو تراكم مالي.

3- من جهة أخرى تتمحور سياسة تعبئة الموارد الداخلية أيضا حول ضعف الأنظمة الجبائية في البلدان النامية، وهو ما يفسر تركيز الدراسات في هذا المجال على إصلاح هذه الأنظمة ورفع كفاءتها في تمويل التنمية، لكن اهتمام الهيئات الدولية وخاصة المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) بموضوع تعبئة الموارد الداخلية لم يأتي ضمن سياسة فعلية لتمويل التنمية، بل جاء في إطار محاولة التغطية على فشل التمويل الخارجي، وتعويض الاختلالات الناجمة عن الانفتاح المالي.

وعليه، وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الخارجية لصالح التنمية، فإن التحدي يكمن في استعمال هذه الموارد على الوجه الأمثل، إذ أنه من الصعب تحقيق التوافق بين الأهداف التنموية للبلدان النامية، والشروط المفروضة عليها من طرف الهيئات الدولية للحصول على التمويل الخارجي، حيث تظهر الإحصائيات أن البلدان التي تستفيد من الحصة الأكبر من المساعدات لصالح التنمية (APD)، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)، هي في الواقع تلك البلدان التي تستجيب لشروط تحرير أنظمتها المالية، أما البلدان التي تتميز بهشاشة بنيتها المالية فهي لا تحصل إلا على قدر ضئيل من التمويل الخارجي بحجة أن هياكلها المالية غير متجانسة مع متطلبات النظام المالي الليبرالي. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن المؤسسات المالية الدولية أخذت مسألة التمويل الخارجي للتنمية كمبرر لتحقيق التراكم الرأسمالي بلا حدود لصالح فئة صغيرة من البلدان المتقدمة والمانحين الخواص، وإهمال دور البلدان النامية.

4- بناء على النتائج السابقة، حاولنا من خلال الفصل الرابع اقتراح البدائل لسياسات تمويل التنمية القائمة على المنطق الليبرالي وتقديس السوق، حيث أثبتنا أنها تتطوي على مواطن قصور كبيرة، فانطلاقا من القراءة التاريخية وتحليل المعطيات الإحصائية في الفصول السابقة، توصلنا إلى أن ضمان تمويل مستدام للتنمية ينطلق من تعزيز قدرة الهياكل المالية المحلية على تعبئة الادخار المحلي لصالح التنمية من خلال عدد من

الخاتمة

الميكانيزمات المستجدة (الشراكة العمومية-الخاصة، المالية المصغرة، المالية المستدامة...إلخ)، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق وجود سوق داخلي فعال لكن في إطار حضور قوي للدولة.

لكن ذلك لا يعد كافيا لضمان استدامة التمويل، حيث يجب تهيئة إطار عالمي يقوم على العدالة وإعطاء الدور المناسب للبلدان النامية في النظام العالمي، وعليه فإن مراجعة وإصلاح البنية المالية الدولية يعد امرا ملحا لتحقيق الهدف المنشود، وفي انتظار ذلك فإن وجود تكتلات اقتصادية ومالية إقليمية من شأنه أن يساعد البلدان النامية على مواجهة الآثار والصدمات الناجمة عن العولمة وأزمات النظام المالي الدولي، كما سيسمح لها بالحصول على مصادر اقليمية لتمويل تحدياتها التنموية تكون بعيدة عن هيمنة المؤسسات المالية الدولية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أن نجاعة النموذج الجديد في ضمان تمويل مستدام للتنمية تتوقف على وجود رؤية دقيقة لدور القطاع المالي المحلي في تمويل التنمية في إطار وجود تعاون جهوي وإقليمي فعال.

ثانيا - نتائج الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- لا يمكن دراسة موضوع تمويل التنمية ضمن إطار نظري معين، أو انطلاقا من نظريات تم صياغتها بالاعتماد على سياقات بعيدة عن واقع البلدان النامية، حيث أن هذه الطروحات النظرية فشلت في إخراج البلدان النامية من حلقة التخلف.
- لا يمكن إعطاء موضوع تمويل التنمية وصفة جاهزة ومعدة مسبقا يمكن تطبيقها على جميع البلدان، كما لا يمكن اختصاره في مجرد نموذج يقوم على استعمال صيغ قياسية بحتة، غالبا ما تهمل السياق التاريخي والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية كمجموعة وبصفة فردية.
- يمكن للبلدان النامية تحقيق قفزات تنموية معتبرة في مجالات زمنية قصيرة، وذلك بالنظر لتجربة النهوض الاقتصادي في مجموعة من البلدان (بلدان جنوب شرق آسيا مثلا)، لكن ذلك متوقف على توفر مجموعة من المعايير المؤسساتية والاقتصادية، والتي تسمح بخلق مناخ تتمفصل فيه جهود المؤسسات، الموارد المالية، والكفاءات التسييرية.
- إن فشل المشروع الليبرالي المبني على التحرير المالي في تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل عملية التنمية وضع البلدان النامية في مأزق حقيقي بين العودة إلى نمط إداري للتمويل مبني على عقلانية

الخاتمة

الكبح المالي، والذي حكم عليه بالفشل منذ سنوات 1980، والتحرير المالي الذي يميز عقلانية السوق، والذي أثبت فشل توافق واشنطن والأزمات المتلاحقة عدم تطابقه مع طموحات هذه البلدان في تحقيق التنمية والتقدم.

- إن ضمان تمويل مستدام للتنمية يتوقف على إرساء نموذج يسمح بخلق حلقة مثمرة نتيجة التفاعل بين السياسات المؤسساتية والاقتصادية، بما يساعد على تعزيز قدرة النظام المالي المحلي على تعبئة الموارد الداخلية، ما يهيئ المجال لتحقيق النمو الاقتصادي، والذي ينعكس بدوره على التنمية بكل أبعادها، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدعيم الشرعية السياسية للسلطات، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار السياسي.
- من خلال دراسة الحالة، يسمح لنا تحليل المعطيات المتعلقة بتمويل التنمية في السياق الجزائري بالتأكد على أن الاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية لا يمكن ان تنتهي إلى نتائج إيجابية وواقعية إلا في ظل توفر مجموعة من الشروط المسبقة.
- تسمح لنا دراسة حالة الجزائر بالتأكيد على أن مسألة التنمية لا يمكن اختصارها في الجانب التمويلي، حيث أن السلوك الغير عقلاني للأعوان الاقتصاديين وغياب المبادرة الفردية يؤثر سلبا على سيرورة التنمية.
- تؤكد دراسة حالة الجزائر بأنه لا يمكن إغفال دور المؤسسات (الدولة) في إدماج الأفراد في العملية التنموية، حيث أن فقدان الثقة في مؤسسات الدولة يجعل الأفراد أكثر ترددا في المشاركة في العملية التنموية، وخاصة ما يتعلق بالجانب المالي.

ثالثا - الاقتراحات:

- انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث نقدم مجموعة من الاقتراحات فيما يتعلق بتمويل التنمية:
- يجب تهيئة استراتيجيات تنموية تتماشى مع الامكانيات المتاحة محليا على مستوى البلدان النامية، حيث أن الاعتماد على الخارج كانت له تداعيات كارثية على التنمية في هذه البلدان.
 - يجب إعادة التفكير في منطق مالي جديد من شأنه إعادة تركيز القطاع المالي على الأنشطة الاقتصادية ذات المردودية الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة وبعيدا عن الوهم .
 - من غير المعقول الحديث عن التحرير المالي دون وضع إطار تنظيمي عالمي دقيق ومحدد، ولهذا فإن الفهم الأفضل لكيفية مساهمة التحرير المالي الشامل في تصاعد حدة الأزمات وعدم الاستقرار خاصة

الخاتمة

على مستوى البلدان النامية، سوف يساهم في إدخال إصلاحات عميقة وفعالة على الأنظمة المالية والنقدية الدولية في إطار آليات تعاون موسعة ومتعددة الأطراف بما يسمح بتقوية دور البلدان النامية في عملية الحوكمة العالمية.

- برهنت النتائج المتواضعة لمختلف المبادرات العالمية لتمويل التنمية على أن ضمان تمويل مستدام للتنمية خاصة على مستوى البلدان الفقيرة، يتطلب وجود حوكمة تنظيمية عالمية من أجل حل المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع، حيث يجب الذهاب أبعد من التنظيم المالي إلى طرح إشكالية وسائل إعادة بعث وتطوير إطار التنمية على كل الأصعدة.
- يجب على البلدان النامية أن تدعم قدراتها على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال التطوير التدريجي لأنظمتها المالية، والمحافظة على معدل صرف تنافسي والتطبيق الصارم لمقاييس الرقابة على حركات رؤوس الأموال بما يحد من تراكم الأخطار، أما الأهم بالنسبة لهذه البلدان هو تطبيق نماذج تمويلية ذات طبيعة مبسطة تركز على الثنائية (الإدارة والسوق) من خلال فتح المجال للتحرير المالي في إطار مؤسستي ورقابي قوى ومتطور تشرف عليه دولة قوية.
- بالنسبة للجزائر فإنها تبقى مطالبة بوضع منهجية متينة لتسيير مواردها الريعية من خلال فتح المجال للتحرير المالي لكن مع تدعيم وتقوية الإطار الإشرافي والرقابي، بالإضافة إلى فتح المجال للتعاون الإقليمي والجهوي خاصة على المستوى المغربي بهدف الاستفادة من خبرات البلدان المجاورة فيما يتعلق بتمويل التنمية، ويبقى التحدي الأكبر هو التخلص من الطابع الريعي للاقتصاد بواسطة التنويع من أجل ضمان موارد أكثر استقرارا تسمح بتحقيق تمويل مستدام للتحديات التنموية.
- يجب إعادة النظر في الثقافة التنموية للأعوان الاقتصادية من خلال التخلي عن فكرة أن التنمية هي من مسؤولية الدولة، حيث يتعين على الأفراد وتنظيمات المجتمع المدني الاندماج بقوة في هذه العملية بهدف ترقية الإطار التنموي.
- يجب إرساء نظام مالي قوي وملائم لتمويل التنمية في الجزائر والبلدان النامية الأخرى، وهو ما يتطلب تسهيل وصول الأفراد للخدمات البنكية خاصة بالنسبة للفئات الهشة، وتشجيع البنوك على الاستثمار في قطاعات المالية المصغرة والشراكة العمومية-الخاصة... إلخ.

الخاتمة

- بالرغم من فعالية الأساليب الإسلامية في تمويل التنمية، إلا أنه لا توجد إرادة حقيقية للتحويل إلى المالية الإسلامية في الجزائر، وعليه يجب بذل جهود حثيثة في دفع النظام المالي وخاصة البنوك إلى تبني صيغ التمويل الإسلامي وتطويرها بما يتماشى مع التحديات التنموية الراهنة.

رابعاً - آفاق الدراسة:

في الأخير وعلى الرغم من المساهمة التي قدمها هذا البحث في سعيه إلى تهيئة رؤية شاملة حول موضوع تمويل التنمية في البلدان النامية في سياق عالمي يتميز بعدم الاستقرار، إلا أن حدوده الموضوعية تفرض عدم تناول بعض الجوانب البحثية الأخرى وتفتح آفاقاً لدراساتها كمواضيع جديرة بالاهتمام، ومنها:

- متطلبات تطبيق النظام المالي الإسلامي كنموذج بديل لتمويل التنمية.
- السوق المالي الإسلامي ودوره في تمويل التنمية.
- أثر السياسات النقدية على تمويل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو.
- دور نظام الصرف في تدعيم قدرة النظام المالي المحلي على تمويل التنمية.

قائمة المراجع

أولاً- قائمة المراجع باللغة العربية:

I-الكتب:

- 1-الإقداحي هشام محمود، (2009): معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
- 2-أوعيل نعيمة، (2016): واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية.
- 3- بن سميحة عزيزة بنت عمارة، (2014): الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، دار اسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،
- 4-تادرس قريصة صبحي، (2008): مذكرات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- 5-تركي القرشي محمد صالح، (2010): علم اقتصاد التنمية، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع.
- 6-جاويش عبد الفتاح محمد أحمد، (2016): إدارة الاستثمار الأجنبي، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية.
- 7-الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، (2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، عمان، الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- 8-حسين يونس عدنان، (2010): التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 9-خبازي فاطمة الزهراء، (2013): النظام النقدي الدولي، المنافسة- أورو- دولار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 10- خلف عواد موسى، (2016): التطور الرأسمالي في البلدان النامية، الطبعة 1، عمان، الأردن، الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- 11-سامر علي عبد الهادي، (2015): التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 12-شنجار العيساوي عبد الكريم، رحيم العويدي عبد المهدي، (2014): السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- 13- صاحب عجام ميثم ، علي محمد مسعود، (2014): فخ المديونية الخارجية للدول النامية، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
- 14- عبد المقصود مبروك نزيه، (2008): الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.
- 15- علي النصور بلال، (2012): أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، عمان، الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- 16- قابل محمد صفوت، (2008): نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- 17- مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، (2010): إصلاح النظام النقدي الدولي وضريبة توبين، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.

II- أطروحات الدكتوراه:

- 1- علام عثمان، (2014): تمويل التنمية في الدول الإسلامية: حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- 2- مصيطفى عبد اللطيف، (2008): تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

III-المجلات:

- 1-الجميل إدوارد، مزياد سمر، (2009): صندوق النقد الدولي، الوفاء بالوعد، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009.
- 2-كاواي ماساهيرو، لومباردي دومينيكو، (2012): الإقليمية المالية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2012.

IV-الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

- 1- العيسوي إبراهيم، (2006): نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، المؤتمر الدولي حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، بيروت، 20-21 مارس 2006.

قائمة المراجع

2- جدي عبد الحليم، محصول نعمان، (2018): التمويل غير التقليدي لعملية التنمية في الجزائر بين النظرية والواقع، ملتقى وطني حول الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة جيجل، أفريل 2018.

V-التقارير:

1-تقرير التنمية البشرية 2016، www.worldbank.org :2017/5/20

2-تقرير بنك الجزائر 2017، www.bank-of-algeria.dz :2019/2/5

3-مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (2014): تقرير الاستثمار العالمي،
www.unctad.org/wir :2019/2/26

4-مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (2017): تقرير الاستثمار العالمي،
www.unctad.org/wir :2019/2/26

VI-المواقع الإلكترونية:

5-موقع وزارة المالية، www.mf.gov.dz :2020/09/14

ثانيا - قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

I- Les ouvrages :

1-Aglietta Michel, (1999) : La globalisation financière, Paris, France, Éditions La Découverte, collection Repères.

2-Aglietta Michel, (2005) : Macroéconomie Financière, Crises financières et régulation monétaire, Paris, France, Éditions La Découverte.

3- Belttaf Matouk,(2010) : Economie du développement, Alger, Edition office des publications universitaires.

4-Brasseul Jacque, Lavrard- Myer Cécile, (2016) : Economie du développement : Les enjeux du développement à visage humain, 4eme édition, Paris, France, Edition Armand Colin.

5-De Bandt Olivier, Drumetz Françoise, et Pfister Christian, (2014) : Stabilité financière, Paris, France, Edition Ouvertures économiques.

6-De la chapelle Bizot Benoit, (2001) : La dette des pays en développement (1982-2000), Paris, France, Edition Jove.

7- Deubel Philippe, (2008) : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Paris, Pearson Education.

8-H.Prkins Dwight., Radelet Steven, et L. lindaier David, (2008) : Economie du développement, Paris, France, Edition Ouvertures économiques.

9-Harakat Mohamed, (2010) : Les finances publiques à l'épreuve de la transparence et de la performance, Rabat, Maroc, Edition El Maarif Al Jadida.

10-Harribey Jean-Marie, (2004) : Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Paris, Edition Mille et une nuits.

11-Jean Deniset (1984) : Monnaie et financement dans les années 80, Paris, France, Edition Dunod .

12-K. Yin Robert, (1994) : Case study research, Design and Methods, Second Edition, London, England, SAGE Publications.

13-Kassé Moustapha, (2011): Economie du développement: Références africaines, Tome1, Paris, Edition L'Harmattan.

14-Lelart Michel, (1990) : La tontine pratique informelle d'épargne et de crédit dans les pays en développement, Paris, France, Editions John Libbey Eurotext .

15-Mekideche Mustapha, (2008) : L'économie Algérienne a la croisées des chemins, Alger, Edition Dahleb.

16-Percebois Jacques, (1977): Fiscalité et croissance - Une approche par les modèles-, Paris, France, Edition Economica.

17-Pierangelo Catalano, Abdelkader Sid Ahmed, (2003) : La dette contre le développement : Quelle stratégie pour les peuples méditerranéens, Paris, France ,Edition CNES/ISPRM/PUBLISUD.

18-Raffinot Marc, (2015) : Économie du développement, Paris, France, Editions Dunod.

19-Rudloff Macel, (2010) : Economie monétaire internationale, Paris, France, Edition Cujas.

20-Samson Ivan, (2009) : Leçons d'économie contemporaine, Paris, France, Edition DALLOZ.

21- Sid Ahmed Abdlkader, (1990) : Croissance et développement : Théories et politiques, Tome 1, Alger Edition office des publications universitaires.

22- Sid Ahmed Abdelkader, (2001) : Algérie quel développement ? Paradigme du consensus de Washington ou paradigme asiatique ?, Paris, Edition Karthala,

23- Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement 1970-2014, Tome 1, Alger, office national des publications universitaires.

24-Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, le système économique ; la transformation du cadre de fonctionnement de l' économie nationale 1970-2014, Tome 2, Alger, office national des publications universitaires.

25- Temmar Hamid, (2015) : L'économie de l'Algérie, la gouvernance publique économique, Tome4, Alger, office national des publications universitaires.

26-Tertarais Jean-Pierre, (2004) : Du Développement à la Décroissance, De la nécessité de sortir de l'impasse suicidaire du capitalisme, Paris, France, Editions du Monde Libertaire.

27-Tremblay Suzanne, (1999) : Du concept de développement au concept de l'après développement: Trajectoire et repères théoriques, Chicoutimi, Université du Québec.

II- Les Thèses de doctorat :

1-Béah Yvette-Armelle,(2015) : Politique budgétaire dans l'UEMOA : Soutenabilité de la dette et perspectives de financement, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, l'université Félix Houphouët-Boigny d'Abidjan, Côte d'Ivoire.

2-Béji Samouel, (2009) : Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Paris 3, France.

3-Boukari Mamane, (2014) : La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Bordeaux, France.

4-Dione Léon-Amath, (2016) : Composition des dépenses publiques et impact sur la croissance économique: Analyses théorique et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement , Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, l'université de Bourgogne Franche-Comté, France.

5-Djibril Koné Famaria, (2014):La croissance en Afrique et les Investissements directs étrangers, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, L'Université de Rennes 1, France.

6-Ehrhart Hélène, (2011) : Essais sur la composition des recettes fiscales dans les pays en développement, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, l'université d'Auvergne, Clermont-Ferrand, France.

7-Eudes Jean-Baptiste Annick, (2018.): Les mécanismes de financement du développement économique local : caractérisations et stratégies adaptées aux PMA. Thèse de doctorat, Faculté de Gestion et management, Université Paris-Saclay, France.

8-Ferlazzo Edoardo, (2018) : La forme financiarisée de la relation de crédit des collectivités locales françaises. De la crise à l'institutionnalisation, Thèse de doctorat, Université de Paris sciences et lettres, France.

9-Foudeh Musa, (2007) : Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique: Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse de doctorat, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Université de Limoges, France.

10-Kpodar Kangni, (2006) : Développement financier, instabilité financière et croissance économique : implications pour la réduction de la pauvreté, Faculté des sciences économiques et de gestion, Thèse de doctorat, Université de Auvergne- Clermont 1, France.

11-Seltz Véronique, (1996) : Financement du développement: incitation, technologies, information, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences des organisations, Université Paris IX Dauphine, France.

12-Zou Zhaomin, (2013) : La transition financière chinoise, Un modèle de financement alternatif dans un contexte de libéralisation financière, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Grenoble, France.

III- Les Revues:

1-Amin Samir, (1990) : Le tiers monde et la révolution, Revue Sociologie et sociétés, vol22, N1.

2-Avallone Nathalie, Françoise Nicolas, (2003): Théorie de la croissance: Les leçons pour les pays en développement, Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Économie internationale, N° 75

3-Azoulay Gérard, (2011) : Les nouvelles formes de l'aide publique au développement et l'éventuel "retour de l'État" dans les pays d'Afrique subsaharienne, Revue Mondes en développement, n°153.

4-B. Elhiraika Adam, (2014) : Un financement durable en faveur du programme de développement de l'Afrique pour l'après 2015, Révue Techniques Financières et Développement, N° 117.

5-Baptiste Venet, (1994) : Libéralisation financière et développement économique : Une revue critique de la littérature, Revue d'économie financière, n° 29.

6-Baud Céline, Chiapello Ève, (2015) : Comment les firmes se financient: Le rôle de la régulation et des instruments de gestion, Le cas du crédit bancaire, Revue française de sociologie, N°3, Vol 56.

7-Ben Hammouda Hakim, (2001) : Renouveau structuraliste contexte, intérêt et limites, Revue Mondes en développement, n° 113-114.

8-Ben Hammouda Hakim, Oulmane Nassim, et Sadni Jallab Mustapha,(2010): De Washington a Pittsburgh : D'un consensus subi a un consensus nouvellement établi?, Revue Mondes en développement, n° 150.

9-Ben Hammouda Hakim, Sadni Jallab Mustapha, et Sandretto René,(2010) : Crise globale et émergence, Revue Mondes en développement, n° 150.

10-Blundell-Wignall Adrian, Browne Frank, et Manasse Paolo, (1990) : La politique monétaire dans le contexte de la libéralisation financière, Revue économique de l'OCDE, no 15.

11-Campbell Bonnie, (2017) : Que cache la focalisation sur les flux de financement externes ?, Revue Mondes en développement, Vol 45, N°178.

12-Chiapello Eve, (2017) : La financiarisation des politiques publiques, Mondes en développement, Vol 45, N°178.

13-Cypher James, (2015): Les théories du développement Une perspective économique critique, Livre collectif, Des outils pour le changement : Une approche critique en études du développement, sous la direction de Henry Veltmeyer, Canada, Les Presses de l'Université d'Ottawa.

14-De Janvry Alain, Elisabeth Sadoulet, (2013) : Soixante ans d'économie du développement : qu'avons-nous appris pour le développement économique ?,Revue d'économie du développement , n°2 .

15-De Milly Hubert, (2017) : Le financement public international du développement, un rôle indispensable sur le chemin des ODD, Revue Mondes en développement, Vol 45, N°178.

16-Dimé Mamadou, Ba Boubacar, (2016) : L'émergence en lieu et place du développement au Sénégal: changement cosmétique, nouvelle mode institutionnelle ou (r)évolution paradigmatique ?, Revue des mutations en Afrique, Vol 1, n° 2.

17-Doligez François, (2017) : La microfinance, précurseur de la financiarisation de l' aide au développement, Revue Mondes en développement, Vol 45, N 178.

18-Golier Christian, (2012) : Changer la Finance, Revue Regards Économiques, N°99.

19-Gunnar Myrdal,(1969): L'État « mou » en pays sous-développé, Revue Tiers Monde, tome 10, n°37.

20-Harribey Jean-Marie, (2007) , Les théories de la décroissance : enjeux et limites, Revue Cahiers français Développement et environnement, n° 337.

- 21-Hugon Philippe, (2010): La crise va-t-elle conduire à un nouveau paradigme du développement?, Revue Mondes en développement, n° 150.
- 22-Hugon Philippe,(2007) : Retour sur une cinquantaine d'années d'économie du développement dans la Revue Tiers Monde, Revue Tiers Monde, n° 191.
- 23-Kay Cristóbal, (2015): Les théories du développement vues de l'Amérique latine, Livre collectif, Des outils pour le changement : Une approche critique en études du développement, sous la direction de Henry Veltmeyer, Canada, Les Presses de l'Université d'Ottawa.
- 24-Labrousse Agnès, (2010): Nouvelle économie du développement et essais cliniques randomisés : une mise en perspective d'un outil de preuve et de gouvernement, Revue de la régulation, n° 21.
- 25-Legouté Jean Ronald, (2001) : Définir le développement: historique et dimensions d'un concept plurivoque, Revue d'économie politique internationale, Vol. 1, no 1.
- 26-Levine Ross, (1997) : Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Vol. 35.
- 27-M. Reinhart Carmen, F. Kirkegaard Jacob, et M. Belen Sbrancia, (2011) : Retour de la répression financière, Revue Finances & Développement, N2 , Juin 2011.
- 78-Maatla Nassreddine, Benabdellah Majid, (2017): Les Partenariats Public-Privé: Fondement théorique et analyse économique, Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires, N°2.
- 28-Maincuy Claire, (2004) : L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement, Revue Région et développement, N°20.
- 29-Mbaloula Marcel, (2011) : La problématique de l'émergence économique des pays en voie de développement, Revue Congolaise de Gestion, n°14.
- 30-Munck Ronaldo, (2015): Les théories critiques du développement, Livre collectif, Des outils pour le changement : Une approche critique en études du développement, sous la direction de Henry Veltmeyer, Canada, Les Presses de l'Université d'Ottawa.
- 31-Otando Gwenaëlle, Uzunidis Dimitri, (2011) : Le renouveau des théories du développement, Revue Recherches internationales, n° 90.
- 32-Perroux François , (1966) : Les blocages de la croissance et du développement. La croissance, le développement, les progrès, le progrès (définitions), Revue Tiers Monde , tome 7 n°26.

33-Raess Pascal, (2007) : Fiscalité et gouvernance : rôle et impact de la coopération internationale au développement, Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 26, N°2.

34-Rougier Eric, Piveteau Alain, (2012) : Comprendre l'émergence économique: Convergence sectorielle, autonomie compétitive et changement institutionnel, Revue Mondes en développement, n°158.

35-Thiébaud Jean-Louis, (2011) : Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique, Revue internationale de politique comparée, Vol18, n°3.

36-Tubiana Laurence et al, (2014) : Quel rôle pour l'APD dans le financement du développement après 2015?, Revue Techniques Financières et Développement , N° 117.

IV- Les Séminaires :

1-Tidjani Chemseddine, Benkassir Imène,(2019) : Les contrats PPP : quels sont les potentielles d'engagement et les difficultés d'application ? - Cas de la région MENA -, Séminaire international, Mécanismes de développement des Partenariats Publics Privés (PPP) et son rôle dans la mise en place d'un financement durable, Université de Ghardaïa, 01.06.2019

V- LES Rapports :

1-BCEAO, (2013) : Evolution des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA (2000-2011), <https://www.bceao.int: 24/02/2019>.

2-OCDE/ATAF/CUA, (2017) :Statistiques des recettes publiques en Afrique 2017, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264280854-en-fr: 30/11/2018>.

3-Rapport annuel BRI, Le système monétaire et financier international, https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2015_5_fr.pdf: 01/04/2019.

4-The World Bank (2019) : International Debt Statistics 2019, <https://openknowledge.worldbank.org: 24/2/2019>.

5-UNCTAD/ALDC/AFRICA/2016 , Rapport 2016 sur le développement économique en Afrique : Dynamique de la dette et financement du développement en Afrique, https://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/aldfafrica2016_fr.pdf: 27/10/2018.

6-World Bank Flaship report, Doing Business2017,Algeria, <www.worldbank.org:10/3/2018>.

7-World Investment Report (2012): Towards a New Generation of Investment Policies, <https://unctad.org: 24/02/2019>.

8-worldbank , (2018) : External Debt, Quarterly Bulletin: April2018
<http://datatopics.worldbank.org>: 24/2/2019

9-worldbank, (2019) : External Debt, Quarterly Bulletin: January2019
<http://datatopics.worldbank.org>: 24/2/2019

VI - Les sites d'Internet :

1-Agence Française de développement AFD, (2018) : Stratégie systèmes financiers 2018-2022,
www.afd.fr: 23/10/2018.

2-ATTAC-Québec, Pour une réforme en profondeur des institutions financières internationales,
www.attac.org/quebec:01/04/2019.

3-Ayoub Hassan, Les réformes du système financier libanais contribuent-elles à améliorer son efficacité ?, www.univ-orleans.fr: 8/12/2013.

4-Beah Armelle, (2015) : Historiographie de l'Endettement des pays en développement : spécificité des pays de l'UEMOA, www.leo-univ-orleans.fr: 25/2/2018.

5-Barredo Zuriarrain Juan Maria, (2015) Le Système monétaire international comme facteur d'instabilité : une ébauche de réforme, <https://tel.archives-ouvertes.fr> > tel-01437499 > document : 13/10/2019.

6-Base de données Global Findex, (2017) : Mesurer l'inclusion financière et la révolution technico-financière, www.worldbank.org: 09/11/2019.

7-Falcucci Alyson, (2012) : La microfinance et son impact sur la pauvreté dans les pays en développement, <https://dumas.ccsd.cnrs.fr>: 09/11/2019.

8-Benjamin Bruyas, (2010) : Le Consensus de Washington : Construction et reconstruction d'une légitimité, <https://www.doc.sciencespo-lyon.fr>: 23/11/2017

9-Bernou Nacer, Grondin Marcelline, (2001) : Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque, Documents de travail, Université Lumière Lyon 2, www.gate.cnrs.fr: 26/03/2012.

10-Berr Eric, Jean-François Ponsot, (2015) : Coopération sud-sud et financement du développement : la relation Chine-Amérique du sud face aux enjeux du développement soutenable, <https://www.researchgate.net>: 25/4/2015

11-Billaudot Bernard, (2004) : Développement et croissance : Les enjeux conceptuels des débats actuels, https://local.attac.org/attach38/tmp/Developpement_croissance.pdf: 1/10/2016.

12-Momar Seck Serigne, (2000) : Les réformes fiscales et le rendement fiscale : Le cas du Sénégal, www.beep.ird.fr : 24/11/2018.

13-Bolouvi William, Kodzo Hevi, et Demebia Wonegou, (2015) : L'émergence économique : Quelles politiques pour l'émergence du Togo?, [https:// www.gouv.tg](https://www.gouv.tg): 9/12/2017.

14-C. Eggoh Jude,(2009) : Développement financier et croissance :Une synthèse des contributions pionnières, www.univ-orleans.fr/DEG/LEO:23/11/2017.

15-Conception de recherche des études de cas,<https://explorable.com/fr/conception-de-recherche-des-etudes-de-cas> : 24/3/2019

16-Commission économique pour l'Afrique, (2011) : Réforme de l'architecture financière internationale et incidences sur l'Afrique, no. 1, www.uneca.org/Portals/2/Publications/ECAPolicyResearchPaperNo1Fr: 6/3/2018.

17-Coussy Jean, (2007) : Les sources et l'histoire des conditionnalités des Institutions financières internationales (1960-1990), <http://aitec.reseau-ipam.org>: 2/4/2018.

18-Coussy Jean, L'aide au développement dans les soubresauts de la globalisation financière, <http://www.politique-africaine.com/numeros>:16/6/2018.

19-Data banque mondiale, <https://donnees.banquemondiale.org/theme/secteur-financier>: 20/7/2018.

20-Data banque mondiale, <https://databank.banquemondiale.org>: 8/11/2019.

21-Data banque mondiale, databank.banquemondiale.org/data/home.aspx: 20/5/2017.

22-Data banque mondiale, <https://donnees.banquemondiale.org> > pays > algerie: 22/3/2018.

23-Deisting Florent, Makhoul Farid, et Naamane Adil, (2012) : Développement financier, flux financiers et croissance économique, <http://catt.univ-pau.fr/live>: 8/12/2013.

24-Dostaler Gilles, (1988) La théorie post-keynésienne, la Théorie générale et Kalecki, Cahiers d'économie politique, n°14-15, <http://www.persee.fr/doc> : 2/4/2018.

25-Duval Guillaume, Mussot Philippe, (2019) : Demain la finance durable, Comment accélérer la mutation du secteur financier vers une plus grande responsabilité sociale et environnementale ?, <https://www.lecese.fr> > pdf > Avis > 2019 > 2019_04_finance_durable : 09/11/2019.

26-Gasser Maxime, (2010) : Les pistes de réforme du système monétaire et financier international depuis la crise, <http://www.memoireonline.com/09/10/3924/Les-pistes-de-reforme-du-systeme-monetaire-et-financier-international-depuis-la-crise.html>: 11/04/2011.

27-Harribey Jean-Marie, (2003) : Le régime d'accumulation financière est insoutenable socialement et écologiquement, <http://harribey.ubordeaux4.fr/travaux/soutenabilite/insoutenabilite>: 5/11/2017.

- 28-Hassan Houssein Souraya, Palloix Christian, (2003) : De L'économie du développement a L'économie du changement institutionnel, <http://www.christianpalloix.com>: 27/10/2017.
- 29-Herrera Rémy, Les théories du système mondial capitaliste, [www. matisse.univ-paris1.fr](http://www.matisse.univ-paris1.fr) : 22/12/2013.
- 30-Jeanneney Guillaumont, Kpodar Kangni, (2004) : Développement financier, instabilité financière, croissance et pauvreté, www.aed.auf.org: 8/12/2013.
- 31-Kose M. Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei, (2006) : Financial Globalization, <https://ideas.repec.org/p/imf/imfwpa>: 4/9/2017
- 32-Lo Moubarak, (2008) : L'émergence économique des nations : Définition et mesure, www.afdb.org: 3/4/2017.
- 33-Mac Donald Mott, Les principes fondamentaux des Partenariats Public-Privé, <https://ppiaf.org> › documents › download : 03/11/2019.
- 34-Mehdi El attar, Said Moustafid, (2014) : Méthodologie de recherche par étude de cas dans les sciences de gestion au Maroc, www.researchgate.net/publication: 22 /5/2020.
- 35-Ministrère malgache de l'économie et du plan, (2016) : Stratégie Nationale de Mobilisation des Ressources Intérieures 2016-2030, www.economie.gov.mg/wp-content/uploads/.../SNMRI_Ver-21-octobre-2016:23/10/2018
- 36-modèle de la recherche qualitative, <https://explorable.com/fr/modele-de-recherche-qualitative>: 24/3/2019.
- 37-Monvoisin Virginie, (2001) : Essai d'unification des definitions post-keynesinnes de la monnaie endogene, sceco.univ-poitiers.fr/franc-euro/articles/VMonvoisin: 2/4/2018
- 38-Ndeye Sine, (2004) : Épargne et développement : la contribution mutualiste, Cahiers du CRISES - Collection Études théoriques - no ET0417, [www .crises.uqam.ca](http://www.crisis.uqam.ca) : 23/10/2018.
- 39-Nicet-Chenaf Dalila, (2015) : Que sont les pays émergents ? Des pays en développement insérés dans les échanges mondiaux ou des pays en voie de Développement ?, <https://www.researchgate.net/publication/283580025>: 6/11/2017.
- 40-Nicet-Chenaf Dalila: Les pays émergents, performance ou développement ?, <https://www.researchgate.net/publication/283580025>: 23/11/2017.
- 41-O.B. Sébastien Capron , V.Guinaudeau, et P. Piveteau, (2009): Innovation et globalisation financière : théorie et manifestations , <http:// team.univ-paris1.fr/teamperse/bachelorie>: 10/5/2013.

قائمة المراجع

- 42-Statistiques sur le financement du développement : [http://www data.oecd.org/fr/cad](http://www.data.oecd.org/fr/cad) :28/6/2018.
- 43-OCDE (2018), Coopération pour le développement 2018 : Agir ensemble pour n'oublier personne, www.oecd-ilibrary.org : 18/5/2019.
- 44-Sadigh Elie, (1994) Le financement du développement et le système monétaire international, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01527194>: 01/04/2019.
- 45-Tchana Senguet sylvie Amelle, (2011): Economies Emergentes et Développement, 58th World Statistical Congress, Dublin, <https://www.isiproceedings.org>: 27/4/2017.
- 46-UNCTAD, FDI/MNE database, www.unctad.org/fdistatistics: 26/2/2019.
- 47-Zacharie Arnaud : Echec du consensus de Washington , <http://users.skynet.be/cadtm/pages/francais/consensus.htm>: 23/10/2010.

تو يعون الله وهو الموفق والمستعان